وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

أطروحة مقدمـة لنيـل شهـادة الدكتـوراه

تخصص: اقتصاد التنمية

تحت عنوان:

أثر التعليم على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الدول العربية ما بين 1980- 2014

من إعداد الطالبة:

صباح فاطمة

تحت إشراف:

أ.د.بونوة شعيب

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بن منصور عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. بوطيبة فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. بن عيني رحيمة	أستاذة محاضرة "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. قراري أمينة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

أطروحة مقدمـة لنيـل شهـادة الدكتـوراه

تخصص: اقتصاد التنمية

تحت عنوان:

أثر التعليم على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الدول العربية ما بين 1980- 2014

من إعداد الطالبة:

صباح فاطمة

تحت إشراف:

أ.د.بونوة شعيب

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بن منصور عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. بوطيبة فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. بن عيني رحيمة	أستاذة محاضرة "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. قراري أمينة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لعلاقة التعليم بالنمو	
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول: الرأسمال البشري في نظريات النمو	**3**
المطلب الأول: التعليم في الفكر الاقتصادي	**3**
المطلب الثاني: ماهية الرأسمال البشري	**8**
المطلب الثالث: من نظريات النمو إلى نظرية الرأسمال البشري	**13**
المبحث الثاني: التحليل النظري لعلاقة التعليم بالنمو	**21**
المطلب الأول: العلاقة المزدوجة بين التعليم و النمو	**22**
المطلب الثاني: انتقاد علاقة التعليم بالنمو	**33**
المطلب الثالث: التعليم نتيجة للنمو	**42**
المبحث الثالث: التعليم و البحث و التطوير (**RD**)	**45**
المطلب الأول: العلاقة التكاملية للتعليم و البحث و التطوير	**45**
المطلب الثاني: التعليم و البحث و التطوير مبررات العلاقة	**48**
خلاصة الفصل	**51**
الفصل الثاني: قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف الألفية للتعليم	
مقدمة الفصل	**53**
المبحث الأول: قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف الألفية للتعليم	**54**
المطلب الأول: قدرة الدول العربية على تحقيق هدف التعليم الابتدائي وقبل الابتدائي	**54**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: قدرة الدول العربية على تحقيق هدف حاجات التعلم لدى الشباب و الراشدين	**65**
المطلب الثالث: انجاز هدف القرائية لدى الكبار و التكافؤ في التعليم بين الجنسين في الدول العربية	**69**
المبحث الثاني: نوعية التعليم في الدول العربية	**78**
المطلب الأول: مخزون الرأسمال البشري في الدول العربية	**78**
المطلب الثاني: نوعية التعليم في الدول العربية وفق مستوى التأطير و نتائج اختبارات الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات و العلوم	**81**
المطلب الثالث: نوعية التعليم في الدول العربية وفق نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة	**86**
المبحث الثالث:تمويل التعليم في العالم العربي	**90**
المطلب الأول: الإنفاق على التعليم في المنطقة العربية	**91**
المطلب الثاني: الإنفاق على التعليم حسب المراحل التعليمية	**97**
المطلب الثالث: المساعدات الإنمائية للتعليم في المنطقة العربية	**99**
خلاصة الفصل	**108**
الفصل الثالث:علاقة التعليم بسوق العمل و البحث و التطوير في العالم العربي	
مقدمة الفصل	**110**
المبحث الأول: خصائص سوق العمل في الدول العربية	**111**
المطلب الأول: خصائص اليد العاملة العربية	**111**
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لليد العاملة	**116**
المطلب الثالث: البطالة في الدول العربية	**119**
المبحث الثاني: التعليم وسوق العمل في الدول العربية	**128**
المطلب الأول: خصائص أسواق العمل المستقطبة لحاملي الشهادات (المتعلمين)	**128**
المطلب الثاني: عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل	**131**
المطلب الثالث: هجرة العمالة و التشغيل غير الرسمي	**138**
المبحث الثالث: التعليم والبحث والتطوير في العالم العربي	**142**
المطلب الأول: الانجاز التكنولوجي في الدول العربية	**143**
المطلب الثاني: التكنولوجيا كمحدد للنمو في العالم العربي	**146**

المطلب الثالث: التعليم و البحث و التطوير في العالم العربي	148
خلاصة الفصل	152
الفصل الرابع: أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الدول العربية	
مقدمة الفصل	154
المبحث الأول: :خصائص النمو في الدول العربية	155
المطلب الأول: تصنيف الدول العربية حسب بعض المؤشرات الاقتصادية	155
المطلب الثاني: مراحل و خصائص النمو الاقتصادي في العالم العربي	158
المطلب الثالث: مصادر النمو	165
المبحث الثاني: التعريف بالنموذج و المتغيرات	186
المطلب الأول: التعريف بالنموذج	186
المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات	189
المطلب الثالث: تعريف بيانات البانل**(PANEL DATA)**	192
المبحث الثالث: تقدير أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الدول العربية	196
المطلب الأول: تقدير العلاقة باستعمال نموذج الآثار الفردية الثابتة	197
المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين التعليم و النمو باستعمال نموذج الآثار الفردية العشوائية	203
المطلب الثالث: اختبار هوسمان و خلاصة النتائج	205
خلاصة الفصل	211
الخاتمة العامة	213
قائمة المراجع	219
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	إجمالي معدل القيد قبل الابتدائي في العالم العربي و مناطق مقارنة سنة 2011	55
(02-02)	نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي في الدول العربية(%)سنة 2011	57
(03-02)	صافي معدل القيد الابتدائي(%)في الدول العربية و مناطق مقارنة لسنوات 1999-2011	58
(04-02)	الرّسوب،الترسّب و نسب البقاء في مرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية والعالم سنة 2011	62
(05-02)	مستوى تحقيق هدف تعميم التعليم للجميع (المتوقع) في الدول العربية بحلول عام 2015	64
(06-02)	إجمالي معدّل الالتحاق في التعليم الثانوي في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة2011	65
(07-02)	المعدل الإجمالي للقيد في التعليم الثانوي في الدول العربية سنة2011	67
(08-02)	مستوى انجاز هدف تعميم التعليم الثانوي بحلول عام 2015	69
(09-02)	معدلات القرائية في الدول العربية ومناطق مقارنة (%) مابين 2005-2011	72
(10-02)	مستوى تحقيق هدف تحسين القرائية لدى الكبار(المتوقع) في الدول العربية بحلول عام 2015	74
(11-02)	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم في العالم العربي و مناطق مقارنة 2005-2011	75
(12-02)	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم في الدول العربية سنة 2011	76
(13-02)	مستوى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي (المتوقع) في الدول العربية بحلول عام 2015	77
(14-02)	معدل إتمام التعليم الثانوي و العالي في الدول العربية و مناطق مقارنة (% من البالغين 15-19 سنة و ما فوق)	79
(15-02)	معدلات التأطير في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة 2011	82
(16-02)	نسبة الطلبة الذين تجاوزوا اختبار العلوم و الرياضياتPISA(2006-2012) حسب المستويات في الدول العربية المشاركة ودول الصدارة	88
(17-02)	مقارنة نتائج الطلبة العرب مع الطلبة الأمريكيين في اختبار إدارة الأعمال	88

قائمة الجداول

(18-02)	الإنفاق الحكومي الإجمالي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الدول العربية و مناطق مقارنة خلال 1999-2011	92
(19-02)	الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخامPIB خلال سنوات 1980-1999-2008	93
(20-02)	الإنفاق على التعليم من إجمالي النفقات الحكومية الإجمالية(%) في الدول العربية سنتي 2001، 2008	95
(21-02)	مقارنة بين الإنفاق العسكري و الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي في الدول العربية سنة 2008	96
(22-02)	الإنفاق الحكومي على كل تلميذ حسب المراحل التعليمية في الدول العربية و دول مقارنة بالدولار الأمريكي ($UE)	98
(23-02)	الإنفاق على التعليم حسب المراحل التعليمية كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية	99
(24-02)	إجمالي المساعدات للتعليم في الدول العربية و مناطق مقارنة بمليون دولار وفقا لسعر الدولار الثابت سنة 2011	100
(25-02)	إجمالي المساعدات للتعليم في الدول العربية بالمليون دولار وفقا لثابت سعر الدولار في 2011	102
(26-02)	تمويل التعليم من الضرائب سنة 2011 و 2015	106
(01-03)	خصائص السكان في العالم العربي سنة 2014	112
(02-03)	حجم و نمو العمالة في الدول العربية	113
(03-03)	إجمالي نسب التشغيل إلى عدد السكان(15 عاما فأكثر) في الدول العربية سنة 2012	114
(04-03)	التوزيع القطاعي للعمالة في الدول العربية خلال سنوات 1985-1998-2013	117
(05-03)	تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال 2007-2012	120
(06-03)	بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية	122
(07-03)	بطالة الإناث في الدول العربية(% من السكان النشطين الإناث من 15-24 سنة 2012	124

(08-03)	تقدير حجم التوظيف المطلوب عام 2020 لمناصفة معدلات البطالة الحالية واستيعاب الداخلين لقوة العمل في مجموع الدول العربية	126
(09-03)	تقدير حجم التوظيف المطلوب عام 2020 لمناصفة معدلات البطالة الحالية واستيعاب الداخلين لقوة العمل في الدول العربية	127
(10-03)	فترة التعطل عن العمل في بعض الدول العربية مقاسة بالأشهر	131
(11-03)	مؤشر عدم التوافق بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل في مراحل التعليم المختلفة	132
(12-03)	تطور نسب الطلبة الجامعيين العرب بحسب مجموعتي حقول الاختصاص	135
(13-03)	توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي في الدول العربية(% من العمالة الإجمالية)	137
(14-03)	مستوى تدريب العاملين في الدول العربية 2012/2011	138
(15-03)	عدد براءات الاختراع في الدول العربية و دول مقارنة سنتي 2000-2007	144
(16-03)	إصدارات المقالات العلمية و التقنية في العالم العربي و دول مقارنة سنة 2010	144
(17-03)	الصادرات ذات التكنولوجيا العالية كنسبة من صادرات السلع المصنعة(%) في العالم العربي و دول مقارنة سنة 2014	145
(18-03)	محددات النمو في بعض الدول العربية خلال الفترة 1960-1998	147
(19-03)	الباحثون العاملون في مجال البحث و التطوير (لكل مليون ساكن)في الدول العربية ودول مقارنة سنة 2014	149
(20-03)	إجمالي معدل القيد في التعليم العالي في العالم العربي و دول مقارنة(%) سنتي 1980 و2014	150
(01-04)	تصنيف الدول العربية حسب بعض المؤشرات الاقتصادية	156
(02-04)	هيكل الإيرادات في مجموع الدول العربية عامي 1998-2014	167
(03-04)	هيكل الإنفاق العام في الدول العربية عامي 1998-2014	168
(04-04)	الادخارالداخلي الخام كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)في الدول العربية عامي 2007 و 2014	169
(05-04)	معدلات نمو إنتاجية العامل السنوية(%)في إقليم الشرق الأوسط و مناطق مقارنة ما	175

قائمة الجداول

	بين2001-2012	
(06-04)	تطور الاكتفاء الذاتي في المجموعات الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية(%) عامي1977 و 2009	180
(07-04)	مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في PIB(%)في الدول العربية	182
(08-04)	مؤشر التنافسية في الدول العربية و دول مقارنة سنة2011	184
(09-04)	نتائج التقدير باستعمال نموذج المربعات الصغرى المدمجة Pooled LS	198
(10-04)	نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة (Within/LSDV)	200
(11-04)	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة المزدوجة فردية-زمنية (Within/LSDV)	202
(12-04)	نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية (GLS)	203
(13-04)	نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية(Wansbeek and Kapteyn estimator)	204
(14-04)	نتائج اختبار هوسمان	205

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	توزع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم حسب التحصيل والمنطقة لسنة 2011	60
(02-02)	توزع المراهقين غير الملتحقين بالمدرسة في سن المرحلة الأولى ثانوي حسب مناطق العالم سنة 2011(بالآلاف)	68
(03-02)	توزع عدد الراشدين الأميين حسب المناطق(بالآلاف) مابين 2005-2011	70
(04-02)	عدد الأميين(15 سنة فما فوق) في الدول العربية لسنوات2005 -2011 و2015	73
(05-02)	معدل إتمام التعليم (%من السكان البالغين 15سنة فما فوق)في الدول العربية	80
(06-02)	متوسط سنوات التمدرس(15سنة فما فوق) في الدول العربية و دول مقارنة سنة 2010	81
(07-02)	نتائج اختبارات TIMSS العلوم في الدول العربية المشاركة و دول الصدارة سنوات 1999، 2003، 2007، 2011، 2015	84
(08-02)	نتائج TIMSS الرياضيات في الدول العربية و دول الصدارة سنوات 2003، 2007، 2011، 2015	86
(09-02)	نتائج PISA القراءة و الكتابة للدول العربية المشاركة و دول الصدارة سنوات 2006، 2009، 2012	87
(10-02)	تمويل طلبات المعونة لقطاع التعليم في بعض الدول العربية المتأثرة بالنزاعات سنة 2012 (%)	105
(01-03)	تطور عدد السكان و القوى العاملة في العالم العربي ما بين 1980-2014	112
(02-03)	معدل مشاركة المرأة في السكان النشطين (%من الإناث البالغين 15سنة فأكثر) في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة 2012	115
(03-03)	التشغيل حسب القطاع العام و الخاص في بعض الدول العربية	118
(04-03)	البطالة كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان في العالم العربي و مناطق مقارنة سنة 2012	119
(05-03)	بطالة الإناث(%من السكان النشطين الإناث من15-24سنة)في العالم العربي ومناطق مقارنة سنة2012	123
(06-03)	النسبة من البطالة الإجمالية حسب التحصيل العلمي في بعض الدول العربية	129
(07-03)	نسبة الجامعيين بين العاطلين عن العمل في الدول العربية(%)	130

(03–08)	توزع الطلبة الجامعيين حسب التخصصات في الدول العربية سنة 2006	133
(03–09)	نسب التحاق طلاب التعليم العالي بحسب التخصصات في مجموع الدول العربية سنة 2010	134
(03–10)	السكان المهاجرين البالغين 15 سنة فأكثر في الدول العربية و مناطق مقارنة(بالآلاف) سنة 2013	139
(03–11)	العمال المهاجرين كنسبة من إجمالي العمال(%) في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة 2013	140
(04–01)	نصيب الفرد من الدخل القومي مقارنة عربية بينية لسنة 2014	157
(04–02)	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم العربي ما بين 1980–2013	159
(04–03)	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي(%) في الدول العربية خلال 2010–2014	171
(04–04)	إسهام العمل في الناتج الداخلي الخام PIB بسعر الدولار الثابت في الدول العربية غير النفطية و مناطق مقارنة سنة 2014	174
(04–05)	هيكل الواردات العربية خلال سنوات 1980، 1991، 2014	178
(04–06)	هيكل الصادرات في العالم العربي سنوات2001،1991، 2014	179
(04–07)	القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%) PIBفي العالم العربي ما بين 2000–2014	181
(04–08)	المراحل العامة لاختبار التجانس	195

المقدمة العامة

شكلت علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي محور العديد من الدراسات،إذ أسهمت كتابات Karl Marx,William Pitti,Alfred Marshall,Adam Smith و غيرهم في وضع حجر الأساس للتنويه بالدور الاقتصادي للتعليم و علاقته القوية بالإنتاج و الدخل و التقدم الصناعي،وأن الجهد الإنساني جوهر كل الثروات.و من هذه المنطلقات استلهمت النماذج النيوكلاسيكية مرجعيتها لاسيما نظرية الرأسمال البشري(Backer,Shultz,Denison) و نماذج النمو الداخلي (Lucas,Romer,Barro&Sala-i-Martin) لتؤسس بقوة لعلاقة التعليم بالنمو.إذ يؤدي التعليم دوره الحيوي في عملية النمو من خلال علاقته بالإنتاجية و الدخل،و من خلال قدرته على استقطاب آثار ايجابية للعديد من العوامل المؤثرة و المصادر الأخرى للنمو كالبحث و التطوير ورأسمال، إلى جانب اقتصادياته الخارجية في مجال الصحة ،الخصوبة ، الديمقراطية، الاستهلاك والادخار ...الخ.

وعلى هذا الأساس يكتسي التعليم مطلبا اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا دوليا،حيث يترجم سعي المؤسسات الدولية و الحكومات في بلوغ أهداف الألفية للتعليم الرغبة في مساعدة الدول النامية للخروج من دائرة الفقر و التخلف و رفع وتيرة النمو.

تعاني الدول العربية هي الأخرى طيلة عقود من الزمن من تذبذب و صعوبة استدامة النمو الاقتصادي،من هنا قد تكون الحاجة إلى تطوير منظوماتها و تحسين أوضاعها التعليمية أحد السبل لدفع النمو الاقتصادي.و قد بذلت حكومات الدول العربية جهودا بعد موجات التحرر خلال الخمسينيات و ستينات القرن الماضي من أجل تعميم التعليم خاصة المراحل الإلزامية من التعليم الأساسي من أجل توفير قاعدة من الرأسمال البشري القادرة على تحريك العجلة الاقتصادية.حيث ارتفع إجمالي معدلات القيد في التعليم الابتدائي و الثانوي من 66.8% و 25.7%سنة 1970 إلى 95.2% و 69.9% سنة 2014 على التوالي.وتمثل هذه الفئة أي ذوي التعليم الابتدائي و الثانوي أغلبية العمال المدمجين في سوق العمل.و من هنا نتساءل عن مدى إسهام المتدفقين من هذه المراحل

التعليمية في النمو الاقتصادي،بما أنهم يشكلون جزءا هاما من مخزون الرأسمال البشري الموظّف في القطاعات الاقتصادية للدول العربية،لنطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما مدى تأثير التعليم الابتدائي و الثانوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال 1980-2014؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي حدود علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي أو بالأحرى ما هي العوامل المؤثرة في طبيعة وقوة علاقة التعليم بالنمو؟
- ما مدى تحقيق الدول العربية لأهداف الألفية للتعليم؟
- هل التعليم سبب أم نتيجة للنمو الاقتصادي؟
- ما هي خصائص أسواق العمل العربية و هل هناك مواءمة بين مخرجات التعليمواحتياجاتهذه الأسواق؟
- ما هي أهم خصائص و محددات النمو في الدول العربية؟

الفرضيات:

- يؤثر التعليم الابتدائي ايجابيا على النمو الاقتصادي
- يؤثر التعليم الثانوي ايجابيا على النمو الاقتصادي

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال النقاط الآتية:

-المساهمة في تشخيص أزمة التعليم و تحديد أي المراحل التعليمية أكثر إسهاما و الأخرى المثبطة للنمو الاقتصادي،كما أن تبيان أهم العوامل و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في علاقة التعليم بالنمو يساهم في توجيه مسار و تحديد أولويات السياسات التعليمية في الدول.

-إبراز الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم في دفع النمو الاقتصادي خصوصا في الوقت الراهن الذي تبحث فيه الدول العربية عن سبل للتنويع الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف،و التي نوجزها في النقاط التالية:

-تقييم جهود و انجازات الدول العربية في مجال التعليم خلال ثلاث عقود و نصف من الزمن يسمح بتوضيح الصورة عن مستوى الرأسمال البشري المتكون في هذه الدول.

-مقارنة الانجازات في مجال التعليم مابين الدول العربية و المناطق الأخرى من العالم.

-تشخيص أهم المشاكل التي تحول دون إسهام التعليم في عملية النمو الاقتصادي.

-التنبيه بضرورة إدماج السياسة التعليمية في أي نقلة نوعية أو إصلاحية لاقتصاديات الدول العربية.

-التنويه بخطورة أزمة التعليم في الوطن العربي و التنبيه بأن جزء مهم من المشاكل و الأوضاع الاقتصادية تعود إلى تردي الوضع التعليمي.و من تم التعامل بجدية مع الإصلاحات التعليمية بما يحقق الأهداف التنموية.

-المساهمة في إثراء البحث في اقتصاديات التعليم في الدول العربية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في صياغة الإطار ألمفاهيمي و النظري للدراسة، و تحليل مختلف المؤشرات التعليمية و الاقتصادية المستنبطة من مجموعة قواعد بيانات لهيئات دولية مختلفة كالبنك العالمي و اليونسكو،المكتب الدولي للعمل و تقارير المعهد العربي للتخطيط،صندوق النقد العربي،المنظمة العربية للفكر و الثقافة،الاختبارات الدولية للعلوم والرياضيات و البرامج الدولية لتقييم الطلبة.ولتحليل نتائج الدراسة سوف نقترح مجالات للمقارنة بين الدول العربية و مناطق مختلفة من العالم.يليها اختبار علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي الذي سنعتمد فيه منهجا قياسيا باستعمال برنامج Eviews من خلال بيانات البانل الساكن و نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية.

حدود الدراسة:

من أجل تقدير أثر التعليم على النمو الاقتصادي اخترنا عينة من 12دولة عربية تشمل كل من:الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا، الأردن، الكويت، عمان، البحرين، موريتانيا، لبنان وجيبوتي.وهذا للفترة الممتدة مابين 1980- 2014.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة في عدم توفر البيانات لكامل الدول العربية مما اضطرنا إلى إقصاء بعض الدول و الاحتفاظ بعينة 12 دولة،كما لم تتوفر متغيرات أخرى أردنا إدماجها في دالة النمو مثل: المتغيرات التكنولوجية فاكتفينا بست متغيرات في الدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول،حيث يحتوي الفصل الأول الإطار العام لعلاقة التعليم بالنمو من الناحية النظرية.قدمنا خلاله بعض المفاهيم الأساسية للرأسمال البشري و الأهمية الاقتصادية للتعليم،ثم عرض قراءة تحليلية للنظريات وأهم الأعمال التي تناولت علاقة التعليم بالنمو و حدود هذه العلاقة إلى جانب علاقة التعليم بالبحث والتطوير.

تم تخصيص الفصل الثاني لتقييم قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف الألفية من التعليم.أما الفصل الثالث فتناول تحليلا لخصائص أسواق العمل في الدول العربية و علاقة مخرجات التعليم بهذه الأسواق و أيضا بقطاع البحث و التطوير.و يضم الفصل الرابع قراءة تحليلية لخصائص النمو في الدول العربية يليها الدراسة التطبيقية التي نحاول من خلالها تقدير أثر القيد في التعليم الابتدائي والثانوي على الناتج الداخلي الخام إلى جانب متغيرات نمو السكان،تكوين رأسمال الثابت الخام، معدل الادخار الداخلي الخام.ليتم عرض خلاصة النتائج و التوصيات في نهاية البحث.

الدراسات السابقة:

يزخر البحث في موضوع علاقة التعليم بالنمو بالعديد من الدراسات سواء على المستوى العالمي و البعض منها على المستوى العربي.نذكر البعض منها فيما يلي:

1. دراسة Barroسنة1991

يهدف Barro من خلال هذه الدراسة إلى تقدير أثر معدلات القيد في التعليم الابتدائي و الثانوي في الفترة الابتدائية(1960) على نمو دخل الفرد في 98 دولة خلال 1960-1985 باستعمال طريقة المربعات الصغرى(OLS).تشير النتائج أن المتغيرات التعليمية ذات معنوية إحصائية و تؤثر ايجابيا على نصيب دخل الفرد.حيث يتراوح أثر القيد الابتدائي ما بين 0.01 و 0.02 ،و أثر القيد الثانوي ما بين 0.02 و 0.03 .

2. دراسة Mankiw-Romer-Weil سنة 1992

يهدف Mankiw-Romer-Weilمن خلال هذه الدراسة إلى تقدير أثر معدلات القيد في التعليم الثانوي على دخل الفرد في دول العالم خلال 1960-1985 باستعمال طريقة المربعات الصغرى(OLS).تشير النتائج أن أثر القيد الثانوي على دخل الفرد في الدول غير النفطية يقدر ب 0.66،و في الدول متوسطة الدخل ب 0.73،و في دولOCDEب0.76.

3. دراسة Levine and Renelt سنة 1992

يهدفLevine and Renelتمن خلال هذه الدراسة إلى تقدير أثر معدلات القيد في التعليم الثانوي على الدخل و التي تحقق التقارب الشرطي للدخول في 106 من دول العالم خلال 1969-1989 باستعمال طريقة تحليل الحدود المتطرفة(EBA).توصلت الدراسة أن أثر القيد الثانوي يقدر ب3.17 و الذي يدعم التقارب خلال الفترة 1960-1989،وليس الفترة ما بين 1974-1989.

4. دراسة Durlauf and Johnsonسنة 1995

يهدف Durlauf and Johnson من خلال هذه الدراسة إلى تقدير أثر معدلات القيد في التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي بحسب مستوى النمو و القرائية في دول العالم خلال1960-1985 من خلال الانحدار المتعدد.بينت النتائج أن التعليم الثانوي في الفترة الابتدائية يؤثر سلبا على كل من مجموعة الدول ذات العائد المنخفض و القرائية المنخفضة (0.03-) و الدول ذات العائد المتوسط

والقرائية المرتفعة(0.11-)،و ايجابيا على مجموعة الدول ذات العائد المتوسط و القرائية المنخفضة (0.47) و الدول ذات العائد المرتفع و القرائية المرتفعة (0.34).

5. دراسة Gammel سنة 1996

يهدف Gammel من خلال هذه الدراسة إلى تقدير أثر الرأسمال البشري ممثلا بمعدلات القيد في التعليم الابتدائي، الثانوي،العالي و قوة العمل على النمو الاقتصادي في 98 دولة خلال فترة 1960-1985.و هذا باستعمال نموذج MRW's(1992)كما اعتمد طريقتي OLS و 3SLS في التقدير.توصلت النتائج إلى أن متغيرات الرأسمال البشري ذات معنوية إحصائية و تؤثر ايجابيا على النمو.حيث يقدر أثر الرأسمال البشري الابتدائي و الثانوي في الدول النامية ب0.81 و 0.42 على التوالي،و أثر الرأسمال البشري العالي ب1.10 بالنسبة لدول OCDE.

6. دراسة Temple سنة 1998

يهدف Temple من خلال هذه الدراسة إلى تقدير أثر معدلات القيد في التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في دول العالم خلال فترة 1960-1985.و هذا باستعمال طريقة LTS في التقدير.توصلت النتائج إلى أن أثر القيد الثانوي يتراوح ما بين 0.01- إلى 0.13في الدول الغير النفطية، متوسطة الدخل و مجموعة OCDE.

7. دراسة Venant célestin C.Quenumسنة 2011 و المعنونة ب:

Niveaux d'éducation et de croissance économique dans les pays de l'UEMOA.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الموارد البشرية لكل مستوى تعليمي على النمو الاقتصادي داخل القطاعات الاقتصادية أين يفترض تركزها فيها،و هذا في عينة 8 دول من مجموعة الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا خلال 1970- 2005 باستعمال سلة بيانات البانل و تقنية MCO ونموذج Mankiw et Al (1992،1990).حيث تم إدماج متغيرات القيد الابتدائي والثانوي والعالي مدى الحياة،الاستقرار السياسي،الانفتاح التجاري،عدد براءات الاختراع ،عدد تراخيص الإبداع، معدل البطالة ،معامل الخطأ.وخلصت التقديرات إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة لمستوى الرأسمال البشري ذو

التعليم ما بعد الابتدائي على النمو الاقتصادي.يفسر الباحث النتيجة بمشاكل نوعية التعليم أو كفاءة الرأسمال البشري و بالخصائص الاقتصادية لهذه الدول التي تضم 60% من السكان(15سنة فما فوق) الأميين،و 70% يعيشون في المجال الريفي أي 50% من PIB هو ثمرة عمل الأميين أو أقل من المستوى الابتدائي.

8. دراسة B.BhaskaraRao-ArushaCooray سنة 2011 و المعنونة ب:

Growth effect of Education with the extreme broundsanalysis:Some evidence from ASIA.

استعمل في هذه الورقة البحثية طريقة تحليل الحدود المتطرفة (EBA) من أجل إثبات الأثر الدائم والقوي للتعليم على النمو في عينة 15 دولة آسيوية للفترة ما بين 1970- 2009.و هذا باستعمال نموذج Solow و متغيرات القيد الابتدائي،الثانوي،العالي للذكور و الإناث في سلة بيانات البانل للدول.توصلت الدراسة إلى أن معدل القيد الابتدائي و الثانوي لها تأثير قوي على النمو لكنه من حيث الأثر الدائم فهو صغير.بينما أثر معدل قيد التعليم العالي ضعيف و ليس ذو دلالة إحصائية.

9. دراسة رزاق وشاح و عباس سنة 2011المعنونة ب:رأسمال البشري و النمو الاقتصادي

تهدف الدراسة إلى قياس مساهمة التغيرات في نوعية التعليم على الإنتاجية في الدول العربية.مع تحديد مقدار الاختلاف في الإنتاجية بين الدول الناجم عن الاختلاف في نوعية الرأسمال البشري.وقد تم قياس نوعية التعليم من خلال نتائج الاختبارات الدولية TIMSSو مخزون الرأسمال البشري من خلال مجموعة من المتغيرات منها متوسط سنوات التعليم و معدل العائد على التعليم.و هذا بتطبيق نموذج جونز(2002) للنمو الداخلي على بيانات 30 دولة نامية و متطورة،تشمل ضمنيا عينة من12 دول عربية خلال 1980- 2007.استخلصت الدراسة وجود ارتباط ضعيف بين معدل نمو الإنتاجية ومعدل نمو مخزون الرأسمال البشري للدول العربية(0.053).و مع تعديل معدل نمو الرأسمال البشري بنوعية التعليم سجل ارتباط سالب(0.05-)،بالمقابل سجلت دول منظمة التعاون والتنميةOCDE و دول أخرى معامل ارتباط 0.21 و بعد التعديل بالنوعية ارتفع المعدل إلى0.40 .

10. أطروحة دكتوراه Didgingao Antoine سنة 2011المعنونة ب

Croissance et développement en Afrique

تهدف الأطروحة إلى دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي في 33 دولة افريقية للفترة ما بين.ولتقدير الأثر ادمج الباحث متغيرات القيد في التعليم الابتدائي و الثانوي،نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام،نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،صافي الاستثمار الأجنبي المباشر،الاستثمار الداخلي الخام،درجة الانفتاح الخارجي في دالة نمو Lucas(1988).مع استعمال نموذج البانل وطريقة GMMو DMC في التقدير.توصلت النتائج إلى أن أثر التعليم الثانوي أكثر أهمية على PIB و PNBمن التعليم الابتدائي.و أن العلاقة بين المتغيرين علاقة إحلال .

11. دراسة ImddadullahBalochMiloud Lachheb&Norashidah Med Nor سنة 2014 المعنونة ب:

Healtexpenditure,education and economic growth in MENA countries.

اهتم البحث بدراسة أثر القيد الثانوي و نفقات الصحة على الناتج المحلي(DGP)في 20 دولة من دول MENA للفترة ما بين 1995-2010 باستعمال نموذج Mankiw,al(1992) وKnowles,Owen(1995)و طريقة المربعات الصغرىOLS و الآثار الثابتة العشوائية في تقدير هذا الأثر. توصلت الدراسة إلى أن التعليم الثانوي يؤثر ايجابيا على النمو (0.36).

12. دراسة Aicha el Alaoui سنة 2015 المعنون ب:

Impact of women's education on the economic growth: An empirical analysis to Morocco,Algeria,Tunisia and Egypt.

يقوم البحث بدراسة أثر تعليم المرأة(القيد الابتدائي ،الثانوي،العالي)،نفقات التعليم،قوةعمل المرأة،رأسمال المؤسساتي على النمو الاقتصادي في دول المغرب،الجزائر،تونس و مصر ما بين 1960-2012باستعمال نموذج البانل.و من بين النتائج المتوصل إليها أن تعليم المرأة خاصة التعليم العالي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي،بينما يبدي كل من القيد الابتدائي و الثانوي آثارا سلبية على النمو الاقتصادي.

13. دراسة Nadia Hanif,NomanArshed سنة 2016 المعنونة ب:

Relationship between school education and economic growth :SAARC countries

قام الباحثان بدراسة أثر القيد الابتدائي،الثانوي و العالي على الناتج المحلي(DGP)في دول جنوب آسيا:باكستان،بنغلادش،الهند،سيريلانكا،بوتان ما بين 1960- 2013.باستعمال دالة كوب دوغلاس و بيانات البانل و تم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى(OLS)و الآثار الثابتة. توصلت الدراسة إلى أن التعليم العالي له أثر ايجابي على النمو(0.37)،إلى جانب التعليم الثانوي(0.36)،بينما يؤثر القيد الابتدائي سلبا على النمو(-1,29).

الفصل الأول:

الإطار النظري لعلاقة التعليم بالنمو

مقدمة الفصل:

إن الطرح الاقتصادي لمسألة التعليم ليس بالأمر الجديد، إذ أشاذ أوائل المفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سميث و ألفريد مارشال، كارل ماركس، وليام بيتي، وليام فير و غيرهم بأهميته الاقتصادية. وقد شكلت النماذج النيوكلاسيكية خلال فترات الخمسينات و الستينات من القرن الماضي حجر الأساس في بلورة نظرية النمو التي ستعطي الأولوية للرأسمال المادي في عملية النمو. ومع قصور هذه النماذج ستظهر نظريات النمو الداخلي التي تركز على جوانب التحسينات النوعية لعوامل الإنتاج، كما ستتوسع في مفهوم الرأسمال البشري ليتخذ موقعا أكثر أهمية في دوال النمو خاصة بعد أعمال منسر، بيكر و شولتز المؤسسة لنظرية الرأسمال البشري.

سنحاول في هذا الفصل تفكيك رموز العلاقة المركبة التي تربط التعليم بالنمو الاقتصادي. بدءا بالخلفيات النظرية و وصولا إلى حوصلة لأهم الدراسات الأمبريقية و النتائج التي توصلت إليها. أين نحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

-ما هي مبررات علاقة التعليم بالنمو؟ أو بالأحرى ما هي القنوات التي يؤثر من خلالها التعليم في النمو؟و هل التعليم سبب أم نتيجة للنمو؟.

-ما هي حدود هذه العلاقة سواء من الناحية الاقتصادية أو من النواحي النظرية والمنهجية؟.

المبحث الأول: الرأسمال البشري في نظريات النمو

أشادت الكثير من الأعمال بالأهمية الاقتصادية للتعليم مثل: كتابات "مارشال"، "أدم سميث"، "كارل ماركس"، "وليام بيتي"، "وليام فير" و "شولتز"...الخ. ومع توسيع المفهوم المتعلق برأسمال البشري في نظريات النمو تم إدماج متغيرات التعليم في معادلة النمو الاقتصادي. نقدم في هذا المبحث حوصلة لأهم الأعمال التي ناقشت علاقة التعليم بالنمو و النتائج المستخلصة منها، الخلفيات النظرية لهذه العلاقة و أهم العوامل المؤثرة في علاقة التعليم بالنمو.

المطلب الأول: التعليم في الفكر الاقتصادي

أخذ الاهتمام باقتصاد التعليم منعطفا جديدا منذ مطلع الستينات، حيث أسهمت العديد من الدراسات في تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم، حتى أصبح هذا الأخير من الموضوعات الاقتصادية الرئيسية و فرعا من العلم قائما بذاته. نستعرض في هذا الإطار أهم الدراسات الاقتصادية التي تناولت المسألة التعليم، و أهم المفاهيم التي تساعد على بلورة فكرة التعليم من مختلف جوانبها الاقتصادية.

1. التعليم في أوائل الدراسات الاقتصادية

تمتد الجذور التاريخية لاقتصاد التعليم حسب بعض الباحثين إلى كتابات أفلاطون و بعض حكماء الصين. إذ أشار أفلاطون أن تعليم الإنسان هو المحدد لحياته المستقبلية، و عبر أحد حكماء الصين عن أفضلية الاستثمار في البشر بالمقارنة بالاستثمارات المادية الأخرى. و تنسب بداية هذا العلم إلى آدم سميث خلال النصف الثاني من القرن 18 و بعض الكلاسيك كألفريد مارشال خلال العقد الثاني من القرن 19. فآدم سميث من الأوائل الذين تفطنوا بأهمية الرأسمال البشري–وان لم يستعمل هذا المصطلح–، فقد أدرك العلاقة بين النظام التعليمي والتقدم الصناعي الذي حققته اسكتلندا و أن الجهد الإنساني جوهر كل الثروات. وبعد ادم سميث بأكثر من مئة عام أقرّ "ألفريد مارشال" في كتابه "مبادئ علم الاقتصاد" أثناء معالجته لموضوعي التدريب

الصناعي وتوزيع الدخول أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يستثمر في البشر. وفي كتابه"التجارة والصناعة" حلّل وظائف التعليم و تمويله، فهو أول من حاول ربط العائد بنفقة الاستثمارات في التعليم. فيما شملت كتابات "وليام بيتي"، "كيكر"، "وليام فير" وكذلك "كارل ماكس" محاولات لتقدير قيمة الرأسمال البشري للفرد*. نوّه"مالتس" هو الآخر بدور التعليم في التنمية الاقتصادية من خلال دوره في نشر الوعي بين الأفراد وتوجيههم إلى تحديد النسل.

شهد البحث في هذا المجال توقفا في بدايات القرن 20 إلا بعضا من أعمال Dodge(1904)، Garseline(1932)، Walsh(1935). و اشتهرت كتابات"فيشر" I.Fisher في هذه الفترة، إذ قام بإدماج الرأسمال المعنوي ضمن عناصر الإنتاج كما أشار إلى أن الإنفاق على التعليم يؤدي إلى رفع مستوى الدخل الفردي و القومي.

وتوصل "لنبورج" إلى تفسير الزيادة في الانتاج برغم ثبات عامل رأسمال المادي إلى عوامل التعليم، التدريب والخبرة. وهو نفس الاستنتاج الذي توصل إليه "دونسون" سنة 1962 في دراسته الشهيرة عن أسباب زيادة الدخل القومي الأمريكي، حيث توصل إلى أن كمية العمل ورأسمال لا يمكن أن تفسر إلا جزء من هذه الزيادة، وأن التعليم يساهم بـ 23% في زيادة الدخل القومي مابين (1930-1960). فهو أول من بين أن إدماج متغيرة التعليم يسمح بتخفيض العامل المتبقي لـ (Solow)[1]. وقد مهّدت هذه الدراسات لكل من "دونسون ولنبورج" إلى ظهور نظرية الرأسمال البشري لكل من "منسر"، "بيكر" و "شولتز".

قد تمكنت دراسات شولتز" من إحداث ثورة جديدة بطرحه لفكرة الاستثمار في الرأسمال البشري بكل دقة ووضوح، كما توسع في العوامل التي تحقق تراكم هذا النوع من رأسمال من خلال الصحة، الهجرة الفردية، التعليم الرسمي وغير الرسمي، التدريب والخبرة والتعلم بالممارسة Arrow(1962)[2].

[1] Philippe Darreau,Croissance et politique économique de boeck,2003,p150.
[2] Doudji dingao Antoine, education et croissance en afrique,l'Harmattan ,paris,2011,p35.

وتوصل "شولتز" إلى تفسير الزيادة في الانتاج الزراعي الأمريكي مابين (1910-1914) و(1945-1949) بالمدخلات بنسبة 17%، بينما تعود 83% منها إلى العامل المتبقي.

في دراسة أخرى أكد "شولتز" أن الزيادة في النمو الاقتصادي الأمريكي خلال (1929-1957) تعود إلى تعليم اليد العاملة. حلّل"مانسر"من جانبه العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، و ركز على الاستثمار في الرأسمال البشري من الوجهة الميكرو اقتصادية[1]. كما ناقش "بيكر" هو الآخر فكرة استثمار الفراد في التعليم من نفس الوجهة وتحليل العلاقة بين مستوى التعليم والدخول، إذ يقيم "بيكر" أرباح الذكور في الو.م.أ سنة 1950 بـ 14.8% من الإنفاق العائلي على التعليم الثانوي والعالي و11% من الإنفاق الكلي، ليستنتج أن الأموال المستثمرة في التعليم تعوض خلال 9 سنوات، وهذا توظيف جيد جدا في الظروف العادية للسوق الاقتصادية.

كما برزت دراسات تناولت المسالة الاقتصادية للتعليم مثل أعمال: J.S.mill و H.sidgwick ،H.dalton ،A.Pigou ،E.cannan ،J.MCullock ،M.Bloug ،Woodhall، Psacharopoulos ، J.vaizey،... وغيرهم.

2. المزايا الاقتصادية للتعليم

ينظر الاقتصاد للتعليم من زوايا متعددة ذات بعد سياسي و اجتماعي و اقتصادي. فمثلما ينظر إليه كرأسمال، يمثل أيضا سلعة اجتماعية و سياسية. كما يعتبر سلعة استهلاكية و استثمارا في ذات الوقت. و يتولّد عن التعليم اقتصاديات خارجية يمكن اعتبارها قنوات يؤثر عبرها في النمو الاقتصادي.

2. 1 التعليم كرأسمال

يحمل التعليم خصائص رأسمال، و هو ما يصطلح عليه بالرأسمال التعليمي. و يعني هذا الأخير **الرأسمال الابتدائي** الذي يحمله الفرد في صورة خصائص و معارف مكتسبة من المجتمع، العائلة، العلاقات... زائد **القيمة التعليمية المضافة**، و التي تعني مجموعة المعارف، المهارات، الاتجاهات و

[1]Jacob Mincer ,Human capital and economic growth,NBER,Combridge,working paper,N°803,November1981,p1-25.

القيم التي تم إنتاجها و إضافتها للفرد خلال العملية التعليمية. بهذا المفهوم يمكن القول أن الرأسمال التعليمي عبارة عن رأسمال فكري يلحق بالفرد عن طريق التعليم، و لا يعبّر عن قدرات فكرية أو معرفية خالصة، و لكنه يمثل القدرة على إنتاج السلع و الخدمات. و من هذا المنطلق يكتسب الرأسمال التعليمي قيمته السلعية في سوق العمل.

إذن الرأسمال التعليمي يمثل جزءا من الرأسمال البشري. هذا الأخير يعبر عن تركيبة من رؤوس الأموال مثل: رأسمال التعليمي، رأسمال الصحة،...الخ.

حسب Pierre Gravot(1993) يعتبر التعليم رأسمال لأنه يحقق خصائص رأسمال فهو: قابل لإعادة الإنتاج، مدخل في عملية الإنتاج، مصدر لتدفقات الدخول، يولد تكلفة، و يحقق دوره في الإنتاج (إنفاق وقت، إنتاج سلعة)[1].

2. 2 التعليم سلعة اجتماعية و سياسية

تكتسي الالتزامات الدولية بشان تحقيق أهداف الألفية للتعليم طابعا سياسيا و اجتماعيا ومدنيا إلى جانب طابعها الاقتصادي. فدمقرطة التعليم و تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم هي مدخل لإرساء المساواة و العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص للجميع، و السبيل للتخفيف من حدة الفقر و الترقي في سلم الاجتماعي على أساس العلاقة التي تربط التعليم بالإنتاجية والدخل. كما يساهم التعليم حسب العديد من الدراسات في تغيير أنماط الاستهلاك، التقليل من الجرائم، تنمية سمات المواطنة و نشر الديمقراطية. و يمكن النظر إلى هذه المزايا كآثار خارجية يؤثر من خلالها التعليم بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي.

2. 3 التعليم بين الاستهلاك والاستثمار

أعتبر التعليم عند معظم الاقتصاديين مجرّد خدمة استهلاكية. فالنظرة الكينيزية على سبيل المثال تعالج الإنفاق على التعليم كاستهلاك نهائي أثناء احتساب الدخل. في الواقع يحمل التعليم خصائص سلعة استهلاكية و استثمار في ذات الوقت.

[1] Pierre Gravot, économie de l’éducation, Economico, 1993, p10.

فمن جهة يستفيد الفرد من وضعه الاجتماعي المرتبط بالمستوى التعليمي و يحقق إشباعا فكريا(ثقافة عامة، مخزون من المعارف المختلفة ليست ذات قيمة سلعية في سوق العمل...) يستفيد منه طيلة حياته. لهذه المبررات نعتبر التعليم سلعة استهلاكية معمّرة. كما يتحقق لدى الفرد إشباعا فوريا مثل الفضول العلمي أو المعرفي، عامل المتعة في الدراسة...لذا نعتبر التعليم كذلك سلعة استهلاكية جارية.

تنبّه الاقتصاديون –خصوصا بعد الثورة الصناعية–إلى الفوارق الجوهرية بين أداء العمال المتعلمين و غير المتعلمين في السلوك و الإنتاج. و من ثم بدأ الاهتمام بالتعليم يأخذ منعطفا جديدا في الفكر الاقتصادي، حيت أسهمت العديد من الدراسات –كما أشرنا سابقا– في تقدير العائد الاقتصادي للتعليم (تقدير أثر التعليم على الدخل القومي، دراسة نظام الأجور...)، فتبلورت بذلك فكرة التعليم كاستثمار مربح بدرجة عالية. وقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيك مفهوم تكلفة الفرصة بدلالة المكاسب الضائعة للتعليم، حيث تعوض تكلفة هذا الأخير من الفوائد التي يجنيها الفرد والمجتمع في صورة دخل و مكافآت أعلى، إنتاجية متزايدة، قيادة أفضل و قدرة على الحراك الاجتماعي.

يعتبر التعليم استثمارا بالمقاييس التي تنطبق على المفهوم العام للاستثمار، حيث تتضمن هذه العملية الاستثمارية استخداما للموارد السلعية لتكوين رأسمال بشري يضاف إلى الأصول السلعية.

2. 4 الاقتصاديات الخارجية للتعليم

يمارس التعليم آثارا خارجية سواء على سلوكيات الأفراد أو المؤسسات في مجالات عديدة مثل: الصّحة، الخصوبة، الديمقراطية...الخ. حيث أثبتت أعمال Grosman و Pionniers أثر التعليم المباشر على الصحة (بدون وساطة الدخل). و بيّن Jamison و Hanushek(2006) دور نوعية التعليم في محاربة الأمراض و خفض نسب الوفيات في العديد من دول العالم[1]. فيما

[1] Eliot A.Jamison & Deam T.Jamison & Eric A.Hanushek,The effects of education quality on income growth and mortality,NBERworking paper N°12652,Combridge,October 2006,p1-17.

توصلPsacharopoulos و Woodhole(1986) أن سنة تعليم إضافية للأم يقلّل من نسب وفاة الطفل بـ 0.9%. من جهة أخرى توصلت دراسة Barro(1991) على العديد من الدول أن زيادة أعداد الإناث بـ 10% في التعليم الابتدائي و بنفس النسبة في التعليم الثانوي يخفّض نسبة الخصوبة بـ 0.13% و بـ 0.26% على التوالي[1]. و يمكن اعتبار هذه الاقتصاديات الخارجية من القنوات التي يؤثر من خلالها التعليم في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: ماهية الرّأسمال البشري

يعرّف الرأسمال البشري عموما على أنه مجموعة القدرات والمؤهلات المتراكمة لدى الفرد بطرق مختلفة. يتراكم هذا الرأسمال حسب "شولتز"(1961) انطلاقا من مجموعة الخدمات والبنى التحتية الصحية، التدريب في ميدان العمل، النظام التعليمي وبرامج تكوين الكبار والهجرة، ليضيف Arrow(1962) التعليم بالممارسة كمصدر آخر لتراكم الرأسمال البشري. ويندرج في هذا السياق أبرز التعاريف التي قدمها (P.dareau) و (Lucas).

1. التعريف بالرأسمال البشري:

يصف P.Darreau الرأسمال البشري بمجموعة القدرات والمؤهلات الإنتاجية للفرد[2]. و هي نفس وجهة آدم سميت الذي يعبّر عن الرأسمال البشري بمجموع القدرات الفكرية و المهنية التي تضمن للفرد الحصول عن دخول مستقبلية و مستوى معين من الإنتاجية. هذه الوجهة تركز على الرأسمال البشري كمدخل لدالة الإنتاج ليس لها علاقة بالنوعية البشرية أي الجانب الأخلاقي والفني للفرد.

[1] Martin Weale,Rentabilité et externalités positives de l'education,Problèmes économiques,N°2352-53-1,08/12/1993,p6-9.
[2] Philippe Darreau,op cit,p 150.

فيما قدم Lucas(1988) مفهوما أكثر شمولية للرأسمال البشري حيث عرفه بمخزون المعارف القابلة للقياس الاقتصادي والتي تتراكم لدى الفرد في صورة مؤهلات، ويضيف إلى ذلك الحالة الصحية، التّغذية والعناية[1].

يشمل هذا التعريف الرأسمال البشري ببعديه، حيث يركز البعد الأول على الجانب الكمي أي مجموع السكان أو القوى العاملة المتوفرة في الاقتصاد. وهذا هو البعد الذي تضمنه تعريف Darreau للرأسمال البشري، ويشمل البعد الثاني الجانب النوعي ويتضمن مجموعة الخصائص الضمنية للأفراد الذين يعرضون قوتهم الإنتاجية. ويستعمل البعد الأول المرتبط بالقوى العاملة في تحليل تأثيره على الانتاج. أما البعد الثاني فيشمل الرأسمال البشري لكل فرد المتمثل في مستوى التعليم والحالة الصحية التي تحدد النمّو الاقتصادي ومستوى التنمية البشرية.

2. خصائص الرأسمال البشري

إن تلك القدرات التي يحملها الفرد جراء الاستثمار في التعليم، التدريب و التكوين...تحمل صفة الاستدامة و الإنتاجية، و هو ما يعطي للرأسمال البشري صفة رأسمال. إذ يتميز بكونه: غير قابل للاستعمال المتعدد في ذات الوقت–يمتلكه الفرد الذي يحمله على عكس الرأسمال التكنولوجي الذي يمثل جزءا من السلع العامة–يتم تسعيره بمعدل الأجر–مولد لاقتصاديات خارجية[2].

و الخاصية المميزة للرأسمال البشري انه يبقى في الارتفاع لأنه يمثل القيمة السلعية الوحيدة التي بإمكانها أن تنتج قيمة أعلى من قيمتها حسب تعبير Jacky Ouziel(2003)، أي من القيمة السلعية للرأسمال البشري في حد ذاته[3].

[1]Doudji dingao Antoine,op cit , p10.
[2] Philippe Darreau,op cit,p .150
[3] Jacky Ouziel,la valorisation du capital humain,Revue problèmes économiques,N°2795,05/02 /2003,p25.

3. متغيرات الرأسمال البشري بين وجهتي التدفق و المخزون

قد تم إقحام موضوع التعليم في الدراسات الاقتصادية باستعمال متغيرة الرأسمال البشري في دوال الإنتاج الماكرو اقتصادية. و يمكن التمييز بين صنفين من المتغيرات التعليمية: متغيرات تدفق الرأسمال البشري ومتغيرات مخزون الرأسمال البشري.

3. 1 التعريف بمتغيرات المخزون و التدفق

تعبّر متغيرات المخزون عن قياس للمخزون المتراكم من التعليم المدرسي، بعد المدرسي والخبرة، أي مخزون التعليم الحالي لجميع السكان الأحياء (الطلبة، البطالين، العاملين) في لحظة معنية مثل: عدد الإطارات (الأطباء، الأساتذة، المهندسين...)بالنسبة لعدد السكان الإجمالي، عدد المدرسين لمستوى معين بالنسبة لكل ساكن...الخ. أما مؤشرات التدفق فتصف تطور مخزون الرأسمال البشري أي معدلات الاستثمار في هذا الرأسمال مثل: معدل التمدرس الابتدائي بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم مابين 5-14 سنة.

و يصنف كذلك الرأسمال البشري المتراكم في الاقتصاد إلى فئتين:ذلك المستعمل في العملية الإنتاجية أي المتعلمين في إطار التشغيل. و الفئة الأخرى الموجودة في نظام التكوين (الأساتذة التلاميذ)[1].

من جهة أخرى يقاس المخزون التعليمي اما عن طريق الدخول أو عن طريق التكاليف، أو عن طريق القياس المادي، و يعبر عن مؤهلات اليد العاملة عن طريق عدد السنوات المتراكمة للتعليم.

3. 2 استعمال متغيرات المخزون و التدفق في بعض النماذج

قد استعملت بقوة نظريات النمو الحديثة متغيرات المخزون ومتغيرات التدفق الخاصة بالرأسمال البشري. و من أوائل مستعملي متغيرات التدفق: Lucas(1988)، Blanchet(1989)، Barro(1991)، De Gregorio(1991)، Mankiw(1991)، Roubini et Sala-I-(1992)

[1]Dominique Guellec & Pierre Ralle,Les nouvelles theories de la croissance,La découverte,Paris 5eme ed,2003,p49-50.

Martin، (1992)Mankiw,Romer et Wiel، (1994)Benhabib et Spiegel، (1995)Barro et Sal-I-Martin. فيما استعمل متغيرات المخزون كل من:

(1993)Lau & Jamisson & Liu & Rivkin,(1992)Kinght& Loayza & Villanueva (1995)Bahalla,(1994)Brenszentenzten & De Gregorio & Lee,(1994)Barro, (1995)Gleaser & Scheinkman ,(1995)Ojo&Oshikoya,(1995)Bloom&Mahal & .Sheiler

وقد بينت نظريات النمو الداخلي أن الاختلافات في النمو الاقتصادي بين الدول يعود للاختلاف في تراكم الرأسمال البشري باستعمال متغيرات التدفق، وفي المقابل تؤكد أعمال Nelson(1966) و Spiegel و Benhabib(1994) أن التباعد بين معدلات النمو بين الدول تعود إلى الاختلافات في مخزون الرأسمال البشري. ف Nelson و Phelps يشيران أن معدلات نمو الانتاجية والاختراعات ترتبط ايجابيا بعدد الأفراد الذين تلقوا دراسات في الثانوي والتعليم العالي وقد أكد Barro و Sala-I-Martin(1994) هذه النتيجة.

إن استعمال متغيرات التدفق في دوال الانتاج يقودنا الى تصور الرأسمال البشري لدى الافراد أوالاقتصاد كأداة للإنتاج اين يعتمد التراكم على مستوى الاستثمار. في المقابل يعتمد التحليل باستعمال متغيرات المخزون على فكرة تقييم الكفاءات التعليمية[1].

إذ تعتمد قدرة الدولة على الإقلاع الاقتصادي على أدني مخزون للرأسمال البشري المتراكم من قبل الأعوان واللازم لتوليد الابتكارات. فتحقيق التقارب الاقتصادي مرهون بالكمية الابتدائية للموارد و التي تحددها متغيرات المخزون.

انطلاقا من مبدأ التقارب الذي أسّسته نظرية SOLOW تفسّر العديد من الدراسات الفوارق في معدلات النمو بين الدول بالاختلاف في المخزون الابتدائي للرأسمال المادي و البشري وقدرتها على الابتكار. من بين هذه الدراسات التي اعتمدت على هذه المرجعية في التحليل نذكر: دراسة Krueguer(1968) الذي بيّن أن 25% إلى 28% من الاختلافات في مستويات المعيشة بين و.م.أ و 15 دولة أخرى يفسرها التمدرس.

[1]Doudji dingao Antoine, op.cit,p37

لكن توصل Romer(1989) إلى نتيجة معاكسة أثناء دراسة انحدار معدل الأمية سنة 1960 على نمو الناتج لكل فرد و الاستثمار في 94 دولة ما بين 1960-1985، حيث أفرزت النتائج أن متغيرة التعليم تؤثر إيجابا على النمو لكن تأثيرها ليس ذو دلالة.

و بأخذ عينة واسعة من الدول الفقيرة و الغنية انطلاقا من البيانات الدولية لـ Summers و Heston(1988) اختبر Romer(1989) تقارب الاقتصاديات، ليستنتج أن التقارب المطلق غير ممكن في حالة عينة واسعة و متباينة من الدول، و أكثر من ذلك ليست هناك علاقة ذات دلالة بين مستويات الدخول الابتدائية و معدلات النمو الناتجة.

نفس الاستنتاج الأخير توصل اليه Barro(1991) عند قياسه لمعدل الناتج لكل فرد لـ 98 دولة خلال الفترة ما بين 1960-1985. و ذلك باستعمال متغيرات التمدرس الابتدائي والثانوي، معدل الأمية، معدل التأطير، معدلات الوفاة(ما بين 0-4 سنوات) و الخصوبة، فتوصل الى وجود مؤشرين يميزان افريقيا وأمريكا اللاتينية. بينما باستعمال المؤشرات في بداية الفترة (1960) توصل إلى عدم وجود ارتباط دو دلالة في متوسط معدل النمو لـ **PIB** الحقيقي لكل فرد خلال 1960-1985 و **PIB** الحقيقي لرأسمال لسنة 1960 **(R^2=0,09)**، وهو ما يدعم نماذج SLucas(1988) و Robelo(1990) التي تعتبر المتغيرتين مستقلتين. فقد أبدت كل المتغيرات الابتدائية آثار سلبية على النمو خلال الفترة (1960-1985) ما عدا معدلات التمدرس الابتدائي والثانوي التي افرزت اثار ايجابية على النمو خلال هذه الفترة.

توصل Hicks(1979) هو الآخر في دراسة له على 69 دولة مابين 1960-1973 أنه من ثلاثة مؤشرات لمعدلات التمدرس، الأمية ومدى الحياة، في بداية الفترة 1960 سجلت هذه الأخيرة الأثر الوحيد البارز على الناتج لكل فرد خلال هذه الفترة.

في الواقع إسقاط نماذج التقارب على بيئات مختلفة يصطدم بالعديد من الصّعوبات. حيث يرى Doudjingao Antoine(2011) أن هذه النماذج تلازم الوجهة النيوكلاسيكية التي ترسم الصورة التقليدية للعلاقة بين المتغيرات التعليمية والاقتصادية. فالمنطق القائل أن وتيرة النمو الاقتصادي

مرتبطة بالمستوى الابتدائي لمخزون الرأسمال البشري يحتاج إلى التركيز على عامل الزمن، تطور السلوك الاقتصادي وعدم تماثل المعلومات، ما يجعل كل الافتراضات التي تقوم عليها نماذج الرأسمال البشري لصيقة بالتنافس الخالص والمطلق وبتناقص العوائد الحدية.

إذن فتطبيق الوجهة النيوكلاسيكية يتطلب بيئة معينة قد لا تتوافر في بيئات كثيرة في العالم النامي مثلما هو الشأن في العالم العربي.

المطلب الثالث: من نظريات النمو إلى نظرية الرأسمال البشري

ركّزت الرؤية النيوكلاسيكية في تفسيرها للنمو على عامل الرأسمال المادي مثل نماذج Ramsey(1928)، Solow(1956)، Snaw(1956)، Koopmans(1965)، Cass(1965)، و نظرا لجوانب القصور في هذه النماذج التي تصطدم بقانون تناقص الغلة وعوامل النمو التي تتحدد خارجيا، برزت نظريات النمو الداخلي لتقدم تفسيرا للنمو عبر التحسّن النوعي للعوامل. ومن هنا سيظهر دور الرأسمال البشري في دالة النمو مثلما جاء في نماذج Romer,Lucas Rebelo.

1. النماذج النيوكلاسيكية للنمو

شكلت النماذج النيوكلاسيكية حجر الأساس في بلورت نظرية النمو خلال فترات الخمسينات والستينات من القرن الماضي، والتي توجتها أعمال Ramsey(1928)، Solow(1956)، Snaw(1956)، Koopmans(1965)، Cass(1965)، بحيث تشترك هذه النماذج في خاصية أساسية هي خاصية التقارب، أي كلما كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقل كلما كان معدل النمو المتوقع أعلى، و بهذا يتحقق التحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية. وتفسّر هذه النماذج عملية النمو باستعمال عوامل رأسمال، معامل الادخار والقوى العاملة، بحيث تفترض أن هذه العوامل تعكس الواقع التكنولوجي، تفضيلات الأفراد والواقع الديمغرافي، أي نمو السكان على التوالي والتي تتحدد خارج النماذج .

ويقوم نموذج "هارود دومار" الذي يعد أول تحليل لعملية النمو الاقتصادي[1] على هذه الافتراضات ليصل لنتيجة تقليدية بسيطة، إذ يتحقق النمو عندما يتساوى معدل الادخار القومي مع حاصل ضرب معامل رأسمال ومعدل نمو القوى العاملة. لكن في ظل هذه الافتراضات السابقة، إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي ناذرة جدا إن لم نقل إنها ضرب من ضروب المعجزة كما يصفها"Barro".

وبناءا على جوانب القصور في النموذج، قدّم "Solow" نظريته للنمو والتي ستستلهم العديد من الأعمال اللاحقة مرجعيتها. والخاصية الأساسية لنموذج "Solow"* أنه قام بإدماج العنصر التقني ليصبح النموذج النيوكلاسيكي من الشكل: **Y= F(K ,A L)**

بحيث يمثل **A**: التطور التقني الذي يؤثر بصفة مباشرة على إنتاجية العمل، و على العائد المادي لرأسمال و بالتالي على عملية التراكم[2]. فيما يتحدّد معدل الادخار و معدل نمو السكان بعوامل من خارج النموذج.

و بناءا على خضوع عوائد رأسمال و العمل لقانون تناقص الغلة، يعتمد النمو الناتج على متغيرة وحيدة هي التطور التقني و الذي يتحدد خارج النموذج، ما يعني أن غياب التحسن المستمر للتكنولوجيا سيؤدي بالنمو إلى الزوال[3].

لذا كان من الضروري تجاوز حدود النماذج النيوكلاسكية التي تصطدم بقانون تناقص الغلّة من جهة و عوامل النمو التي تتحدد خارجيا من جهة أخرى. كما أن هناك تحفظات بخصوص مبدأ التقارب.

---

[1] روبرت بارو،محددات النمو الاقتصادي –دراسة تجريبية على البلدان-ترجمة نادي ادريس التل،دار الكتاب الحديث ،عمان الأردن، 2009 ،ص03

* يقوم نموذج على دالة من الشكل : Y=F(K,L) حيث:Lالعمل،Kرأسمال،Y منتوج متجانس يستعمل من جهة للاستهلاك ، ومن جهة للانتاج.Kرأسمال متجانس،ويتراكم بادخار جزء من المنتوج النهائي،الادخار معطى بالشكل الآتي:K=Y-C=S.Y وبافتراض أن السكان يزدادون بمعدل ثابت وخارجي (يمكن أن يساوي 0) $L=L_{\circ}.E^{nt}$ وبادماج العنصر التقنيA يصبح النموذج Y=F (K,AL)،بحيث $A=A.E^{nt}$

[2]Dominique Guellec-croissance endogéne : les principaux mécanismes revue économique et prévision. N° 106,05/1992 ,p41-50.

[3]Jean Arrow, les théories de la croissance :la pensé économique contemporaine, 3 ed Seuil, paris 1999.p 184.

و بما أن النمو في نموذج Solow يتحدد بمحددات خارجية للادخار و النمو الديموغرافي، فان اقتصاديات الدول لا تختلف إلا في المستوى الابتدائي لرأسمال بالنسبة للعامل. وتستطيع الدول الفقيرة تحقيق وتيرة نمو أسرع من الاقتصاديات الغنية. فوفق مبدأ التقارب سينتج المخزون الابتدائي لرأسمال لكل عامل نتائج عكسية في المستقبل. لأن تعديل الرأسمال البشري أكثر صعوبة من الرأسمال المادي عند **PIB** معطى. ومخزون مرتفع للرأسمال البشري يؤدي إلى معدل حاصل رأسمال البشري إلى الرأسمال المالي مرتفع. بالنتيجة فان مستوى مرتفع من هذا المعدل الحاصل يولد معدل نمو اقتصادي مرتفع. أو بمعنى آخر أن البلد الذي يمتلك مخزون رأسمال بشري ابتدائي أعلى ينمو بوتيرة أسرع بتعديل رأسمالها المادي إلى معدلات أعلى.

لكن في الواقع تبين الأرقام أن دول مثل إفريقيا جنوب الصحراء بمعدلات تمدرس هي الأضعف في العالم ما بين (1985-2005)* لم تتمكن من تحصيل متوسط صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل عامل إلا بما يعادل 0.40% و**PNB** لا يتبع وتيرة تطور المتغيرات الاجتماعية[1].

وهذا يشير إلى أن اقتصاديات الدول لا تختلف عن بعضها في المعّدلات الابتدائية لرأسمال المادي وقوة العمل، لكن في عوامل أخرى كالمستويات التكنولوجية، معدلات الإدّخار، معّدلات النمو الديمغرافي، السياسات الحكومية، بيئة الأعمال،..الخ. لذا معّدلات النمو عند التوازن ستكون مختلفة هي الأخرى.

كما بينت أعمال BenS.Bernanke و Refiet(2001) نتائج مختلفة للتقارب إذا أثبتت علاقة قوية و ايجابية بين معّدل الإدخار ومعّدل النمو على المدى البعيد وهو ما يسقط حدود نموذج Solow بخصوص معّدل الادخار الخارجي.

* إذ يعادل معّدل التمدّرس الإبتدائي الخّام لإفريقيا جنوب الصحراء 83.96 بالمائة في المقابل 93.47 بالمائة لآسيا الجنوبية ، و100 بالمائة لدول OCDE.

[1] Doudjingao, Antoine, op.cit,p48.

2. توسيع النماذج النبوكلاسيكية

وفق الرؤية النيوكلاسيكية ممكن لبلد ما ألاّ يحقق نموّا على المدى الطويل بسبب انخفاض معّدل الادخار أو بسبب سياسات حكومية مضرّة. وهو ما دفع إلى القيام بتوسيع النماذج النيوكلاسيكية بإدخال متغيرات إضافية الخاصة بالسياسات الحكومية في مجالات الإنفاق، الاستهلاك، حماية حقوق الملكية، وتشوهات الأسواق المحلية والعالمية.

وتوسّع مفهوم الرّأسمال في المنظور النيوكلاسيكي من الرأسمال المادي ليشمل الرأسمال البشري المتراكم عن طريق التعليم، الخبرة، الصّحة Lucas(1988)، Rebelo(1991)، Santos وCabelle(1993)، Mulliganو Sala-I-Martin(1993)، Barroو Sala-I-Martin(1995).

كما يعتبر الرأسمال البشري قوة داعمة للرأسمال المادي من خلال تسهيل عملية تكييف التكنولوجيات الأجنبية Phelps و Nelson، Benhabib(1966) و Spiegel(1994).

وتكون معّدلات النمّو أكثر تأثرا في البداية بالناتج للفرد الواحد عندما يكون مخزونه الأصلي للرأسمال البشري أكبر مما سبق الإشارة اليه.

لكن الإشكال الأساسي في هذه النماذج حتى مع توسيعه ليشمل الرأسمال البشري فان معدّل نمو الناتج للفرد الواحد يتوقف في غياب التحسّن المستمر للتكنولوجيا، وهذا ناجم عن قانون تناقص الغلة[1]، كما ذكرنا سابقا.

في سنوات التسعينات حاول البعض إقحام عنصر التعليم في نموذج Weil Solow وRomer، Mankiw(1992) . أين تم إدماج عنصر الرأسمال البشري لتحقيق تقارب دخول الأفراد التي تؤثر في معّدل الادخار، لكن ميدانيا فإن إدماج الرأسمال البشري في دالة من الشكل" cobb du glass"بافتراض أن جزء من الادّخار هو موجه لتراكم الرأسمال البشري سيؤدي إلى انخفاض

[1] روبرت بارو،المرجع السابق ذكره،ص03.

الإنتاجية لهذا الأخير وبالتالي اختفاء هذا العامل على المدى الطويل[1]، ليبقى العنصر التقني هو محرك النمّو الاقتصادي، والذي يعتبر عنصرا خارجيا.

حسب Barro يتناقض قانون تناقص الغلة مع نتائج ميدانية لدول استطاعت تحقيق معدّلات موجبة لنمو الناتج الفردي، و بإمكانها أن تستمر إلى قرن أو ما يزيد من الزمن. لذا قام بعض المنظرين على رأسهم Solow بإدماج عنصر العنصر التكنولوجي الذي يتحدد هو الآخر إلى جانب عوامل الادخار ونمو السكان خارج النموذج. وهو ما يجعل نمو الناتج الفردي في الأمد الطويل يتحدد بعناصر خارجية. وهذا قصور واضح في الوجهة النيوكلاسيكية. ولسد هذه الثغرة جاءت نظريات النمو الداخلي.

3. نظريات النمو الداخلي

تقدم نظريات النمو الداخلي تفسيرا للنمو من خلال التحسّن النوعي في عوامل الانتاج. ومن هذا المنطلق تم اقحام مجموعة من المتغيرات في النّماذج كالبحث والتطوير، التعليم، المؤسسات، الدّمغرافيا، و الدور الاقتصادي للدولة[2]. و لتحقيق النمو داخليا كان وجوبا اعتبار ثبات العائد الحدي لرأسمال*.

حاولت أبحاث عديدة دمج عنصر البحث و التطوير في عملية النمو، لكن بقى الاهتمام هذه بهذا العنصر كمصدر أساسي للنمو شرطا غير كافيا على حد تعبير Kuznets(1973)، ما فتح الباب لكثير من الإسهامات التي أقحمت رأسمال البشري في عملية النمو، ذلك لان كل الإبداعات المتولدة هي ناجمة عن تطور مخزون المعرفة البشرية.

[1] Sadak Bakouche,la relation éducation développement, OPU, Algerie,2009,p106.

[2] Dominique Guellec,op cit,p41.

* فمع افتراض ثبات الإنتاجية الحدية لرأسمال ، و دالة انتاج من الشكل Cobb-douglass تكتب كما يلي: $y=b.k.L^B$,$k´=s.y=s.b.k.L^B$ و بهذه المعادلة الأخيرة فان ارتفاع مخزون رأسمال لا يؤثر على الانتاجية الحدية و بالتالي في معدل نموها (مع افتراض L السكان ثابتة) . فان معدل النمو يصبح : $Y´/Y=K´/K=s.b.L^B$ إذن وتيرة النمو مرتبطة بمعدل الادخار، و حتى مع B=0 فان معدل النمو يبقى موجبا و ثابتا.

فإلى جانب أعمالRomer(1987-1990) نسجل إسهامات Grossman et(1991) Helpman، Aghion et Howitt(1992) ، Rebelo(1991). دون أن ننسى الأعمال السابقة لـ Lucas et Arrow(1962)، Uzawa(1965)، Sheshinski(1967).

وتأسست نظريات النمو الداخلي انطلاقا من أعمال Romer(1986) و Lucas(1988). حيث يركز نموذج Romer على عنصر التقدم التقني كمصدر أساسي للنمو،و يقوم على اعتبار المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية تتميز بالآتنافس، قابلة للانتشار و ان استهلاكها من قبل عون لا يؤثر على مقدارها المتاح لأي عون أخر، و من ثم يرى Romer ان الاستثمار في المعرفة التكنولوجية التي تعتمد جزئيا على البحث و التطوير تولد اقتصاديات خارجية، إذ لا تؤدي إلى رفع انتاجية الشركة المستثمرة فحسب بل إنتاجية باقي الشركات. كما يشير Romer إلى التعلم بالممارسة الذي يتعلق ضمنيا بالمعرفة.

و يستند نموذج Romer(1986) إلى مقال Arrow(1962) حول التعلم بالممارسة. إذ يرى أن المؤسسة وهي ترفع من رأسمالها المادي فهي في ذات الوقت تتعلم كيف تنتج بطريقة أكثر كفاءة، وهي إشارة للأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية[1]. و هذا تثمين لفكرة الاستثمار في التدريب.ويفترض النموذج أن المعرفة سلعة عمومية تستفيد منها أية مؤسسة أخرى بتكلفة صفريّة. كما يفترض أن التعليم بالممارسة و انتشار المعرفة **(Ki)** يحدّان من تناقص العوائد.

بحيث **Yi=F(Ki,K,L)** يمثل العائد الاجتماعي لـ **(Ki)**، أي أن التعليم بالممارسة و انتشار المعرفة مصدر للنمو الداخلي[2].

بصفة عامة إن النمو الاقتصادي في نظريات النمو الداخلي يستمر الى ما لا نهاية بسبب ان عوائد الاستثمار لفئة واسعة من المنتجات الرأسمالية و التي تشمل الرأسمال البشري لا تتناقص

[1] Jean Arrou,op cit, p192.
[2] Op cit, p193.

بالضرورة عند تطور الاقتصاد[1]. فالوفورات الخارجية للمعرفة عبر المنتجين و الاقتصادات الخارجية للرأسمال البشري تساعدان على تفادي تناقص العائد على رأسمال.

و هذا ما قدمه Lucas في نموذجه للنمو، اذ يفسر كيف يتحقق النمو الاقتصادي انطلاقا من الاقتصادات الخارجية لشبكة من رأسمال البشري. و استطاع نمذجة التعلم لدى الأفراد. حيث تشكل المعرفة المدمجة في الفرد مجموع القدرات التي بإمكان هذا الفرد استعمالها و بالتالي بيعها. فهو يستثمر نفسه في التعليم باستعمال وقته و ان القدرات المكتسبة او بالأحرى الرأسمال البشري هو منتج من قبله. مع افتراض العائد الحدي و حدوي**hi`=S.(1-u).hi**[2].

بحيث يمثل **hi**: مخزون الرأسمال البشري للفرد **i** في الزمن **t**. (الأفراد معرفون بعدد **N**)، المتغيرة (1-u) هي الوقت الذي يخصصه الفرد للتعليم (الوقت الكلي للفرد كل مرحلة معطى بـ1)،**S**: معلمة الكفاءة، و أن كل وحدة وقت يخصصها الفرد في تعليمه ترفع من رأسماله البشري بنسبة ثابتة.

و عند إدماج الرأسمال البشري في دالة إنتاج من الشكل Cobb-douglas حيث**yi**: منتوج الفرد، **ki**: رأسماله المادي، تكتب المعادلة $\mathbf{yi=(uhi)^{1-B}.Ki^{B}}$. و مع افتراض الاقتصاديات الخارجية للرأسمال البشري، أي التقاء مجموعة الأفراد يؤدي إلى تكوين قدرات جماعية أو ما يصطلح عليه متوسط الرأسمال البشري**(ha)** الذي يؤثر على الإنتاج، تصبح المعادلة:

$\mathbf{yi=(uhi)^{1-B}.Ki^{B}.ha^{y}}$[3] . حاول Rebelo(1991) هو الآخر إبراز الرأسمال البشري كمصدر داخلي للنمو سواء في نموذجه بقطاع واحد **(AK)** أو بقطاعين. حيث يقدم دالة إنتاج مبسطة **Y=AK**، تعني **A** معلمة ثابتة و ايجابية تعكس المستوى التكنولوجي، و **y** الإنتاج لكل فرد. بينما يمثل **K** الرأسمال المركب أو بالأحرى مجمع يدمج جميع العوامل المتراكمة من رأسمال البشري،

[1] روبرت بارو، المرجع السابق، ص 05

[2] Dominique Guellec, croissance endogéne, op cit , p 47.

[3] Op cit , p 148.

المعرفة، البنى التحتية العمومية. و ترتبط مباشرة وتيرة النمو المحصل عليه داخليا بالإنتاجية الحدية لهدا الرأسمال المركب إلى جانب سلوكيات الأفراد (معدل الادخار) *.

أما في نموذج Rebelo بقطاعين يستعمل دالتي إنتاج إحداهما خاصة بالرأسمال المادي و المرتبط بقطاع إنتاج السلع. و الثانية بالرأسمال البشري و المرتبط بقطاع التعليم**. بحيث يمثل كل من الرأسمال البشري و المادي مصدرين للنمو الداخلي[1].

و على سبيل الإشارة لقد تنوعت مصادر النمو التي تداولنها نظريات النمو من الرأسمال البشري والمادي و البحث و التطوير الى السياسات الحكومية. كما هو الشأن في نموذج Barro(1990)، Helpman et Grossman(1991) هما الاخران يثمنان دور النفقات العمومية، فيما اهتمّ Bencivenga et Smith بدور القطاع المالي في النمو. كذلك لا يمكن تجاهل عوامل النمو الأخرى كدرجة الانفتاح التجاري، تطور السوق التنافسية لعوامل الإنتاج، الاستقرار الماكر والاقتصادي و السياسي[2].

يضيف N.Stern(1991) محددات أخرى للنمو هي: الإدارة و التسيير، البنى التحتية الاجتماعية، انتقال المنتوج بين مختلف القطاعات الإنتاجية. ويقصد Stern بالبنى التحتية الاجتماعية الطريقة التي تعالج بها الأعمال[3]. أين يمكن أن نجد البيروقراطية، و حقوق الملكية غير مضمونة و التي قد تؤدي إلى الاختلاس و هدر الموارد. و هذه المسالة قد ترتبط بطبيعة المؤسسات و إيديولوجيتها.

---

* اذ يتضمن نموذج AK دالة إنتاج و معادلة ادخار: $Q=A.K$ و $k'=S.Q$ بحيث Q: الإنتاج، K: رأسمال المركب، S: معدل الادخار، A: معلمة السلم. و من المعادلة الأولى و الثانية يصبح معدل النمو: $K'/K=S.A$

Dominique Guellec et Pierre Ralle,op cit,p41.

** يستعمل Rebelo (1991) دالتي انتاج: $y=c+k'+Jk=A.(Uk)^{x}.(UH)^{1-x}$

$H+JH=B.[(1-V).k]^{n}.[(1-u).H]^{1-n}$

بحيث يمثل كل من: Y: انتاج السلع (الاستهلاك و الاستثمار) ، A و B: معالم تكنولوجية ايجابية. x و n: محددة مابين 0 و1 يحددان حصة رأسمال المادي في كل قطاع.v وu : هي حاصل قسمة رأسمال المادي و الرأسمال البشري الكلي المستعملة في انتاج السلع. و تم تطوير النموذج بافتراض $n<x$.

[1] Jean Arrou,op cit,P200-201.

[2] Op cit,p246.

[3] Doudjdingao,Antoine, op cit, p38.

إذن تفسير النمو الاقتصادي هو دالة تضم العديد من المتغيرات و يمكن القول أن نظريات النمو الداخلي كالنماذج المذكورة لـ Reblo,Romer,Lucas أعطت دورا أكثر أهمية و حيوية للرأسمال البشري في عملية النمو الاقتصادي. في المقابل ركّزت النظريات النيوكلاسيكية على تراكم الرأسمال المادي كمصدر اساسي للنمو، هذا لا يعني انها لا تعترف بالمصادر الأخرى لكنها تعتبر التطور المادي قادرا على استقطاب كل آثار تلك المصادر على النمو.

و عموما فان إدماج متغيرة الرأسمال البشري في نماذج النمو إلى جانب عوامل انتشار التكنولوجيا والسياسات الحكومية ساعد أكثر على تقديم تفسيرات ممكنة للنمو على المدى البعيد.

المبحث الثاني: التحليل النظري لعلاقة التعليم بالنمو

العديد من الأعمال حاولت تحليل علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي، فمن الناحية النظرية يستند التحليل الى وجهتين اساسيتين لكن متكاملتين:

الوجهة الأولى تعود إلى الاعمال الشهيرة لـ Solow(1956) حول النمو، و هنا وردت العديد من الانتقادات بشان تباين الدخول بين الدول. أما الوجهة الثانية فتستمد مرجعيتها من أعمال Denison(1967)، Barro(1990) و Mankiw et Weil,Romer(1992) حول تقارب الاقتصاديات. فمعظم هذه الأعمال كما يصنفها A.Doujidingao(2011) هي إما ذات صبغة نيوكلاسيكية من فئة صولوية استنادا إلى اعمال Solow و إما داخلية برؤية Lucas(1988)، أوتطورية من وجهة R.Nelson,Romer(1990) وPhelps(1997) .

اذا كانت النظريات استطاعت أن تؤسس لعلاقة التعليم بالنمو فان الدراسات الامبريقية تسجل تضاربا كبيرا في النتائج حول هذه العلاقة، و هو ما يستدعي طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة هذه العلاقة. اذا كان للتعليم أي اثر ايجابي أو ذو دلالة على النمو. فما هي القنوات التي يؤثر فيها هذا الأول على النمو ؟ ما هي المبررات المقدمة من قبل الأعمال الناقدة لهذه العلاقة ؟

وهل يمكن للتعليم أن يفسر السيناريوهات المتباينة للنمو و الفجوة في الدخول بين دول العالم؟ وهل التعليم سبب أم نتيجة للنمو الاقتصادي؟

المطلب الأول: العلاقة المزدوجة بين التعليم والنمو

يتم تداول علاقة التعليم بالنمو من وجهتين، الوجهة الأولى تنظر الى الاستثمار في التعليم كدافع ومحرك للنمو الاقتصادي، وهي مستوحاة من نظريات النمو الدّاخلي التي أكدت على إدماج متغيرة التعليم في النمو. أما الوجهة الثانية فتعتبر الاستثمار التعليمي كنتيجة للنمو، فضعف النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية يمكن أن يفسر الانخفاض في مستوى الاستثمار التعليمي وبالتالي في تراكم الرأسمال البشري.

1. التعليم كسبب للنمو الاقتصادي

تناولت معظم الدراسات الحديثة –سواء التي اعتمدت على المقارنات الدّولية أو الدراسات الوطنية– إشكالية علاقة التعليم بالنمو من و جهة التعليم كمحدد للنمو الاقتصادي. ومن بين هذه الأعمال: دراسة Dubois و Denison.

استعمل Dubois متغيرتي العمال المتعلمين وغير المتعلمين في دالة إنتاج من الشكل-cobb douglas، وتوصل إلى نتائج مختلفة عنSolow *. إذ توصل إلى أن 54% من النمو مرتبط بتطور الرأسمال البشري مابين 1929 و سنة 1957. ونسبة 23% يرتبط مباشرة بالتحسن في مستوى تعليم اليد العاملة و30% فقط للتطور التقني.

وفي نفس السياق يبين أن سبب النمو في 9 دول متقدمة ما بين 1950–1962 تعود إلى التّعلم بنسب 2% لـ **RFA** و 15% للولايات المتحدة الأمريكية.بينما تتوزع نسب 4% و 33% للعوامل البشرية الأخرى، وكذا 13% و23% للتطور التقني على التوالي[1].

* Solow بحث عن مصادر النمو الأمريكي مابين 1909-1949 وتوصل إلى أن 8/7 منها يفسرها التطور التقني.

[1] Doudjdingao,Antoine,p63.

فيما أكد Krueguer(1968) أن 25% إلى 28% من الاختلاف في مدى الحياة مابين الولايات المتحدة الامريكية و15 دولة أخرى يعود إلى التعليم[1].

كذلك حاول كل من Lau,Jamison,Louat(1991) و N.Altinok(1994) تصنيف اليد العاملة حسب مستوياتها التعليمية من أجل قياس مرونة الإنتاجية بالنسبة للتعليم، حيث تستخلص الدراسة وجود مرونة ايجابية وذات دلالة إحصائية[2]. كذلك بينت اعمال Mincer(1974) ايجابية العلاقة بين التعليم و الأجور.

دراسات كثيرة أكدت ايجابية العلاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي، إذ قام Romer(1989) بقياس انحدار معدل الأمية لسنة 1960 على معّدل نمو الناتج لكل فرد والاستثمار لـ 94دولة ما بين 1960-1985. وقد أفرزت متغيرة التعليم أثرا ايجابيا لكن ليس ذو أهمية على النمو الاقتصادي. كما يؤكد Mc Mahon(1987) تأثير التعليم العالي على نمو الدخل ولكن على المدى البعيد بحوالي7سنوات ونصف[3]. وبينت دراسات أخرى لـ monasitiriotis وآخرون(2002) على أن ارتفاع مستوى التعليم في كافة المراحل التعليمية يؤثر بقوة على النمو. يؤكد هذه النتيجة دراسة Appiah,Mc Mahon(2002)، إلى جانب ذلك توضّح الدراسة أن التعليم يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على نمو الدخل من خلال قنوات الصحة، المحيط، الاستثمار في الرأسمال المادي، تخفيض معدلات الجريمة والاستقرار السياسي[4].

كشف Philips(1994) في دراسة له على دول**OCDE** أن سنة واحدة إضافية في الثانوي والتعليم العالي للذكور ترفع معدل**PIB** لكل فرد بـ 0.44% سنويا[5]. كما توصل E.La Faye De Micheaux(2004) أن التعليم الابتدائي يساهم بـ 74% في النمو الاقتصادي في ماليزيا والتعليم الثانوي بنسبة أقل بـ 14%. وتؤكد دراساتMingat،Tan(1996)

[1] op cit, p38.
[2]Op cit,p62.
[3]Kwabina Gyimah-Brempong,Oliver Padison,Higher education and economic growth in Africa,Jourmal of development studies,vol.42,N°3,509,April 2006.p513.
[4] op cit, p513
[5]Doudjdingao,Antoine,op cit,p58

وMingat,Suchaut(1998)، و كذا دراسة Artadi,Sala-i-Martin(2003)نفس النتائج بخصوص الأثر الايجابي للتعليم الابتدائي على الاقتصاديات الإفريقية، فيما لم تبدي المستويات الأخرى للتعليم أثرا ذو دلالة[1].

هذه النتائج تستدعي منا التساؤل حول أي المستويات التعليمية الاكثر اهمية في تحقيق دفعة للنمو بالنسبة للدول النامية؟ و كذا حسب المراحل التنموية التي تمر بها؟ أو بعبارة أخرى أي نوع من التعليم اللازم للإقلاع؟ و إذا كان الاستثمار في التعليم الابتدائي ذو اهمية فمتى يأتي دور التعليم الثانوي و العالي؟.

1. 1 الاستثمار حسب المراحل التعليمية

قدمت بعض الدراسات إجابات مختلفة على هذه التساؤلات الأخيرة. فحسب Petrakis وStamatakis(2002) يعتمد تأثير التعليم في النمو على مستوى التنمية بحيث تستفيد الدول ذات الدخل المنخفض من التعليم الابتدائي و الثانوي. بينما الدول ذات الدخل المرتفع تنتفع من التعليم العالي[2]. ربما تتوافق هذه الفكرة مع نتائج دراسة A.KrugerوLindhal التي بينت أن التعليم الابتدائي ليس له اثر ذو دلالة على النمو في دول**OCDE**[3]، أي أن الدول النامية بحاجة الاستثمار في التعليم الأساسي و الابتدائي و الثانوي، و قد نجد تفسيرا آخر لدى P.Aghnion و E.Cohen(2004). أين تتحدّد الحاجة إلى الاستثمار في المراحل التعليمية حسب المسافة التي تفصل الدول عن الحدود التكنولوجية، فالاقتصاديات الأقل تحديثا هم بحاجة إلى الاستثمار في التعليم الابتدائي و الثانوي قبل التقدم في التكوين العالي الضروري للإبداع[4].

غير أن أعمال أخرى لا تؤكد هذه نتائج، إذ كشفت دراسة Nam chul lee(2011) في تحليله لتجربة كوريا الجنوبية عن وجود ارتباط ايجابي و قوي لمعدلات القيد في التعليم الابتدائي والثانوي و

[1]Op,cit,p58.
[2] Kwabina Gyimah-Brempong,oliver Paddison,Workie Mitiku,op cit,p513.
[3] Alin B.Krueger and Mikael Lindahl, Education For growth in Sweden and the world ,NBER working paper,N°7190,June 1999,p30-34.
[4] Doudjdingao,Antoine,op cit,p70.

العالي طوال فترة الدراسة ما بين (1966-1997)، و حتى مع إضافة متغيرات تعليم نوعية (معدل التأطير) و نسبة النفقات الحكومية على التعليم بقي الأثر ايجابيا[1]. و فيما توصلت بعض البحوث إلى عدم وجود علاقة بين التعليم العالي و النمو الاقتصادي في دول إفريقيا، برهنت دراسة Kwabina,o.podison,M.Mitiku(2006) في محاولة لتقدير اثر التعليم العالي على النمو في الدول الافريقية، باستعمال بيانات السّلة للفترة ما بين 1960-2000 أن كل المستويات التعليمية بما فيها التعليم العالي لها اثر ايجابي ذو دلالة احصائية على معدل النمو و ان مرونة الدخل للتعليم العالي تقدر بـ0.09 و هذا التقدير أكبر بـ 3 مرات من الأثر الخاص بالاستثمار في الرأسمال المادي على النمو[2].

هذه النتيجة تدعو الدول الإفريقية و الدول النامية عموما إلى إدماج التعليم العالي هو الآخر في سياسات النمو، و أن الاعتماد على الاستثمار في الرأسمال المادي كطريق للنمو فكرة يجب تغييرها. أما عن الاختلاف في النتائج فقد يعود إلى طبيعة المتغيرات المستعملة. و لعلّ استعمال متغيرات الرأسمال التعليمي المشغل في الإنتاج أكثر دلالة في تبيان أثر التعليم على النمو.

1-2 تحليل علاقة تعليم بالنمو باستعمال نماذج التقارب

إن معظم الأعمال التي تفسر النمو الاقتصادي بدلالة المستوى الابتدائي لمخزون الرأسمال البشري تستعمل نماذج التقارب. حسب Barro(1991) تستطيع الدول الفقيرة تحقيق نمو اكبر من الدول الغنية بوجود كمية من الرأسمال البشري الابتدائي، و معدل رأسمال ابتدائي منخفض. و هي نفس النتيجة التي توصل إليها Kaldor(1957)، Arrow(1962)، G.Becker(1964) وMincer(1974) فضلا عن Romer(1986)، Lucas(1988)، Barro(1990)، Romer Weil(1990)، Mankiw(1992)، D,Gaud,R,Ruffin(1995)

[1] Namchul lee, Education and Economic Growth in Korea 1966-1997-the Journal of Applied Business Reseach, vol 16, N°4,February 2011,P83-90.
[2]Kwabina Gyimah-Brempong, oliver Paddison, Workie Mitiku- op cit,.P509-526.

وقد شملت الدراسة الشهيرة لـ Barro(1991) عينة من 98 دولة مابين (1960-1985) من أجل تحليل علاقة مجموعة من المتغيرات بنمو الناتج الفردي. و بينت النتائج الأثر الايجابي لمعدلات القيد الابتدائي و الثانوي الأدنى سنة 1960 على النمو خلال1960-1985بـ 0.0323 و0.027 على التوالي، في حين سجل معدل التأطير الابتدائي* أثرا سلبيا و لم يبدي معدل التأطير الثانوي دلالة إحصائية. بالموازاة تبين الأثر الايجابي لمعدلات القيد الابتدائي والثانوي على الاستثمار و أثرها السلبي على الخصوبة.

قام Lee, De Gregorio, Borenszentein(1994) من جهتهم بتقدير نمو الناتج لكل فرد من خلال بيانات السلة لـ 69 دولة ما بين 1970-1989. و هو تحليل يشبه دراسةBarro(1991). الاختلاف الوحيد إنهم حاولوا تفسير كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول العينة باستعمال متوسط عدد سنوات التمدرس الثانوي للذكور كمتغيرة للرأسمال البشري. و بينت النتائج التأثير الايجابي لكنه ضعيف للتعليم على الاستثمار العام. و في إحدى الأعمال استعمل Aliance Fabre(2001) نموذج بأجيال التقارب **(OLG)** توصل فيها إلى وجود آثار للتدريب كمتغيرة دالة على تراكم الرأسمال البشري تسمح بعملية التقارب حتى في حالة نمو داخلي بمعدل ثابت[1].

يتطلب انطلاق الاقتصاد حد أدني من الرأسمال البشري اللازم لعملية الاختراع. و هي النتيجة التي توصل إليها Nelson-phelps(1966)، فحسب هذه الدراسة ترتبط معدلات نمو الإنتاجية والاختراعات ايجابيا مع عدد الأفراد الذين تلقوا تعليما في الطور الثانوي و العالي.

و هي النتيجة التي أكدها Benhabib-Spiegel(1994) وBarro,Sala-i-Martin(1994) [2].

* معدل التاطير يقياس بمتوسط عدد التلاميذ لكل استاد. و هو مؤشر عن نوعية الخدمة التعليمية.

[1]Alice Fabre, Education, croissance et convergence : Analyse au Sein d'un modèle a génération imbriquées, Revue Economie politique, 05/2001 , vol 111, p 765-783.

[1]Doudjidingao A.op.cit.p 37

إن كل الأعمال المذكورة أكّدت ايجابية علاقة التعليم بالنمو لكن بناءا على متغيرات كمية للدلالة على تراكم الرأسمال البشري، فيما ذهبت العديد من الدراسات الاخري الى استعمال المتغيرات النوعية كمقياس لجودة التعليم و تداعياته على النمو.

1-3 تحليل علاقة التعليم بالنمو باستعمال المؤشرات النوعية للتعليم

يعتبر E.Hanushek من بين الرواد الذين ركّزوا في العديد من الأعمال على اختبار نوعية التعليم و تداعياته الاقتصادية المختلفة.ففي دراسة له حول اثر المهارات المعرفية* على النمو الاقتصادي E. Hanushek P L. Woessmann(2009) استعملا عينة من 50 دولة منها 23 دولة من مجموعة **OCDE** و 27 دولة من خارج هذه المجموعة، فتبيّن أن الفرق في هذا الأثر بين الدول ذات الدخل المرتفع و الدخل المنخفض ذو دلالة إحصائية، و هو ما يشير إلى أن الدول النامية أكثر تأثرا و تضرّرا بالمهارات المعرفية بالمقارنة بالدول المتقدمة، ذلك لان قياس التحصيل الدراسي يرتبط بقوة بالنمو الاقتصادي.

إذ تبين أن معامل المهارات المعرفية دائما ذو دلالة قوية و أن التباين محدود جدا: فدرجة واحدة من الانحراف المعياري** لأداء الطالب الفردي يترجم إلى 1.2-2.0 نقطة مئوية كاختلاف في المعدّلات السنوية للنمو مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، و تضيف النتائج أن التباين في مهارات الرياضيات و العلوم تبقى جد مهمة للتمييز بين معدلات النمو بين الدول النامية[1]. نفس الإشكالية ناقشها E.Hanushek و E.Jamison و D.Jamison(2006) لكن هذه المرة باستعمال نموذج "بانل" أو بيانات السلة و الاختبار الدولي لتحصيل الطلاب **ISAT**، و من أهم النتائج المتوصل إليها التأثير القوي لنوعية التعليم و سنوات التمدرس على النمو في

* تم قياس المهارات المعرفية باستعمال المقارنات الدولية لتحصيل الطلاب من خلال اختبارات الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات و العلوم(TIMSS)، و البرنامج الدولي لتقييم الطلبة(PISA) و يشمل معامل المهارات المعرفية الأداء في التعليم الثانوي الأدنى و الأعلى في الرياضيات و العلوم مع إقصاء التعليم الابتدائي.

** الانحراف المعياري يقيس التغير بين متوسط الاداء للبلد و اعلى اداء في اختبار PISA.

[1]Eric Hanuskek and Ludger Woessmanm, Do Better School leads to more Growth:Cognitive skills-Economic outcomes and causation, NBER, Working paper, January 2009, N ° 14633, p9-10.

الاقتصاديات المفتوحة بالمقارنة بالاقتصاديات المغلقة، و أن انحراف معياري واحد في درجات الاختبار **ISAD** يرتبط بالزيادة السنوية في نصيب الفرد من الدخل مقدرة بـ 0.5-0.9%[1].

و في أعمال أخرى اكد E. Hanushek(2002) على أن جودة التعليم لها تأثير قوي على العائد الخاص و توزيع الدخل و على النمو الاقتصادي عموما[2]. و في تحليل آخر لجودة التعليم أكد E. Hanushek(2004) على جودة المعلم كجوهر للعملية الإصلاحية التعليمية من خلال العديد من العوامل كنظام المحفزات، الدخول، التوظيف الانتقائي، نظام الدفع...الخ[3].

و يستخلص أيضا انطلاقا من العديد من الأدلة أن الاختلافات في نوعية التعليم تؤدي إلى اختلافات كبيرة اقتصاديا في معدلات النمو.و يعبر عن ذلك: " ...إن سياسة المدرسة يمكن إن تكون قوة للتنمية الاقتصادية إذا كانت فعّالة في رفع المهارات المعرفية ...و نجد دليل واضح أن كلا من توفير تعليم أساسي واسع، التعليم للجميع و دفع أعداد كبيرة إلى مستويات تحصيل عالية جدا لها اثر قوي على العوائد الاقتصادية" [5].

في الواقع إن مصطلح نوعية التعليم هو دالة تضم العديد من المتغيرات الخاصة بالمعلم، التحصيل الطلابي، جودة المؤسسات التعليمية، التأطير...الخ. و في دراسة لـ Sebastien Dessus(2000) يعرف نوعية النظام التعليمي على انه قدرة النظام التعليمي على إنتاج وحدة إضافية فعّالة من الرأسمال البشري[4]. في هذه الدراسة حاول Dessus تقدير اثر نوعية النظام التعليمي على النمو الاقتصادي في الدول النامية بأخذ عينة تتكون من 83 دولة مابين 1960-1990 و باستعمال بيانات السلة و معادلة تقارب. حيث يشترط في هذه الأخيرة تباين معامل الرأسمال البشري من

[1] EliotA.Jamison, De an T. Jamison and Eric Hanushek, the effects of education Quality on income Growth and Mortality Decline, NBER,Working paper,N° 12652, octobre 2006,p1-21 .
[2]Eric.Hanushek ,The long run Importance of School Quality, NBER. Working paper, N °9071, July 2002, p1-20
[3]Eric. Hanushek, Some Simple Analytics of school Quality,NBER Working paper, N ° 10229-Janury2004 , p1-22.
[5]Eric. Hanushek, Do Better Schools leads to More Growth,op cit, p 29.
[4]Sébastien Dessus, capital humain et croissance:le role retrouvé du système éducatif,Revue Economie publique,Vol.2,06/02/2000, p114.

دولة إلى أخرى بدلالة خصائص وطنية، و تسمح مؤشرات: البنى التحتية التعليمية، توزيع التعليم بصفة متساوية و المخزون الابتدائي للرأسمال البشري بتفسير الاختلافات في نوعية التعليم.

و توصل في النهاية الى وجود تأثير متوسط و ايجابي لتراكم الرأسمال البشري على النمو. و أن مؤشر البنى التحتية التعليمية يفسر بشكل ذو دلالة الاختلافات بين دول العالم في الإنتاجية الحدية لرأسمال بشري، و تدعم قدرة النظام التعليمي على التوزيع العادل لخدمات التعليم إسهام الرأسمال البشري في النمو، كما يؤثر المخزون الابتدائي للرأسمال البشري بشكل كبير في نوعية التعليم[1]. هذه النتائج تفسر حسب Dessus لماذا لم يتبع الاستثمار في الرأسمال البشري نموا سريعا في معظم الدول النامية، فتكثيف عملية التمدرس غالبا ما يهمل الجوانب النوعية، كما أن التوزيع الغير عادل للخدمات التعليمية يؤثر سلبا على كفاءة النفقات العمومية، و هذين العاملين يحدّان من تراكم الرأسمال البشري.

حتى و إن لم يكن هناك إجماع بشان دور التعليم في النمو، فان كثير من الباحثين يرون وجوب توفر مجموعة من الشروط لتعظيم هذا الأثر. منها ما يتعلق بالمؤسسات و طبيعة الأسواق و النّظم القانونية Easterly(2002) .

يضيف Pissarides(2002) ان اثر التعليم العالي على النمو يعتمد على نوعية التعليم و كفاءة سوق العمل في توجيه العمالة الماهرة في النشاطات الانتاجية.

في اعتقادنا و تبعا للفكرة الاخيرة قد يكون ابراز اثر التعليم على النمو باستعمال متغيرات الرأسمال البشري في اطار التكوين في المدارس و الجامعات –ما تعكسه متغيرات التدفق– غير كافية لتبيان أثر التعليم على النمو. قد يكون قياس العائد من التعليم عبر الإنتاج ذو جدوى أكبر، أي تقييم كفاءة الرأسمال التعليمي عبر ما يولده من إنتاجية و دخول أفضل.

بالتالي معدلات الاستثمار المرتفعة في البنى التحتية التعليمية و غيرها غير كافية في استقطاب العوائد من التعليم في الدول النامية إن لم تتبعها سياسة رشيدة في الاستغلال الأمثل للرأسمال

[1] Op cit,p 96.

البشري في سوق العمل. فبطالة اليد العاملة المتعلمة تعتبر فاقدا للنمو، و هو ما أثبتته دراسة Bertherlemy,Pissarides,Varoudakis(2000). إذ توصلوا إلى أن 40% من الرأسمال البشري المتعلم في الدول الإفريقية في إطار البحث عن نشاط يعملون على تخفيض معدل الدخل القومي بـ 0.9 نقطة مئوية سنويا[1].

إذا كانت معظم الأعمال المذكورة سابقا تدافع عن قوة و ايجابية علاقة التعليم بالنمو بغض النظر عن الانتقادات الممكن توجيهها –و التي نفصّل فيها لاحقا– نتساءل عن القنوات التي يمكن أن يؤثر من خلالها التعليم في النمو الاقتصادي.

1– 4 القنوات التي يؤثر من خلالها التعليم في النمو الاقتصادي

يؤثر التعليم في النمو بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال العديد من القنوات سواء من خلال علاقته بالإنتاجية و الدخول، المزايا الاجتماعية التي يمنحها، قنوات الصحة و الرفاه أو ما يمكن أن نطلق عليه بالاقتصاديات الخارجية للتعليم، فضلا عن علاقته التكاملية بعوامل الإنتاج الاخرى كرأسمال و البحث و التطوير.

حسب دراسات Nyssen Jules (2000) و Romer (1990,1987,1986) يؤثر التعليم في النمو من خلال الاقتصاديات الخارجية للتكنولوجيا فهو يرفع من قدرة الأمة على الإبداع والابتكار. كما يسمح التعليم بأفضل استيعاب للتكنولوجيا Barro (2001), Nelson و Phelps(1966). لذا يوجه Cohen.E وAghnion.p (2004) –في الدراسة السابقة الذكر– الدول الفقيرة و الغنية الى الاستثمار في أنماط محدّدة من التعليم من أجل الاقتراب من الحدود التكنولوجية– بالنسبة للفئة الأولى من الدول، و دعم جهود البحث و الإبداع للبقاء على قائمة المجموعة بالنسبة للفئة الثانية من الدول.

[1]Kwabina Gyimah-Brempong, oliver Paddison, op cit,p512-513.

من جهة أخرى يساهم التعليم في رفع مستويات دخول الأفراد على أساس أن التعليم والتدريب يحسن من إنتاجية العامل، فقد بين Lucas (1988) بان النمو باستعمال نموذج Solow يمكن ان يتولد ذاتيا عندما تتحسن مؤهلات الاعوان.

فانطلاقا من علاقة التعليم بزيادة الدخول و فتح فرص للعمل تطمح العائلات الفقيرة في تحسين أوضاع الجيل الموالي. هنا يمكن القول بان التعليم يلعب دورا في اعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع. فإذا كان النمو الاقتصادي يحدد معيار التحسن في حياة المجتمع فان التعليم يمنح هذه الامكانية في تحسين حياة الافراد نحو الافضل.

بذلك يسمح التعليم بالقيام بالحركية الاجتماعية حتى في وضعية يكون فيها النمو مدعوما، فقد أثبت Alice Fabre(2000) أن التدريب يسمح للأفراد الأقل دخلا بالحصول على عوائد من التعليم أفضل من المتوسط[1]. ما يسمح بتقارب الدخول حتى في معدل نمو ثابت.

يؤثر كذلك التعليم في النمو من خلال اقتصادياته الخارجية للصحة، التغذية، الخصوبة...الخ، فتعلّم المرأة خصوصا يؤثر ايجابا على تخفيض معدلات وفيات الاطفال و على تأطير الابناء.

يؤدي التعليم دوره الاجتماعي و السياسي من خلال تمرير و إنتاج القيم الاجتماعية من تقدير الذات، الاستقلالية و دعم الحريات الفردية الأساسية لرفع قدرات الأفراد و اللازمة للقيام بدورهم كأعوان خصوصا في الدول النامية حسب Sen و Rawls[2].

و حتى من خلال التعليم البعيد عن تأثيراته على الانتاجية كالتعليم المدني و الفني فهو يساهم في صناعة المواطنين الصالحين Weiss (1995) [3].كما يعمل على غرس قيم العدالة و الديمقراطية ومبادئ الانضباط الاجتماعي و الوعي الجماهيري بالحقوق و الواجبات، بالتالي الانضباط في

[1]Alice Fabrt, Education, op cit,p778.
[2] Jacques Poirot, le rôle de l'éducation dans le développement chez J.RAWLS et SEN. Entre équité et efficacité, Monde en Developpement ,2005/04,N°132,p29-38.
[3] Jenathan Temple,effets de l'education et du capacité Sociale sur la croissance dans les pays de l'OCDE-Revue économique de l'OCDE,2001/02,N °33,p97.

العمل و الانتاج و مقاومة الفساد. و كلّها قنوات تساهم بطريقة غير مباشرة في دفع النمو الاقتصادي.

فضلا عن ذلك يساعد التعليم كذلك في التخفيض من معدلات الجريمة و الاستقرار السياسي والمواءمة بين طوائف المجتمع و التغلب على التفرقة العرقية(مثلا: بين البيض و السود) حسب ما ورد في دراسات Eg.ONeill(1990)، Juhn, Murph (1993, 1991)، Murphy و (1992) Welch.[1]

كما يؤثر التعليم في سلوكيات الادخار و الاستهلاك.حيث يتأثر كل منهما بالخصائص البسيكولوجية للفرد، و التي تتأثر بدورها بالمستوى التعليمي حسب وجهة نماذج Fisher وBecker. كما اهتمت العديد من الأعمال بدراسة الآثار الماكرو اقتصادية المختلفة للتعليم على توزيع الدخول، التشغيل، الاستثمارات الأجنبية...الخ. إذ بينت أحد الدراسات لـ Qiumei Yang(1999) في الصين، أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو المناطق الساحلية(Shanghai) على المناطق الداخلية الفقيرة برغم أن هذه الأخيرة بها معدلات العائد لرأسمال المادي مرتفعة 46 مرة عن العائد في منطقة Shanghai. و بإجراء تعديل يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري أي مستوى التعليم و التكوين أخذ الفارق بين العائد في المنطقتين ينخفض[2]. و هذا دليل على أن التعليم أحد المحددات في قرار الاستثمار الأجنبي في منطقة ما.

إذن يؤثر التعليم في النمو الاقتصادي بطرق مباشرة و غير مباشرة عبر قنوات عديدة. لكن طبيعة العلاقة ليست بالبساطة الممكن تصورها، إذ تتدخل العديد من المتغيرات في إظهار أو تثبيط أثر التعليم، فكثير من الأعمال تشكك في طبيعة هذه العلاقة و بينت نتائج عكسية.

[1] E.Hanushek,the long Run Importance of School Quality,Op cit,p80.
[2] Qiumei Yang,Répartition géographique de investissement directe étranger en Chine,Impacte du capital humain Revue d'économique de développement,N°3,3emeT,09/1999,p35-59.

المطلب الثاني: انتقاد علاقة التعليم بالنمو

فيما ذهبت العديد من الأعمال كما وضحنا سابقا إلى تبيان قوة و ايجابية علاقة التعليم بالنمو،شككت دراسات أخرى في طبيعة هذه العلاقة و بينت على عكس سابقاتها آثارا سلبية للتعليم على النمو، و هو ما يدفعنا إلى التساؤل عن مبررات تناقض نتائج هذه الأعمال.

1. العلاقة العكسية للتعليم بالنمو

توصلت أعمال عديدة إلى إثبات العلاقة العكسية بين التعليم و النمو الاقتصادي. حيث أثبت دراسة Spiegel و Benhabib (1994) الأثر السلبي لعدد سنوات الدراسة كمتغيرة دالة على مخزون الرأسمال البشري على نمو الدخل لكل فرد.

كما كشف Lau,Jamison,Louat(1991) عن وجود آثار سلبية للتعليم الابتدائي و الثانوي على النمو في إفريقيا جنوب الصحراء و في دول محيط البحر المتوسط و شمال إفريقيا **MENA**. وليست ذات دلالة بالنسبة لأمريكا اللاتينية و آسيا الجنوبية، و ايجابية بالنسبة لآسيا الشرقية. نتائج مشابهة توصل اليها Javanovic , Lach , Lavy (1992) على الدول غير **OCDE** بنفس نوع المتغيرات.

كما لاحظ Beherman (1987) و Dasgupta, Weale (1992) أن معدل القرائية يولد آثارا ليست ذات دلالة على تطور الناتج لكل فرد.

في دراسة Hicks(1979) على 69 بلدا ما بين (1960-1973) من اجل قياس اثر معدل التمدرس و الأمية، و مؤشرات مدى الحياة في بداية المرحلة على الناتج لكل فرد. توصل إلى أن اثر المتغيرة الأخيرة هو الوحيد المهيمن في هذه المرحلة [1].

و كشفت مقالات Alwin و young (1995,1994,1992) على أربع دول شرق آسيوية هي: كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان عن ضعف اثر الإنتاجية التقنية للعوامل على نمو

[1] Doudjidingao Antane. Op cit. p 42.

PIB لكل عامل[1]. و هذه النتيجة تبدو غير متوقعة، فالرأسمال البشري هنا يبدو هامشيا بالمقارنة بما عرفته هذه الدول من تقدم ملحوظ في الجوانب الكمية و النوعية للتعليم خلال عقود حققت فيها نموا قويا.

غير بعيد عن هذه النتائج توصل Tham.S (1995) في تحليله لأسباب النمو في ماليزيا ما بين 1971-1987-بافتراض دور التعليم ممثلا في العامل المتبقي- إلى أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل **(PTF)** سالبة عبر كل المرحلة (1.4%-). و إن الرأسمال المادي هو المحدد الأساسي للنمو، إذ يساهم بـ 104% في نمو الناتج، في مقابل 18% فقط لعنصر العمل[2].

و من خلال تحليل مجموعة من المعطيات في 96 دولة، استنتج كل من Prichette.L (1999)و Richard, Freeman, David,Lindauer (1999)إلى عدم وجود ارتباط مباشر بين الرأسمال التعليمي الناتج عن ارتفاع النتائج المدرسية للعمال و معدل نمو الناتج لكل عامل[3]. هذه النتيجة تبدو غير مفهومة خصوصا أنها تزامنت مع التحسن في المتغيرات التعليمية، بالأخص معدلات القيد الابتدائية و الثانوية خلال العقود الأخيرة في معظم الدول النامية.

هذه الاستنتاجات تتوافق مع نتائج دراسة Caselli,Esquivel,Lefort(1996) التي لم تكشف عن وجود اثر ايجابي للاستثمار في الرأسمال البشري على النمو في الدول النامية[4].

ينتقد من جانيه Jonathan Temple(2001) العلاقة بين التعليم و النمو بطريقة غير مباشرة عن طريق العلاقة التعليم بالأجور والدخول. فالفوارق في الدخول تتضمن في حساباتها مستوى التكوين، بذلك فان متوسط دخل الفرد مرتبط بكل مستوى تعليمي و بجمع كل مستويات التكوين بالدخل المتوسط لهذه المستويات يتم الحصول على مؤشر نوعية اليد العاملة الذي يرتفع بالضرورة مع ارتفاع المستويات التعليمية[5]. اذن حسب Temple فان العلاقة بين المتغيرين تبرر

[1] Op cit,p 42.
[2]Op cit,p 43.
[3]Richard B. Freemann, David L. Lindauer, Why not Africa?, Working Paper N°6942, NBER,Combridge,February 1999,p1-21.
[4]Sebastien Dessus.op cit,p96.
[5]Jonathan Temple,op cit ,p59-110.

جزء من النمو بالتعليم حتى و إذا كان هذا الاخير لا يلعب دورا في تحقيق أرباح الإنتاجية. و إذا كان يبدو هذا التحليل شكليا اننا لا يمكن أن ننكر أن ارتفاع الدخول يعزّى إلى ارتفاع إنتاجية العامل*. إلا أن هذا التحليل قد لا يتواءم مع بيئات اقتصادية عديدة يتحدد فيها الأجر بطريقة إدارية مثل: كوبا أو الجزائر.

يوضّح Gurgant (2000) أن العلاقة العكسية للتعليم بالنمو هي ناجمة عن تردي نوعية التعليم، و عوامل أخرى غير اقتصادية كالحوكمة الجيدة و الشفافية الضرورية لتحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي[1].

و هذا يدل على ان علاقة التعليم بالنمو ليست بالبساطة التي نتصورها. إنما تتدخل فيها بالموازاة عوامل عديدة ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وحتى سياسي. مما يجعل هده العلاقة أكثر تعقيدا، كما أن هناك أسباب منهجية يمكن أن تتدخل في تحليل هذه العلاقة.

2. مبررات تضارب النتائج

إن إدراك التباين الموجود بين الاقتصاديات المختلفة عبر مناطق العالم، واختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول. وبالتالي اختلاف دوال الإنتاج ومحددات النمو ومكانة التعليم في معادلة النمو من دولة لأخرى. فضلا عن المشاكل المنهجية المرتبطة بطبيعة ونوع المتغيرات التعليمية والنماذج النظرية والقياسية المستعملة في الدراسات. كل ذلك يمكن أن يساعدنا على فهم التضارب في نتائج تلك الأعمال.

–قامت دراسة Knight,Loayza,Villanueva(1992) باختبار أثر التعليم على النمو انطلاقا من مجموعة من النماذج، و ذلك باستعمال بيانات السلة لـ 98 دولة مابين1960–1985. حيث يعود النموذج الأول $\mathbf{M_1}$ لـ Solow (1956)، النموذج الثاني $\mathbf{M_2}$ لـRomer, Weal , Mankiw(1992)، و في النموذج الثالث $\mathbf{M_3}$ تم اضافة متغيرات اخرى مرتبطة بالانفتاح

* هذا مع افتراض الوضعية التنافسية لسوق العمل و أن الأجير يتقاضى أجره بدلالة إنتاجيته الحدية.و اذا كان هذا الافتراض النيوكلاسيكي صعب تطبيقه خصوصا في بيئات الاقتصادات النامية.

[1]Doudjidingao Antoin. Op cit p59.

الاقتصادي للعينة. و باستعمال نسبة المتمدرسين في الثانوي بالنسبة للأفراد في سن العمل كمتغيرة دالة على تراكم الرأسمال البشري، توصلوا إلى اثر ايجابي للرأسمال البشري على النمو في النموذج الأول و سلبي في النموذج الثاني، فيما افرز النموذج الثالث نتائج ايجابية على النمو باستعمال نفس المتغيرات. كما اظهر نمو السكان في سن العمل في النماذج الثلاث آثار سلبية على النمو[1].

إذن تغيير التقنيات القياسية افرز نتائج متضاربة في هذه الحالة. و هذا يدل على أن علاقة الرأسمال البشري بالنمو مرهون بالنواحي المنهجية اكثر من العلاقة الحقيقية التي يمكن أن تربط بين المتغيرين، خصوصا مع إقصاء المعطيات الافريقية في هذه الدراسة و التي من الممكن ان تكون حجة او مبرر للنتائج السلبية في الدول النامية.

و فضلا عن القصور في الادوات القياسية فان قيام بعض النماذج على افتراض التقارب قابل للانتقاد، كما أن عوامل النمو التي حددها Solow غير قادرة على تفسير كل نمو الناتج لكل فرد (2001 Doudjidingao) .

–من جهة ثانية إن الخطأ في الحساب قد يغير من النتائج و هذا ما أثبتته دراسة M.Lindahl,A.B.Krueger(1999). إذ يبحث هذا العمل عن قياس اثر التعليم على الدخل والنمو**(DGP)**في الدراسات الميكرو و الماكرو اقتصادية. و فيما توضح الوجهة الميكرو اقتصادية ان التعليم محدد سببي مهم لدخل الفرد في دول مختلفة كالسويد و الولايات المتحدة الأمريكية، بينت دراسات أخرى في السويد ان ارتفاع التحصيل التعليمي ليس له علاقة بالنمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تبدو زائفة للغاية، و يفسّر الباحثان النتيجة بارتفاع معدل الخطأ في قياس بيانات التعليم بين الدول. و بعد احتساب معدل الخطأ تغيرت النتائج، و تبيّن الأثر الكبير للتغيرات في التحصيل التعليمي على نمو الدخل بين الدول، كما في التقديرات الميكرو قياسية لمعدل العائد لسنوات التمدرس.

[1]Doudjidingao Antoine. Op cit.p41.

كما توضح ان اثر المستوى الابتدائي للتعليم على النمو حسّاس للافتراضات القياسية الموضوعة في البيانات كافتراضات المعامل الثابت، بالإضافة إلى المتغيرات الاخرى المدمجة في النموذج[1].

يدعم Griliches (1997) هذه النتيجة اذ تبين أن عدم إثبات العلاقة بين التعليم و النمو يعود اما الى خطا القياس في التعليم، أو إلى ميل أكثر العمال ذوي التعليم العالي إلى ولوج القطاعات الاقتصادية التي تساهم في النمو[2].

و على عكس استنتاجات Benhabib(1994)، Barro,Sala-i-Martin(1995) يؤكد إذن Lindahl, Krueger (1999) من خلال الدراسة المذكورة أن التغيير في التعليم يرتبط ايجابيا بالنمو الاقتصادي عندما يؤخذ بعين الاعتبار خطا القياس في التعليم.

-ومن بين المبررات لاختلاف النتائج بين الدول حسب دائما M.Lindahl,AB.Krueger(1999) اختلاف المفاهيم حول التعليم الثانوي في بيانات اليونسكو.لذلك يقترحان احتساب كل سنوات التعليم في قياس الرأسمال البشري من اجل نتائج اكثر دقة.

-في واقع الدراسات لا نستطيع الجزم بان كل سنوات التعليم لها نفس الأثر على النمو، كما اشرنا إلى ذلك سابقا، فاستعمال قياسات التعليم المختلفة: الابتدائي مقابل التعليم العالي أبدى نتائج مختلفة، بل حتى مع استخدام متغيرات الجنسين الذكور و الإناث-مع استعمال كل سنوات التعليم- أفرزت الدراسات نتائج متباينة.

فدراسة Barro(1997) مثلا تبين أن التعليم الثانوي و التعليم العالي لجنس الذكور تمثل محدّدات مفتاحيه للنمو. و أن التعليم الابتدائي للإناث له اثر ايجابي، لكن سلبي للذكور على النمو. و في المقابل المستوى الثانوي الأدنى للإناث له اثر سلبي و لكن ايجابي للذكور على النمو.

[1]Alan B.Krueger and Mikael Lindahl,op cit,p30-34.
[2]Op cit, p36.

دراسات أخرى جاءت في هذا السياق كأعمال Barro(1999),Barro,Sala-i- Martin, Laselli al (1996) قد يقودنا هذا إلى التفكير و التساؤل حول ما اذا كانت تركيبة الفئة السكانية العاملة من حيث الجنس فضلا عن مستوياتهم التعليمية لها تداعيات على نمو الإنتاج، وتفسّر جانبا من تباينات معدلات النمو بين الدول. على كل نستنتج أن طبيعة و تركيبة المتغيرات التعليمية المستعملة حتى من حيث الجنس قد تكون احد مبررات تضارب النتائج.

–و في سياق الحديث عن المتغيرات التعليمية يفسّر Sebastien Dessus (2000) تباين النتائج الأمبريقية بالاختلاف في مصادر المعطيات و نوعيتها و خاصيتها الغير دقيقة. و بنفس الوجهة يوضح Doudjidingao.A (2011) أن استخدام متغيرات التدفق كمعدلات التمدرس و النفقات التعليمية تتوقف على مدى توفر معطيات أكثر من نوعيتها. فعدد سنوات تمدرس السكان النشطين، و معدّل القرائية مستعملة بقوة في مختلف النماذج القياسية في دول **OCDE** لمدى توفرها و سهولة استعمالها. لكن في بعض الدول النامية كما هو الشأن في إفريقيا جنوب الصحراء، فان استعمال معدلات التمدرس الابتدائية و الثانوية ليست بدون دلالة، و تستعمل كانعكاس لتراكم الرأسمال التعليمي، لكنها تعتبر مؤشرا ضعيفا لأنها لا توضح حقيقة الوضع حول نمو اليد العاملة المتعلمة في الميدان الاقتصادي حسبFreeman.B.R, Linduar D(1999). و قد يكون هذا من بين الاسباب في عدم تبيان آثار ذات دلالة على النمو الاقتصادي. و هناك من ينتقد استعمال معدلات التمدرس الابتدائية كدلالة على نمو الرأسمال التعليمي، و أنها تقدم نتائج سالبة اثناء تقدير الاثر على النمو. على أساس أن بعض التقديرات تشير إلى ارتباط سلبي بين نمو الرأسمال التعليمي و معدل التمدرس الابتدائي بـ (0.48-) و الثانوي بـ (0.41-). و هو ما يعني أن نمو هذا الرأسمال لا يقوم على معدلات التمدرس الجارية و إنما على الفرق بين معدلات تمدرس دفعة اليد العاملة الخارجة و الداخلة إلى سوق العمل (2001.Doudjidingao. A).

كما يضيفان Freeman.B.R, Linduar D(1999) أن النتائج مرهونة كذلك بالمعادلة التي تربط التعليم بالنمو الاقتصادي و كذا بإدماج أو إقصاء المحددات القوية للنمو و حسب استعمال المتغيرات.

–من جهة أخرى تركز بعض التحاليل على الحيز المكاني للدراسة التي يسجل فيها اثر ضعيف للتعليم على النمو. فإقصاء 14 مشاهدة تخص 14 دولة اغلبها من الدول الإفريقية من معطيات Benhabib (1994) أدى إلى تغير النتائج من سلبية إلى ايجابية، و هو ما توصل إليه كذلك Mohammed B.S. Gado (1987). لكنها ليست نفس الحالة بالنسبة للدول الآسيوية أين أثبتت Mingat, Tant (1996) تأثيرا هاما للرأسمال البشري على نمو الناتج الفردي في المنطقة.

–يفسر Pichett(1997) الأثر الضعيف للتعليم على النمو في بعض الدول النامية كانعكاس لسياسة التشغيل. فاغلب حاملي الشهادات يتم توظيفهم في القطاعات العمومية، و هو ما يمنع من استغلال مخرجات التعليم في الإنتاج.كما أن الاختلالات الموجودة في سوق العمل، عدم المساواة في توزيع الدخول بين الافراد، و الفجوة في الدخول بين الدول الغنية و الفقيرة تفسر جانبا كبيرا من ضعف اثر التعليم على النمو حسب العديد من الأطروحات.

– يضيف Doudjidingao.A (2011) أن جودة النظام التعليمي تتطور بشكل مختلف من دولة لأخرى، إلى جانب ضعف عدد سنوات التمدرس. و بالنتيجة فان تراكم الرأسمال البشري قد ينتج عنه نتائج مختلفة عبر الدول.

كما ان نوعية المحيط المؤسساتي للعديد من الدول و المحيط السوسيو اقتصادي، السياسي والطبيعي قد يفسر جانبا من ضعف اثر التعليم على النمو في الدول النامية.

–من جهة اخرى يجب ان ندرك ان اسقاط نظرية النمو الداخلي و نظرية الرأسمال البشري على اقتصادات العديد من الدول النامية يصطدم بالعديد من التناقضات.

فافتراض تنافسية سوق العمل و علاقة الاجر بالإنتاجية الحدية يجعل اطار تحليل النمو في العديد من تلك الدول اقل ملائمة مع محور التحليل النيوكلاسيكي، و بالتالي محدودية النتائج. و قد يصعب قياس الاثار الميكرو اقتصادية للتعليم على الدخول من الوجهة الفردية الخالصة لقرار الاستثمار في التعليم حسب نظرية الرأسمال البشري، و بالتالي فهذه الآثار الميكرو اقتصادية ليس لها مقابل مكافئ لها على المستوى الماكرو اقتصادي، أي على عملية النمو.

ففي تحليل P.Bayard(2011) [1] لعلاقة التعليم بالنمو في كوبا ما بين (1959-2009) يكشف العديد من النتائج التي يمكن إسقاطها على بعض الدول النامية. فنظرا للخصوصية الاشتراكية للاقتصاد الكوبي فان الاجر مركز بقوة و موحد، كما ان العمل مضمون من قبل الدولة. و هو ما يكسر القاعدة النيوكلاسيكية، ليحل محل الاجر التنافسي ما يعرف بالأجر الاجتماعي الذي يعكس مبدأ المساواة في الدخول و التوزيع بالمنظور الاشتراكي، و من هنا نجد ان سريان نظرية الرأسمال البشري يصطدم بالعديد من التناقضات.

يكشف كذلك Bayart(2011) في نفس الدراسة عن التذبذب في معدل نمو مخزون الرأسمال البشري، و هذا يتناقض مع نظرية النمو الداخلي التي تصف نمو مخزون الرأسمال البشري بدالة خطية و غير متناقص. و بينت أن الرأسمال البشري لم يكن عامل إنتاج و ذو تأثير على النمو الداخلي حتى في فترة ما بين(1975-1989) التي عرفت نموا قويا، ليس بسبب ارتفاع التكوين واستعمال الموارد الإنتاجية بوتيرة اكبر من النمو، و لكن لأنه استعمل بطريقة اقل كفاءة، و عدم القدرة على الاعتماد على الذات، أي وجود عامل إحلال خارجي. و هو الحال الذي قد ينطبق على بعض الدول العربية.

يستخلص Bayart (2011) انه خلال تحليل علاقة التعليم بالنمو في الدول، يجب أن نراعي هيكل الاقتصاد، المحيط المؤسساتي و الثقافي، و السوسيو اقتصادي في مختلف التحاليل المحاسبية

[1] Philippe Bayart,Analyse de la relation entre éducation et croissance à CUBA(1959-2009),Revue Tiers Monde,2011/02,N°206,p159-176.

والقياسية للنمو، أين يلعب الرأسمال البشري دوره المنوط به. فعدم مراعاة الخصوصية التاريخية في تفسير عملية النمو و سوء تقييم التعليم في عموميته تعتبر نقائص هامة في النمذجة الاقتصادية المطروحة الى حد الآن[1] على حد تعبيره.

–فضلا عن ذلك إذا كان **PIB** و مستوى التعليم يستطيعان الارتفاع في ذات الوقت، فهذا لا يفسّر بالضرورة دور التعليم داخل دالة الإنتاج. و لكن لان الدولة استجابت لطلب اجتماعي، وأنها وجهت جزءا من النمو لميزانية التعليم خاصة أن بعض الدراسات أثبتت الأثر السلبي لنفقات التعليم على النمو في كوبا. و هو ما يعزّز حسب Bayart عدم قدرة الاقتصاد على تحصيل النتائج النهائية للعملية التعليمية. إذ لا يجب الاعتماد على الموارد الموجهة للتعليم بل يتطلب بالموازاة قيام نظام إنتاج منظم و كفؤ و قادر على مواكبة التغيرات التكنولوجية.

–يجب كذلك النظر في مضمون الرأسمال البشري*و الطريقة التي أنتج بها، و تحليل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد و التعديلات الاجتماعية التي تشترط النمو أين يستدعى دور التعليم. يجب أن تراعى هذه العوامل خلال التحليل الاقتصادي للتعليم في الدول.

–كذلك تحديد الرؤية و الهدف من التعليم، أي لماذا ؟ و لصالح من نقوم بالتعليم ؟. ما يسمح بتحديد مكانة التعليم في دالة النمو. و العوامل التاريخية و السوسيو اقتصادية لتكوين المؤسسة التعليمية في الدولة.

مما سبق يتبين أن علاقة التعليم بالنمو أكثر تعقيدا مما يمكن تصوره. فحدود أو قوة العلاقة تتداخل فيها العديد من العوامل منها المنهجية المرتبطة بالنماذج، و المتغيرات و طرق القياس المستعملة، و منها ما يتعلق بالخصوصيات السوسيو اقتصادية و الهيكلية و المؤسساتية و العوامل التاريخية و فهم موقع و اهمية التعليم في دوال النمو للدول.

[1] op.cit.P172.

* يشمل العديد من المتغيرات كنوعية مخرجات التعليم ، التوزيع القطاعي للمؤهلات... و ينتقد Bayort سياسة التوزيع الاقتصادي في كوبا الموجهة نحو التوسع في الخدمات العامة غير السلعية (ثقافة-صحة-التعليم). فنظام التكوين يهيمن عليه انتاج مؤهلات ذات وجهة اجتماعية و انسانية (الطب و المهن الفكرية). في حين يعاني القطاع الزراعي من عدم كفاءة التوجهات الطلابية في الميدان. خصوصا و ان الاقتصاد يعاني من عجز في الميزان التجاري و يستورد 80% من الغذاء المستهلك. و هذه الوضعية قد لا تبتعد كثيرا عن واقع بعض الدول العربية مثل الجزائر.

المطلب الثالث: التعليم نتيجة للنمو

مثلما أسهمت الدراسات في تحليل وظيفة التعليم كدافع للنمو. تنظر وجهات أخرى للتعليم كنتيجة للنمو الاقتصادي. إذ لا يمكن أن ننكر دور العامل المادي سواء بالنسبة للعائلات أو الحكومات في تطوير التعليم. ما يثير العديد من التساؤلات حول وضعية الدول الفقيرة إزاء التعليم، و العلاقة الشائكة التي تربط التعليم بالفقر.

فمستويات الدخول لا تؤثر فحسب على الطلب على التعليم، و لكن كذلك على جانب العرض، إذ تشير الأرقام أن الدول الاكثر ارتفاعا في معدلات النمو و في معدلات دخول الافراد هي التي تسجل معدلات القيد المدرسي المرتفعة في العالم.

1. مبررات علاقة التعليم بالفقر

تؤثر مستويات الدخول على العرض و الطلب على التعليم في ذات الوقت. فتدني مستوى الدخول يعني وجود عائق أداتي للولوج الى التعليم من قبل الأكثر فقرا. على أساس وجود علاقة نظامية بين مستوى الفقر و إنفاق الأسر الموجه للتعليم. أو بالأحرى إن هذه الفئة تحاول ضمان تعليما لأبنائها بتكلفة منخفضة (2002,Henaff & al).

كما يؤثر الفقر على استراتيجية الاسر في الاستثمار في تعليم البنات بمجرد ضمان تعليم الذكور (1998 Langue).

– فضلا عن ذلك فظاهرة التسّرب المدرسي تنتشر بكثرة في الأوساط الأكثر فقرا،فالفقر ليس ظاهرة مستقرة، فقد تكون نتيجة صدمات خارجية (أزمة اقتصادية، كوارث بيئية...)، أو نتيجة تغير وضع الأسرة (ولادة–وفاة)، مما يدفع الأسر إلى توقيف الأبناء عن الدراسة.

لكن فقر الأسر ليس كافيا لتفسير عدم تمدرس الأبناء. فشروط الالتحاق بالمدرسة يرتبط بشكل كبير بجانب العرض، أي بدور الدولة في الرفع من قدرة المؤسسات التعليمية على الاستقبال، توفير البنى التحتية العمومية...الخ.

–يدخل كذلك الفقر ضمن العوامل المؤثرة على نوعية التعليم،حيث ركز الكثيرون أمثال Hanusheck على المحيط السوسيو اقتصادي كأحد محددات نوعية التعليم. إذ نجد في المحيط الاكثر يسرا، الأولياء الأكثر تعلما و تتوفر الأسر على الوسائل المادية المساعدة للتعليم (الكتب، الأدوات...) ما يسمح بتحسين الأداء التعليمي بالمقارنة بالأسر الفقيرة[1].

كما ان التباين في مستويات التحصيل حسب العديد من الاختبارات الدولية في قياسها للمهارات المعرفية تختلف بدلالة المدخلات (المعلمين–البنى التحتية المدرسية...) و هذا ما يسمح بإقحام العامل المادي.

فدراسة dahl,Lachner (2008) مثلا توضّح علاقة دخول الأسر بمستوى تحصيل الاطفال في الرياضيات و القراءة، فبأخذ عينة من 4500 طفل. و حيث التغيرات التي عرفتها دخول العائلات مابين (1993–1997) هي بحوالي 20%، أي ما يعادل 2100$، توصلت التقديرات إلى أن ارتفاع دخول الأسر بـ 1000$ يرفع في المقابل نتائج اختبارات الرياضيات و القراءة مجتمعة بانحراف معياري في المدى القصير بـ 6%. و الآثار ذات دلالة على تحصيل الأطفال من الأسر المحرومة بالنسبة للدخل الحالي بالمقارنة بالدخل السابق [2].

و أكدت دراسات أخرى أن التلاميذ من المحيط السوسيو اقتصادي الأفضل، حيث الأولياء الأكثر تعليما و تتمتع الأسرة بالموارد اللازمة للتعليم، يسّجلون أداءا أفضل من التلاميذ من العائلات الفقيرة. دراسات أخرى عن الدول الإفريقية و جنوب أمريكا اللاتينية بينت الفرو قات في الأداء بين الأوساط الحضرية أين تتوفر أفضل الخدمات التعليمية و الدخول بالمقارنة بالأوساط الريفية[3].

[1]Nolwen Henaff et al, Revisiter les relations entre Pauvreté et éducation, la découverte, Revue française de socio-économique,01/2009- N°3,P190.
[2]Gord dahl-Lanchner,The Impact of Family incom on child Achivement Evidence from the Earned income tax credit, NBER Working paper N°14599, december 2008, p 1-24.
[3]Nalwen Hemaff et al,op cit,P190.

لذا تضمنت الوثيقة الاسترتتيجية لتخفيض الفقر **(DSRP)** الصادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في اطار المساعدات الموجهة للدول المنخفضة الدخل، تطوير التمدرس من اجل محاربة الفقر. فضلا عن عوامل أخرى ترتبط بالسياسات القطاعية للصحة، و الزراعة و التكوين والتشغيل و غيرها[1]. فالسياسة التعليمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاكثر فقرا و يجب فهم عوامل الطلب و العرض لأجل تحديد الاستراتيجيات إما فردية أو جماعية الأكثر فعالية لتطوير التعليم.

فقد بينت العديد من الدراسات الدور الايجابي للتعليم في الحد من الفقر كدراسة Thuli Neube(2014) عن أنماط اللامساواة في الدخول و النمو في دول **MENA**، توصلت إلى علاقة ايجابية بين التعليم الابتدائي و **DGP** و أن اللامساواة في العديد من العوامل من بينها التعليم الابتدائي إلى جانب عوامل التضخم و نمو السكان تساهم في الزيادة في الفقر[2].

دراسات أخرى في نفس السياق بينت أن التعليم الثانوي قد يكون عتبة للتعليم للحدّ من الفقر Anyanwu(2013) كما بين AlsoTilak(2007) أن التعليم الثانوي و العالي أكثر صلة بالتقليل من الفقر بالمقارنة بالتعليم الابتدائي[3]. و هذه الدراسات قد تساهم في توضيح الخطوط الإستراتيجية للسياسة التعليمية في هذه الدول للحد من الفقر.

2. علاقة التعليم بالفقر من و جهة الحلقة المفرغة للفقر

تنظر نظرية الحلقة المفرغة للفقر لـ Nurkse (1953) ,Viner(1957), G.Meier & E.Baldwin(1957) إلى علاقة التعليم بالفقر من زاوية مختلفة. فحسب النظرية لن تخرج الدول الفقيرة من الفقر للأسباب الأربع التالية:

[1]Op cit p191-192 .
[2]Thuli Neuble,John C,Anyanwu and Kjell Hausken,Inequality,economic growth and poverty in Middle East and North Africa(MENA),African development review,Vol 26,N°03,2014,p 435-453.
[3]Op cit,p 447.

ينجم عن مستويات الدخول المنخفضة معدل ادخار عمومي و خاص ضعيف، و بالتالي مستويات استثمار ضعيفة في رأسمال البشري الفردي و الجماعي، ما يفرز إنتاجية عمل ضعيفة، تولّد بدورها مستويات دخول منخفضة. و هكذا تستمر الحلقة المفرغة للفقر.

هذه الوجهة يمكن أن نفسّرها انطلاقا من نموذج Aghnion,Howitt(1998)، فالأفراد المولودين بتاريخ **t** يرثن الرأسمال البشري المتراكم من قبل الجيل السابق، أي الأفراد المزدادين في **t-1**. إذا الجيل السابق لم يستثمر بشكل كاف في التعليم بسبب ضعف مستويات الدخل فان التعليم سيتوفر بشكل أقل، و الجيل الحالي يستثمر بصفة اقل كذلك.

كما أن انخفاض الدخول سيؤثر سلبا على التغذية والصحة وبالتالي على إنتاجية العمل. وتبعا لذلك على مستويات الأجور.

إذن هذا المنظور يفسّر علاقة التعليم بالفقر انطلاقا من علاقة التعليم—الإنتاجية–الدخول بافتراض علاقة الأجور بالإنتاجية الحدية للعمل، و بهذا يكون التعليم سببا ونتيجة للنمو الاقتصادي. لكن في الواقع ظاهرة الفقر معقدة ولا يمكن أن تختزل في بعدها الاقتصادي فقط. كما لا يمكن حصر التعليم في بعده الأداتي.

المبحث الثالث: التعليم والبحث والتطوير(RD)

إذا ما عالجنا إسهام التعليم في النمو الاقتصادي من منطلق علاقته التكاملية بالبحث والتطوير**(RD)** قد يكون ذو جدوى أكثر في إبراز دور التعليم في النمو.و هي الوجهة الذي ركّزت عليها العديد من النظريات و الدراسات.

المطلب الأول: العلاقة التكاملية للتعليم و البحث و التطوير

"إن الخروج من فخ التخلف ليس إلا مسألة تحويلات تكنولوجية، و لكن المشكل الأكثر شمولا أن الاستثمار التعليمي لا يستطيع أن يجد له مكانا أو دورا إلا بوجود استثمار في البحث

والتطوير(**RD**)"[1]. و من بين النماذج التي أسّست للعلاقة التكاملية بين التعليم و البحث والتطوير(**RD**) نذكر نموذج Philippe Aghnion و Peter Howitt(2000).

1. نموذج تكامل قرارات التعليم و البحث و التطوير(RD) لـHowitt -Aghnion

يقوم نموذج Aghnion,Howitt على احتمال حدوث تراجيديات تنمية متعددة في غياب اقتصاديات الحد الخارجية أثناء تراكم الرأسمال البشري. يفترض النموذج أجيال متقاربة من الأفراد يعيشون فترتين، حيث تكتب دالة المنفعة الفردية كما يلي: $u(c_1,c_2)= c_1+ßc_2$

حيث **ß** عامل تحديث و يفترض أن الأفراد يزدادون برأسمال ابتدائي يساوي1 ($h_{1,t}=1$ مهما كان**t**)، و يستثمرون جزء من وقتهم **v** في التعليم في مرحلة الشباب لأجل الحصول على $h_{2,t=}1+\delta.v$ وحدة رأسمال بشري في مرحلة سن متقدمة، حيث **δ** ثابت.

من جهة أخرى هناك جيل من المقاولين لا يستطيعون الإنتاج إلا في مرحلة متقدمة من السن، وإنتاجهم تحكمه تكنولوجيا خطية من الشكل: $y'_{j.t+1}=A'_{t+1}.h_{j.t+1}$ حيث A^i_{t+1} تمثل إنتاجية المقاول**i** في الزمن**t**. و تتغير الإنتاجية وفق ما ابتكره المقاول بالمقارنة بالتكنولوجيا المتقدمة $A_t=A^t_i$ الموجودة منذ زمن الولادة **t**.و يمثل$h_{j.t+1}$ رأسمال البشري للفرد**j** المشغل من قبل المقاول في الزمن**t+1**.

تتحدد الإنتاجية A^t_i في النموذج السابق لـ Aghnion,Howitt حسب تكنولوجيا الابتكار التي تتميّز بافتراض تكلفة الاستثمار الغير المادي **αμA**. يستطيع المقاول تحسين إنتاجيته من **A** إلى **λA**، مع احتمال **μ** بحيث **1<λ** و **1>μ>0**.

في مرحلة الشباب ينتج الأفراد **A(v-1)** حيث **v-1** الوقت المخصص للإنتاج و **A** التكنولوجيا المتقدمة الحالية. عندما يتقدم الأفراد في السن يوظفون في مؤسسات تقدم لهم أجور كجزء **β** من الفائض قي الإنتاج. و يتم الحصول على توزيع أمثل للوقت بين التعليم و الإنتاج من خلال:**max{(1-v)A+βρ[μλ+1-μ](1+γv$^{\theta}$)A}**. إذن الوقت الأمثل المخصص للتعليم

[1] Oliver basedevant,croissance et formation,Revue économie politique,03/04/2002,p176.

يساوي: $v^*=\min(1,[\beta\rho\theta\gamma(\mu\lambda+1-\mu)^{1/1-\theta})$. بحيث تمثل **v** نسبة نمو احتمال الابتكار**μ**. من جهة أخرى جهود المقاولين في **RD** يعبر عنها من خلال:

$\max v(\mu)=\{-\mu\alpha A+\rho(1-\beta)\ (\mu\lambda+1-\mu).(1+\gamma v^{\theta})A\}$. و معلمة المجهود الأمثل μ^* للاستثمار في **RD** تكتب: $\mu^*=1$ إذا $\mu^*=0$ و $\alpha<\rho(\lambda-1)(1+\gamma v^{\theta})(1-\beta)$

تبين هذه النتيجة أنه بقدر ما استثمر الأفراد في التعليم بقدر ما أتخذ مخزون الرأسمال البشري أهميته الاقتصادية، يرتفع أكثر الإنتاج و تزداد أعداد المقاولين المستثمرين في **RD** من أجل تحسين الإنتاجية. و هذا يعني وجود تكامل بين قرارات الأفراد في التعليم و قرارات المقاولين في البحث والتطوير**RD**. يوضح هذا النموذج إمكانية حدوث مسارات متعددة للنمو في الحالة العادية من بينها فخ التخلف الذي يحدث في هذه حالة $\mu^*=0$.

بالنتيجة $v^*=\underline{v}=(\gamma\theta\rho\beta)^{1/1-\theta}$. لذلك $\alpha>\delta(\beta-1)(\lambda-1)(\gamma+1)\gamma+1)(\theta\gamma\rho\beta\lambda)^{1/1-\theta}$.

في الحالة المعاكسة يحدث التوازن بمعدل نمو مرتفع $\mu^*=1$ بالتالي $v^*=\bar{v}=(\gamma\theta\mu\beta\lambda)^{1/1-\theta}$.

و من أجل الحصول على معدل نمو مرتفع يجب أن تكون:

$\alpha<\delta(\beta-1)(\lambda-1)(\gamma+1)\gamma+1)(\theta\gamma\rho\beta\lambda)^{1/1-\theta}$. معدلات النمو المرتبطة بهذه القيم تساوي:

$g=\check{g}=\ln\lambda$ من أجل نمو مرتفع في حالة توازن.أما التوازن في حالة التخلف يكون $g=\underline{g}=0$

يقوم النموذج على افتراض تجانس الأعوان الاقتصاديين و على الاستثمار الناتج عن أفراد يعيشون في**t-1**. ما يسمح بتوفير مخزون رأسمال البشري ذو قيمة في سوق العمل. كما يفترض تنافسية أسواق العمل بحيث يتحدّد سعر العوامل وفق إنتاجيتها الحدية. فبقدر ما ارتفع مخزون الرأسمال البشري ترتفع الأجور. لكن هذه الافتراضات لا تتوفر في بيئات كثيرة من الدول النامية، أين لا يستثمر الأفراد بشكل كاف في رأسمالهم البشري، كما أن مستوى الدخول غير مقدرة بسعرها في السوق.

المطلب الثاني: التعليم و البحث و التطوير مبررات العلاقة

يدعم التعليم البحث و التطوير من خلال قدرته على انتاج المعرفة،تسهيل التكيف مع التكنولوجيا و رفع قدرة الأمة على الابداع و الابتكار.يحوي العنصر الموالي بعض الدراسات التي تناولت هذه العلاقة.

1.التعليم و البحث و التطوير وفق بعض الدراسات الاقتصادية

بين Spigelو Ben habib(1994) أنه ليس للتعليم أثر مباشر على النمو، إنما يؤثر ايجابيا على هذا الأخير بطريقة غير مباشرة من خلال التقدم التكنولوجي.

فالتعليم يدعم التغير التكنولوجي ذاتيا من خلال انتاج المعرفة ودعم الابتكار والمنتجات الجديدة حسب اعمال Mankiw&Romer&Weil(1992)، Romer(1990,1993) ، Howitt & Agnnion(1998) وقبلهم Nelson&Phelps(1966).كما يسهل التعليم التكيف مع التكنولوجيا الجديدة حسب Barro(1997,1998)، Barro&Sala-i-Martin (1995)، Sala-i-Martin (1997)، Hall&Jones(1999).

بينت دراسات أخرى لـ Barro (1990،1987،1986) وكذلك Nyssen Jules(2000) أن التعليم يحدد قدرة الأمة على الاختراع. و الإحصائيات الدّولية تؤكد هذه العلاقة، فالمجتمعات الأكثر تعلما تسجل معدلات الاختراع الأعلى في العالم.بذلك يصبح البحث والتطوير أكثر تبريرا وذو علاقة بجودة التعليم. فالنتيجة التي تؤكدها العديد من الدّراسات كدراسة Barro (2001) أن المستوى الأكثر ارتفاعا للتعليم خاصة التعليم الثانوي والعالي يسمح بأفضل جذب واستيعاب للتكنولوجيا.

وغير بعيد عن هذه النتيجة بينت دراسة Nelson & pheleps(1996) أن مستويات عالية للرأسمال البشري تؤثر ايجابا على سرعة تدفق التكنولوجيا الجديدة والتكيف معها. وأن إدماجها داخليا يتوقف على مستوى الرأسمال البشري للدولة. لذا يؤكد Cohen.t&Aghnion(2004) في الدراسة السابقة الذكر أن الدول الأكثر تقدما والأكثر قربا من الحدود التكنولوجية عليها التركيز

على التعليم العالي من أجل تسهيل عمليات البحث، الابداع والاختراع كإستراتيجية وحيدة تسمح لها بالبقاء على رأس مجموعة الدّول المتقدمة ومقاومة المنافسة. في حين الدّول الفقيرة عليها تركيز جهودها على التعليم الابتدائي والثانوي لاستدراك التأخر.

وفي سياق المقارنة الدولية بخصوص التطور التكنولوجي وانعكاساته على النمو يرىKrueger وKumar(2003)[1] أن التفاوت بين معدل النمو الاقتصادي الأوروبي –الذّي كان ضعيفا– بالمقارنة بنظيره الأمريكي خلال فترة الثمانينات يعود أساسا إلى السياسة التعليمية المتبعة خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فضلا عن عوامل أخرى ترتبط بدرجة مرونة سوق العمل وتنظيم سوق الإنتاج. والتّي أفرزت نتائج متفاوتة على النمّو خلال عصر المعلومات اللاحق. أين تتطور التكنولوجيا بوتيرة متسارعة. فأحد مصادر التفوق الأمريكي في المجال التكنولوجي يعزّى إلى نظامه التعليمي. وهذا ما أكده تحليلW.J.Boumol [2]حول مصادر الابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية و أنماط التعليم المناسبة لهذه العملية. إذ يشير الباحث إلى أن النظام التعليمي الأمريكي يبدو أقل جمودا من التعليم في الدّول الصناعية الأخرى وبالتالي أكثر فعالية لتلبية حاجات الابتكار.

على العموم العديد من الدّراسات حول هذا الموضوع، بينت أن تأثير الرأسمال البشري على النمو يتضح أكثر عند ادماج العناصر التكنولوجية كما ورد في اعمال Benhabib,Spiegel(1994). Btomstrom،Lipséy،Zejan(1994). وهذا ما يشير الى أن الرأسمال البشري يتماشى سويا والبحث والتطوير **(R-D)** خلال عملية التنمية.

وفي تحليل لـ Ballot وFakhfakh حول الدور التكاملي للعوامل ،توصل إلى وجود أثر ايجابي للتداخل ما بين البحث والتطوير **(R-D)** والرأسمال البشري على ربحية المؤسسات. بينما أثر كلا العاملين منفصلين غير واضح. وهذا ما أكدته دراسة Sevestre.

[1]Dirk Krueger and Krishna Kumar, US.Europe differences in technology- Driven Grouth :Ouantifying the role of education.NBER Working paper, N°10001, September2003,p1-29.
[2]William.J.Boumol, education for innovation ,entrepreneurial breakhroughs vs.corporat improvements,NBER working paper, N°10578,.June 2004,p1-.29.

في نفس السياق قام Sweedmon، Wagner(1989) باستعمال نموذج النمو الداخلي بمقارنة بين صناعة النسيج في ألمانيا وبريطانيا واستنتاجا أن القدرة الكبيرة للابتكار في الشركات الألمانية تعود أساسا إلى الاستثمار في التكوين. وهي النتيجة التي أكدها Soskice، Finegold(1988).

خلاصة الفصل:

حضي التعليم بدور أكثر أهمية و حيوية في عملية النمو عبر نظريات النمو الداخلي. إذ يمارس التعليم هذا الدور من خلال علاقته بالإنتاجية و الدخل،و من خلال قدرته على استقطاب آثار ايجابية للمصادر الأخرى للنمو كالبحث و التطوير،إلى جانب اقتصادياته الخارجية في مجال الصحة، الخصوبة، الديمقراطية، سلوكيات الاستهلاك والادخار...الخ.تفسر هذه الوجهة التعليم كسبب للنمو،فيما تذهب وجهات أخرى الى تبرير التعليم كنتيجة للنمو الاقتصادي باعتبار ان مستويات الدخول هي التي تحدد مدى الاستثمار في التعليم.

معظم النماذج التي أسست لعلاقة التعليم بالنمو ذات صبغة نيوكلاسيكية، تنتمي إما إلى فئة صولوية استنادا إلى اعمال Solow و إما داخلية برؤية Lucas(1988)، أو تطورية من وجهة Romer(1990)، R.Nelson و Phelps(1997). أو تقوم على افتراض التقارب المستلهمة من أعمال Denison(1967), Mankiw et Weil,Romer(1992)وBarro(1990).و ان استطاعت النظريات أن تؤسس لهذه العلاقة فان الدراسات الامبريقية تسجل تضاربا كبيرا في النتائج. فحدود أو قوة العلاقة تتداخل فيها العديد من العوامل منها: النواحي المنهجية المرتبطة بالنماذج و المتغيرات و طرق القياس المستعملة، و منها ما يتعلق بالمحيط السوسيو اقتصادي، المؤسساتي، الثقافي، السياسي للدول، هيكل الاقتصاد، بنية أسواق العمل و جودة النظام التعليمي.إلى جانب مدى مواءمة افتراضات التحليل النيوكلاسيكي مع واقع اقتصاديات الدول وفهم موقع و أهمية التعليم و المحددات الأخرى المدمجة في دوال النمو.

الفصل الثاني:

قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف الألفية للتعليم

مقدمة الفصل:

تتداخل العديد من العوامل في تحديد مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي.منها ما يتعلق بالنظام التعليمي نفسه،و أخرى بعوامل محيطة بقطاع التعليم ستكون محل تحليل في الفصول اللاحقة. فمدى كفاءة النظام التعليمي في توسيع قاعدة مخزون الرأسمال البشري لدى الأمة من خلال تعميم التعليم،رفع مستوى التحصيل و تحسين نوعية التعليم،تحقيق المساواة في توزيع الموارد والخدمات التعليمية للجميع و حجم و فعالية الموارد المالية الموجهة للقطاع،عوامل تساهم في تحديد مدى كفاءة النظام التعليمي و بالتالي الجدوى الاقتصادية للتعليم.

نقدم في هذا الفصل قراءة لوضع التعليم في العالم العربي حيث نحاول تقييم كفاءة الأنظمة التعليمية العربية من خلال قدرتها على تحقيق أهداف الألفية للتعليم و المتمثلة في:التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة،تعميم التعليم الابتدائي،تعليم الشباب،قرائية الكبار،المساواة بين الجنسين في التعليم،نوعية التعليم الى جانب تمويل التعليم.

المبحث الأول:قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف الألفية للتعليم

يكتسي الالتزام بمطلب التعليم طابعه الاجتماعي و السياسي أيضا.فقد شكل موضوع التعليم انشغالا دوليا في قمة نيويورك (2000). من أجل البحث عن وسائل لمساعدة الدول النامية للخروج من دائرة الفقر والتخلف وهو ما سمح بتحديد ما يعرف بأهداف الألفية من اجل التنمية **(OMD)**.و تعززت إرادة الدول الـ 164 الموقعة للمؤتمر من أجل تجسيد هدف الألفية الخاص بتحقيق التعليم للجميع بحلول عام 2015 في إطار عمل داكار الذي عقب مؤتمر نيويورك خلال نفس السنة.

و تولّد عن إطار عمل دكار الأهداف الستة للتعليم التي تحمل تصورا شاملا لتنمية التعليم عبر العالم. و تشمل هذه الأهداف مايلي:

1. الرعاية و التربية في مرحلة الطفولة المبكرة
2. تعميم التعليم الابتدائي
3. حاجة التعليم لدى الشباب و الراشدين
4. تحسين مستويات القرائية لدى الكبار
5. تقييم التكافؤ والمساواة بين الجنسين في ميدان التعليم
6. نوعية التعليم.

المطلب الأول: قدرة الدول العربية على تحقيق هدف التعليم الابتدائي و قبل الابتدائي

يشمل الهدف الأول تعميم و تحسين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة خاصة في أوساط الأطفال الأكثر حرمانا.و يضم مؤشر الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ثلاثة أبعاد هي:الصحة، التغذية والتربية.

بينما يركز هدف تعميم التعليم الابتدائي على تمكين جميع الأطفال بحلول عام 2015 من الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد،مجاني وإلزامي وإتمام هذه المرحلة من التعليم مع التركيز بوجه خاص على الفتيات و الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة. يشمل الهدف مجموعة من المؤشرات منها ما يتعلق بالقيد،نسبة القبول،معدل البقاء في التعليم والغير ملتحقين بالمدارس.

1.القدرة على تحقيق هدف التعليم قبل الابتدائي

يتم بلوغ هدف التعليم قبل الابتدائي عندما تحقق الدولة نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي 80% .لكن إلى غاية سنة 2013 لا يتوقع أن تحقق الهدف سوى 48 دولة بينما تبقى 45% من دول العالم بعيدة عن الهدف و7%منها قريبة من تحقيقه[1].

1.1 التعليم قبل الابتدائي في العالم العربي

فيما يتعلق بالدول العربية،يتضح من خلال **الجدول رقم(02-01)** أن إفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية إلى جانب منطقة آسيا الوسطى هي أكثر المناطق تأخرا في تحقيق معدلات القيد المقبولة لما قبل التعليم الابتدائي (18%) و (23%) و(32%) على التوالي.

الجدول رقم(02-01):إجمالي معدل القيد قبل الابتدائي في العالم العربي و مناطق مقارنة سنة 2011

المناطق	أجمالي معدل القيد
العالم	50
إفريقيا جنوب الصحراء	18
الدول العربية	23
آسيا الوسطى	32
شرق آسيا و المحيط الهادي	62
جنوب و غرب آسيا	50
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكرايبي	73
أمريكا الشمالية و غرب أوروبا	85
أوروبا الوسطى و الشرقية	72

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013ص45.

وتعتبر معدلات القيد في هذه المناطق بعيدة على الأقل عن متوسط معدل القيد العالمي(50%)و عموما لا تزال أمريكا الشمالية و غرب أوروبا المنطقتان الوحيدتان اللتان حققتا الهدف الأول.بينما

[1] تقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،ص 40.

مناطق أمريكا اللاتينية و منطقة الكرايبي و جنوب و غرب آسيا و شرق آسيا و المحيط الهادي بعيدة بنسب متفاوتة عن الهدف.

2.1 التعليم قبل الابتدائي في الدول العربية

تشهد الدول العربية تباينا من حيث الانجازات في هذه المرحلة التعليمية كما يوضحه **الجدول رقم(02-02)**،أين تسجل أعلى نسبالقيد85% و82% في كل من الكويت ولبنان، وتنحدر هذه المعدلات إلى1% و3% و4%في كل من اليمنوجيبوتي والعراق على التوالي.

أما بخصوص باقي الدول، يمكن تصنيف الجزائر ضمن الدول القريبة من تحقيق الهدف(74%) وكل من الإمارات و قطر وعمان و المغرب ضمن البلدان البعيدة نسبيا عن الهدف بمعدلات تتراوح ما بين 50%و 60%، أما باقي الدول فلا تزال بعيدة جدا عن المستوى المطلوب.

و الجدير بالملاحظة أن معدلات القيد المتدنية لا تقتصر على الدول ضعيفة الدخل مثل:اليمن،جيبوتي و السودان أو الدول التي تعيش نزاعات أمنية كالعراق،تونس و سوريا،و لكن حتى بعض الدول المرتفعة الدخل لم تستثمر في هذه المرحلة التعليمية مثل: السعودية.و هذا يدل على أن الاستثمار في هذه المرحلة لا يعد أولوية بالنسبة لأغلبية الدول العربية.

إذن تأخر المنطقة العربية في تحقيق الهدف الأول يشير إلى أن الاستثمار في تعليم الطفولة المبكرة لا يعد إستراتيجية أساسية في السياسات التعليمية لدى معظم الدول العربية.دون أن ننكر دور العوامل الاقتصادية والأمنية التي تمر بها العديد من دول المنطقة والتي تؤثر في خياراتها التعليمية.

الجدول رقم(02-02):نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي في الدول العربية(%)سنة 2011

الدول العربية	نسبة القيد الإجمالية
الجزائر	74
البحرين	*38
جيبوتي	3
مصر	26
العراق	*4
الأردن	32
الكويت	*85
لبنان	82
ليبيا	*4
المغرب	57
عمان	53
فلسطين	41
قطر	56
المملكة العربية السعودية	11
سوريا	11
تونس	*13
الإمارات العربية المتحدة	*63
اليمن	1
السودان(قبل الانفصال)	26

ملاحظة:معدلات القيد التي ترد إزاءها (*)هي خاصة بسنة1999

تشمل نسب القيد الشريحة العمرية مابين 3الى5 سنوات.

المصدر:ملحق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ص334

3.1 مستوى تحقيق هدف تعميم التعليم قبل الابتدائي

على بعد 4 سنوات عن موعد استحقاق أهداف الألفية للتعليم لا تزال معظم الدول العربية إلى غاية سنة 2011بعيدة عن تحقيق الهدف الأول ما عدا الكويت و لبنان،فيما تقترب الجزائر من بلوغ نسبة القيد المطلوبة.

2. قدرة الدول العربية على تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي

و غير بعيد عن انتهاء المهلة المحددة لأهداف التعليم للجميع في عام 2015،بقي الهدف الثاني الخاص بتعميم التعليم للجميع بعيد المنال.فمن المتوقع أن يتمكّن56%من الدول فقط منتحقيق هذا الهدف،إذ لا يزال 57 مليون طفل في العالم خارج المدارس[1].

2. 1 القيد الابتدائي في العالم العربي

إلى غاية سنة 2011و كما تؤكده بيانات **الجدول رقم (02-03)**،تكون منطقتي أمريكا الشمالية و غرب أوروبا إلى جانب شرق آسيا و المحيط الهادي الوحيدتان اللتان بلغتا هدف الألفية أي صافي معدل القيد الابتدائي يساوي أو يفوق97%.و تبقى باقي المناطق في العالم قريبة من الهدف ما عدا المنطقة العربية و إفريقيا جنوب الصحراء.

الجدول رقم(02-03):صافي معدل القيد الابتدائي(%)في الدول العربية و مناطق مقارنة لسنوات 1999-2011

المناطق	صافي معدل القيد المعدّل	
	1999	2011
العالم	84	91
إفريقيا جنوب الصحراء	59	78
الدول العربية	79	89
أسيا الوسطى	94	95
شرق آسيا و المحيط الهادي	95	97
جنوب و غرب آسيا	77	93
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكرايبي	94	95
أمريكا الشمالية و غرب أوروبا	98	98
أوروبا الوسطى و الشرقية	93	96

المصدر:التقريرالعالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ص52.

[1] المرجع السابق ذكره،ص 02.

و شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الوتيرة الأكثر ارتفاعا في تحسين صافي معدلات القيد مابين 1999 و 2011 إلى جانب جنوب و غرب آسيا ب 17%و 16% على التوالي بالمقارنة بالمنطقة العربية(10%).

وعلى العموم يتوقع ألا تتمكن سوى 68 دولة من أصل 122 من تحقيق هذا الهدف.و13 دولة فقط من أصل 90 إلى إتمام مرحلة التعليم الابتدائية بحلول عام 2015.

2. 2 الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية

تتواجد أكثر نسب الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالمفي الدول العربية إلى جانب إفريقيا جنوب الصحراء،أين تشكل الفتيات الفئة الأكثر تأثرا،بحيث يتوقع ألا تلتحق فتاتان من أصل ثلاثة بالمدرسة أبدا في هذه المناطق.

و تشير إحصائيات اليونيسكو أن من بين الدول التي توفر بياناتها لعامين 2006 و2011لا تزال الدول العشر ذات الأداء الأسوأ هي ذاتها،والتي تسجل أكبر النسب لغير الملتحقين بالمدارس،حيث تضم القائمة دولة اليمن كعاشر دولة من حيث أعلى زيادة نسبية في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بنسبة 11%،حيث ارتفع العدد من 853 ألف سنة 2006 إلى 949 ألف سنة 2011.

وإلى جانب اليمن تحتل موريتانيا المرتبة التاسعة بزيادة تقدر ب16%، حيث ارتفع العدد من 113 ألف سنة 2006 إلى 131 ألف سنة 2011[1].

وفي المقابل احتل كل من لبنان والمغرب كخامس وثامن أكثر الدول العشر التي حققت أكبر انخفاض نسبي في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على التوالي ما بين عامي 2006 و2011،إذ انخفض العدد في لبنان من 58 ألف سنة 2006 إلى 12 ألف طفل سنة 2011، أي بنسبة تقدر ب78%، وفي المغرب قدرت النسبة ب68% إثر انخفاض العدد من 419 ألف إلى 134 ألف.

[1] المرجع السابق ذكره ،ص 54.

2. 1.2 توزع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس

تشير التوقعات كما هو مبين في**الشكل رقم(02-01)**ألا يتمكن حوالي نصف الأطفال في العالم (49%) غير المسجلين في المدرسة لسنة 2011 من الالتحاق بالتعليم أبدا.

الشكل رقم(02-01):توزع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم حسب التحصيل والمنطقة لسنة 2011

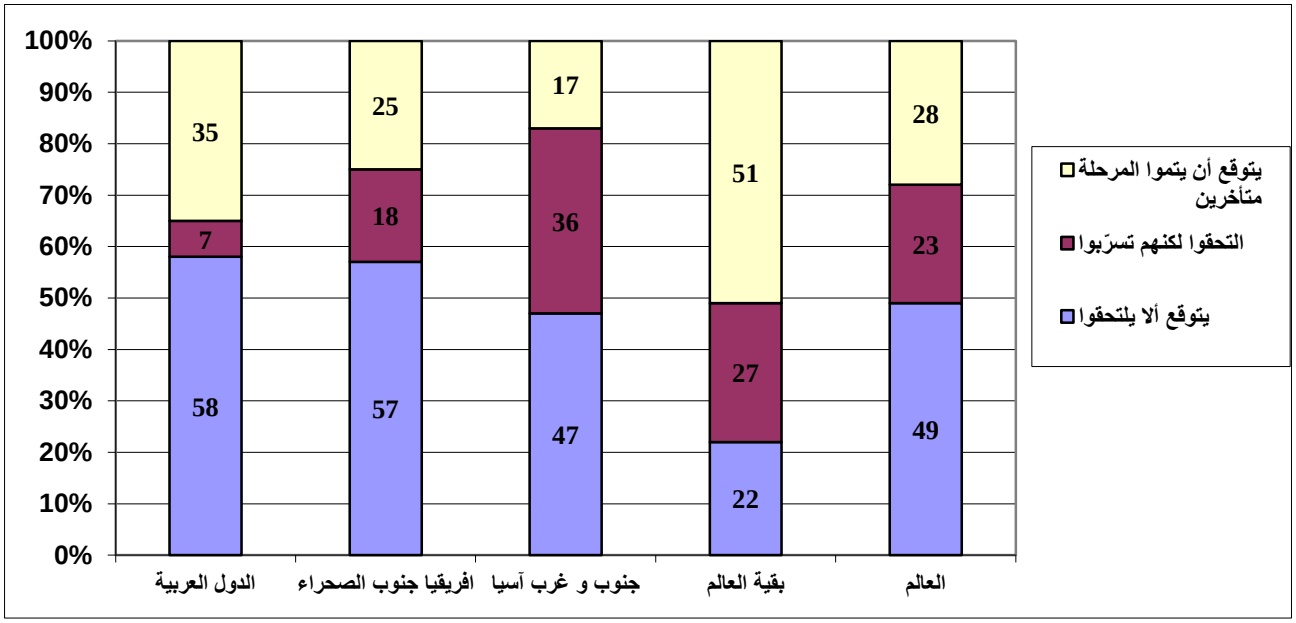

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،الشكل 1.2.2،ص 56.

وللأسف تسجل المنطقة العربية نسبة التوقع الأكثر ارتفاعا في العالم بحيث يتوقع ألا يتمكن حوالي 58% من الأطفال في سن التّمدرس والمتواجدين خارج المدارس من الالتحاق بالتعليم،هذا إلى جانب إفريقيا جنوب الصحراء و جنوب و غرب آسيا بنسبة توقع تقدر بـ57% و 47% على التوالي.فيما تتوزع النسب الباقية في المنطقة العربية بين 7%التحقوا بالمدارس لكنهم تسربوا، و35% يتوقع أن يتموا المرحلة الابتدائية متأخرين.فيما تشكل الفتيات الفئة الأكثر تأثرا بنسبة 64%كأعلى نسبة سجلت في الدول العربية و إفريقيا جنوب الصحراء.و قد عرفت منطقة جنوب وغرب آسيا أسرع معدلات الانخفاض في أعداد غير الملتحقين بالمدارس بنسبة تفوق النصفما بين (1999-2011).فيما بقيت النسبة ثابتةفيالدول العربية منذ عام2000[1].

[1]المرجع السابق ذكره ،ص 03.

وتشير الأرقام أن الفتيات يشكلن 54% من مجموع الأطفال خارج المدرسة. وتصل هذه النسبة في الدول العربية إلى 60%إذ لم تتغير هذه النسبة منذ عام 1999. ويتوقع ألا تتمكن ثلثا الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة من الالتحاق بالدراسة أبدا في الدول العربية وإفريقيا جنوب الصحراء حسبما ورد في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة 2013 إلى2014.

2.2.2 نسب البقاء و الرسوب و الترسب في التعليم الابتدائي

توضح بيانات**الجدول رقم(02-04)** نسب الرسوب و الترسب و أعداد مغادري المدارس في التعليم الابتدائي،حيث غادر حوالي 1.1 مليون طفل المدارس الابتدائية في الدول العربية سنة 2011.

معظم الذين غادروا المدارس من العراق(358ألف) و اليمن(181ألف) و السودان (102ألف).كما قدر عدد الرّاسبين في مجموع الدول العربية في نفس السنة 2.9 مليون طفلمعظمهم من العراق(362ألف)،اليمن(323ألف)، مصر(358ألف)،المغرب(292ألف) و الجزائر (250ألف). و إن ارتفاع نسب الرّسوب يرفع من تكلفة التعليم الابتدائي في الدول العربية.و يمثل الرسوب في جميع الصفوف الابتدائية 6% من المتمدرسين في العالم العربي، و هي دون المتوسط العالمي(4%). ترتفع هذه النسبة في العراق (10%) و تتراوح ما بين 7% و 9% في جيبوتي، لبنان، اليمن، المغرب، الجزائر، سوريا و تونس. و تقل أو تكاد تنعدم في دول الخليج العربي.و على كل حققت معظم الدول العربية نسب بقاء مقبولة في هذه المرحلة التعليمية تفوق أو تقارب المعيار المستهدف(95%) ما عدا مجموعة الدول الضعيفة الدخل (السودان،اليمن،جيبوتي و موريتانيا).

الجدول رقم (02-04): الرّسوب،الترسّب و نسب البقاء في مرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية والعالم سنة 2011

الدول العربية	الرّسوب في جميع الصفوف (%)	عدد الرّاسبين في جميع الصفوف (بالآلاف)	نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير (%)	عدد مغادري المدرسة باكرا في جميع الصفوف (بالآلاف)
الجزائر	7.0	250	**95	36
البحرين	1.0	1.1	**98	0.4
جيبوتي	9.0	6	*64	4
مصر	3.0	358	*99	21
العراق	*10.0	*362	*49	*358
الأردن	*0.0	*5	*96	*5
الكويت	0.0	1.7	**96	1.8
لبنان	9.0	42	**90	7
موريتانيا	3.0	18	**81	19
المغرب	7.0	292	**88	74
عمان	0.0	2.8	*92	*4
فلسطين	0.0	2	**96	4
قطر	0.0	0.2	-	-
السعودية	1.0	66	-	-
سوريا	7.0	188	**96	28
تونس	6.0	70	**95	9
الإمارات العربية	*3.0	*9	**84	12
اليمن	8.0	323	**76	181
السودان(قبل الانفصال)	3.0	174	*77	*102
السودان	4.0	171	-	-
الدول العربية	6.0	2.9	**87	1.1
العالم	4.0	32.4	**75	34.3

ملاحظة: القيم الواردة ب(*)خاصة بسنة 1999،القيم الواردة ب (**) خاصة بسنة 2010.

المصدر:البيانات الواردة في ملاحق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،ص358،ص 359،ص364،ص 365.

3.2.2 أسباب عدم الالتحاق بالتعليم

من أسباب عدم الالتحاق بالمدرسة ما يرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لأسرة الطفل أي بعوامل الفقر أو الحرمان، إذ ينتمي 95%من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والأدنى. إلى جانب عوامل الجنس،الإقامة في منطقة ريفية أو حضرية،الإعاقة أو الوضع الصحي عموما للطفل،الحروب والنزاعات،..إلخ.

- ✓ **النزاعات أحد العوامل المؤثرة في الالتحاق بالتعليم:** إلى انخفاض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على الصعيد العالمي من 60 مليون طفل سنة 2008 إلى 57 مليون طفل سنة 2011.إلا أن ثمار هذا التحسن لم يمس الدول المتأثرة بالنزاعات،فمن أصل العدد الإجمالي المذكور يعيش 28.5 مليون طفل في الدول المتأثرة بالنزاعات منها 4 ملايين طفل في الدول العربية.و يتوزع الباقي بين إفريقيا جنوب الصحراء بـ12.6 مليون طفل وجنوب وغرب آسيا بـ5.3 مليون طفل[1].

وتصنف سبعة دول عربية ضمن لائحة الدول المتأثرة بالنزاعات*ما بين الفترة 1999-2008 والفترة 2002-2011. وتضم كل من الجزائر،العراق،فلسطين،السودان(قبل الانفصال)،اليمن،ليبيا والجمهورية العربية السورية.

- ✓ **الإعاقة عائق لتمدرس الأطفال:**تشير التحاليل أن كلما زاد خطر الإعاقة كلما ارتفعاحتمال الحرمان من التعليم.ففي سنة 2006،بلغت في العراق نسبة الأطفال البالغ عمرهم ما بين 6 إلى 9 سنوات الذين لم يرتادوا المدارس أبدا من غير المعاقين 10%.بينما تصل هذه النسبة إلى 19% بين الأطفال المعاقين سمعيا،و51%بين الأطفال المعاقين ذهنيا[2].

---

[1] المرجع السابق ذكره ،ص 55.

*تضم هذه اللائحة الدول التي سجلت أكثر من ألف وفاة نتيجة المعارك طوال الفترة ما بين (2002-2011) ،إضافة إلى تلك التي سجلت أكثر من 200 وفاة مرتبطة بالمعارك للفترة ما بين (2009-2011).

[2] المرجع السابق ذكره ،الإطار 1.2.3،ص57

3.2 مستوى تحقيق هدف تعميم التعليم للجميع المتوقع في الدول العربية

على الصعيد العالمي تمكنت 37 دولة سنة 1999 من تحقيق هدف تعميم التعليم للجميع.ليرتفع هذا العدد إلى 61 دولة سنة 2011.ويتوقع أن تلتحق سبع دول أخرى بحلول عام 2015.ليصل العدد الإجمالي 68 دولة من أصل 122 دولة تحقق هذا الهدف،من بين هذه السبع دول يذكر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013/4 دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة.وقد تباينت قدرات الدول العربية في تحقيق هدف تعميم التعليم للجميع كما يبينه **الجدول رقم(02-05)**.

ويرجّح أن تبقى 15 دولة بعيدة عن تحقيق الهدف بمعدل قيد أقل من 80%من بينها دولة جيبوتي. فيما يتوقع أن تقترب المغرب من تحقيق الهدف، وستخرج كل من موريتانيا واليمن من مجموعة الدول الأبعد عن تحقيق الهدف في عام 2011. إذ يتوقع ارتفاع صافي معدل القيد الابتدائي إلى 80% في عام 2015.

الجدول رقم(02-05): مستوى تحقيق هدف تعميم التعليم للجميع (المتوقع) في الدول العربية بحلول عام 2015

المستوى المتوقع لعام 2015	حققت الهدف أو أشرفت على تحقيقه (≤ 95%)	الجزائر،مصر،لبنان،المغرب،عمان،قطر،الجمهورية العربية السورية،تونس،الإمارات العربية المتحدة.	
	بعيدة عن تحقيق الهدف(80-94 %)	موريتانيا،اليمن	الأردن،فلسطين
	بعيدة جدا عن تحقيق الهدف(<80%)	جيبوتي	
	التقدم نحو الهدف	تقدم قوي نسبيا	تقدم بطيء أو الابتعاد عن الهدف
		التقدم بين عامي 1999-2011	

ملاحظة:البلدان العربية التي لم تشملها الدراسة بسبب عدم توفر البيانات الكافية تشمل:البحرين،المملكة العربية السعودية،الكويت،العراق،جزر القمر،الصومال،السودان،جنوب السودان.

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ص 60.

المطلب الثاني:قدرة الدول العربية على تحقيق هدف حاجات التعلم لدى الشباب والراشدين

يركز هذا الهدف على إتمام التعليم الثانوي كركيزة أساسية لاكتساب المهارات اللازمة للحصول على وظيفة.يشملقياس الهدف مجموعة من المؤشرات منها ما تعلق بنسب القيد في التعليم الثانوي الأدنى والأعلى والغير ملتحقين بالمدارس و هم في سن التمدرس.و يتم تفسير المهارات الحياتية بطرق مختلفة،منها ما يركز على جوانب العملية التقنية وأخرى على القراءة والكتابة، وجانب آخر على المهارات الاجتماعية..الخ.

1. القيد في التعليم الثانوي في العالم العربي

على الصعيد العالمي قدرت نسبة القيد في التعليم الثانوي الأدنى و الأعلى بـ 82%و 59%على التوالي سنة 2011(**الجدول رقم(02-06)**)،فيما بلغ عدد المراهقين غير الملتحقين بالمدارس 69 مليون سنة 2011.يتواجدأغلبهم في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة22 مليون.وجنوب وغرب آسيا بنسبة 31 مليون،فيما قدرت النسبة في العالم العربي بـ3 مليون و757 ألف مراهق خارج المدارس سنة 2011(**الشكل رقم(02-02)**).

الجدول رقم(02-06): إجمالي معدّل الالتحاق في التعليم الثانوي في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة2011

المناطق	إجمالي معدّل الالتحاق (%)	
	الثانوي الأدنى	الثانوي الأعلى
العالم	82	59
إفريقيا جنوب الصحراء	49	32
الدول العربية	88	52
أسيا الوسطى	97	102
شرق آسيا و المحيط الهادي	90	70
جنوب و غرب آسيا	76	47
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكرايبي	102	77
أمريكا الشمالية و غرب أوروبا	106	99
أوروبا الوسطى و الشرقية	95	83

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ص64.

من خلال البيانات يتضح أن مرحلة الثانوي الأعلى الأكثر تعقيدا بالمقارنة بالمرحلة السابقة(الثانوي الأدنى)،حيث تسجل منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء و جنوب و غرب آسيا معدلات الالتحاق الأكثر انخفاضا في العالم.كما تعاني المنطقة العربية من تأخر كبير في هذه المرحلة التعليمية،فنسبة التحاق 52%بعيدة عن معدل القيد المستهدف(80%) و تعني أن حوالي نصف المراهقين في سن التمدرس يتواجدون خارج المدارس أو متأخرون عن الدراسة نتيجة ارتفاع نسب الرّسوب المدرسي كما يبينه **الجدول رقم(02-06)**.

2. القيد في التعليم الثانوي في الدول العربية

يقدر عدد السكان (ما بين 11إلى17 سنة) في سن التمدرس في الدول العربية حوالي 43.3مليون سنة 2011، منهم 30.7مليون مسجلون في التعليم الثانوي،حيث2.9مليون مقيدون في التعليم المهني و التقني.كما تقدر نسبة الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي العام 94%.و تمثل نسبة القيد في المؤسسات التعليمية الخاصة في هذه المرحلة التعليمية 13%في العالم العربي[1].

يتضح من خلال البيانات الواردة في **الجدول رقم(02-07)** أن معدلات القيد في المرحلة العليا من التعليم الثانوي أكثر تراجعا بالمقارنةبمعدلات الثانوي الأدنى.و هو ما يعني أن نسب الترسب المدرسي و عدم الالتحاق يمس أكثر المرحلة العليا من التعليم الثانوي.

تمكنت إلى غاية سنة 2011 كل من الجزائر،عمان،قطر،السعودية،تونس من تحقيق معدلات قيد تفوق 95% في مرحلة الثانوي الأدنى.فيما تقترب من هذا المعدل كل من مصر، الأردن، لبنان، المغرب،فلسطين و سوريا بمعدلات قيد تفوق 80%.بينما لا تزال الدول ضعيفة الدخل بعيدة عن الهدف المطلوب.

و يزداد الأمر تعقيدا في المرحلة العليا من الثانوي،أين تنخفض المعدلات إلى ما دون 40%في العديد من الدول و نخص بالذكر:موريتانيا(22%)، السودان(28%)، اليمن(35%)، سوريا(39%)و جيبوتي(32%).يعني ذلك أن حوالي 60%إلى 70% ممن هم في سن التمدرس

[1] المرجع السابق ذكره ،جدول رقم 7 ،الملحق ص 372.

يتواجدون خارج المؤسسات التعليمية في هذه الدول.و تتراوح معدلات القيد نحو 50%إلى65%في الجزائر و مصر و المغرب،بينما يفوق معدل القيد 70% في الأردن،لبنان،فلسطين و تونس.

الجدول رقم(02-07):المعدل الإجمالي للقيد في التعليم الثانوي في الدول العربية سنة2011

الدول	إجمالي القيد في الثانوي		إجمالي التعليم الثانوي
	الثانوي الأدنى	الثانوي الأعلى	
الجزائر	135	64	102
جيبوتي	44	32	39
مصر	*93	*50	*72
الأردن	*93	*72	*86
لبنان	90	76	83
موريتانيا	**29	**22	**27
المغرب	84	55	69
عمان	107	101	104
فلسطين	87	74	84
قطر	99	-	101
السعودية	**115	**100	**107
سوريا	92	39	73
تونس	117	76	92
اليمن	55	35	45
السودان	***53	***28	38

الملاحظة:البيانات التي يرد إزاءها(*) تخص العام الدراسي المنتهي في 2010.

البيانات التي يرد إزاءها(**) هي تقديرات وطنية.

البيانات التي يرد إزاءها(***) تخص العام الدراسي المنتهي في 2009.

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،الجدول7،الملحق ص 365 و ص 366.

و يتضح أن السعودية و عمان الدولتان الوحيدتان اللتان بلغتا الهدف في مرحلة الثانوي الأعلى إلى غاية 2011.و عموما لم تبلغ معدلات قيد تساوي أو تفوق 95%في الثانوي العام سنة 2011 سوى الجزائر،عمان،قطر و السعودية.كما توشك تونس على بلوغ الهدف.

3. المراهقين غير الملتحقين بالمدارس في العالم العربي

تشكل الأعداد المتزايدة للمراهقين غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية ظاهرة مقلقة تهدد الأمن الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الدول.حيث بلغ هذا العدد 968 ألف،840 ألف،104 ألف في كل من المغرب،العراق و موريتانيا على التوالي سنة 1999.كما ارتفع العدد في الأردن من 63 ألف سنة 1999 إلى 101 ألف سنة 2011.كما سيزداد أعداد الغير الملتحقين بالمدارس في اليمن من 568 ألف سنة 1999 إلى 619 ألف سنة 2011. نفس الملاحظة بالنسبة لفلسطين،حيث انتقل عدد غير الملتحقين بالمدارس من69 ألف إلى 95 ألف خلال 1999 و2011 على التوالي[1].

الشكل رقم(02-02): توزع المراهقين غير الملتحقين بالمدرسة في سن المرحلة الأولى ثانوي حسب مناطق العالم سنة 2011(بالآلاف)

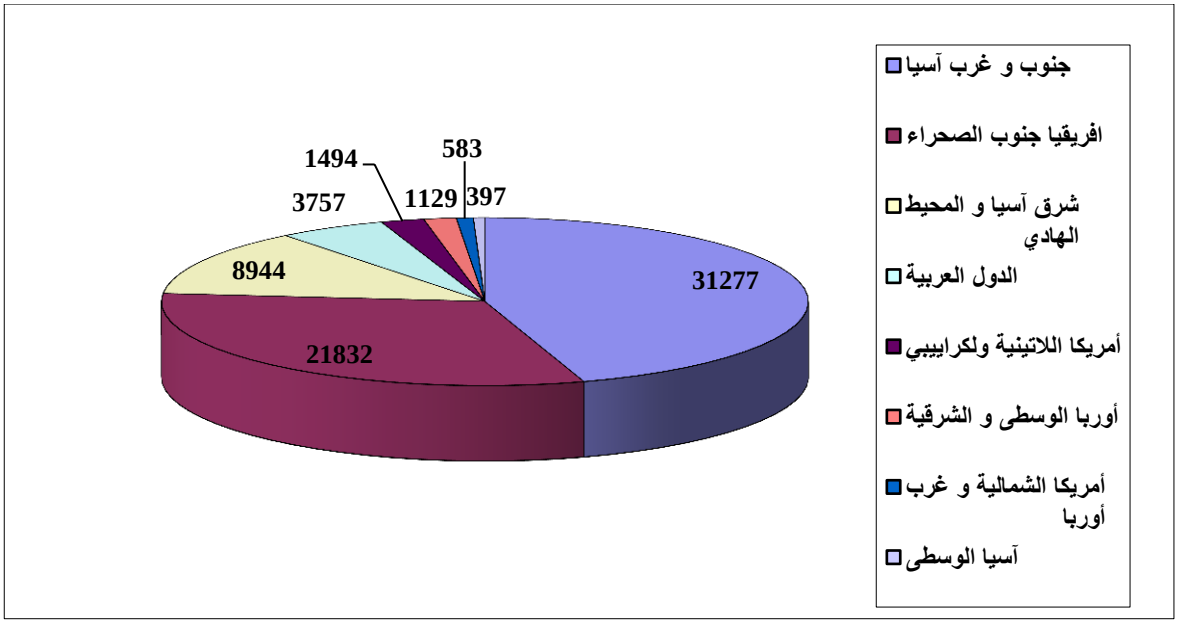

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع2014/2013،الجدول1.3.1،ص64.

وحسب ما هو موضح في **الشكل رقم(02-02)**يقدر عدد المراهقين غير الملتحقين بالمدارس في مرحلة الأولى ثانوي في العالم العربي سنة 2011 نحو 3 ملايين و 757 ألف.و لو احتسبنا أعداد الخارجين عن المدارس في كافة صفوف المرحلة الثانوية فسيتضاعف العدد بالنظر إلى نسب القيد

[1] المرجع السابق ذكره ،الجدول7،الملحق 367.

في الثانوي الأعلى التي لا تتجاوز 52%، و بالنظر كذلك إلى أعداد المسجلين في الثانوي والمقدر بـ30.7 مليون مراهق في حين يبلغ تعداد فئة السكان مابين 11 إلى 17 سنة 43.3 مليون،و هو ما يطرح التساؤل حول مصير 12.6 مليون مراهق الغير مقيدين في المدارس الثانوية سنة 2011.فيما يتركز العدد الأكبر للمراهقين الغير ملتحقين بالمدارس في العالم في منطقتي جنوب وغرب آسيا و إفريقيا جنوب الصحراء بما يقارب 31 مليون و 22 مليون مراهق على التوالي.

4. مستوى انجاز هدف حاجات التعلم لدى الشباب في الدول العربية

وبالنسبة إلى تحقيق الهدف الثالث وفق مؤشر معدل الالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي توجد سوريا ضمن قائمة الدول التي حققت أو أوشكت على تحقيق الهدف، فيما لم يوضح التقرير وضعية الدول العربية الأخرى بسبب عدم توفر البيانات الكافية،و لكن استنادا إلى بيانات **الجدول رقم(02-08)** يمكن تلخيص مستوى انجاز الدول العربية كما يلي:

الجدول رقم (02-08):مستوى انجاز هدف تعميم التعليم الثانوي بحلول عام 2015

حققت الهدف أو أشرفت على تحقيقه (≤ 95%)	الجزائر،عمان،قطر،السعودية،تونس،سوريا.
بعيدة عن تحقيق الهدف(80-94 %)	المغرب،فلسطين،لبنان
بعيدة جدا عن تحقيق الهدف(<80%)	السودان،اليمن،موريتانيا،جيبوتي

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،الجدول7،الملحق ص 365 و ص 366.

المطلب الثالث:انجاز هدف القرائية لدى الكبار و التكافؤ في التعليم بين الجنسين

يبتغى من هدف تحسين مستويات القرائية لدى الكبار القضاء على الأمية،ويشمل المؤشرات الرئيسية التالية:الراشدون الأميون،معدلات القرائية للكبار وللشباب،تحقيق تحسن بنسبة 50% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 ولا سيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

و يعني تحقيق هدف التكافؤ والمساواة بين الجنسين في ميدان التعليم القضاء على التفاوت وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2015،مع التركيز على ضمان انتفاع كامل ومتساو للفتيات من تعليم أساسي ذو جودة عالية.

1. مستوى انجاز هدف القرائية لدى الكبار في الدول العربية

حققت الدول العربية تحسنا نسبيا في تخفيض أعداد الأميين و رفع معدلات القرائية خاصة لدى الشباب و لكن الجهود لا تزال غير كافية لبلوغ الهدف الرابع.

2.1 مستوى الأمية لدى الكبار في العالم العربي

عموما لا يزال عدد الأميين في العالم مرتفع جدا، إذ يبلغ 774 مليون أميّ سنة 2011 برغم الانخفاض الذي عرفه معدل الأمية فيسنوات 1990،2000 و2011 بنسب 24%،18%و16%على التوالي.

الشكل رقم(02-03):توزع عدد الراشدين الأميين حسب المناطق(بالآلاف) مابين 2005-2011

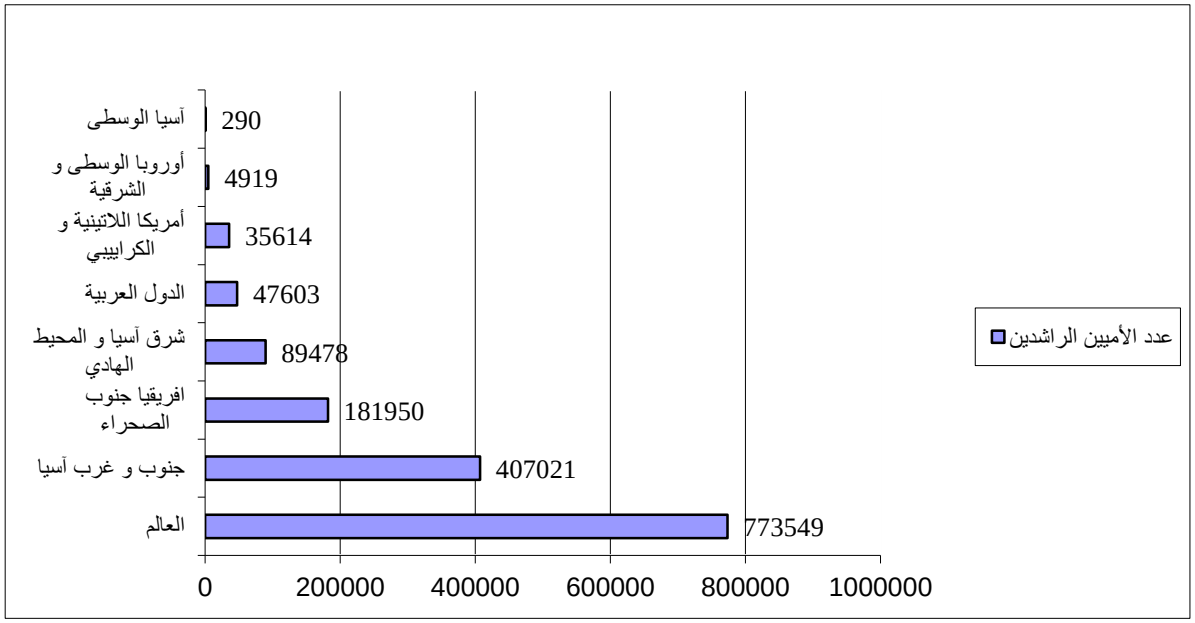

المصدر:من إعداد الطالبة حسبالبيانات الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ص2014/2013 ،شكل1.4.1 ص 72.

وتتمركز أعلى معدلات الأمية في منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب وغرب آسيا نظرا للنمو السكاني،إذ تضم هذه المناطق ثلاثة أرباع إجمالي عدد الأميين المذكور أعلاه.

ومن المتوقع أن ينخفض هذا الرقم إلى 743 مليون فقط بحلول عام 2015.فيما تشكل النساء حوالي ثلثي الراشدين الأميين.ويبلغ عدد الراشدين الأميين في الدول العربية لوحدها 47 مليون و603 ألف أميّ أغلبهم من الإناث بنسبة 66% سنة 2011،وهو رقم مرتفع كما هو موضح في **الشكل رقم(02-03)**.

وقدانخفض عدد الأميين في العالم العربيما بين 1985-1994 بنحو8%،كما قدّر معدل القرائية لدى الكبار في المنطقة العربية بـ 77%ما بين2005-2011بالمقارنة بـ55% ما بين 1985-1994كما هو مبين في **الجدول رقم(02-08)**.بذلك تقترب المنطقة العربية منالهدف بثلاثة نقاط مؤوية على الأقل،و تبعد نسبيا عن متوسط المعدل العالمي للقرائية (84%) بنحو 7 نقاط مئوية.

3.1 مستوى انجاز هدف القرائية في الدول العربية

من خلال بيانات **الجدول رقم(02-09)** تعد الدول العربية إلى جانب إفريقيا جنوب الصحراءو جنوب و غرب آسيا المناطق الأكثر تأخرا في انجاز هدف القرائية،بحيث تسجل هذه المناطق معدلات قرائية الكبار77%،59% و 63% على التوالي.في حين تبلغ قرائية الشباب في هذه المناطق نحو 90%،70% و 81%.

و برغم التحسن الواضح في معدل القرائية لدى الشباب في المنطقة العربية من 74%إلى 90%خلال 1985-1994 و2005-2011 على التواليتبقى المفارقة الواضحة في التمييز بين الجنسين في معدلات القرائية سواء بالنسبة للكبار أو الشباب، إذ يسجل مؤشر المساواة بين الجنسين نسب0.81 و0.93 على التوالي، ما يعنيأن المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المطلوب*.

*يتحقق هدف المساواة بين الجنسين عندما يتراوح المؤشر بين 0.97 و1.03.

الجدول رقم(02-09):معدلات القرائية في الدول العربية ومناطق مقارنة (%) مابين 2005-2011

المناطق	معدلات قرائية الكبار		معدلات قرائية الشباب	
	المجموع	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	المجموع	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
العالم	84	0.90	89	0.94
إفريقيا جنوب الصحراء	59	0.74	70	0.84
الدول العربية	77	0.81	90	0.93
أسيا الوسطى	100	1.00	100	1.00
شرق آسيا و المحيط الهادي	95	0.95	99	1.00
جنوب و غرب آسيا	63	0.70	81	0.86
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكرايبي	92	0.99	97	1.01
أوروبا الوسطى و الشرقية	99	0.99	99	1.00

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013، شكل1.4.1 ص 72.

4.1 الأمية في الدول العربية

تصنف إحدى الدول العربية وهي مصر كسابع دولة من بين عشرة دول في العالم التي تستحوذ على 72%من عدد الراشدين الأميين على الصعيد العالمي.حيث قدر عدد الأميين في مصر ما بين 2005-2011 نحو 15 مليون و نصف مليون.و في المرتبة الثانية عربيا يتمركز حوالي10 ملايين أميّ في المغرب،ثم في دول: السودان،الجزائر،اليمن و العراق التي تضم حوالي 7ملايين ونصف،6 ملايين و نصف،5 ملايين و 4 ملايين أميّ على التوالي ما بين 2005-2011(**الشكل رقم (02-04)**).

و تحوي السعودية نحو 2 مليون و نصف من الأميين،و كل من سوريا و تونس 2 مليون أميّ،لينما يتمركز قرابة 900 ألف أميّ في موريتانيا.

أما في باقي الدول العربية فيتراوح أعداد الأميين ما بين 200 ألف و 300 ألف في كل من الإمارات،لبنان،عمان و الأردن.و يصل العدد إلى ما يفوق 460 ألف في ليبيا،و ما يفوق100 ألف في فلسطين و الكويت.فيما قدر العدد بما يفوق 55 ألف في قطر و البحرين.

الشكل رقم(02-04):عدد الأميين(15 سنة فما فوق) في الدول العربية لسنوات2005 -2011 و2015

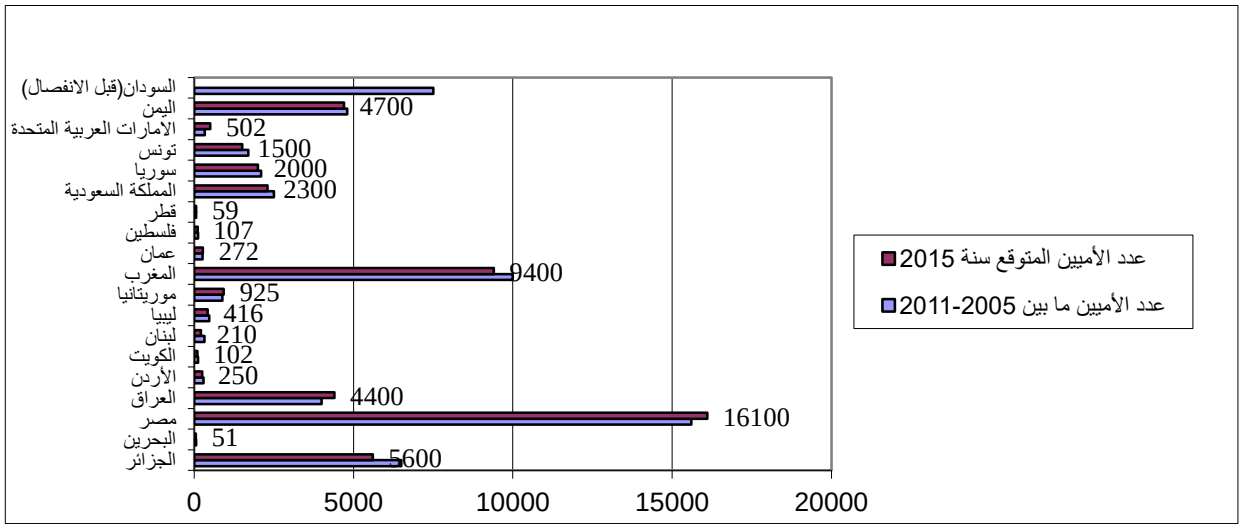

المصدر:من إعدادالطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في التقرير العالمي لرصدالتعليم للجميع 2014/2013،جدول رقم 02،الملحق ص322.

و الجدير بالملاحظة أنه يتوقع أن يزداد عدد الأميين بحلول عام 2015 في كل من مصر(16 مليون)،موريتانيا(925 ألف)،العراق(4 مليون و نصف) و حتى في بعض دول الخليج العربي المرتفعة الدخل مثل:الإمارات(500 ألف)،عمان(272 ألف) و قطر(59 ألف).

5.1 مستوى انجاز هدف القرائية لدى الكبار بحلول عام 2015

يمكن تلخيص مستوى تحقيق الدول العربية للهدف الرابع في **الجدول رقم(02-10)**.فما عدى دول البحرين،الكويت،فلسطين،قطر التي أوشكت على تحقيق الهدف،لا تزال باقي الدول العربية بعيدة عن بلوغ هدف القرائية بمسافات متفاوتة بما فيها بعض دول الخليج العربي المرتفعة الدخل.

الجدول رقم (02-10):مستوى تحقيق هدف تحسين القرائية لدى الكبار(المتوقع) في الدول العربية بحلول عام 2015

حققت الهدف أو أشرفت على تحقيقه (≤ 95%)	البحرين،الكويت،فلسطين،قطر.
بعيدة عن تحقيق الهدف(80-94 %)	السعودية،الجزائر،سوريا،الأردن،لبنان،ليبيا،سلطنة عمان،تونس،الإمارات العربية.
بعيدة جدا عن تحقيق الهدف(<80%)	جزر القمر،العراق،مصر،المغرب،اليمن،موريتانيا.

ملاحظة:باقي الدول العربية كالصومال،السودان و جنوب السودان و جيبوتي لم يشملها التحليل لعدم توفر البيانات الكافية.

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ص 77.

2. تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في التعليم في الدول العربية

على الصعيد العالمي و إلى غاية سنة2011 تبين أنه لم يحقق الهدف سوى 60%من دول العالم التي توفرت بياناتها في التعليم الابتدائي، و38%فقط في التعليم الثانوي. و من المتوقع أن تحقق 122دولة من أصل 161دولة التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. بينما يتوقع أن تحقق الهدف 84 دولة من أصل 150في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي. أما بالنسبة للدول العربية حققت7دول فقط من أصل 15دولة توفرت فيها البيانات هدف التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائيإلى غاية سنة2011.

1.2 التكافؤ بين الجنسين في التعليم في العالم العربي

وفق البيانات الواردة في **الجدول رقم(02-11)** بلغ المتوسط العالمي لمؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي المستوى المطلوب(0.97) سنة 2011.في المقابل لا تزال المنطقة العربية متأخرة في انجاز الهدف سواء في التعليم الابتدائي(0.92) أو الثانوي(0.93)،كذلك الشأن بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء،أين لا يتعدى المؤشر 0.93 و 0.83 في كل من التعليم الابتدائي و الثانوي على التوالي.أما منطقة جنوب و غرب آسيا قد حققت التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي دون التعليم الثانوي(0.92).

و عموما لم تحقق المنطقة العربية التكافؤ بين الجنسين في كافة المراحل التعليمية إلى جانب قرائية الكبار و الشباب إلى غاية عام 2011.

الجدول رقم(02-11):مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم في العالم العربي و مناطق مقارنة 2005-2011

المناطق	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي2011	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثا 2011	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدلات قرائية الكبار 2011-2005	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدلات قرائية الشباب 2011-2005
العالم	0.97	0.97	0.90	0.94
إفريقيا جنوب الصحراء	0.93	0.83	0.74	0.84
الدول العربية	0.92	0.93	0.81	0.93
أوربا الوسطى و الشرقية	1.00	0.97	0.99	1.00
شرق آسيا و المحيط الهادي	1.02	1.03	0.95	1.00
أمريكا اللاتينية و الكرايبي	0.97	1.07	0.99	1.01
أمريكا الشمالية و غرب أوروبا	0.99	1.00	...	...
جنوب و غرب آسيا	0.98	0.92	0.70	0.86

ملاحظة:تتحقق المساواة بين الجنسين عندما يتراوح المؤشر بين 0.97 و 1.03.

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،ملحق ص356 جدول 5،ملحق ص373 جدول 7،جدول1.5.1 ص 78،شكل1.4.1 ص 72.

2.2 التكافؤ بين الجنسين في التعليم في الدول العربية

قد حققت سبع دول عربية هدف التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي و الابتدائي كما هو موضح في **الجدول رقم(02-12)**،تضم هذه المجموعة كل من الجزائر، الأردن، لبنان، فلسطين ، قطر،عمان و سوريا بتحقيقها معدلات تتراوح ما بين 0.97 و 1.03.بينما تتباين انجازات الدول العربية لهذا الهدف حسب المراحل التعليمية،حيث تمكنت المغرب و السعودية من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي دون التعليم الثانوي.و تكون قد بلغت الهدف كل من تونس ومصر في التعليم الثانوي بينما لم تتوفر البيانات حول وضعية التكافؤ في التعليم الابتدائي.وعموما تبقى كل من جيبوتي،اليمن،موريتانيا و السودان أكثر الدول العربية تأخرا في انجاز الهدف.

الجدول رقم(02-12):مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم في الدول العربية سنة 2011

الدول	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	
	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي
الجزائر	0.99	1.04
جيبوتي	0.89	0.76
مصر	-	*0.96
الأردن	*1.00	*1.06
لبنان	0.99	1.11
موريتانيا	1.06	**0.84
المغرب	0.99	0.85
عمان	0.98	0.98
فلسطين	1.00	1.10
قطر	0.99	1.09
السعودية	**1.00	**0.88
سوريا	1.00	1.00
تونس	-	1.03
اليمن	0.84	0.63
السودان	-	***0.88

الملاحظة:البيانات التي يرد إزاءها(*) تخص العام الدراسي المنتهي في 2010.

البيانات التي يرد إزاءها(**) هي تقديرات وطنية.

البيانات التي يرد إزاءها(***) تخص العام الدراسي المنتهي في 2009.

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،الجدول5،الملحق ص 351 و ص 367.

3.2 مستوى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم في الدول العربية

ينتشر التمييز بين الجنسين في التعليم في خصوصا في الأوساط الفقيرة والمناطق الريفية. ففي العراق مثلا في محافظات "سعود" و "موش"، و"بدليس" الفقيرة ذات الأغلبية الكردية،لا تلتحق سوى 60فتاة بالمدرسة من أصل100 فتاة.و في عام 2011 تمكنت58%من الفتيات الغنيات في

المناطق الحضرية من إتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، في مقابل تمكنت3%فقط منالفتيات الفقيرات في المناطق الريفية من إتمام هذه المرحلة[1].

كما يضاف إلى العوامل المذكورة الاستقرار و الأمن كعامل أساسي لتعليم الفتيات خصوصا في الدول التي تعاني من اضطرابات أمنية.و يمكن تلخيص الانجازات المتوقعة للهدف الخامس في الدول العربية في الجدول الآتي:

الجدول رقم(02-13):مستوى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي (المتوقع) في الدول العربية بحلول عام 2015

حققت الهدف أو أشرفت على تحقيقه (≤ 95%)	الجزائر،مصر،الأردن،لبنان،المغرب،عمان، فلسطين،قطر،سوريا، تونس.
بعيدة عن تحقيق الهدف(80-94 %)	جيبوتي،اليمن،موريتانيا،جزر القمر.

ملاحظة: لم يشمل التحليل باقي الدول العربية الآتية:البحرين،العراق،ليبيا،المملكة العربية السعودية،الإمارات العربية المتحدة،الكويت، الصومال،السودان و جنوب السودان لعدم توفر البيانات الكافية.

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ص83.

أما في التعليم الثانوي،فقد حققت أو أوشكت على تحقيق الهدف كل من: مصر،عمان،سوريةو تونس حسب عينة الدول التي توفرت بياناتها لسنة 2011[2].

مما سبق لاحظنا أن الدول العربية إلى جانب إفريقيا جنوب الصحراء المناطق الأكثر تراجعا في تحقيق أهداف الألفية من التعليم.و هو ما يعكس ضعف الكفاءة الداخلية للأنظمة التعليمية العربية.إذ تشير التقارير أن بعض الدول العربية ستتطلب مدة طويلة قد تصل إلى نحو 50 سنة لتحقيق الأهداف التعليمية.و يعد الفقر أو الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية للأطفال أحد العوامل الأساسية التي تحول دون تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في العالم،حيث لن يتمكن أكثر من20دولة تحقيق هذا الهدف إلا في الربع الأخير من هذا القرن أي في حدود (2070)، و لن يتعمم التعليم الثانوي في مرحلته الأولى إلا بحلول القرن المقبل. و يمس الأمر بعض الدول العربية

[1] المرجع السابق ذكره ،ص85.

[2] حسب لبيانات المتوفرة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013- 2014 المرجع السابق ذكره ،جدول 10،ملحق ص387.

مقل:مصر، العراق، اليمن و جيبوتي[1].نفس الملاحظة بالنسبة لهدف تعميم القرائية لدى الشباب،حيث ستستغرق 68دولة مدة طويلة لأجل تعميم هدف القرائية لدى الأوساط الأشد فقرا في حدود2072. غير بعيدة عن هذا الوضع كل من موريتانيا،العراق و مصر.

المبحث الثاني:نوعية التعليم في الدول العربية

قد حاولنا في البحث السابق تقييم مستوى الاستثمار في الرأسمال البشري في الدول العربية من خلال معدلات القيد في التعليم و التي تعبر عن متغيرات تدفق الرأسمال البشري.في هذا المبحث سنحاول تقييم مستوى تراكم الرأسمال البشري العربي من خلال معدل سنوات التمدرسو التي تعبر عنمتغيرات مخزون الرأسمال البشري.كما سنكشف عن الخصائص النوعية لهذا النوع من رأسمال عبر تقييم نوعية التعليم العربي باستعمال نتائج اختبارات برامج التحصيل الدولية.

المطلب الأول:مخزون الرأسمال البشري في الدول العربية

تمكننا معدلات سنوات التمدرس و معدلات إتمام التعليم من إعطاء صورة عن مستوى تراكم الرأسمال البشري في العالم العربي.فبقدر تمكين السكان من إتمام المراحل التعليمية العالية المستوى وارتفاع معدل سنوات التمدرس،نقول أن الأمة تتمتع بمخزون من الرأسمال البشري عال من حيث المستوى التعليمي.

1.1 معدل إتمام التعليم في الدول العربية

من خلال بيانات **الجدول رقم(02-14)**يمكن القول أن الدول العربية عموما تسجل في جميع الحالات مستويات متدنية في معدلات سنوات التمدرس و إتمام التعليم الثانوي و العالي. خاصة فيما يتعلق بمعدل سنوات تمدرس الراشدين و المقدر بـ7.12 سنوات مقارنة مع7.76سنوات في دول العالم،أي ما يقارب ثلثي3/2 سنة تمدرس إضافية عن دول العالم العربي. بينما يبلغ هذا المعدل 11.65سنة في المجر.ولا يتمكن سوى 6% فقط من الراشدين في العالم العربي من إنهاء إحدى مراحل التعليم العالي،و هو ما يمثل نصف معدل الدول ذات الدخل المرتفع(11.92%)،

[1]المرجع السابق ذكره،الشكل(1.7.1)،ص97.

بينما يصل هذا المعدل إلى 13% في المجر.ومع إضافة معدل إتمام التعليم الثانوي إلى معدل إتمام التعليم العالي يكون 29.3% من الراشدين قد أنهوا هذه المراحل التعليمية في الدول العربية،بينما يصل هذا المعدل في الدول ذات الدخل المرتفع الى 53.84%،و في ماليزيا و المجر إلى 43.6 % و62.9%[1] على التوالي.

الجدول رقم(02-14): معدل إتمام التعليم الثانوي و العالي في الدول العربية و مناطق مقارنة (% من البالغين 15-19 سنة و ما فوق)

المؤشر	الدول العربية	العالم	الدول ذات الدخل المرتفع	المجر
معدل إتمام التعليم الثانوي	23.3	26.10	31.92	49.9
معدل إتمام التعليم العلي	6.00	6.70	11.92	13
معدل سنوات التمدرس	7.12	7.76	.....	11.65

المصدر:التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية 2012،مؤسسة الفكر العربي ،جدول 10 ص355،ص 356.

وتشير بيانات **الشكل رقم(02-05)** أن الدول العربية لم تتمكن من تكوين مخزون من الرأسمال البشريمن ذوي المستويات التعليمية العالية.إذ لا تتعدى نسبة السكان الذين أتموا التعليم العالي في السودان،اليمن و موريتانيا 1.87%و 1.5% و 0.97% على التوالي سنة 2011.و لا تتجاوز هذه النسبة 6% إلى 8% في كافة الدول العربية ما عدا في قطر و ليبياالتي يبلغ فيها معدل إتمام التعليم العالي نحو 10%إلى قرابة 12% على التوالي.

كما لم يتمكن سوى 30%إلى نحو 35%من إتمام التعليم الثانوي في الإمارات والبحرين.تتراوح هذه النسبة ما بين 20%إلى أقل من 30%في كل من السعودية،قطر،الأردن ومصر.و ما بين 15%إلى أقل من 20%في الجزائر،الكويت،ليبيا،سوريا،تونس و العراق.بينما لم تتمكن كل من المغرب و اليمن و موريتانيا من إيصال سوى نحو12%و11%و 8%من مواطنيها إلى إتمام المرحلة الثانوية على التوالي.

[1] التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية ،مؤسسة الفكر العربي ،2012،ص356.

الشكل رقم(02-05):معدل إتمام التعليم (%من السكان البالغين 15سنة فما فوق)في الدول العربية

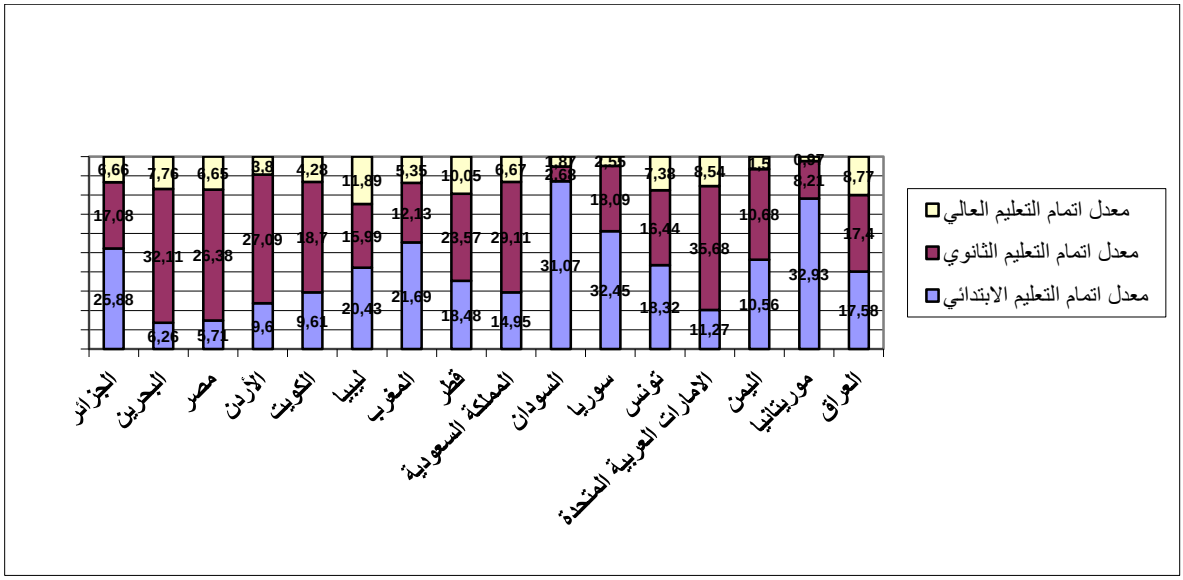

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي 2017.

2.1 معدل سنوات التمدرس في الدول العربية

كما سبق الإشارة يشير متوسط سنوات التمدرس إلى مستوى تراكم الرأسمال البشري في دولة ما.ويتبين من خلال **الشكل رقم(02-06)** تباين معدل سنوات تمدرس السكان في الدول العربية.حيث تمكنت الأردن من رفع مستوى تمدرس سكانها إلى ما يفوق 9سنوات،نفس الانجاز حققته الإمارات.ويبلغ معدل سنوات تمدرس سكان قطر،السعودية وليبيا حوالي 8سنوات،أما البحرين،مصر،تونس و العراق في 7سنوات.و نحو 6سنوات في كل من الجزائر،الكويت وسوريا.بينما ينخفض هذا المعدل إلى حوالي 4 سنوات فقط لدى سكان المغرب وموريتانيا،و إلى حوالي 3 سنوات في اليمن و السودان.

في المقابل يقضي الإسرائيليون و الفنلنديون و السنغافوريون في المتوسط 12,32 و 11,62 و10,82 سنة في التمدرس على التوالي.ما يعني أن سكان هذه الدول الأجنبية الأخيرة يقضون 2,73 و 2,03 و 1,23سنة تمدرس إضافية عن سكان الأردن التي تسجل أفضل معدل تمدرس في المجموعة العربية.بينما تتسع الهوة أكثر مع الدول العربية ضعيفة الدخل.

الشكل رقم(02-06):متوسط سنوات التمدرس(15سنة فما فوق) في الدول العربية و دول مقارنة سنة 2010

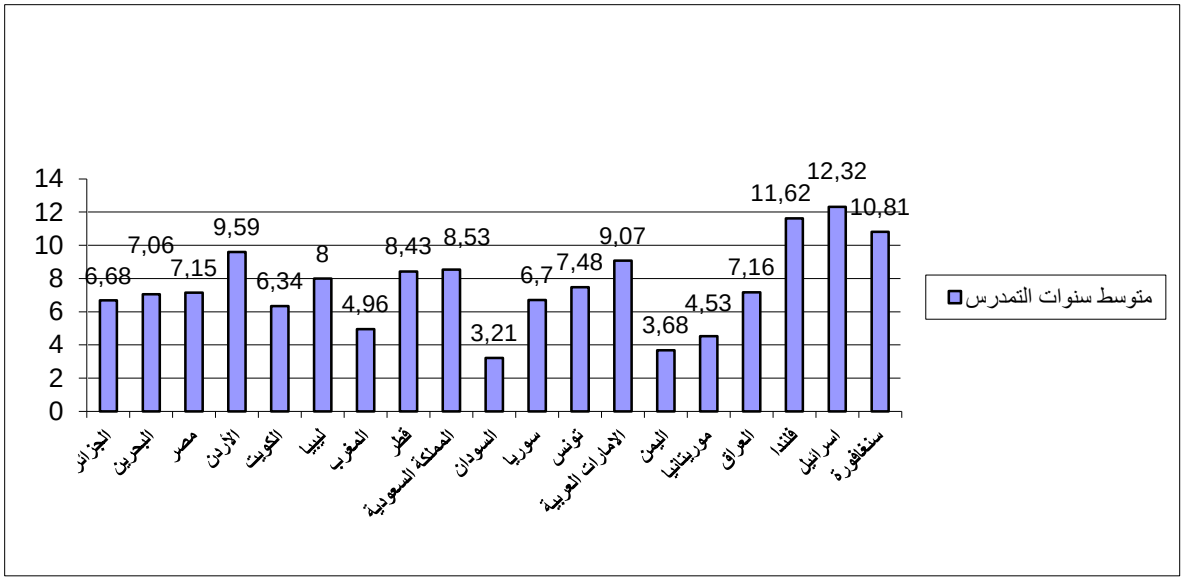

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات Brro-lee البنك العالمي 2017

المطلب الثاني: نوعية التعليم في الدول العربية وفق مستوى التأطير و اختبارات الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات و العلوم(TIMSS)

يقصد بهذا الهدف تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم،ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.ويتم قياسه من خلال بعض المؤشرات مثل:معدل التأطير فضلا عن نتائج اختبارات البرامج الدولية لتقييم التحصيل مثل:**"TIMSS"،"PIRLS"،"PISA" ***.

1. نوعية التعليم في الدول العربية وفق معدل التأطير

تركز تقارير اليونسكو في تحليلها لوضعية نوعية التعليم في العالم على معدل التأطير(نسبة التلاميذ إلى المعلمين)،حصة المعلمين المدربين، وعدد المعلمات، ومدى توفر مواد التعلم والبنية التحتية في المدارس.وقدر معدل التأطيرفي 26دولة (من أصل 162دولة)40تلميذ لكل معلم في التعليم

*TIMSS:Trends in International Mathematics and Science Study.
PIRLS:Progress in International Reading literacy Study.
PISA:Programme for International Student Assessment.

الابتدائيعام 2011.و قدر هذا المؤشر 30تلميذ لكل معلم في 14دولة (من أصل 130دولة)في التعليم الثانوي عام2011،كما تلقى أقل من75%من معلمي المدارس الابتدائية والثانوية التدريب وفقا لمعايير وطنية للدول.

يقدر معدل التأطير في الدول العربية في التعليم الابتدائي22 تلميذ/معلم لسنة2011. وإن كان يعد هذا المعدل مقبولا بالمقارنة بالمعدل العالمي (24تلميذ/معلم) إلا أن المنطقة العربية تظل متأخرة بالمقارنة بما حققته المناطق الأخرى من العالم ما عدا منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الأكثر تأخرا. فيما يقدر هذا المعدل في التعليم الثانوي بـ (15تلميذ/ معلم) في الدول العربية.

الجدول رقم(02-15): معدلات التأطير في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة 2011

المناطق	معدل التأطير في التعليم الابتدائي	معدل التأطير في التعليم الثانوي
العالم	24	17
إفريقيا جنوب الصحراء	43	26
الدول العربية	22	15
أسيا الوسطى	16	12
شرق آسيا و المحيط الهادي	18	16
جنوب و غرب آسيا	..	27
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكرايبي	21	16
أمريكا الشمالية و غرب أوروبا	14	12
أوروبا الوسطى و الشرقية	17	11

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ص86.

إلا أننا يجب أن نشير أن هذا المعدل لا يعكس تماما حقيقة وضع التأطير في العالم العربي، إذ لا يميز المؤشر بين المناطق الحضرية الأكثر اكتظاظا بالسكان والتي قد يتجاوز فيها معدل التأطير الرقم المحصل عليه إلى 40و 50تلميذ لكل معلم و المناطق الريفية القليلة السكان.كما لا يعكس المؤشر الوسائل المادية والبيداغوجية المتوفرة واللازمة لتحسين التحصيل التعليمي.

2. نوعية التعليم وفق اختبارات الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات و العلوم

تزايدت تدريجيا أعداد الدول العربية المشاركة في الاختبار الدولي للرياضيات و العلوم**(TIMSS)** منذ 1999.و تكشف نتائج هذه الاختبارات عن مستوى التحصيل التعليمي للطلاب العرب في مجالات العلوم و الرياضيات،و بالتالي مستوى المهارات المحصل عليها.

1.2 نتائج اختبارات الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات و العلوم TIMSS

يقدم **الشكل رقم(02-07)** حوصلة لنتائج **TIMSS** العلوم لسنوات 1999،2003،2011، 2007و2015،حيث أظهر طلبة كل الدول العربية خلال كل اختبارات**TIMSS** العلوم أداءا يتراوح بين المتوسط و الضعيف،إذ لا ترقى النتائج إلى مستوى المتوسط العالمي المطلوب (500ن) ماعدا في حالة دبي في**TIMSS**2015.بينما تبقى المفارقة واضحة مع نتائج الصين و سنغافورة التي تقارب600ن.لم تشارك في اختبارات **TIMSS** العلوم عام 1999 سوى 3 دول عربية هي:الأردن،تونس و المغرب.و أظهرت النتائج تفوق طلبة الأردن(450ن) بالمقارنة بالطلبة التونسيين(430ن)،فيما أبدى الطلبة في المغرب(323ن) أداءا ضعيفا أي أقل من 400ن.و من بين 8 دول مشاركة في **TIMSS**2003 تمكن الطلبة الأردنيون من اللحاق بمستوى المتوسط العالمي(475ن)،فيما تميز أداء طلبة البحرين(438ن)،فلسطين (435ن)،مصر(421ن) وتونس(404ن) بأداء دون المتوسط،بينما قدم طلبة لبنان،السعودية و المغرب أداءا ضعيفا.ستعرف الدول العربية مشاركة أوسع للدول العربية في **TIMSS**عام 2007، أين تحتل دبي (489ن) صدارة الدول العربية إلى جانب الأردن (482ن)،تليها حسب الترتيب:البحرين، تونس، السعودية،عمان،قطر،الكويت،مصر و الجزائر،لبنان،فلسطين ثم المغرب.وستظهر الدول العربية في **TIMSS**2011 نتائج فوق الحد الأدنى أي(400ن) كما في **TIMSS**2003 باستثناء المغرب التي أبدت أداءا ضعيفا،ويحتل الصدارة في هذا الاختبار طلبة أبو ظبي(461ن)،فطلبة البحرين(452ن) ثم الأردن(449ن).أما في **TIMSS**2015 تمكن طلبة دبي(525ن) من بلوغ

مستوى المتوسط العالمي.فيما يظهر طلبة المغرب،السعودية،مصر ولبنان نتائجا ضعيفة.قدمت باقي الدول المشاركة في هذا الاختبار أي كل من:البحرين،قطر،أبو ظبي،عمان،الأردن و الكويت نتائجا دون المتوسط(أقل من500ن).

الشكل رقم(02–07): نتائج اختبارات TIMSS العلوم في الدول العربية المشاركة و دول الصدارة سنوات 1999، 2003، 2007، 2011، 2015

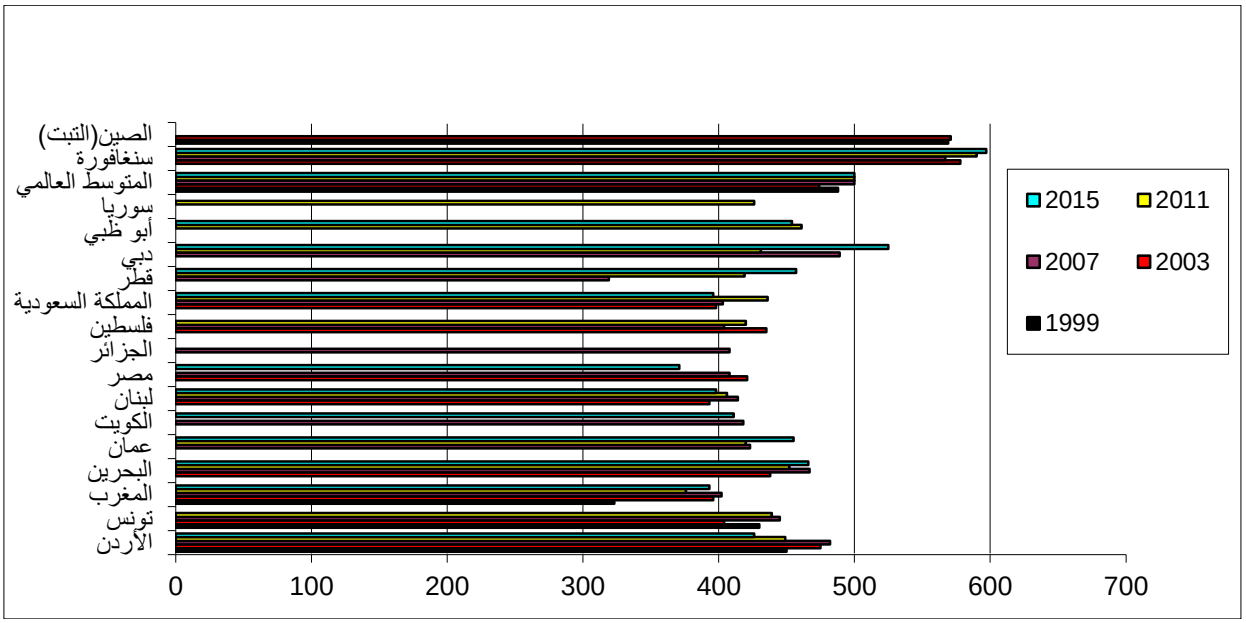

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى البيانات الواردة في تقاريرTIMSS1999،TIMSS2003،TIMSS2011،TIMSS2015.

Source : IEA;TIMSS 1999 ; chapter1 ; International student achievement in sience ; ;exhibit1.1 ;p32.
IEA ;TIMSS 2007; International student achievement in sience;exhibit 1.1;p34-35.
IEA;TIMSS 2011 ;chapter1;International results in science ;exhibit 1.2 ;p40-41.
IEA;TIMSS 2003;distribution of science achievement;grade8th;exhibit 1.1;p36
IEA;TIMSS 2015;distribution of science achievement;grade8th;exhibit1.2;timss.2015.org

ملاحظة:تخص هذه النتائج تلاميذ الدرجة 8 أي البالغين 15 إلى 16 سنة.

و يبدو من **الشكل رقم(02–08)** الذي يضم حوصلة عن نتائج **TIMSS** الرياضيات لسنوات 2003،2007،2011 و 2015 أن المستويات العلمية للطلبة العرب ضعيفة في الرياضيات بالمقارنة بنتائج اختبارات العلوم. إجمالا لم يرق أداء الطلاب العرب في كل اختبارات **TIMSS** الرياضيات إلى مستوى المتوسط العالمي (500ن) ما عدا النتيجة التي حققها طلبة دبي في 2015**TIMSS**.

الشكل رقم(02-08): نتائج TIMSS الرياضيات في الدول العربية و دول الصدارة سنوات 2003، 2007، 2011، 2015

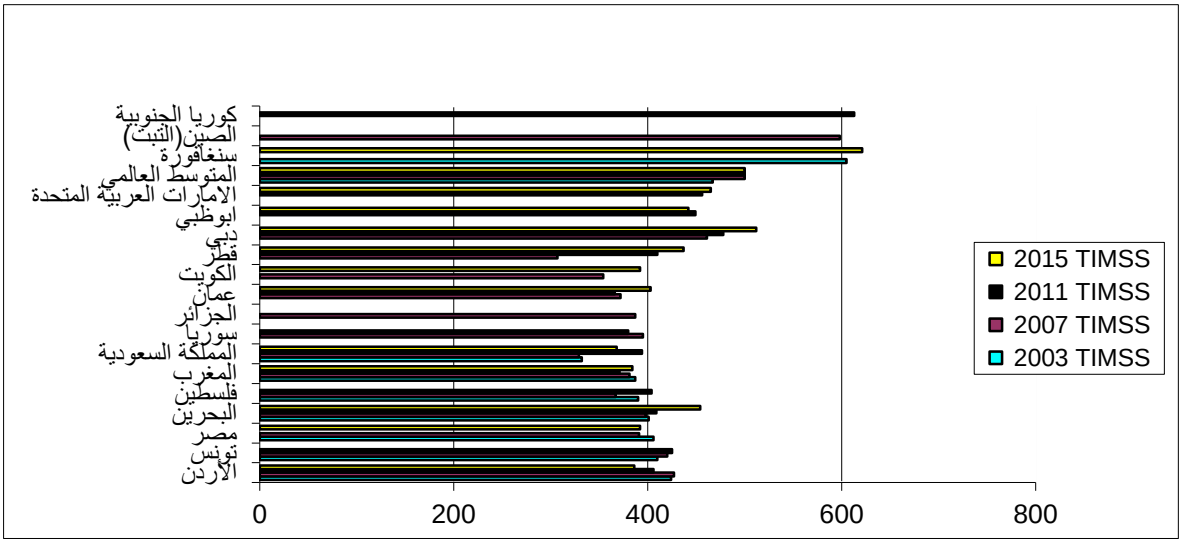

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى البيانات الواردة في تقارير 2015TIMSS،2011TIMSS،2003TIMSS،1999TIMSS.

Source: IEA;TIMSS2003 :International student achievement in mathematics ;exhibit 1.1;p34-35.
IEA;TIMSS 2007:International mathematics report; exhibit 1.1;p 35.
IEA;TIMSS 2011:International results in mathematics; exhibit 1.2;p42.
IEA;TIMSS 2015;distribution of mathematics achievement;grade8th;exhibit1.2;timss.2015.org

ملاحظة:تخص هذه النتائج تلاميذ الدرجة 8 أي البالغين 15 إلى 16 سنة.

فمن بين 7دول مشاركة في **TIMSS**2003 قدم طلبة الأردن (424ن) و تونس (410ن)،ثم مصر (406ن) والبحرين(401) أداءا دون المتوسط(أقل من 500ن)،فيما أظهر طلبة السعودية،المغرب وفلسطين أداءا ضعيفا.أما في **TIMSS**2007 لم يقدم أداءا مقبولا سوى طلبة دبي (461ن)،الأردن (424ن) و تونس (410ن)،فيما أسفرت نتائج باقي الدول المشاركة عن نتائج ضعيفة،وتشمل هذه المجموعة كل من:قطر، السعودية، فلسطين، المغرب، مصر، سوريا، الجزائر،عمان والكويت.وسيبقى أداء طلبة المغرب،السعودية،سوريا و عمان في المستويات المتدنية في **TIMSS**2011،فيما سيتحسن مستوى قطر (410ن) وفلسطين (404ن) إلى جانب الأردن (406ن) ،تونس (425ن) ،البحرين (409ن)،أبو ظبي (449ن)،الإمارات (456ن) ودبي(478ن).

و لأول مرة يفوق أداء طلبة دبي المتوسط العالمي (512ن) في **TIMSS** 2015، كما حققت الإمارات (465ن)، البحرين (454ن)، أبوظبي (422ن)، قطر (437ن) و عمان (403ن) أداء دون المتوسط، فيما تراجع مستوى الأردن التي سجلت إلى جانب مصر و المغرب أداءا ضعيفا.

عموما تصنف اختبارات **TIMSS**العلوم و الرياضيات عام 2003 طلبة الأردن و تونس الأفضل عربيا.و في **TIMSS**2011 يتفوق طلبة الإمارات العربية(دبي-أبو ظبي) الذين سيحافظون على الصدارة في **TIMSS**2015 إلى جانب طلبة البحرين.بينما تبدي باقي الدول العربية أداءا متفاوتا بين المتوسط و الضعيف.ما يعني أن الطلبة في معظم الدول لم يحصلوا على المهارات الدنيا أو الأساسية في العلوم و الرياضيات.إذن لا تزال الأنظمة التعليمية العربية تحتاج إلى بذل جهود كبيرة و وقت طويل لبلوغ المعيار المقبول عالميا و تحصيل نتائج عالية المستوى كتلك التي يبديها الطلبة الكوريون، الصينيون و السنغافوريون و التي تضاهي 600ن.

المطلب الثالث:نوعية التعليم في الدول العربية وفق نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة

يهتم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة **PISA**بتقييم مستوى المهارات في الرياضيات و العلوم والقراءة.ويجري هذا البرنامج دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية **OCDE** التي تعتبر متوسط الأداء التعليمي للمجموعة كمعيار دولي رئيسي لقياس جودة الأنظمة التعليمية في الدول المختلفة.و يشرف على البرنامج إدارة التربية و التعليم التابعة للمنظمة. ويشمل التقييم الطلبة المقبلين على نهاية المرحلة الإلزامية أي البالغين15-16 سنة،ويتم إجراءه كل 3 سنوات.

1. نتائج اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة في مهارات القراءة و الكتابة

يبدو من **الشكل رقم(02-09)** الذي يضم نتائج اختبارات القراءة و الكتابة لسنوات 2006،2009 و 2012 أن تحصيل المهارات اللغوية أكثر تعقيدا بالمقارنة بمهارات العلوم والرياضيات على الأقل بالنسبة للدول العربية المشاركة.إذ نلاحظ إجمالا تدني أداء طلبة الدول العربية الذي لم يرقى إلى مستوى متوسط مجموعة **OCDE**(496ن).بينما تقدم دول الصدارة

نتائجا تقارب 560ن إلى 570ن.إجمالا تفوق الطلبة الإماراتيون عربيا في **PISA**2009 و2012.و تحسن أداء طلبة قطر لكن في حدود المستويات المتدنية.فيما أظهر طلبة تونس والأردن أداءا يتراوح بين الضعيف(أقل من 400ن) و دون المتوسط(أقل من 496ن).

الشكل رقم(02-09): نتائج PISA القراءة و الكتابة للدول العربية المشاركة و دول الصدارة سنوات 2006، 2009، 2012

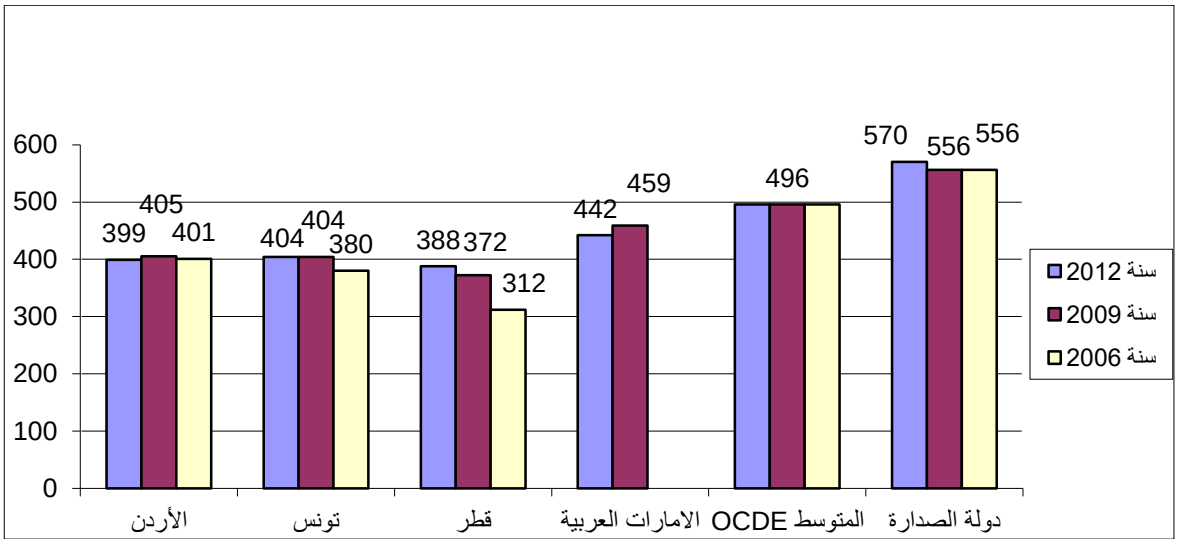

المصدر :من إعداد الطالبة حسب البيانات الواردة في تقارير PISA 2006،PISA2009،PISA2012.

Source :OCDE 2007;PISA2006 :Science Competencies for tomorrow's World Executive Summary; table 4 ;p47.
OCDE 2010;PISA 2009 results: What students know and can do;volume1;Figure1.2.16;p56.
OCDE 2014 ;principaux résultats de l'enquête PISA 2012 :ce que les élèves de 15 ans savent et ce qu'ils peuvent faire avec ce qu'ils savent ;p5.

إلى جانب تقييمات **PISA** و **TIMSS** تستخدم أيضا برامج تقييمات القراءة **EGRAs**وتقييمات الرياضيات في الصفوف الأولى **EGMAs**، والتي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **"USAID"**بدعم من اليونسف والبنك الدولي لأجل تقييم التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة.وقد أفرزت تقييمات **EGRAs** نتائج مثيرة للقلق، كما يعبر عنها التقرير، إذ تبين أن العديد من الأطفال يقضون سنتين إلى ثلاث سنوات في المدرسة دون أن يتعلموا قراءة كلمة واحدة،ففي العراق مثلا 25%من طلاب الصف الثالث غير قادرين على نطق الحروف العربية[1].

[1] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، التقرير الإقليمي عن الدول العربية 2012،يونسكو،ص07.

2. أداء التلاميذ حسب المستويات في اختبارات PISA العلوم و الرياضيات

تؤكد بيانات **الجدول رقم(02-16)** ضعف مستوى التحصيل في العلوم و الرياضيات حسب اختبارات **PISA**2006 و2012 في الدول العربية التي تصنف كأفضل الأنظمة التعليمية عربيا حسب نتائج الاختبارات السابقة.إذ تراوحت نسب من تجاوزوا اختبار العلوم من المستوى الرابع والخامس و السادس بين الضعيف جدا و المعدوم.حيث لم يتمكن من تجاوز الاختبار من المستوى الرابع في الأردن،تونس و قطر سوى 5.6%،1.9% و 1.6%من التلاميذعلى التوالي،بينما تمكن ثلث(32.2%)التلاميذ في فلندا من تجاوز الاختبار.وتكاد لا تتعدى النسبة في المستوى الخامس 0.6%،0.1%و 0.3%،بينما تنعدم في المستوى السادس.وفيما يشكل ذوي الأداء الضعيف القاعدة أو الشريحة الواسعة من التلاميذ بنحو 46.3%في دبي،و ما يقارب 70%في تونس،الأردن و قطر،لا يشكل هؤلاء سوى الاستثناء في شنغهاي(3.8%).أما ذوي الأداء العالي فلا يشكلون سوى نسب ضئيلة جدا من التلاميذ تتراوح بين 3.5%،0.8%،0.6%و 2%في كل من دبي،تونس،الأردن و قطر على التوالي،في المقابل تمثل هذه الفئة 55.4%في شنغهاي.

الجدول رقم(02-16): نسبة الطلبة الذين تجاوزوا اختبار العلوم و الرياضيات PISA(2006-2012)حسب المستويات في الدول العربية المشاركة ودول الصدارة

نتائج اختبار العلوم 2006PISA				نتائج اختبار الرياضيات 2012PISA		
الدول	المستوى 4	المستوى 5	المستوى 6	الدول	نسبة التلاميذ ذوي الأداء العالي جدّا(المستوى 5أو6)	نسبة التلاميذ ذوي الأداء الضعيف(دون المستوى2)
الأردن	5.6	0.6	00	دبي	3.5	46.3
تونس	1.9	0.1	00	تونس	0.8	67.7
قطر	1.6	0.3	00	الأردن	0.6	68.6
فلندا	32.2	17.0	3.9	قطر	2.0	69.6
				شنغهاي(الصين)	55.4	3.8
				متوسطOCDE	12.6	23.0

Source : OCDE 2007;PISA2006 :Science Competencies for tomorrow's World Executive Summary table1,p20.

OCDE 2014,principaux résultats de l'enquête PISA2012 :ce que les élèves de 15 ans savent et ce qu'ils peuvent faire avec ce qu'ils savent ;p5.

تعكس النسبة الكبيرة من ذوي الأداء الضعيف فشل الأنظمة التعليمية العربية في تمرير أدنى مستوى من المهارات الأساسية في العلوم للتلاميذ،كماتشير النسبة الهامشية من ذوي الأداء العالي إلى ضعف قدرة الأنظمة التعليمية العربية على إنتاج علماء في المستقبل.

3. أداء طلبة التعليم العالي في بعض المجالات العلمية

أما فيما يخص مهارات طلبة التعليم العالي،نستعرض دراسة أجراها مشروع المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،حيث تم اختبار عينات واسعة من طلبة علوم الحاسوب وإدارة الأعمال(623طالب) في 12 جامعة عربية في كل من:لبنان، سورية، الأردن، فلسطين، مصر، السودان، اليمن، الجزائر والمغرب.

الجدول رقم(02-17): مقارنة نتائج الطلبة العرب مع الطلبة الأمريكيين في اختبار إدارة الأعمال

فئة المراتب	التقدير	نسبة الطلبة العرب(%)	نسبة الطلبة الأمريكيين(%)
130-120	معدوم	15.2	0
140-131	رديء	25.6	15
150-141	مقبول	28.1	22
160-151	جيد	18.9	39
170-161	جيد جدّا	9.3	10
200-171	ممتاز	2.9	14
المجموع	**100**	**100**	**100**

ملاحظة:تعود النتائج المسجلة في الجدول لمجموعة تضم 623 طالبا من 12 جامعة عربية في الدول التسع التالية:سورية،الأردن،فلسطين،مصر،السودان،اليمن،الجزائر،المغرب.

المصدر:التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية،2012 ،مؤسسة الفكر العربي،جدول رقم 12،ص358.

و كما هو مبين في **الجدول رقم(02-17)**،أظهر40.8% من الطلبة العرب أداءا معدوما أورديئا في المقابل أبدى 15%من نظائرهم الأمركيين آداءا رديئا لكن ليس معدوما، و47%من الطلبة العرب يبدون أداءا مقبولا أو جيدا في مقابل 61% بالنسبة للطلبة الأمريكيين. فيما سجل

12.2%من الطلبة العرب آداءا جيد جدا أو ممتازا تتراوح هذه النسبة بـ 24% عند الطلبة الأمريكيين.

إن تراجع معدلات الاستثمار في التعليم في الدول العربية يولد بالنتيجة معدلات تراكم رأسمال بشري متدنية كما لاحظنا من خلال متوسط سنوات التمدرس،و بالتالي مخزونا غير كافيا لمتطلبات العملية الإنتاجية و التنموية عموما.إلى جانب ذلك تكشف برامج التقييم الدوليةضعف مستوى التحصيل لدى الطلبة العرب،ما يعكس تدني نوعية التعليم،أو بعبارة أخرى تدني الخصائص النوعية للرأسمال البشري في المنطقة العربية.و عليه تحقيق هدف تحسين نوعية التعليم لا زال بعيد المنال.

المبحث الثالث:تمويل التعليم في العالم العربي

يعكسالإنفاق على التعليم حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التعليم،وبالتالي الأهمية التي توليها هذه الدول للتعليم في اتجاهاتها الإستراتيجية نحو التنمية.

وقد تم اقتراحرفع الالتزامات المالية لقطاع التعليم في إطار عمل داكار (2000)من خلال تخصيص15%إلى 20%من الموازنات السنوية، أي مايمثل 4%إلى 6%من الناتج القومي لقطاع التعليم.وتم التأكيد على هذا المقترح في جدول أعمال التعليم العالمي لسنة 2015،حيث تشير تقارير اليونسكو لرصد التعليم للجميع أنه ينبغي تحديد هدف تمويلي مشترك للدول بعد عام 2015،والذي يعتبر سابع هدف ينبغي تحقيقه بحلول عام 2030.حيث تلتزم الدول بتخصيص مالا يقل عن 6% من إجمالي الناتج القومي و المزيد من جباية الضرائب بالنسبة للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل لقطاع التعليم.حيث تشير التقارير أن تخصيص 20%من الأموال المجباة للتعليم قد يرفع الإنفاق على هذا القطاع بنسبة 72%في عام 2015،أي ما يقدر بـ 153 مليار دولار أمريكي، ما يؤدي إلى رفع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول إلى 6%.

والدول العربية أيضا معنية بهذا الخطاب بالنظر إلى حجم الإنفاق المخصص للتعليم.كما تعتبر المنطقة العربية مستفيد أساسي للمعونات الإنمائية الدولية الموجهة للقطاع.غير أن هذه الدول المستفيدة بإمكانها الاعتماد على مواردها المحلية في التمويل عن طريق رفع إيراداتها الجبائية.

المطلب الأول:الإنفاق على التعليم في المنطقة العربية

سنحاول تقييم مستوى استثمار المنطقة العربية في التعليم من خلال التمويل الموجه للقطاع، وذلك عن طريق مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج القومي والمحلي الإجمالي. وحصة التعليم من الوازنات العامة للدول العربية.

1. الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية

أنفقت الدول العربية في المتوسط 4.8% من الناتج القومي الإجمالي في عام 2011[1]. وكباقي مناطق العالم الأخرى لا يزال الإنفاق على التعليم في المنطقة العربية بعيدا نوعا ما عن المعيار العالمي المطلوبما عدا دول أوروبا الوسطى و الشرقية التي حققت معيار 6%من الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي سنة 2011.و قد سجلت المنطقة تراجعا في متوسط الإنفاق بالنسبةللناتج القومي الإجماليبنصف نقطة مئوية سنة2011 بالمقارنة بسنة 1999 في الوقت الذي تعرف فيه جميع مناطق العالم تحسنا في معدلات الإنفاق ما عدا منطقة جنوب وغرب آسيا.

كما نلاحظ من **الجدول رقم(02-18)** أن الدول العربية تخصص أكبر نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم سنة 1999(21%) و سنة 2011(18.1%) إلى جانب إفريقيا جنوب الصحراءوقد يعود ذلك إلى كبر حجم المعونات التي تتلقاها المنطقتين،حيث تعد المنطقة العربية أول منطقة مستقبلة لهذا النوع من المساعدات على الصعيد العالمي.

[1] المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية ما بعد 2015،شرم الشيخ،مصر، 27 يناير2015،

الجدول رقم(02-18) الإنفاق الحكومي الإجمالي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي و الإنفاق الحكوميفي الدول العربية و مناطق مقارنة خلال 1999-2011

المناطق	الإنفاق على التعليم كنسبة من PNB(%)		الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي(%)	
	1999	2011	1999	2011
العالم	4.6	5.1	15	15.5
الدول العربية	5.3	4.8	21.0	18.1
أوربا الوسطى والشرقية	5.6	6.2	13.3	13.1
آسيا الوسطى	3.4	4.1	15.4	12.3
شرق آسيا و المحيط الهادي	3.9	4.4	15	16.6
أمريكا اللاتينية والكراييبي	5.0	5.5	14.4	16.2
أمريكا الشمالية وأوربا الغربية	4.8	5.2	12.4	12.2
جنوب و غرب آسيا	3.9	3.7	14.6	15.0
إفريقيا جنوب الصحراء	4.0	5.0	17.1	18.7

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع2014/2013،الجدول2.1،ص 113.

وفق بيانات **الجدول رقم(02-19)**يتضح التباين في جهود الدول العربية بخصوص معيار التمويل.

حيث أحرزت تونس وجيبوتي تقدما من خلال بلوغ معيار الإنفاق كنسبة محددة من الناتج الإجمالي المحلي بـ6.27%و8.4% على التوالي سنة 2008.و تأخرت اليمن بحوالي 5 نقاط مؤوية سنة2008 بالمقارنة بسنة 1999.كما تراجعت نسب الإنفاق في كل دول الخليج العربي كالسعودية،قطر،عمان والكويت بحوالي 1.97، 1.13، 0.1،1.87 نقطة مؤوية على التوالي في نفس الفترة. كما تراجعت مصر بـ0.91نقطة مئوية.

كما نلاحظ شبه استقرار في المخصصات الموجهة للتعليم خلال السنوات الثلاث في كل من المغرب(في حدود 5%)،لبنان(2%)،مصر(3-4%) و تونس(5-6%).بينما تتذبذب النسب في الدول البترولية كالسعودية،الكويت و الجزائر،إلى جانب الدول ضعيفة الدخل كاليمن وموريتانيا نظرا لعدم استقرار مدا خيلالنفط و الموارد الأولية لهذه الدول.

و تعبر بيانات تونس عن إرادة جادة في الاستثمار في التعليم من خلال تصاعد الإنفاق منذ 1980 إلى نسبة 6%التي حافظت على استقرارها خلالسنوات 1999و2008.

الجدول رقم(02-19):الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخامPIB خلال سنوات 1980-1999-2008

الدول / السنوات	1980	1999	2008
الجزائر	6.59	-	4.33
الإمارات العربية المتحدة	-	1.10	-
البحرين	-	-	2.49
جيبوتي	-	7.62	8.40
مصر	4.24	*4.67	3.76
العراق	2.42	-	-
الأردن	5.16	4.94	-
الكويت	2.79	5.58	3.76
لبنان	-	*2.08	2.03
ليبيا	-	2.67	-
المغرب	5.26	5.38	5.56
عمان	3.79	4.00	***3.86
قطر	-	**3.57	2.44
المملكة العربية السعودية	3.89	7.10	5.13
السودان	-	1.01	2.20
سورية	4.57	3.69	4.59
تونس	5.23	6.27	6.27
اليمن	-	9.66	4.56
موريتانيا	-	2.9	4.00

ملاحظة:البيانات الواردة ب (*) خاصة بسنة 1996،

البيانات الواردة ب (**) خاصة بسنة 1998

البيانات الواردة ب (***) خاصة بسنة 2006.

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى المعطيات الواردة في قاعدة بيانات البنك العالمي و معهد اليونسكو للاحصاء2016.

2. أولوية التعليم في الموازنات العامة العربية:

أنفقت الدول العربية 18.1%من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في عام 2011 فيما بلغت هذه النسبة 21%سنة 1999،وهي نسبة تفوق متوسط الإنفاق العالمي المقدر بـ15% و15.5% عام 1999 و 2011 على التوالي (**الجدول رقم02-18**).كما تسجل المنطقة العربية و منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدلات إنفاق على التعليم بالمقارنة بمناطق العالم.وقد يعود ذلك إلى استجابة حكومات المنطقتين لتوصيات ومتابعة المنظمات الدولية بشأن أهداف الألفية الخاصة بالتعليم باعتبارها أكثر المناطق بعدا عن تحقيق هذه الأهداف.و من جهة أخرى تتضمن تلك النسب المعونات الإنمائية الموجهة للتعليم، والتي قد تحتسب في موازناتها العامة ضمن النفقات المخصصة للقطاع.

وتتباين أولويات الإنفاق على التعليم في الموازنات العامة بين الدول العربية كما يوضحه **الجدول رقم(02-19)**.فبينما تجاوزت كل من تونس و جيبوتي سقف 20% من إجمالي الإنفاق الحكومي الموجه للتعليم،ثم سوريا في حدود هذه النسبة سنة 2008، يتجاوز المغرب و السعودية نسبة 17%. وتتراوح هذه النسبة ما بين 13% إلى 10% في كل من الكويت، اليمن، الجزائر، البحرين، مصر، عمان.وتنخفض هذه النسبة إلى ما دون 10% في كل من السودان، قطر، لبنان و الإمارات.

توضح بيانات**الجدول رقم(02-20)** تراجع حصة التعليم في بعض موازنات الدول ما بين 2001 و2008.حيث تراجعت معدل الإنفاق في اليمن بنسبة 60%،كما سجلت كل من سوريا، السعودية، المغرب، الكويت، مصر وجيبوتي انخفاضا بنسب متفاوتة خلال نفس الفترة.وفي المقابل ارتفع هذا المؤشر في كل من لبنان، عمان، قطر، سوريا وتونس.و استقرت النسبة في السودان في حدود 9%.

الجدول رقم(02-20): الإنفاق على التعليم من إجمالي النفقات الحكومية الإجمالية(%) في الدول العربية سنتي 2001، 2008

الدول العربية	2001	2008
الجزائر	-	11.42
البحرين	-	10.55
جيبوتي	26.28	Y22.26
مصر	X 14.04	10.44
الأردن	*14.66	-
الكويت	18.01	**13.37
لبنان	7.42	5.86
ليبيا	*8.13	-
المغرب	20.85	17.47
عمان	10.58	**11.22
قطر	7.93	8.23
المملكة العربية السعودية	19.60	17.73
سوريا	15.66	20.04
تونس	24.96	25.34
الإمارات العربية المتحدة	Z*22.00	-
اليمن	30.32	12.48
السودان	9.11	9.38

ملاحظة:البيانات الواردة ب (*) تخص سنة 1999.

البيانات الواردة ب (**) خاصة ب سنة 2006.

البيانات الواردة ب (Y) خاصة ب سنة 2007.

البيانات الواردة ب (X) خاصة ب سنة2003.

البيانات الواردة ب (Z) حسب البيانات الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،ص382.

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي 2016 ، البيانات الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013، جدول رقم 09 ملحق ص382.

وإن تباينت أولوية أو أهمية التعليم في الموازنات العربية إلا أننا يمكن أن نستخلص بشكل عام أن الاستثمار في التعليم لا يحظى بالأولوية الأولى في معظم الدول العربية، على الأقل بالمقارنة بما تنفقه دول المنطقة على قطاعات أخرى كالقطاع العسكري كما هو مبين في **الجدول رقم(02-21)**.

الجدول رقم(02-21): مقارنة بين الإنفاق العسكري و الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي في الدول العربية سنة 2008

الدول	الإنفاق على التعليم(%)	الإنفاق العسكري(%)
الجزائر	11.42	13.01
البحرين	10.55	17.26
مصر	10.44	10.56
الأردن	14.18	23.46
الكويت	13.37	10.25
لبنان	5.86	13.14
المغرب	17.47	10.89
عمان	10.94	36.19
قطر	14.22	14.09
سورية	20.04	23.13
تونس	25.25	4.72
العالم	14.22	9.96

ملاحظة: بيانات كل من الأردن و اليمن خاصة بسنة 1999.

بيانات عمان خاصة بستة 2009.

المصدر: من إعداد الطالبة حسب قاعدة بيانات البنك العالمي 2017.

فما استثمرته بعضالدول العربيةسنة 2008 في القطاع العسكري كنسبة من موازناتها العامة يفوق بنسب متفاوتة ما تذره على قطاع التعليم.إذ ما أنفقته عمان والأردنعلى القطاع العسكري يفوقما أنفقته على التعليمبحوالي25 و 9 نقاط مئوية على التوالي، وتتراوح النسبة نحو7%فيكل من لبنان و البحرين،و حوالي 3% في سوريا وقرابة1.6%في الجزائر.

وهو ما يعني أن بإمكان الدول العربية أن تذر أموال إضافية لقطاع التعليم بإعادة التوزيع القطاعي لنفقاتها العامة خاصة أن معظم الدول العربية تنفق على القطاع العسكري ما يفوق المتوسط العالمي(9.96%) ويفوق ما أنفقته الدول مرتفعة الدخل على هذا القطاع(9.46%)[1] سنة 2008.

[1] قاعدة بيانات البنك العالمي 2016

المطلب الثاني:الإنفاق على التعليم حسب المراحل التعليمية

يوضح توزيع النفقات على مختلف المراحل التعليمية أي المراحل التي تمثل الأولوية في الاستثمار التعليمي كما يعطي صورة عن تكلفة تعليم كل فرد عربي عبر هذه المراحل.

1. الإنفاق الحكومي على كل تلميذ حسب المراحل التعليمية:

يمثل الإنفاق الحكومي على كل تلميذ حسب المراحل التعليمية في الدول العربية تكلفة تعليم كل تلميذ في كل مرحلة تعليمية.ومن خلال بيانات**الجدول رقم(02-22)**يمكن استخلاص بعض الملاحظاتأهمها:

- ✓ ما أنفقته الدول العربية المتوفر بياناتها في الجدول على الطالب في التعليم العالي يفوق ما أنفقته على نظيره في الثانوي والابتدائي.وهو لا يعكس بالضرورة تركيز الدول العربية على الاستثمار في التعليم العالي،وإنما يتعلق الأمر كذلك بأعداد الطلبة في كل مرحلة من المراحل التعليمية.
- ✓ يتباين بشكل كبيرمستويات الإنفاق من دولة عربية لأخرى،فبينما يتراوح إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي-التي تسجل المعدلات الأعلى في المنطقة-على التلميذ الواحد في الابتدائي و الثانوي من2000 إلى 8000$،يتدنى هذا المعدل إلى ما بين 200-300$ في الدول ضعيفة الدخل مثل:اليمن و موريتانيا.فما أنفقته الكويت على التلميذ في الابتدائي و الثانوي سنة 2003 يعادل 17 مرةضعف ما أنفقته جيبوتي و الجزائر،و 10 مرات ضعف ما أنفقته الأردن.وما أنفقته الإمارات سنة 2011 يفوق 18مرة ما أنفقه اليمن على التلميذ في الابتدائي،كما يعادل 42 مرة ما أنفقه هذا الأخير على التلميذ في الثانوي.
- ✓ بمقارنة معدل الإنفاق الحكومي لدولة قطر على كل تلميذ في الابتدائي –باعتباره المعدل الأعلى في المنطقة–مع بعض الدول المتقدمة تتجلى بوضوح الفجوة في تمويل التعليم في الدول العربية بالمقارنة بتلك الدول.فما أنفقته و.م.أعلى التلميذ الواحد في الابتدائي

والثانوي سنة 2009 يفوق ما أنفقته دولة قطر بحوالي2350$ و 3134$ كنفقات إضافية لكل تلميذ في التعليم الابتدائي و الثانوي على التوالي.أما في التعليم العالي أنفقت و.م.أ نحو1950$ كنفقات إضافية لكل طالب بالمقارنة بما أنفقته عمان سنة 2009.

و ما أنفقته فنلندة على التلميذ في الثانوي سنة 2012 يعادل ضعف ما أنفقته لبنان بـ45 مرة،بينما أنفقت فنلندة أكثر من 16000$ كنفقات إضافية على الطالب في التعليم العالي بالمقارنة بما أنفقته لبنان في نفس السنة.إن هذه النفقات الإضافية توسع الفجوة بين هذه الدول على شكل فوارق في إنتاجية الأفراد و دخول مستقبلية.

الجدول رقم(02-22):الإنفاق الحكومي على كل تلميذ حسب المراحل التعليمية في الدول العربية و دول مقارنة بالدولار الأمريكي ($UE)

الدول	السنة	الابتدائي	الثانوي	العالي
الجزائر	2003	241,37	375,57	-
جيبوتي		282,85	380,2	-
الأردن		468,2	561,61	-
الكويت		4685,17	6395,89	-
تونس	2008	750,84	1057,73	1970,1
موريتانيا		128,89	376,96	1994,48
المغرب		478,74	879,15	2353,57
عمان	2009	2210,88	2530,09	7194,86
قطر		8198,43	8709,98	-
المملكة العربية السعودية	2007	2917,05	2907,29	-
سوريا		364,79	276,84	888,07
الإمارات العربية المتحدة	2011	4519,21	6844,57	-
اليمن		248,25	161,74	-
لبنان	2012	-	362,02	1367,56
فنلندا		9194,68	16190,29	17453,26
و.م.أ	2009	10547,2	11844,09	9143,8

ملاحظة:البيانات الواردة ب (-) غير متوفرة.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي2017 و قاعدة بيانات معهد اليونسكو للاحصاء2017.

2. توزيع الإنفاق حسب المراحل التعليمية:

تولي معظم الدول العربية أولوية الاستثمار في المراحل الأساسية للتعليم، أي التعليم الابتدائي والثانوي كما هو موضح في **الجدول رقم(02-23)**. حيث تخصص ما يتراوح ما بين 50%إلى 80%من إنفاقها على التعليم للمرحلة الابتدائية و الثانوية.

الجدول رقم(02-23):الإنفاق على التعليم حسب المراحل التعليمية كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية

الدول	موريتانيا	تونس	سورية	عمان	المغرب	الكويت	جيبوتي	الأردن
السنوات	2010	2008	2009	2009	2009	2006	2010	1999
الابتدائي	47,55	27,66	38,87	32,95	37,73	20,42	34,09	41,67
الثانوي	23,2	47,34	36,9	40,16	41,93	36,21	37,28	39,59
العالي	18,79	25	24,22	26,88	20,18	32,6	16,5	18,66

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي 2017.

إذ خصصت كل من موريتانيا، سوريا و الأردن ما بين 39%إلى 48%من ميزانياتها للتعليم للمرحلة الابتدائيةخلال سنوات مختلفة.وسخرت كل من تونس،عمان،المغرب،الكويت وجيبوتي نحو 36%الى47%من ميزانيات التعليم للمرحلة الثانوية.

المطلب الثالث:المساعدات الإنمائية للتعليم في المنطقة العربية

تمثل المعوناتالدولية أحد مصادر تمويل التعليم في العديد من الدول العربية بعد الإنفاق الحكومي.حيث تعتبر المنطقة العربيةمستفيد أساسي لهذه المعونات بعد إفريقيا جنوب الصحراء كونهما أكثر المناطق تأخرا في تحقيق أهداف الألفية الخاصة بالتعليم.

1. المساعدات الموجهة للتعليم في العالم العربي

تضاعفت قيمة المساعدات المتدفقة للعالم العربي من 1056 مليون دولار بين عامي 2002-2003.لترتفع إلى1922 مليون دولار سنة 2011.أين ارتفعت خلال هذه السنة إجمالي المساعدات الدولية في معظم المناطقماعدا منطقة جنوب و عرب آسيا و الأقاليم عبر البحار كما

هو مبين في **الجدول رقم(02-24)**.وحسب بيانات الجدول،تحتل المنطقة العربية ثالث أهم منطقة مستفيدة من المعونات الدولية للتعليم سنة 2003-2002،فيما تحتل المركز الرابع سنة2011.حيث حصلت الدول العربية على 14% من إجمالي المعونات الدولية الموجهة للتعليم عام 2011.وبحلول عام 2012 وصل مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية للتعليم في المنطقة إلى 2 مليار دولار أمريكي[1].وكانت المساعدات الممنوحة للتعليم الأساسي لكل طفل في الدول العربية أعلى من جميع المناطق الأخرى(**الجدول رقم(02-24)**)،حيث ارتفع من 6 مليون دولار إلى 20 مليون دولار ما بين 2002-2011.أي بنحو ثلاثة أضعاف ونصف. وانتقل المبلغ الإجمالي للمساعدات الموجهة للتعليم الأساسي من 221 مليون دولار إلى 845 مليون دولار ما بين 2002 و2011، أي في ارتفاع مضطرد بأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف.

الجدول رقم(02-24):إجمالي المساعدات للتعليم في الدول العربية و مناطق مقارنة بمليون دولار وفقا لسعر الدولار الثابت سنة 2011

المناطق	مجموع المساعدات للتعليم		إجمالي المساعدات للتعليم الأساسي		إجمالي المساعدات لكل طفل في سن التعليم الابتدائي	
	2003-2002	2011	2003-2002	2011	2003-2002	2011
الدول العربية	1053	1922	221	845	6	20
أوروبا الوسطى و الشرقية	305	517	90	64	8	6
آسيا الوسطى	130	346	43	101	7	18
شرق آسيا و المحيط الهادي	1155	2060	253	552	1	4
أمريكا اللاتينية و الكراييبي	560	948	226	381	4	6
جنوب و غرب آسيا	967	2417	597	1445	4	8
إفريقيا جنوب الصحراء	2816	3647	1490	1757	13	13
الأقاليم عبر البحار	254	74	127	26	-	-
غير موزعة حسب المنطقة	559	1481	86	648	-	-
المجموع	7799	13413	3133	5819	5	9

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،جدول 03،ملحق ص 404.

[1]التقرير الإقليمي عن الدول العربية ،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة"اليونسكو"،2012، ص09.

ويبدو تركيز المساعدات المخصصة للتعليم في المنطقة العربية على التعليم الأساسي بالمقارنة بالتعليم الثانوي الذي حضي بـ 66 مليون دولار و 114 مليون دولار عامي2002-2003 و2011[1].

2. المستفيدون من المساعدات في المنطقة العربية

وزعت المساعدات الموجهة للتعليم في الدول العربية بشكل متفاوت، حيث استحوذت ثلاث دول مغاربية لوحدها أي كل من المغرب و الجزائر وتونس على 51%من المساعدات الموجهة للدول العربية ما بين 2002-2003،و على ثلث المساعدات خلال 2010 و 2011،حيث حصلت كل دولة على ما يتراوح بين 150 و 300 مليون دولار.وتحصلت فلسطين على أعلى معدل مساعدة في المنطقة ما بين 2010 و2011 بما يعادل 344 و409 مليون دولار على التوالي.كما استقطبت الأردن مبالغ مهمة من المساعدات بلغت 236 مليون دولار سنة 2011،وحصلت كل من لبنان و مصر و سوريا على ما يفوق 100 مليون دولار خلال عامي 2010 و2011 كما هو موضح في **الجدول رقم(02-25)**.

وعلى العموم،ارتفعت المساعدات في كافة الدول العربية ما عدا المغرب ما بين 2002 و2010 بنسب متفاوتة.حيث تضاعف المبلغ 13 مرة في العراق، و6 مرات في فلسطين،وحوالي 2 إلى 4 مرات في كل من السودان،سوريا،لبنان واليمن. وارتفعت في باقي الدول بنسب تتراوح ما بين 14% إلى 38%في كل من الجزائر،مصر،تونس وبنسبة 51%في الأردن.فيما بقيت مستقرة في كل من ليبيا،موريتانيا وجيبوتي.أما سنة 2011 فشهدت انخفاضا للمساعدات في معظم الدول، ماعدا تونس،فلسطين،المغرب والأردن،ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع معدلات النمو في الدول المانحة ل أما بخصوص المساعدات للتعليم الأساسي، فنلاحظ ارتفاع لحجم المعونة في كافة الدول العربية ما بين 2002-2010. فيما تتباين المبالغ المخصصة للتعليم الأساسي من إجمالي المعونات بين الدول.فاختلاف معدلات استثمار المساعدات في هذه المرحلة التعليمية،قد يرتبط ببعد أو قرب الدول من تحقيق الأهداف التعليم للجميع الخاصة بهذه المرحلة.إذ تخصص كل من

[1] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،المرجع السابق ذكره،الجدول3،ملحق ص404.

الأردن،فلسطين،السودان واليمن نسبة كبيرة من المساعدات للتعليم الأساسي تتراوح ما بين 50%إلى 76%، وبنسب أقل في لبنان،موريتانيا وسوريابنسب تتراوح ما بين 30%وأقل من 50%.وبأقل من 30%في كل من المغرب،تونس،الجزائر،جيبوتي،مصر والعراق.

لمعونة اثر تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008.

الجدولرقم(02-25):إجمالي المساعدات للتعليم في الدول العربية بالمليون دولار وفقا لثابت سعر الدولار في 2011

الدول	مجموع المساعدات للتعليم			إجمالي المساعدات للتعليم الأساسي		
	2003-2002	2010	2011	2003-2002	2010	2011
الجزائر	140	159	145	1	17	4
جيبوتي	32	32	28	8	14	11
مصر	106	144	116	55	50	39
العراق	8	107	52	2	41	15
الأردن	130	196	236	58	149	160
لبنان	42	122	121	1	53	57
ليبيا	-	9	9	-	1	1
موريتانيا	36	35	30	14	12	8
المغرب	296	287	312	18	65	86
عمان	1	5	-	0	1	-
فلسطين	52	344	409	22	252	323
المملكة العربية السعودية	3	-	-	0	-	-
السودان	21	80	33	11	47	17
سورية	33	120	114	2	40	42
تونس	103	142	175	2	5	31
اليمن	46	98	77	24	66	46
غير موزعة داخل المنطقة	4	59	63	3	11	2
الدول العربية	1053	1939	1922	221	825	845

ملاحظة:البيانات الواردة ب (-) غير متوفرة.

المصدر:التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013،جدول03،ملحق ص 400.

3. مصادر المعونة و كيفية توزيعها

أما عن مصادر المعونة،تشكل حكومات الدول الغنية المصدر الأساسي للمعونات الرسمية مثل:الولايات المتحدة،فرنسا،هولندا، الدنمرك،بريطانيا،كندا وغيرها من الدول إلى جانب المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي،بنك التنمية الإفريقي إلى جانب المؤسسات والمنظمات غير حكومية.وتقدم المعونة على شكل شراكات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وفي المنطقة العربية نسجل انضمام كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة إلى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.وتوفر غالبية المساعدات المخصصة للتعليم في المنطقة،إذ قدرت مساهمة الكويت بـ21 مليون دولار والإمارات العربية بـ110 مليون دولار أمريكي لعام 2012[1].

ونشير إلى أن هذه المعونات لا تقدم للجهات المستفيدة على شكل هبات إلا نسبة ضئيلة،إذ يتوزع إنفاق هذه المعونات على الشكل التالي:

- 15% استثمارات في الأسهم وقروض بأسعار فائدة ميسرة.
- 60% تنفق على المنح الدراسية للطلاب الذين يدرسون في جامعات الدول الغنية.
- 25% تمثل إجمالي معونات أخرى.

وهذا ما يعني أن نسبة كبيرة من المعونة تتجاوز 60% لا تغادر الدول المانحة أو ترد إليها. وبالنظر إلى مؤشرات انخفاض المعونات من الدول المانحة الغنية بسبب تباطؤ معدلات النمو إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية.على الدول العربية أن تعول على مواردها الداخلية في تمويل التعليم.

4. تمويل طلبات المعونة بالنسبة للدول العربية المتأثرة بالنزاعات

بشكل عام لا يحظى التعليم بالأولوية في طلبات المعونة الإنسانية بالنسبة للدول المتأثرة بالنزاعات على الصعيد الدولي.إذ شكل التعليم 5% فقط من الطلبات لعام 2013،أي ما يعادل 21.6

[1] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، التقرير الإقليمي عن الدول العربية،2012، المرجع السابق ذكره،ص09.

مليون دولار أمريكي.غير أن قطاع التعليم لم يستلم سوى 15% من الأموال المطلوبة رغم تفاقم أزمة التعليم[1].

والأمر سواء بالنسبة للدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية.ففي اليمن لم يتم الحصول سوى على 4.5% من المبلغ المطلوب ولم تخصص سوى 1% من هذا المبلغ للتعليم.وفي فلسطين وجنوب السودان والسودان، لم يتم تغطية سوى 7% ،12% و 33% من المبلغ المطلوب،و لم يتم تخصيص سوى 3% ،2% و 6% لقطاع التعليم على التوالي.

و في سوريا كذلك لم يتم تغطية سوى نسبة ضئيلة من الموارد المطلوبة للتعليم لسنة 2013.برغم أن مدرسة واحدة من أصل خمسة دمرت في بعض المناطق،ففي مدينة حلب ومحيطها لم يلتحق سوى 6% من الأطفال بالمدرسة،في الوقت الذي يشكل فيه الأطفال حوالي 50% ممن هم بأمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الطارئة[2].

الشكل رقم(02-10): تمويل طلبات المعونة لقطاع التعليم في بعض الدول العربية المتأثرة بالنزاعات سنة 2012 (%)

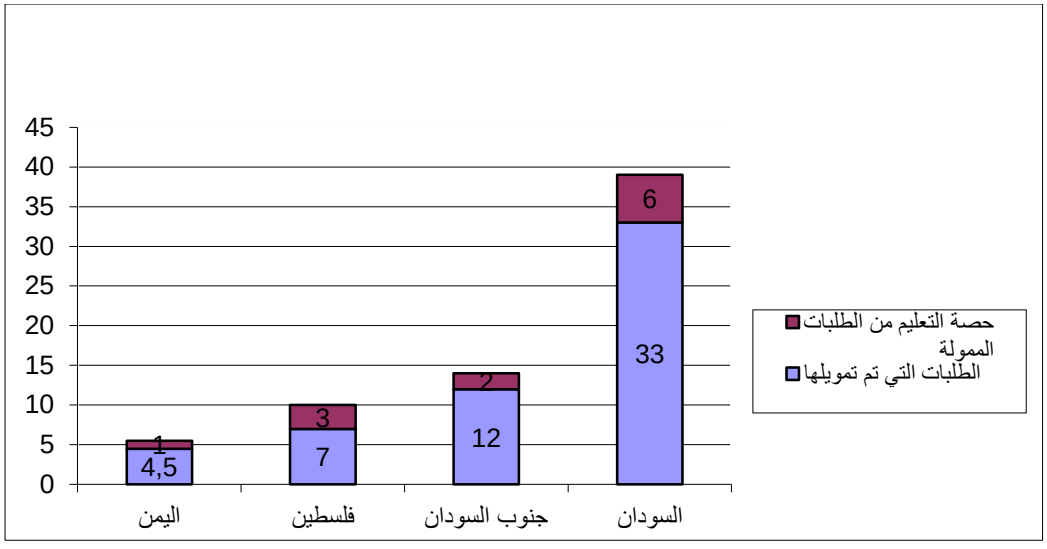

المصدر:التقرير العالمي ،رصد التعليم للجميع 4/ 2013، شكل 2.11 ص 137.

[1] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013/2014، المرجع السابق ذكره،ص137.

[2] المرجع السابق ذكره،ص137.

5. إمكانية تمويل التعليم من الموارد المحلية

لا يمكن للدول العربيةالاعتماد على المعونات الخارجية كمصدر تمويل دائم ومستقرلقطاع التعليم. وبالنظر إلى احتمالاتانخفاض المعونات الدولية كما تشير إليه تقارير اليونسكو لرصد التعليم للجميع،أصبح لزاما على الدول التركيز على مواردها الذاتية كالإيرادات الضريبية والموارد الطبيعية.

وعن إمكانية تطبيق ذلك في الدول العربية كما هو مبين في **الجدول رقم(02-26)**،تشير التوقعات أنه إذا رفع اليمن نسبة الضرائب من إجمالي الناتج المحلي بنقطة مئوية واحدة سنويا انطلاقا من عام 2011–مع تخصيص الحكومة 20%من موازنتها للتعليم–فإن مبلغ 998 مليون دولار أي قرابة 1 مليار دولار سيكون متوفرا للتعليم في عام 2015.و بالنتيجة سيرتفع معدل الإنفاق على كل طفل في التعليم الابتدائي من 251 دولارإلى 362 دولار أي بزيادة تقدر بـ111دولار.و نفس المقاربة بالنسبة لمصر و المغرب.فإذا رفعت مصر إيراداتها الضريبية من 24.4%إلى 26.2%من الناتج المحلي ما بين 2011 و 2015ستوفر ما يفوق 9 ملايير ونصف مليون دولار للتعليم سنة 2015.ويتحسن بذلك الإنفاق على كل طفل في الابتدائي بـ428 دولار.

أما بالنسبة للمغرب فهناك إمكانية توفير 431 مليون دولار كمبلغ إضافي للتعليم جراء رفع إيراداتها الضريبية. وتحسن متوقع في حصة كل طفل في التعليم الابتدائي من الإنفاق من 1428 دولار إلى 1490دولار، أي بزيادة تقدر بـ62 دولار للطفل الواحد.

وهذا يكشف عن إمكانية تخطي أزمة تمويل التعليم في المنطقة العربية. ويتطلب ذلك أولا تقديم الأولوية لقطاع التعليم ومن ثم وضع خطط إستراتجية جادة على مراحل متعددة لتوفير تمويل إضافي من مواردها الذاتية.

الجدول رقم(02-26):تمويل التعليم من الضرائب سنة 2011 و 2015

	الدول	اليمن	مصر	المغرب
	نسبة الضرائب من إجمالي الناتج المحلي الحالية	أقل من 10%	من 12.5% إلى أقل من 15%	أكثر من 20%
الوضع سنة 2011	نسبة التعليم من إجمالي الناتج المحلي(%)	5.2	3.8	5.4
	نسبة التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي(%)	16.0	11.9	25.7
	نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي(%)	6.2	14.0	24.4
الوضع المحتمل 2015	حصة التعليم من إجمالي الناتج المحلي(%)	7.4	7.1	5.7
	نسبة الضرائب من إجمالي الناتج المحلي(%)	11.2	17.0	26.2
	إجمالي التمويل الإضافي المحتمل بالمليون دولار	998	9592	431
كلفة الوحدة 2015	الإنفاق على كل طفل في مرحلة التعليم الابتدائي (بحسب الوضع الحالي) بالدولار	251	520	1428
	الإنفاق على كل طفل في مرحلة التعليم الابتدائي (جمع الضرائب و إعطاء الأولوية للتعليم)	362	948	1490

المصدر :التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ،الجدول 2.2 ص124.

أما بالنسبة للدول الضعيفة والمتضررة بالنزاعات، فيمكن تعزيز تعاون عربي إقليمي لتخطي أزمة التمويل في هذه الدول.كما تم التداول في تقارير اليونسكو عن إمكانية الحصول على تمويل إضافي للتعليم من إيرادات الموارد الطبيعية. وتبني هذه الإمكانية على افتراضين:

- أن ترفع الحكومات حصة الإيرادات من صادرات الموارد الطبيعية إلى 30%للبلدان الغنية بالمعادن و75%للبلدان الغنية بالنفط والغاز.
- أن تنفق الحكومات 20%من الإيرادات الإضافية على التعليم.

لكن بما أن بعض الدول العربية كالعراق واليمن تجنيان إيرادات تفوق 75% من صادرات النفط،وموريتانيا تجني 30%من إيراداتها من صادرات المعادن.فما من تمويل إضافي متاح للتعليم من مواردها الطبيعية.

6. عقبات أمام التمويل التعليم

من أبرز العقبات التي تعوق تمويل التعليم من الموارد المحلية والمساعدات الدولية هي ثقل عبء الديون. وقد أشير إلى ذلكفي مؤتمر داكار2000.فارتفاع خدمة الديون في بعض الدول العربية كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا التي يتوقع أن تصل خدمة الدين بها إلى 60%من ميزانية التعليم بحلول عام 2018[1]سيؤثر بلا شك على المنحنى التمويلي للتعليم.

كما نشير إلى عامل آخر لا يتعلق بحجم المبالغ المتوفرة للتعليم ولكن بكيفية تسيير واستغلال هذه المبالغ.فالتسيير الفعال للموارد.فالرفع من مستوى تكافؤ الفرص التعليمية في الدول العربية وتحسينأداء الأفراد والمؤسسات التعليمية لا يتأتي إلا بالتسيير الفعال للمواردسواء الداخلية أو الخارجية المسخرة للتعليم.

[1]التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، التقرير الاقليمي عن الدول العربية،اليونيسكو،2012، المرجع السابق،ص09.

خاتمة الفصل:

تعد المنطقة العربية إلى جانب إفريقيا جنوب الصحراء المناطق الأكثر تراجعا في تحقيق أهداف الألفية من التعليم،و إن تباينت انجازات الدول العربية في تحقيق هذه الأهداف.الواقع الذي يعكس ضعف الكفاءة الداخلية للأنظمة التعليمية العربية.فبعض الدول العربية ستتطلب مدة طويلة قد تصل إلى نحو 50 سنة لتحقيق الأهداف التعليمية.و يعد الفقر أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأطفال أحد العوامل الأساسية التي تحول دون تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي الى جانب العوامل السياسة و الأمنية.و لن يتعمم التعليم الثانوي في مرحلته الأولى إلا بحلول القرن المقبل في بعض الدول العربية مثل:مصر، العراق،اليمن و جيبوتي.نفس الملاحظة بالنسبة لهدف تعميم القرائية لدى الشباب،حيث ستستغرق بعض الدولموريتانيا،العراق و مصر مدة طويلة لأجل تعميم هدف القرائية لدى الأوساط الأشد فقرا في حدود2072.

لم تتمكن الدول العربية من تكوين مخزون من الرأسمال البشري من ذوي المستويات التعليمية العالية بالنظر إلى تدني معدلات إتمام الدراسة في الثانوي و العالي و تدني متوسط سنوات التمدرس.إلى جانب ضعف مستوى التحصيل لدى الطلبة العرب،ما يعكس تدني نوعية التعليم فتحقيق هدف تحسين نوعية التعليم لا زال هو الآخر بعيد المنال.

كما تسجل المنطقة العربية إلى جانب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدلات الانفاق على التعليم بالمقارنة بمناطق العالم.وقد يعود ذلك إلى استجابة حكومات المنطقتين لتوصيات ومتابعة المنظمات الدولية بشأن أهداف الألفية الخاصة بالتعليم باعتبارها أكثر المناطق بعدا عن تحقيق هذه الأهداف.كما أن المنطقة العربية مستفيد أساسي للمعونات الدوليةغير أن الدول المستفيدة بإمكانها الاعتماد على مواردها المحلية في التمويل عن طريق رفع إيراداتها الجبائية.

الفصل الثالث:

علاقة التعليم بسوق العمل والبحث

و التطوير في العالم العربي

مقدمة الفصل:

لا يمكن أن نتصور علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي دون المرور عبر قناة سوق العمل.فمخرجات النظام التعليمي الداخلة لسوق الشغل تمثل مدخلات العملية الإنتاجية،أين يتحوّل الرأسمال التعليمي إلى رأسمال منتج يذرّ وفورات دخل أو عوائد اقتصادية تدفع بالنمو الاقتصادي.إذن يتم تقييم كفاءة النظام التعليمي داخل الوحدات الإنتاجية من حيث قدرته على توليد كفاءات تتناسب مع متطلبات المشغّل من جهة و القادرة على الإنتاج و الإبداع و الابتكار من جهة أخرى.

لذلك نهدف من خلال دراسة خصائص أسواق العمل في الدول العربية إلى الكشف عن: مدى مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل و الاحتياجات الاقتصادية للدول العربية،ومدى قدرة هذه الأسواق على الاستغلال الأمثل للكفاءات البشرية.

كما سنحاول دراسة علاقة التعليم بالبحث و التطوير باعتبار أن هذا الأخير قناة أساسية يؤثر من خلالها التعليم في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول:خصائص سوق العمل في الدول العربية

سوق العمل هو حلقة الوصل بين النظام التعليمي و المؤسسات الإنتاجية.ففي سوق العمل يتم اختبار الكفاءة الفعلية للنظام التعليمي المسئول عن إنتاج الكفاءات التي يتطلبها المشغل.بالتالي القناة التي تربط التعليم بالنمو لا بد أن تمر عبر سوق العمل،و هذا يعني أيضا أن طبيعة و بنية سوق العمل و الاختلالات الموجودة قد تمارس تشويها للعلاقة التي تربط التعليم بالنمو.لذا سنحاول الكشف عن أهمخصائص أسواق العمل في الدول العربية.

المطلب الأول:خصائص اليد العاملة العربية

يزخر العالم العربي بثروة بشرية هائلة بالنظر إلى الكثافة السكانية المتزايدة و سعة الفئة النشيطة وفئة الشباب.فهل تمكنت أسواق الدول العربية من توظيف هذه الإمكانات البشرية –بما في ذلك الطاقات النّسوية– بالنظر إلى مستويات التشغيل؟.

1.خصائص السكان في الوطن العربي

قدّر عدد سكان الوطن العربي بـ384.356.146,0 سنة 2014،ما يمثل 5% من سكان العالم.و تراوحت نسبة نمو السكان خلال 1980-2014 ما بين 1.9% كأدنى نسبة سجلت سنة 1992 و 3.7% كأعلى نسبة سجلت سنة 1990.فيما قدّرت نسبة النمو السكاني سنة 2014 بـ2.1% و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة بمتوسط نمو سكان العالم لنفس السنة و البالغ 1.2%. تمثل الفئة الأقل من 15 سنة ثلث السكان العرب و الفئة النشيطة أكثر من 60%، كما تمثل نسبة الشباب 53.2% من السكان و هو أعلى من المتوسط العالمي بكثير و المقدّر بـ39.9% سنة 2014.فيما يغلب السكان في المناطق الحضرية على التركيبة السكانية العربية (ما يقارب 60%) ما عدا في مصر و موريتانيا و الصومال و السودان و اليمن و القمر[1].ويمكن تلخيص أهم خصائص السكان في العالم العربي من خلال **الجدول رقم(03-01)** التالي:

[1]صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد 2015،ص 46.

الجدول رقم(03-01): خصائص السكان في العالم العربي سنة 2014

إجمالي عدد السكان	384.356.146,0
نمو السكان	% 2.1
الفئة (0-14) سنة من إجمالي عدد السكان	% 33.2
الفئة (15-64) سنة من إجمالي عدد السكان	% 62.5
نسبة الإناث من إجمالي عدد السكان	% 48.2
نسبة الذكور من إجمالي عدد السكان	% 51.8
نسبة السكان في المناطق الريفية من إجمالي عدد السكان	% 42.5
نسبة السكان في المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان	% 57.5

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في قاعدة معطيات البنك العالمي 2017.

وقد تضاعف عدد السكان في العالم العربي مابين 1980-2014 من حوالي165مليون نسمة سنة 1980 إلى ما يفوق384مليون نسمة سنة 2014(**الشكل رقم(03-01)**).

الشكل رقم(03-01): تطور عدد السكان و القوى العاملة في العالم العربي ما بين 1980-2014

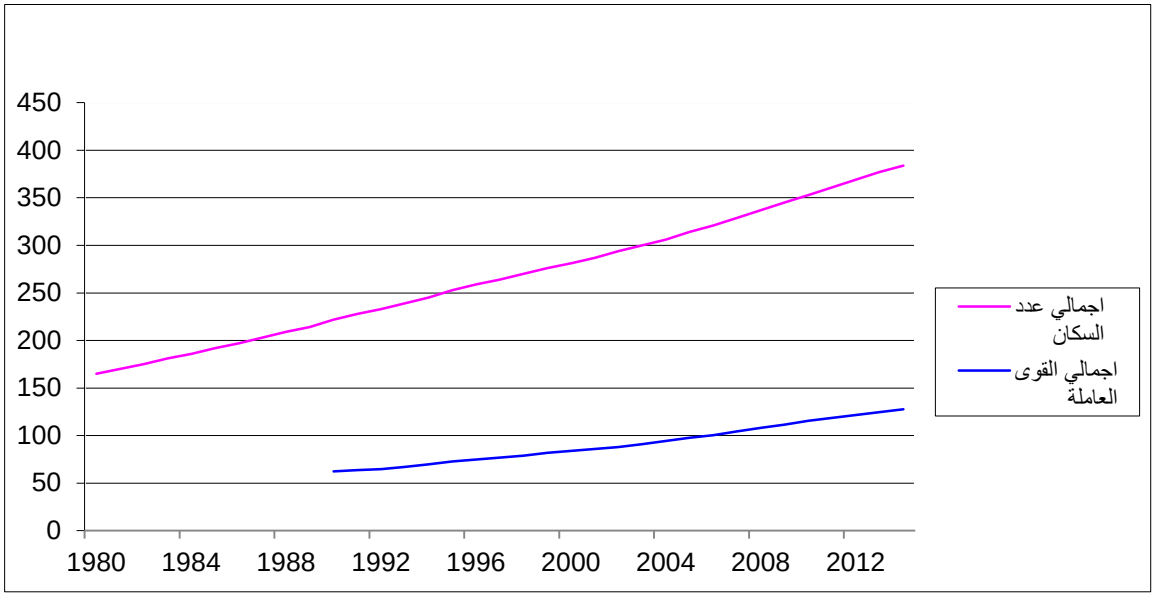

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلىقاعدة معطيات البنك العالمي 2017.

كما تزايد عدد السكان بشكل مستمر تزايدت أعداد القوى العاملة من حوالي 62.42مليون نسمة سنة 1990 أي ما يمثل حوالي 28%من إجمالي عدد السكان الى127.45 مليون نسمة

سنة 2014 أي ما يمثل قرابة 33% من إجمالي عدد السكان.و هي نسب ضعيفة بالمقارنة بسعة الفئة النشيطة في المنطقة و المقدرة حوالي60%.

2.تطور القوى العاملة في الدول العربية

قدر حجم القوى العاملة الإجمالي في الدول العربية بحوالي 98 مليون نسمة سنة 2000 وهو ما يعادل 35.9%من إجمالي سكان الدول العربية ليرتفع إلى حوالي 130 مليون نسمة سنة 2012، أي ما يعادل 36.1% من إجمالي سكان المنطقة.

ويعتبر معدل النمو السنوي للقوى العاملة مرتفعا (**الجدول رقم(03-02)**) إذ قدر بحوالي 5.8%للفترة (1985-1990) وب3% إلى 3.2% خلال الفترة (1990-1998)و (2000-2012) على التوالي.ويرجع ارتفاع هذا المعدل إلى استمرار النمو السكاني. وتزايد معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل.ويتوقع أن يستمر ارتفاع معدل نمو العمالة و فئة السكان النشطين لعدة عقود لاحقة نتيجة النمو السّكاني السريع.

وعموما يمكن القول أن معدّل التشغيل في المنطقة العربية ضئيل بالمقارنة بحصة الفئة النشيطة من السكان(60%) و حصة فئة الشباب(53%).و هو ما يعكس وجود نسبة كبيرة من الموارد البشرية المعطلة أو الغير مستغلة.

الجدول رقم(03-02): حجم و نمو العمالة في الدول العربية

القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان(%)		المعدل السنوي لنمو القوة العاملة(%)		
1998	2012	1990-1985	1998-1990	2012-2000
35.9	36.1	5.8	3.0	3.2

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد 2000 (ملحق 14/2).و التقرير العربي الموحد 2015 ،ص45.

وتسجّل الدول العربية تباينا كبيرا في مستويات التشغيل كما يتبين في **الجدول رقم(03-03)**.

الجدول رقم(03-03): إجمالي نسب التشغيل إلى عدد السكان(15 عاما فأكثر) في الدول العربية سنة 2012

الدول	نسبة التشغيل (%)
الإمارات العربية المتحدة	*76
البحرين	*68
الجزائر	36
مصر	*43
العراق	36.6
الأردن	33.4
الكويت	66
لبنان	*44
ليبيا	38.7
المغرب	44.1
عمان	54.9
قطر	86.1
المملكة العربية السعودية	50.8
السودان	41.3
سورية	39
تونس	39.4
فلسطين	33.6
موريتانيا	40
اليمن	31.9
الصومال	*52

المصدر: من إعداد الطالبة حسب البيانات الواردة في قاعدة معطيات البنك العالمي 2016 و المكتب الدولي للعمل2016.

ملاحظة:البيانات الواردة تعتبر تقديرات وطنية

البيانات الواردة ب (*) هي تقديرات المكتب الدولي للعمل.

إذ تتراوح نسبة التشغيل إلى عدد السكان في معظم الدول العربية ما بين 30% و45%.فيما تفوق هذه النسبة 50% في دول الخليج العربي حيث تسجل دولة قطر أعلى نسبة تشغيل بـ86.1%ثم الإمارات العربية بـ76%.ويعود ذلك إلى قلة الكثافة السكانية في هذه الدول بالمقارنة بالدول العربية الأخرى كما أن غناها من حيث الموارد سمح لها بتوسيع نطاق الاستثمار المحلي و كذا الأجنبي.

3.ضعف إسهام المرأة في التشغيل

من بين الخصائص التي تميز العمالة العربية ضعف مساهمة المرأة في القوة العاملة.إذ بلغت نسبتها 23.2% و 22.2% سنتي 2012 و 2013 على التوالي[1]. يعد مشاركة الإناث في الفئة النشيطة في المنطقة العربية الأدنى على مستوى العالم كما هو موضح في **الشكل رقم(03-02)**.

الشكل رقم(03-02): معدل مشاركة المرأة في السكان النشطين (%منالإناث البالغين 15سنة فأكثر) في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة 2012

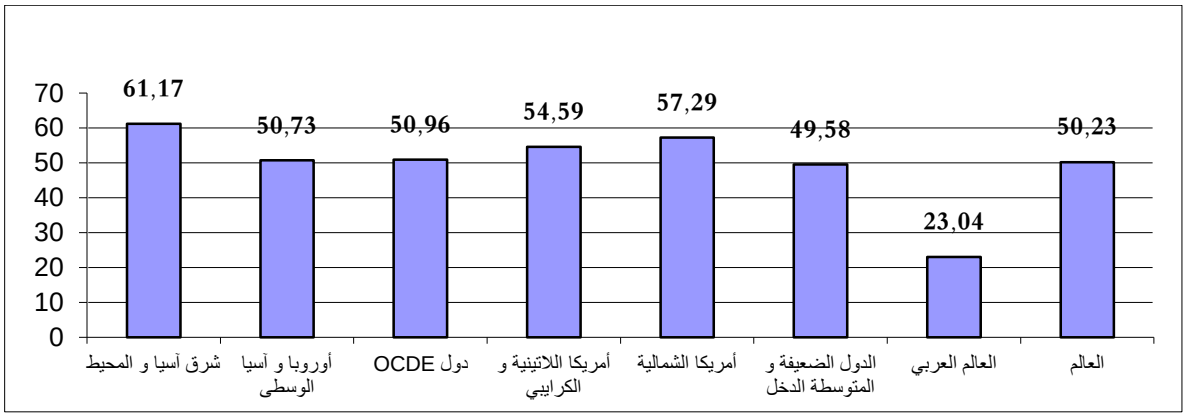

المصدر:من إعداد الطالبة استنادإلىقاعدة معطيات البنك العالمي 2016.

حيث تقدر مشاركة المرأة 23% في الفئة النشيطة في العالم العربي،أي ما يمثل أقل من نصف المعدل العالمي و المقدر بـ 50.23%.و أقل مما تسجله جميع المناطق في العالم بما فيها الدول الضعيفة و المتوسطة الدخل (49.58%) سنة 2012.

[1] المرجع السابق ذكره،ملحق17/2،ص404.

وقد يعد ضعف إسهام المرأة نتيجة منطقية بالنظر إلى ارتفاع عدم المساواة بين الجنسين في التعليم في المنطقة العربية.

المطلب الثاني:التوزيع القطاعي لليد العاملة

حسب التوزيع الجغرافي للقوة العاملة العربية لسنة 2012،تتركز 63.2% من العمالة في خمس دول عربية،حيث يبلغ عدد القوى العاملة في كل من مصر، الجزائر،السودان،المغرب والسعودية حوالي27،16،15،12و11 مليون عامل على التوالي[1].و تتركز غالبيتها في قطاع الخدمات.كما يستحوذ القطاع العام على النسبة الغالبة في التشغيل ما عدا في السنوات الأخيرة أين يستعيد القطاع الخاص دوره في التشغيل في بعض الدول العربية.

1.هيمنة قطاع الخدمات في التشغيل

عرف كل من القطاع الزراعي والصناعي تراجعا متواصلا في نسب التشغيل خلال سنوات 1985، 1998و2012 لصالح قطاع الخدمات.إذ تراجعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي والصناعي من حوالي 42% و 26% عام 1985 إلى33%و19% عام 1998.وتواصل انخفاضها إلى غاية 21% و16.8% على التوالي.

وتتباين نسبة العمالة في قطاع الخدمات ما بين الدول العربية (**الجدول رقم(03-04)**) أين يستحوذ القطاع على اكبر نسبة من اليد العاملة تفوق 70% و80% في كل من الأردن،الإمارات،البحرين،السعودية،العراق،الكويت وليبيا خلال الفترة المذكورة. وتصدّرت قطر النسبة الأسد بحوالي 91% سنة 1998،لكن ستنخفض إلى حدود 46% سنة 2012 لصالح قطاع الزراعة.بينما تتركز معظم القوى العاملة في كل من السودان،موريتانيا واليمن في القطاع الزراعي بنسب تتراوح مابين 63%،53% و52% على التوالي سنة 1998. لكن ستشهد هذه النسب انخفاضا خلال السنوات اللاحقة(48.6%،49.6%،35.7% على التوالي سنة 2013) في المقابل يشهد قطاع الخدمات تضخما في العمالة بما يفوق 40% سنة 2013. نفس الملاحظة

[1]صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد 2014،ص 45.

يمكن استخلاصها بالنسبة لتونس،الجزائر و المغرب أين يستحوذ قطاع الخدمات على حصة الأسد في نسب التشغيل تتراوح مابين 47% و49% سنة 2013.

الجدول رقم(03-04): التوزيع القطاعي للعمالة في الدول العربية خلال سنوات 1985-1998-2013

الدول	النسبة المئوية للقوة العاملة								
	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	1985	1998	2013	1985	1998	2013	1985	1998	2013
الأردن	7.7	12.0	5.6	9.2	8.5	13.4	83.1	79.5	81.0
الإمارات	3.5	8.0	2.7	22.8	14.7	8.9	73.7	77.3	88.4
البحرين	2.2	1.1	0.6	37.6	30.2	21.9	60.1	68.7	77.5
تونس	29.1	25.2	19.6	37.7	29.0	31.4	33.2	45.8	49.0
الجزائر	27.7	24.8	20.1	30.5	21.1	31.6	41.8	54.1	48.3
جيبوتي	-	-	72.7	-	-	10.3	-	-	17.0
السعودية	43.9	11.4	4.2	12.3	10.4	7.9	43.8	78.2	87.9
السودان	65.9	62.9	48.6	14.2	9.9	10.9	19.9	27.2	40.5
سورية	27.5	24.6	18.7	46.1	28.9	37.2	26.4	46.5	44.1
الصومال	73.0	72.5	-	4.5	-	-	22.5	-	-
العراق	24.5	11.1	4.6	23.5	22.8	15.0	52.0	66.1	80.4
عمان	45.0	37.6	27.6	9.6	11.8	6.2	45.5	50.6	66.2
قطر	-	1.6	0.6	-	7.6	43.9	-	90.8	55.5
الكويت	1.9	1.9	1.0	26.0	18.8	13.5	72.1	79.3	85.5
لبنان	11.3	4.3	1.5	42.7	35.3	27.6	46.0	60.4	70.9
ليبيا	15.6	6.7	2.5	27.3	19.8	21.3	57.2	73.5	76.2
مصر	37.2	29.5	22.8	19.0	21.8	11.9	43.8	48.7	65.3
المغرب	41.1	37.7	23.5	28.2	21.3	28.9	30.7	41.0	47.6
موريتانيا	67.0	53.4	49.6	6.6	5.0	7.1	26.3	41.6	43.3
اليمن	58.6	52.6	35.7	17.4	10.0	7.3	24.0	37.4	57.0

المصدر:التقرير العربي الموحد لسنة2000،الملحق الإحصائي 14/2،التقرير العربي الموحد لسنة 2015 ،الملحق الإحصائي 17/2،ص404.

2.هيمنة القطاع العام في التشغيل

تشير تقارير صندوق النقد العربي إلى هيمنة القطاع العام على نسب التشغيل في المنطقة العربية بالمقارنة بالقطاع الخاص،بالرغم كل الجهود الإصلاح والخصخصة التي قامت بها الدول العربية.إذ يساهم القطاع العام بحوالي 29%من إجمالي التشغيل. وتتراوح هذه النسبة ما بين 30% و40%في دول الخليج العربي، بينما لا تتعدى10% في المغرب[1]أين يقدم القطاع الخاص أكبر فرص للتشغيل.و نتيجة الإصلاحات المطبقة في بعض الدول يحاول القطاع الخاص استعادت دورهالحيوي في التشغيل حتى في بعض دول الخليج العربي كالسعودية وقطرإلى جانب تونس،الأردن ومصر(**الشكل رقم(03-03)**).إذ وفّر القطاع الخاصحوالي 8300،700، 3600،1400،6800،1500 منصب عمل في كل من مصر، الأردن، المغرب، قطر، السعوديةوتونس لسنوات مختلفة على التوالي، و في مقابل ما يقارب 6300، 370، 950، 200، 3600 و 700 منصب عمل في القطاع العام على التوالي.

الشكل رقم(03-03): التشغيل حسب القطاع العام و الخاص في بعض الدول العربية

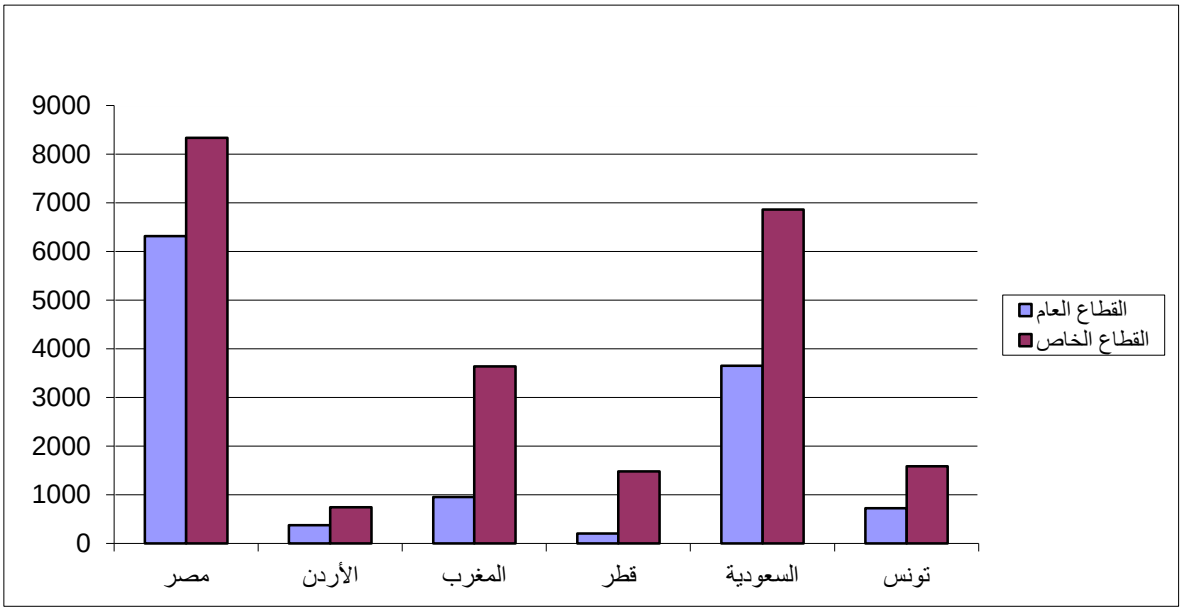

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في قاعدة معطيات المنظمة الدولية للعمل(ILO)2016.

الملاحظة: بيانات كل من مصر،المغرب،قطر،تونس،الأردن،الكويت خاصةبسنوات2013، 2012،2008،2004،2012،2014 على التوالي.

[1]التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، المرجع السابق ذكره،ص263.

المطلب الثالث:البطالة في الدول العربية

يعد التخفيض في معدلات البطالة وتوفير مناصب الشغل للداخلين الجدد لسوق العمل من أكبر التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية.خصوصا أن المنطقة العربية تسجل أعلى معدلات بطالة في العالم (**الشكل رقم(03-04)**)بالمقارنة بالمناطق الرئيسية الأخرى. إذ يقدر معدل البطالة في المنطقة 11.45% من إجمالي السكان سنة 2012. وهو ما يعادل قرابة ضعف المعدل العالمي للبطالة (5.99%).وحتى الدول ضعيفة الدخل، تمكنت تقريبا من مناصفة معدل البطالة في العالم العربي (5.81%).

الشكل رقم(03-04): البطالة كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان في العالم العربي و مناطق مقارنة سنة 2012

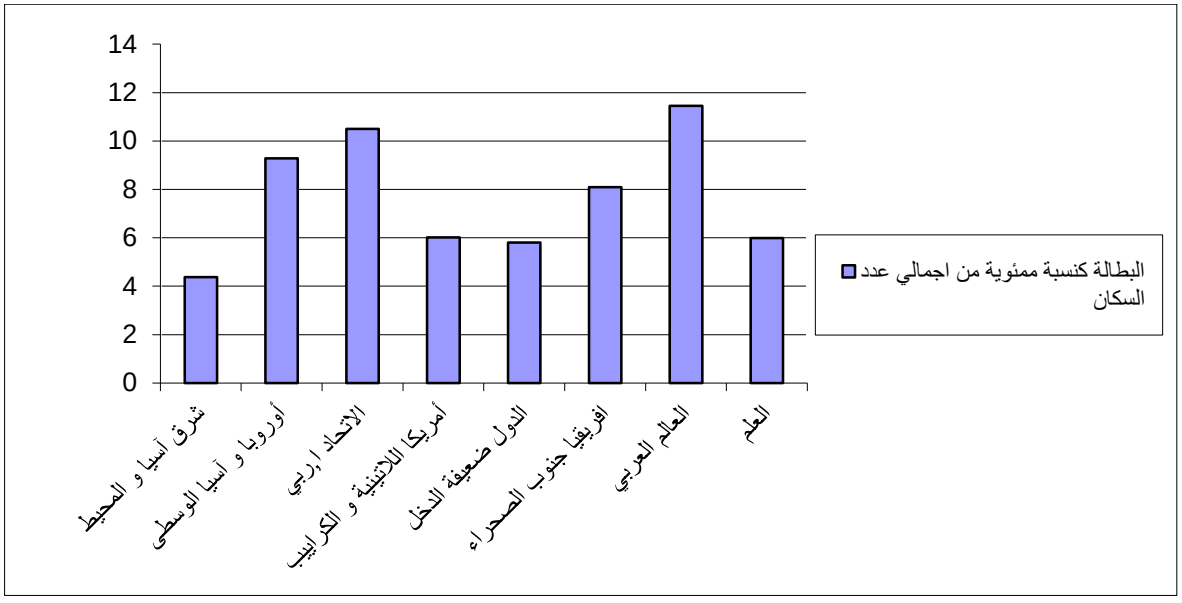

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك العالمي 2016.

1.تطور البطالة في الدول العربية

بالنظر إلى تطور معدلات البطالة في الدول العربية للفترة ما بين 2007-2012(**الجدول رقم(03-05)**) يتجلى بوضوح تباين هذه المعدلات فيما بين الدول.

الجدول رقم(03-05): تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال 2007-2012

الدول/السنوات	2007	2012
الإمارات العربية	3.4	4
البحرين	5.59	3.7
الجزائر	13.8	11
مصر	8.89	12.69
العراق	16.89	15.19
الأردن	13.1	12.19
الكويت	1.5	3.4
لبنان	9	6.19
ليبيا	19.1	19.2
المغرب	9.8	9
عمان	7.8	7.4
قطر	0.5	0.5
المملكة السعودية	5.69	5.59
السودان	14.69	14.6
سورية	8.39	11.39
تونس	12.39	14
الصومال	6.9	6.9
اليمن	15.3	17.7

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة معطيات البنك العالمي 2016.

فبينما تسجل مجموعة دول الخليج أدنى معدلات بطالة في المنطقة العربية أين تسجل قطر أدنى معدل في المجموعة (0.5%)، تليها الكويت (3.4%) ثم الإمارات العربية المتحدة(4%)والسعودية(5.59%)،تظهر دول أخرى معدلات أكثر ارتفاعا تتراوح ما بين 19% و11%،حيث تسجل ليبيا أعلى معدل في المنطقة (19.2%)،تليها اليمن (17.7%)، فالعراق (15.19%) وتونس والسودان بنسبة 14%و14.6%على التوالي. وسجلت كل من مصر والأردن معدل بطالة نحو12%،ثم سوريا والجزائر بنسبة 11.39%و11% على التوالي سنة 2012.

أما بقية الدول العربية فتسجل معدلات وسطى تتراوح ما بين 6% إلى 9% ونعني بالذكر كل من عمان،المغرب، لبنان والصومال حسب ما هو موضح في **الجدول رقم(03-05)**.

كما يمكننا ملاحظة شبه استقرار لمعدلات البطالة لسنتي2007-2012 في معظم الدول العربية ما عدا بعض الدول التي شهدت ارتفاعا ملحوظا لمعدلات البطالة منذ 2010 في اليمن وفي كل من تونس،مصر وسوريا منذ عام 2011[1]. كما ستعاود نسبة البطالة في ليبيا الارتفاع إلى مستواها السابق لسنة 2007 خلال عام 2012. وهو ما يعكس تداعيات الربيع العربي على استقرار الهياكل الاقتصادية وبالتالي أسواق العمل في هذه الدول.

و تسجل باقي الدول أي كل من الصومال،المغرب، لبنان،عمان معدلات بطالة تتراوح ما بين 6%إلى 9%.

2.مميزات البطالة في الدول العربية

أهم ما يميز البطالة في الدول العربية ارتفاع بطالة فئة الشباب والمتعلمين و الإناث وكذا الوافدين الجدد لسوق العمل.

1.2 ارتفاع بطالة الشباب و الجامعيين و طالبي العمل الجدد

توصف بطالة الشباب في العالم العربي بالأعلى في العالم سنة 2014،حيث بلغ متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل حوالي44%[2] بحيث تتجاوز نسبة الشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15و24 سنة نسبة 70%في سوريا،60%في كل من جيبوتي وعمان،50% في كل من اليمن و مصروالبحرين.فيما تتراوحالنسبة ما بين 30% و40%في باقي الدول ما عدا العراق(18%)(**الجدول رقم(03-06)**). وعلى العموم نجد أكثر من نصف الشباب في الدول العربية إما عاطلون عن العمل أو خارج المنظومة التربوية[3].

[1] استنادا إلى قاعدة معطيات البنك العالمي 2016.

[2] التقرير العربي الموحد 2015،المرجع السابق ذكره،ص55

[3] نفس المرجع السابق،ص 260.

الجدول رقم(03-06): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الشباب بين العاطلين(15-24)	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة
الأردن	2014	49.7	40.6	46.7
تونس		40.0	32.9	54.8
الجزائر		42.7	14.3	62.1
السعودية		40.8	58.8	88.8
السودان		36.4	22.9	60.7
جيبوتي		62.2	-	-
الكويت		35.1	12.4	-
مصر		53.9	32.6	73.7
المغرب		37.8	18.9	51.9
العراق	2013	18	-	-
قطر		32.4	39.8	81.5
اليمن		58.0	-	-
القمر	2012	30.0	-	47.6
عمان		64.0	16.5	90.0
لبنان		51.2	36.6	46.0
ليبيا		-	-	98.0
سورية		73.0	9.4	70.0
الإمارات		33.8	4.6	76.6
البحرين		54.0	-	-

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد 2015 ،ملحق(2-18)،ص405.

كما نسجل تباين نسبة الجامعيين العاطلين عن العمل بين الدول.حيث تتجاوز 40% و50% في كل من الأردن والسعودية على التوالي.وتنخفض إلى ما دون 5%في الإمارات العربية.أما عن نسبة البطالين طالبي العمل لأول مرة.فتشهد ارتفاعا ملحوظا في كافة الدول العربية المتوفر بياناتها.إذ تتجاوز 90%في عمان وليبيا التي تحطم رقما قياسيا بـ98% كأعلى معدل في المنطقة.وقد يعود ذلك إلى الظروف الأمنية التي يعيشها البلد، فيما تتراوح باقي المعدلات ما بين 50%، 60% و70% إلى 80%. وتصل أدناها في الأردن ولبنان بحوالي 46%.

2.2 ارتفاع بطالة الإناث

تسجل المنطقة العربية معدل بطالة الإناث الأكثر ارتفاعا في العالم (46.29%) بما يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي والمقدر بـ15.52%وأربعة أضعاف ما سجلته الدول الضعيفة الدخل سنة 2012(**الشكل رقم(03-05)**).وقد يكون ارتفاع بطالة الإناث نتيجة طبيعية،نظرا لارتفاع مؤشر اللامساواة بين الجنسينفي التعليم أين تسجل المنطقة العربية أعلى نسبة لهذا المؤشر في العالم.

الشكل رقم(03-05):بطالة الإناث(%من السكان النشطين الإناث من15-24سنة)في العالم العربي ومناطق مقارنة سنة2012

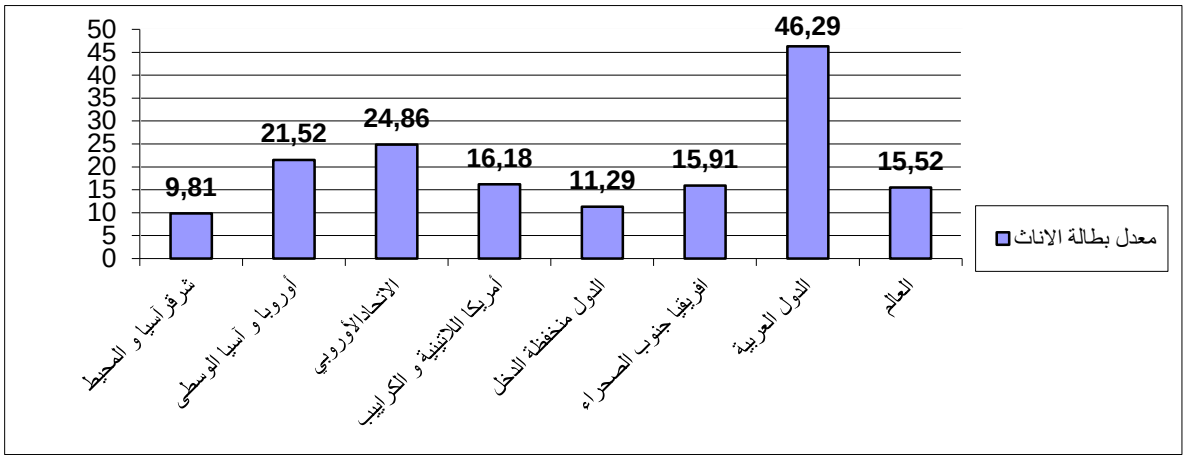

المصدر:من إعداد الطالبة حسب قاعدة بيانات البنك العالمي2016.

ويتجاوز معدل البطالة الإناث سنة 2012 نسبة 70% في سوريا، و60% في ليبيا وكذا 50% في كل من الأردن،اليمن،السعودية،العراقومصر. فيما تسجل بعض دول الخليج المعدلات المنخفضة نسبيا إلى جانب دولة الصومال والمغرب تصل أدناها في قطر (6.9%)إلى جانب البحرين(15.89%) والإمارات(17%)وتتجاوز 30% في باقي الدول.

الجدول رقم(03-07): بطالة الإناث في الدول العربية(% من السكان النشطين الإناث من 15-24 سنة) سنة 2012

الدول	معدل بطالة الإناث
الإمارات	17.10
البحرين	15.89
الجزائر	37.90
مصر	59.29
العراق	56.20
الأردن	51.09
الكويت	14.39
لبنان	27.10
ليبيا	63.29
المغرب	19.10
عمان	29.20
قطر	6.90
السعودية	55.90
السودان	32.79
سورية	71.80
تونس	30.89
الصومال	11.30
اليمن	56.5

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا على قاعدة بيانات البنك العالمي 2016.

من خلالالمعطيات السابقة يمكن تلخيص أهم خصائص سوق العمل في العالم العربي فيما يلي:

- ✓ ضعف نسب التشغيل قياسا إلى الإمكانات الفعلية لنسب الشباب و الفئة النشيطة من السكان
- ✓ الاختلال في التوزيع القطاعي لليد العاملة العربية بحيث تتركز في القطاع ألخدماتي على حساب القطاعات الإنتاجية المدرة للدخل والدافعة للنمو الاقتصادي.

- ✓ هيمنة القطاع العام في التشغيل.
- ✓ ارتفاع بطالة الشباب والمتعلمين والداخلين الجدد لسوق العمل
- ✓ ارتفاع بطالة النساء.

و تعتبر هذه المؤشرات باعثة للقلق وتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي العربي.فالاختلال العميق في أسواق العمل يعكس مشاكل في الهياكل والبنى الاقتصادية للدول العربية من حيث عدم مرونتها في الاستجابة للعروض الجديدة في سوق العمل من جهة،وقد يرتبط هذا الواقع بضعف الكفاءات والمهارات التي يبحث عنها المشغل لدى الشباب من جهة أخرى.أما عن تكافؤ الفرص في التشغيل بين الجنسين فهي مسألة معقدة قد تتداخل فيها العديد من العوامل منها خصائص سوسيوثقافية واقتصادية للمجتمعات العربية.

3. برنامج العقد العربي للتشغيل للحد من البطالة

أقرت الحكومات العربية من خلال قمة عربية اقتصادية وتنموية واجتماعيةعقدت في الكويت بتاريخ جانفي 2009 برنامجا متكاملا لدعم التشغيل والحد من البطالة والذي تقدمت به منظمة العمل العربية، حيث تم تبني ما يعرف بإعلان الدوحة الصادر في نوفمبر 2008 والمتضمن أهداف نوعية وكمية يتم التخطيط لها وتحقيقها قبل عام 2020.وتلتزم الحكومات بتنفيذها في إطار ما يعرف بـ"العقد العربي للتشغيل 2010-2020"ومن أهداف هذا العقد:[1]

1. تخفيض معدلات البطالة في جميع الدول العربية بمقدار النصف.
2. استيعاب كل الداخلين الجدد في سوق العمل.
3. تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.
4. رفع معدل نمو الإنتاجية بنسبة 10% خلال الفترة في كل الدول العربية
5. تحسين جودة برامج التعليم والتعليم الفني،المهني والتطبيقي والتدريب المهني خصوصا ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50%كحد أدنى للملتحقين بالتعليم الأساسي، والتعليم العالي. وتطوير برامج إعادة التدريب و التأهيل خلال العقد.

[1] تقرير منظمة العمل العربية حول دور منظمة العمل العربية في متابعة تنفيذ العقد العربي للتشغيل(2010-2020)،ص11-14، aihr-resourcescenter.org/administrator/upload/documents/1_work_paper_ALO.pdf

ولبلوغ الهدف الأول،تحتاج الدول العربية كمجوعة توفير قرابة35 مليون وظيفة أي أكثر من ثلث العاملين الموظفين سنة 2015 في كل الدول العربية لتخفيض معدلات البطالة إلى النصف مع حلول عام 2020. أي لرفع حجم التشغيل من حوالي 101 مليون ونصف إلى 136مليون وحجم القوة العاملة من حوالي 119 مليون إلى حوالي147 مليون سنة 2020.و يجب توفير 28مليون وظيفة للداخلين الجدد لسوق العمل من إجمالي 35 مليون وظيفة مطلوب توفيرها سنة 2020(**الجدول رقم03-08**).وبافتراض ثبات مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2008 والمقدرة بحوالي 0.7 خلال السنوات القادمة، فإن مناصفة معدلات البطالة يتطلب تقريبا زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال العقد الأول للألفية الثالثة بقرابة 50%[1].

الجدول رقم(03-08): تقدير حجم التوظيف المطلوب عام 2020 لمناصفة معدلات البطالة الحالية و استيعاب الداخلين لقوة العمل في مجموع الدول العربية

حجم التشغيل الحالي (بالآلف)	101575
قوة العمل الحالية (بالآلف)	118929
عدد السكان 15 سنة فأكثر عام 2020 (بالآلف)	289354
حجم التشغيل المستهدف لمناصفة معدلات البطالة عام 2020	136026
قوة العمل المتوقعة عام 2020 (بالآلف)	147256.1
الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لمناصفة معدلات البطالة(بالآلف)	34451
الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لاستيعاب الداخلين الجدد لقوة العمل (بالآلف)	28327

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، صندوق النقد العربي ،جدول رقم (11) ،ص47.

إذن تحتاج مجموع الدول العربية إلى توفير قرابة 35 مليون وظيفة لمناصفة معدلات البطالة. و28 مليون وظيفة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العملكما سبق الذكر. وهو ما يعني توفير 63 مليون وظيفة لتحقيق الهدفين.

[1]التقرير العربي الموحد 2014،المرجع السابق ذكره،ص47.

الجدول رقم(03-09): تقدير حجم التوظيف المطلوب عام 2020 لمناصفة معدلات البطالة الحالية و استيعاب الداخلين لقوة العمل في الدول العربية

الدولة	معدل البطالة المستهدف عام 2020(%)	الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لمناصفة معدلات البطالة (بالآلف)	الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لاستيعاب الداخلين الجدد لقوة العمل (بالآلف)
الجزائر	4.9	2323	1825
البحرين	1.9	126	115
القمر	11.0	82	64
جيبوتي	27.0	118	55
مصر	6.7	6513	5068
العراق	5.5	3146	3123
الأردن	6.3	654	585
الكويت	1.4	482	467
لبنان	5.0	420	360
ليبيا	9.8	446	246
موريتانيا	15.0	474	349
المغرب	4.8	2258	1794
فلسطين	11.7	366	265
عمان	10.0	1051	1014
قطر	0.2	456	454
السعودية	2.8	2200	1946
الصومال	17.4	1312	967
السودان	8.0	3997	3358
سورية	17.5	2932	2380
تونس	7.7	644	373
الإمارات	2.1	1125	1019
اليمن	20.0	3327	2500

المصدر: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014،جدول رقم(11) ،ص47.

وتمثل مصر أكثر الدول العربية حاجة إلى توفير وظائف جديدة لبلوغ الهدف الأول من خلال توفير حولي 6.5 مليون وظيفة، تليها السودان الملزمة بتوفير قرابة 4 ملايين وظيفة. وتوفير حوالي 3 ملايين وظيفة في كل من اليمن، العراق وسورية. و2 مليون وظيفة في الجزائر، المغرب والسعودية. و1 مليون وظيفة في الإمارات،عمان والصومال(**الجدول رقم03-09**).أما عن الهدف الثاني فتتوزع أكثر حاجات الدول العربية لتوفير الوظائف المطلوبة كالآتي: 5 ملايين وظيفة في مصر وحوالي 3 ملايين وظيفة في كل من العراق والسودان وما يفوق 2 مليون وظيفة في كل من اليمن وسورية. وما بين 1 إلى 2 مليون في الإمارات،السعودية، المغرب والجزائر. هذه الأرقام تترجم حجم التحدي الذي تواجهه مجموع الدول العربية في خلق فرص الاستثمار الموفرة لفرص العمل وتحفيز مناخ الأعمال.

المبحث الثاني:التعليم وسوق العمل في الدول العربية

تتميز أسواق العمل العربيةبارتفاع بطالة المتعلمين خريجي الجامعات حيث أن واحدا من أصل أربعة عاطلين عن العمل حامل للشهادة الجامعية.كما تتميز بانخفاض مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة.كما سبق الإشارة حيث قدرت بطالة النساء ما يفوق 46% في المنطقة العربية وبمعدل مشاركة متدني من إجمالي قوة العمل في حدود 23%عام 2012. كما أن أكثر من نصف الشباب يعانون البطالة مع وجود ظاهرة تشغيل الأطفال خصوصا في المناطق الريفية.وهو ما يعني وجود فاقد في قوة العمل العربية.خصوصا من اليد العاملة المؤهلة.ومن هذا المنطلق نحاول تحليل مشكل المواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل في الدول العربية.

المطلب الأول:خصائص أسواق العمل المستقطبة لحاملي الشهادات (المتعلمين)

تتميز أسواق العمل العربية بعدم المواءمة بين العرض والطلب على العمل. ومن مؤشرات الدالة على ذلك ارتفاع معدل البطالة بين خريجي التعليم العالي، عدم توافق المهارات،فترة الانتظار قبل الحصول على وظيفة مناسبة، وعوائد التعليم المتدنية بالإضافة إلى الهجرة.

1. ارتفاع البطالة بين خريجي التعليم العالي

تتباين نسب البطالة حسب التحصيل العلمي فيما بين الدول العربية كما يتبين من **الشكل رقم(03-06)**حيث ترتفع نسبة البطالين من ذوي التعليم الابتدائي بما يفوق 50%في كل من الجزائر،المغرب و فلسطين إلى جانب سورية(46.1%).بينما تسجل البحرين أعلى معدلات البطالة من ذوي التعليم الثانوي(62.3%) إلى جانب مصر(51.9%).بينما تفوق 40%في كل من تونس و الإمارات،و أكثر من30%في كل من السعودية و قطر.أما عن بطالة ذوي التعليم العالي فتتراوح مابين 20% الى30% في معظم الدول العربية خاصة في دول الخليج العربي كالسعودية (43.6%)، قطر (39.5%) و الإمارات (33.2%).

الشكل رقم(03-06): النسبة من البطالة الإجمالية حسب التحصيل العلمي في بعض الدول العربية

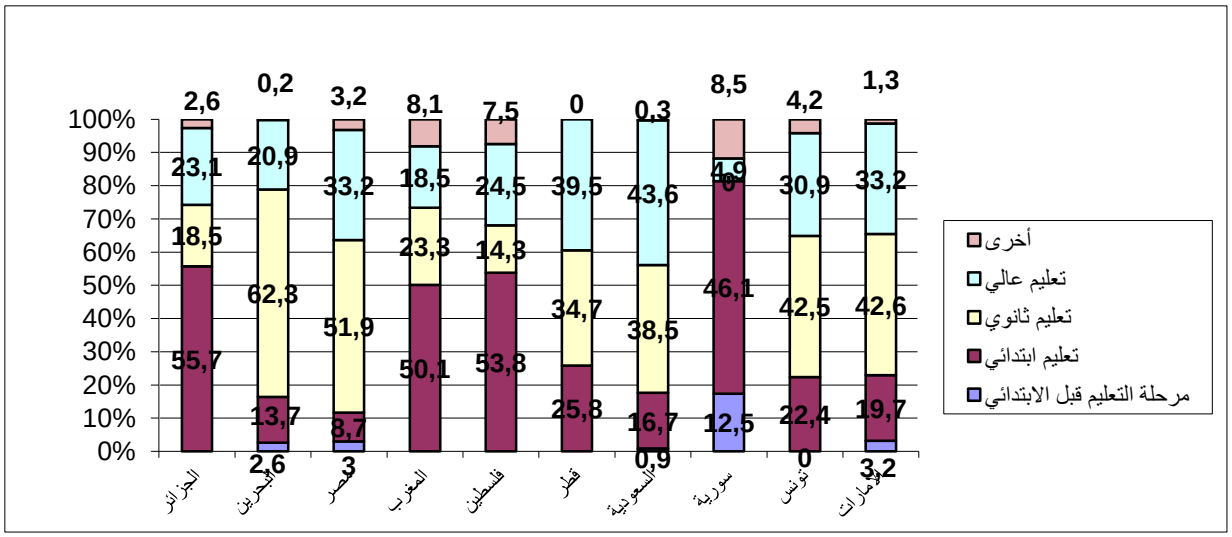

ملاحظة:بيانات كل من الجزائر و تونس خاصة بسنة 2011،بيانات البحرين خاصة بسنة 2010،بيانات مصر،المغرب ،قطر خاصة بسنة 2012,بيانات السعودية خاصة بسنة2009,بيانات كل من فلسطين،الإمارات و سورية خاصة بسنة 2008,

المصدر من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2015،الملحق الإحصائي (10/2) ص 513,

و عموما تشير البيانات أن نسبة البطالة تبلغ ذروتها لدى أصحاب التعليم العالي والثانوي إذ يبلغ متوسط نسبة الجامعيين بين العاطلين عن العمل حوالي27%في الوطن العربي[1]،بالرغم من أنهم لا يمثلون سوى جزءا صغيرا من مجموع الشباب في الدول العربية.

[1] التقرير العربي الموحد 2015،المرجع السابق ذكره،ص266.

و تنتشر بطالة هذه الفئة في دول الخليج العربي، حيث تفوق نسبة بطالة ذوي التعليم الثانوي والعالي 70%من البطالة الإجمالية في كل من البحرين،السعودية والإمارات وقطر إلى جانب مصر وتونس.

الشكل رقم(03-07):نسبة الجامعيين بين العاطلين عن العمل في الدول العربية(%)

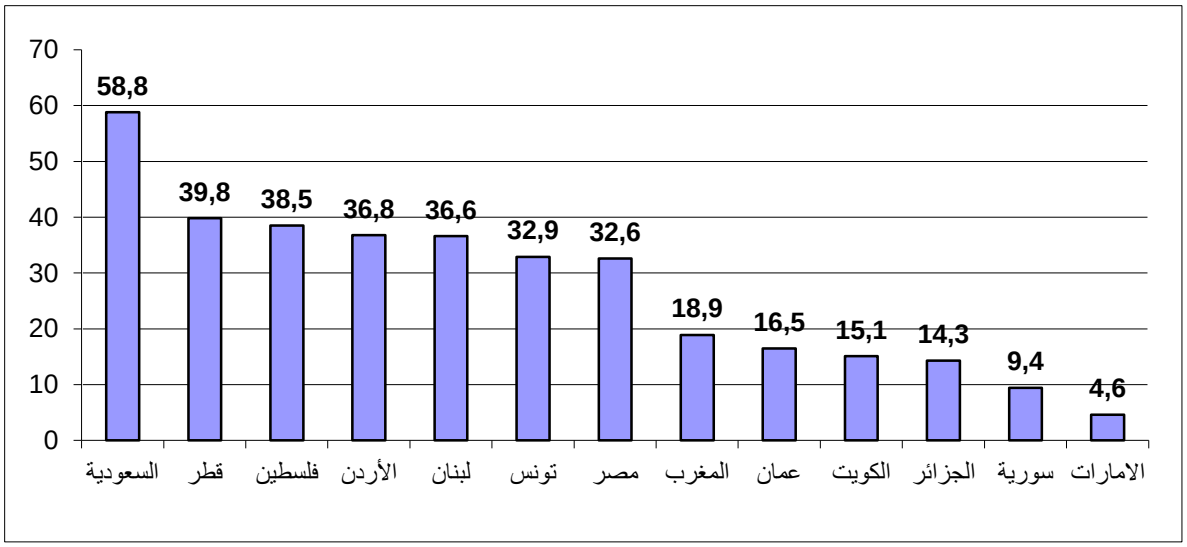

الملاحظة:البيانات هي وفق أحدث البيانات المتوفرة في عينة الدول.

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 م،الشكل 03،ص 267.

فيما تبلغ نسبة الجامعيين العاطلين عن العمل أكثر من النصف في السعودية **الشكل رقم(03-07)**وأكثر من الثلث في كل من قطر، فلسطين،الأردن،لبنان، تونس ومصر.وقرابة 19%في المغرب و تتراوح مابين 14%إلى16%في كل من الجزائر،الكويت و عمان.فيما تسجل الإمارات أدنى نسبة بطالة لهذه الفئة (4.6%)إلى جانب سورية(9.4%).

2. فترة البطالة طويلة الأجل لدى المتعلمين

تتميز بطالة المتعلمين بطول الأمد، أي أنها تفوق 12 شهرا. ويعكس ذلك حسب ما ورد في التقرير العربي الموحد لسنة 2015 نقص المهارات المطلوبة لدى المتخرجين مما يؤثر على قابليتهم للتوظيف، وميول الخريجين إلى التوظف في القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص بالنظر إلى المزايا

التي يمنحها القطاع الأول.مما يزيد في مدة الانتظار. وتشير البيانات الواردة في **الجدول رقم(03-10)** إلى فترات الانتظار حسب المستويات التعليمية في بعض الدول العربية خلال سنوات مختلفة.إذ يتبين أن فترة التعطل عن العمل أطول نسبيا لدى المتخرجين من المرحلة المتوسطة والثانوية في الأردن ومصر، بينما هي الأطول لدى خريجي التعليم العالي في المغرب.وفيما تقدر متوسط فترة انتظار خريجي الجامعات 15 شهرا في الأردن،تصل إلى حوالي 36 شهرا في مصر وتقارب 40 شهرا في المغرب.

الجدول رقم(03-10): فترة التعطل عن العمل في بعض الدول العربية مقاسة بالأشهر

الدولة	جميع المراحل التعليمية	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي
الأردن(2010)	16.4	18.5	17.2	17.8	15.1
مصر(1988)	7.8	8.9	7.8	6	8.2
مصر(1998)	25.9	24.1	28.5	23.7	20.1
مصر(2012)	43	31	38.5	37.8	35.6
المغرب(1999)	34.7	35		41.2	36.9
المغرب(2006)	28.2	17.3	25.7		39.4

المصدر:التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2014،جدول رقم (6)،ص 124.

المطلب الثاني:عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

إن الصعوبة في توفير مناصب شغل لخريجي التعليم العالي و الثانوي بالنظر إلى ارتفاع بطالة هذه الفئة و طول فترة الانتظار للحصول على وظيفة يشير إلىعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

حيث يؤكد مؤشر عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل-والذي يقيس درجة التباعد بين المستويات التعليمية للعاملين بالمقارنة مع المستويات التعليمية للعاطلين- بأن أكثر الدرجات عدم المواءمة مرتكزة على مستوى التعليم العالي والثانوي(**الجدول رقم03-11**).

وتسجل كل من الجزائر،مصر،السعودية وتونسأقصى درجات عدم التوافق في التعليم العالي،والبحرين والمغرب في التعليم الثانوي، بينما يبلغ المؤشر ذروته حسب كل المراحل في البحرين والسعودية.

الجدول رقم(03-11): مؤشر عدم التوافق بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل في مراحل التعليم المختلفة

الدولة	السنة	مستوى التعليم				
		ما قبل ابتدائي	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية	كل المراحل
الجزائر	**2011**	-	3.1	3.3	8.8	7.6
البحرين	**2010**	23.6	15	31.5	11.2	40.6
مصر	**2011**	5.6	3.3	14.5	14.7	19.1
المغرب	**2012**	-	7.1	12.9	10.2	15.1
فلسطين	**2008**	-	4.5	2.1	0.4	3.5
السعودية	**2009**	10.2	19.1	10.6	24.2	32.1
تونس	**2011**	-	13.1	5.7	14	16.4

المصدر:التقرير العربي الاقتصادي الموحد2015،جدول رقم (5)،ص268.

ومن المؤشرات الأخرى لعدم المواءمة بين العرض والطلب على التشغيل نسب توزيع الطلبةعلى مختلف التخصصات أين تتركز النسب الكبيرة في الفروع الأدبية والإنسانية والاجتماعية على حساب التخصصات التقنية.

1. توزيع الطلبة العرب حسب التخصصات في التعليم العالي

تتوزع النسبة الساحقة للطلبة العرب في الجامعات العربية في حقل الإنسانيات والعلوم الاجتماعية على حساب حقل العلوم البحتة و التطبيقية.بحيث تقارب أعداد المسجلين في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الدول العربية نسبة 70%. بينما يتوزع نحو25%منهم على حقل العلوم البحتة والتطبيقية خلال سنة 2006(**الشكل رقم03-08**).

و تتجاوز أعداد الملتحقين بالإنسانيات و العلوم الاجتماعية 70% في كل من مصر،السعودية،فلسطين،المغرب،جيبوتي و جزر القمر.و تتراوح ما بين 50%و 60%في باقي الدول العربية ما عدا في موريتانيا.بينما تنحدر نسبة المسجلين في العلوم البحتة و التطبيقية إلى ما دون 40%في كافة الدول العربية.فالسياسة توزيع مخرجات التعليم على هذا النحو يفسره الانحياز نحو التشغيل الذي يدعمه القطاع العام بشكل أساسي،و الذي يتركّز بدوره على القطاع الخدمات.

الشكل رقم(03-08):توزع الطلبة الجامعيين حسب التخصصات في الدول العربية سنة 2006

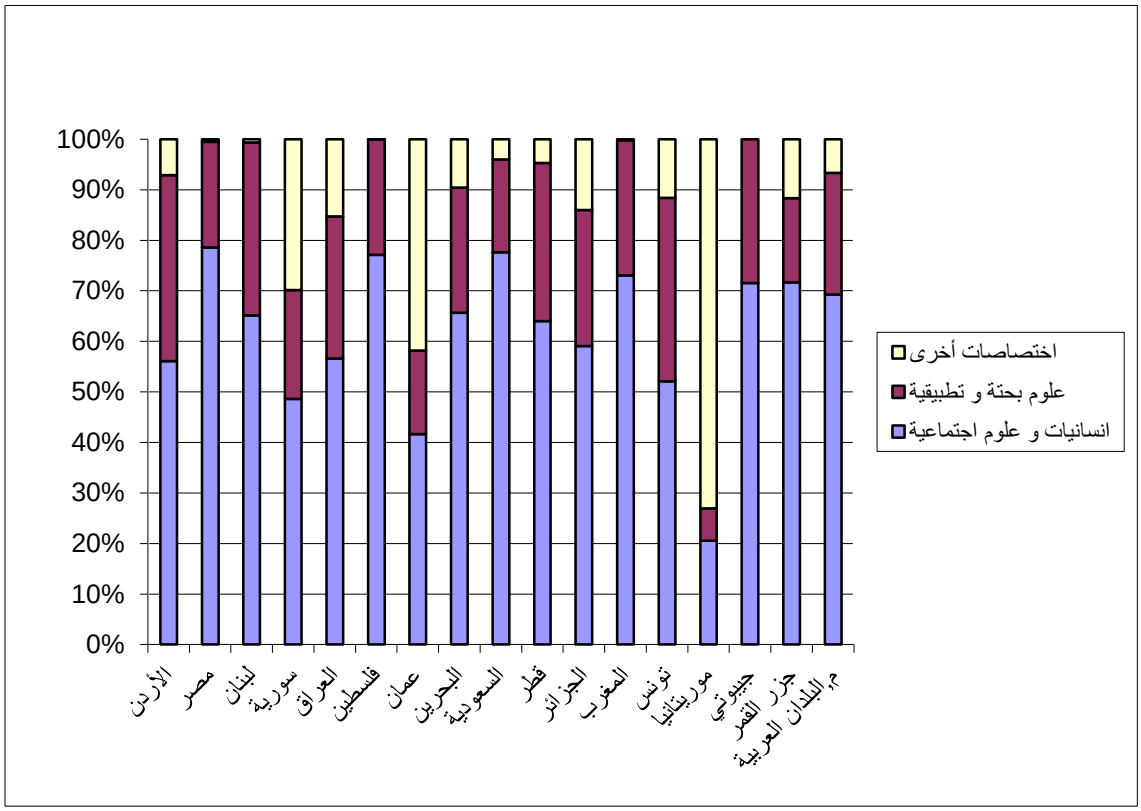

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية،الطبعة2، 2009،الجدول(5-1)،ص154.

و في نفس السياق تشير البيانات سنة 2006أن النسبة الغالبة من طلبة التعليم العاليتلتحق بالعلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال والحقوق بنسبة 36.1%،و18.4% منهمبالعلوم الإنسانية والآداب.و24% منهم بتخصصات العلوم والهندسة والصحة والزراعة. وقدرت نسبة الالتحاق

بعلوم الزراعة بـ1.8%[1].وهو ما يعكس غياب إستراتيجية عربية لإعداد إطارات للنهوض بالقطاع الزراعي،خصوصا في اقتصاديات تعاني معظمها من التبعية الغذائية.

الشكل رقم(03-09): نسب إلتحاق طلاب التعليم العالي بحسب التخصصات في مجموع الدول العربية سنة 2010

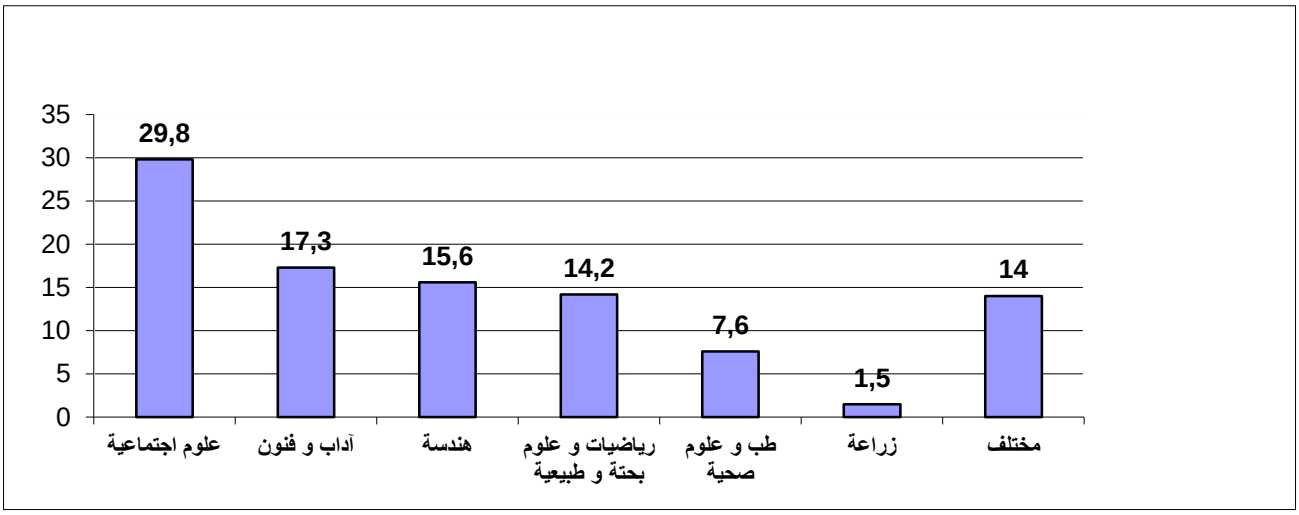

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في تقرير الخامس للتنمية الثقافية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي،سنة 2012،ص05.

و لم يتغير الوضع عموما سنة 2010،فكما تشير بيانات **الشكل رقم(03-09)** لا تزال النسبة الغالبة من طلبة التعليم العالي ملتحقة بالعلوم الاجتماعية و الآداب و الفنون(47.1%).فيما لا تتجاوز نسب الملتحقين بحقل الهندسة و الرياضيات و العلوم البحتة و الطبيعية 29.8%.ويتوزع7.6%منهم في حقل الطب والعلوم الصحية و 1.5%منهم في حقل الزراعة.

كما أن ارتفاع نسب الملتحقين في التعليم العالي بحقول العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ سنوات الثمانينيات والتسعينيات إلى غاية الألفية الثانية على حساب التخصصات التقنية (**الجدول رقم(03-12)**)يشير إلى غياب رؤية عربية،إن لم نقل فشلها في صياغة إستراتيجية حقيقة لولوج اقتصاد المعرفة و لتطوير قطاع البحث و التطوير.

بحيث بقيت نسب الطلبة المسجلين في العلوم الإنسانية و الاجتماعية تتجاوز 60%طيلة الفترة مابين 1988و2006،بل ارتفعت النسبة من61%سنة1988 إلى 69.3% سنة 2006.إلا أنها

[1] مؤسسة الفكر العربي،التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية،الطبعة 02،سنة 2009، جدول (5-2)،ص 157.

ستنخفض إلى حدود 47.1%سنة 2010.و على العكس من ذلك عرفت نسب المسجلين في حقل العلوم البحتة و التطبيقية تراجعا مستمرا طيلة الفترة مابين 88-1989إلى2006 لترتفع سنة 2010إلى حدود 38.9%.و هو ما يعني إعادة النظر في توزيع التخصصات في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (03-12): تطور نسب الطلبة الجامعيين العرب بحسب مجموعتي حقول الاختصاص

1988-89		1993-94		2000		2006		2010	
س وع	ع ب ت	س وع	ع ب ت	س وع	ع ب ت	س وع	ع ب ت	س وع	ع ب ت
61.6	35.7	63.8	33.5	62.6	27.2	69.3	24.0	47.1	38.9

ملاحظة:س وع:إنسانيات و علوم اجتماعية

ع ب ت:علوم بحتة و تطبيقية

المصدر: مؤسسة الفكر العربي،التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية ،2009،جدول (5-3)،ص 158.

مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية،2012،ص 07.

إذنالارتفاع في نسب الطلبة الملتحقين بالعلوم الإنسانية والاجتماعيةيفسره الانحياز نحو التشغيل الذي يدعمه القطاع العام بشكل أساسي،و الذي يتركّز بدوره على القطاع الخدمات كما سبقت الإشارة.إذن فتح المجال للقطاع الخاص و دعم القطاع الإنتاجي للقيام بدوره الحيوي في عملية التشغيل سيؤثر على الخيارات التعليمية للأفراد فتميل من جديد نحو المجالات التقنية والتطبيقية الذي يتطلبها هذا القطاع.

و فعلا تشهد بعض الدول نوعا من إعادة توزيع التخصصات لصالح العلوم البحتة والتطبيقية نظرا لتطور القطاع الخاص الذي تعرفه هذه الدول. ونعنيبالذكر كل من الأردن،لبنان وفلسطين.وبعض دول الخليج العربي كقطر والبحرين.وهذا ما يفسرارتفاع نسب الالتحاق في العلوم البحتة والتطبيقية وانخفاض حصة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية سنة 2010 في مجموع الدول العربية.

إن تدفق مخرجات التعليم الموزعة وفق التخصصات بالطريقة المذكورة،يعني وجود فائض في عرض العمل في تخصصات معينة مقابل نقص في العرض في مجالات أخرى.ففي تونس مثلا يفوق

العرض غير الملبى للعمالة 14 مرة الطلب غير الملبى خلال الفترة الممتدة ما بين (1999-2001).ويرتفع هذا المعدل إلى 18 مرة بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية.وفي اليمن،أكثر من 36%من الموظفين حاملي الشهادات لديهم وظائف لا تتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم.والمعدلات الأعلى لعدم المواءمة هي من نصيب المتخرجين من حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية[1].وتقدر هذه النسبة بـ35% من خريجي الجامعات في سوريا الذين لا تتماشى وظائفهم مع تخصصاتهم.وفي كل من مصر والأردن حوالي 57%و37% من الخرجين على التوالي سنة 2012 يعتقدون أن وظائفهم لا تتناسب ومؤهلاتهم[2].

2.تدني المستوى التعليمي ومستوى التدريب للقوى العاملة العربية

تتميز العمالة العربية بتدني المستوى التعليمي ومستوى التدريب عموما.و هو الأمر الذي قد يعوق أي إسهام للتعليم في النمو الاقتصادي.إذ لا بد من إعادة النظر في هيكلة العمالة العربية من ناحية المستوى التعليمي و مستوى التدريب خاصة في المرحلة الراهنة التي تلح على الدول العربية تنويع اقتصادياتها النهوض بالقطاع الصناعي و الزراعي.

1.2 تدني مستوى تعليم العمالة العربية

يتضح للعيان من خلال قراءة سريعة لنسب توزيع العمالة العربية حسب مستوياتها التعليمية (**الجدول رقم(03-13)**) تدني التحصيل التعليمي لهذه العمالة بشكل عام.فحوالي نصف العمالة الإجمالية أو ما يتجاوز هذه النسبة هم من المستوى الابتدائي أو ما دون هذا المستوى في كل من الجزائر،البحرين وفلسطين. وتقدر نسبة هذه الفئة من العمال بـ46%و43%في السعودية والمغرب على التوالي. وتتدنى هذه النسبة في تونس بـ35%أين يتجاوز نسبة العمال من المستوى الثانوي هذه النسبة بقليل بحوالي 37%.وتسجل مصر أدنى نسبة بحوالي 20% من العمال

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015،المرجع السابق ذكره،ص266.
[2] المرجع السابق،ص266.

المنسوبين إلى المرحلة الابتدائية وما دون.أما غالبية العمال هم من المرحلة الثانوية بنسبة تقدر بـ35%.

وعلى العموم لا تزال حصة حاملي الشهادات الجامعية من إجمالي العمالة العربية ضعيفة بالمقارنة بحصص العمالة من المستويات التعليمية الأخرى.

الجدول رقم(03-13):توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي في الدول العربية(% من العمالة الإجمالية)

الدولة	السنة	ما قبل الابتدائي	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية
الجزائر	**2011**	-	52.62	21.87	14.37
البحرين	**2010**	26.51	9.01	34.85	15.47
مصر	**2011**	9.73	10.76	35.48	17.41
المغرب	**2012**	-	42.96	10.44	8.28
فلسطين	**2008**	-	49.28	16.33	24.09
السعودية	**2009**	11.16	35.76	27.68	19.39
تونس	**2011**	-	35.47	36.88	16.85

المصدر:صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2015،جدول (3)،ص 261.

2. 2 تدني مستوى تدريب اليد العاملة

وفيما يتعلق بمستوى تدريب العاملين،تتباين المستويات بين الدول العربية.أين تحتل دول الخليج وهي كل من:قطر،الإمارات،البحرين،عمان و السعوديةالمراتب 11، 17،25 و35 عالميا إلى جانب تونس في المرتبة 38 عالميا بقيم مؤشر تتراوح مابين 4.4 و 5.0 حسب التصنيف الدولي لمستوى تدريب العاملين الصادر عن تقرير المجلس الاقتصادي العالمي حول التنافسية لعام2013/2012.فيما تنخفضقيم المؤشر في باقي الدول العربية مابين4.0 إلى 3.0 نقطة في كل من المغرب،الأردن،الكويت،لبنان و مصر.و تسجل كل من ليبيا،سورية،موريتانيا والجزائر مراتب متأخرة عربيا و عالميا (**الجدول رقم(03-14)**).

الجدول رقم(03-14):مستوى تدريب العاملين في الدول العربية 2012/2011

الدولة	التصنيف الدولي	قيمة المؤشر
قطر	11	5.0
الإمارات	17	4.9
البحرين	25	4.6
عمان	34	4.4
السعودية	35	4.4
تونس	38	4.4
المغرب	75	3.9
الأردن	88	3.8
الكويت	92	3.7
لبنان	102	3.6
اليمن	121	3.2
مصر	129	3.1
ليبيا	140	2.9
سورية	140	2.6
موريتانيا	141	2.7
الجزائر	142	2.6

الملاحظة:تمثل هذه المعطيات القيم الوسطى لنتائج المسح الذي أجري في 2011-2012.

المصدر:مؤسسة الفكر العربي،التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية ،2013،الجدول (1-4)ص31.

المطلب الثالث:هجرة العمالة و التشغيل غير الرسمي

تتميز أسواق العمل العربية باتساع حصة التشغيل غير الرسمي و اعتمادها على اليد العاملة المهاجرة بشكل لافت للانتباه خاصة في الدول المرتفعة الدخل في المنطقة العربية.

1.هجرة اليد العاملة في الدول العربية

تعتبر المنطقة العربية مستقطب أساسي للمهاجرين في العالم، أين يقدر عدد السكان المهاجرين(15 سنة فأكثر) بـ23.2 مليون، وهو ما يمثل 24% من سكان المنطقة حسب

الشكلرقم(03-10)،محتلة بذلك المرتبة الثالثة بعد أمريكا الشماليةوشمال جنوب وشرق آسيا اللتان تضمان 50.3 و49.1 مليون مهاجر على التوالي.

الشكل رقم(03-10):السكان المهاجرين البالغين 15 سنة فأكثر في الدول العربية و مناطق مقارنة(بالآلاف) سنة 2013

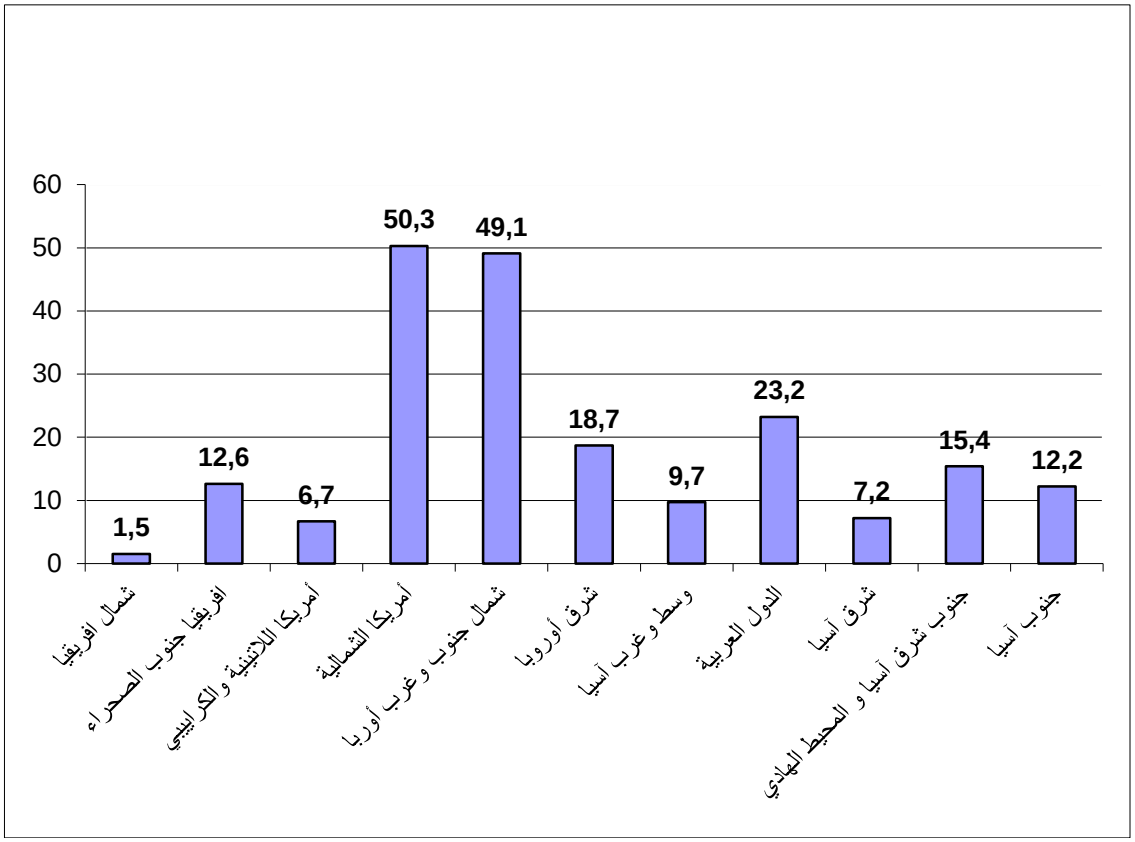

المصدر:المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى المعطيات الواردة في تقرير المنظمة العالمية للعمل (ILO) حول التقديرات العالمية للعمال المهاجرين،2015،جدول(8.2) ،ص 16,
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية،هناك نحو 150مليون عامل مهاجر في العالم،أي ما يمثل 65% من مجموع المهاجرين الدوليين.و تستضيف الدول العربية في منطقة الخليج و الشرق الأوسط حوالي 12% من إجمالي العمال المهاجرين في العالم.الأمر الذي يجعل المنطقة العربية ثالث أكبر منطقة مستقبلة للعمال المهاجرين بعد أمريكا الشمالية و أوروبا[1].

[1]تقديرات منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية،منظمة العمل الدولية تطلق مشاورات أقاليمية حول هجرة الأيدي العاملة والتنقل من آسيا وأفريقيا إلى الشرق الأوسط،4 أكتوبر2017، http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_579529/lang--ar/index.htm

الشكل رقم(03-11):العمال المهاجرين كنسبة من إجمالي العمال(%) في الدول العربية و مناطق مقارنة سنة 2013

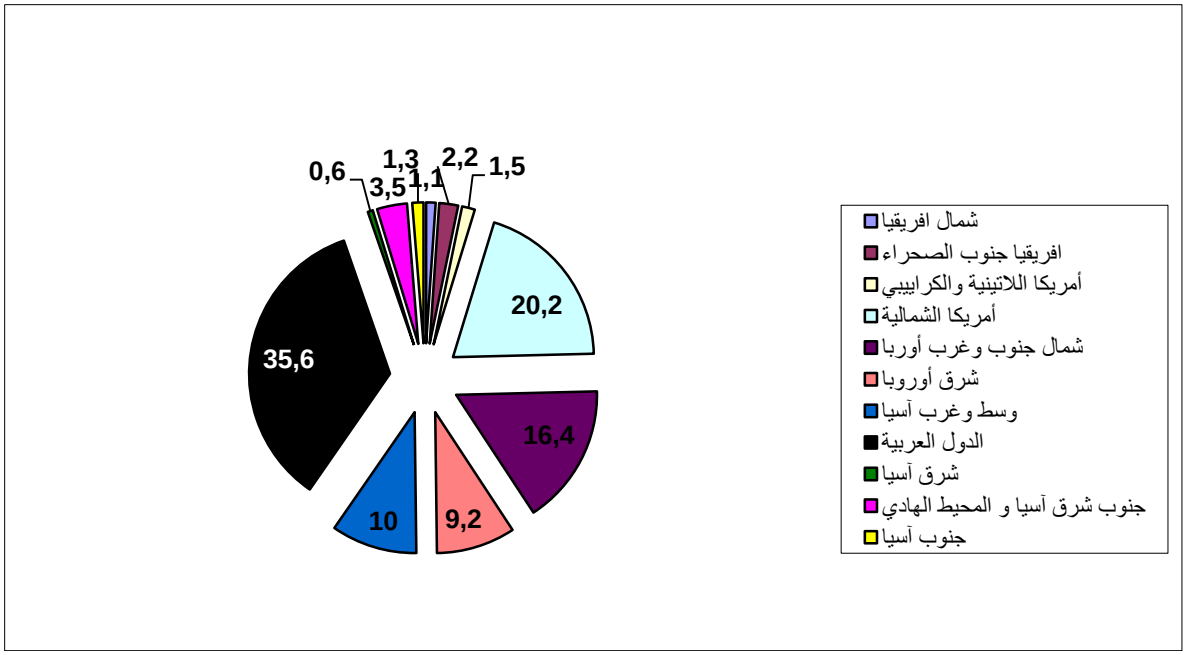

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى المعطيات الواردة في تقرير المنظمة العالمية للعمل (ILO) حول التقديرات العالمية للعمال المهاجرين،2015،جدول(8.2)،ص 16,
.http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf

و تضم المنطقة العربية11.7%من إجمالي العمال المهاجرين في العالم سنة 2013،إذ تحوي17.9%من إجمالي العمال المهاجرين الذكور مقابل 4.0%فقط من إجمالي العاملات المهاجرات[1].و بأخذ كل منطقة على حدا،تمثل اليد العاملة المهاجرة حوالي 35.6%من إجمالي اليد العاملة في الدول العربية سنة 2013، وهي أعلى نسبة من العمال المهاجرين إلى إجمالي العمال في العالم حسب ما هو مبين في **الشكل رقم(03-11)**.

و قد استقبلت المنطقة العربية 17.6مليون عامل مهاجر عام 2013،منهم 3.16 مليون عامل مهاجر منزلي[2].يشكل المهاجرون في دول الخليج العربي الست أكثر من 10%من عدد المهاجرين في العالم،إذ تحتل السعودية و الإمارات المرتبتين الرابعة و الخامسة عالميا على التوالي من حيث عدد

[1]ILO ;Global estimates on immigrant workers ;results and methodology ;2015;graph(2.18); p17 , .http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf.
[2]Op cit ,table (2.8),p 16.

المهاجرين فيهما.يشكل العمال المهاجرون غالبية سكان البحرين و أكثر من 80%من سكان قطر و الإمارات، بينما يمثل العمال المهاجرون أكثر من 95%من القوى العاملة في قطاعي البناء و العمل المنزلي.إذ تعتبر المنطقة العربية أول مستقطب لليد العاملة المنزلية المهاجرة من الذكور عالميا بنسبة 50.8%، وثالث منطقة مستقطبة لهذه الفئة من اليد العاملة من الإناث بنسبة 19%عالميا،بعد كل من جنوب شرق آسيا والمحيط وجنوب شمال وغرب أوربا[1].

وتزايدت أعدادالمهاجرين الأسيويين الوافدين إلى الدول العربية من 5.7 مليون سنة 1990 إلى 19 مليون مهاجر سنة 2015،إلى جانب المهاجرين القادمين من إفريقيا خصوصا مصر،أثيوبيا،كينيا،السودان و أوغندا[2].ويعمل معظم هؤلاء المهاجرين في دول الخليج العربي و في بعض القطاعات الاقتصادية في كل من الأردن و لبنان.

و قد حول المهاجرون القاطنون في المنطقة العربية 109 مليار دولار عام 2014.حيث تحتل السعودية و الإمارات المرتبتين الثانية و الثالثة عالميا من حيث تحويل الأموال بعد الولايات المتحدة الأمريكية[3].

إن اعتماد بعض الدول الخليجية على العمالة الواردة من الخارج مع ارتفاع نسب البطالة بالنسبة لشريحة مهمة من السكان،ونخص بالذكر فئة النساء والشباب فضلا عن فئة المتعلمين يعكس تشوهات عميقة في أسواق عمل هذه الدول و يطرح التساؤلات حول سياسة هذه الدول في توطين العمالة الوطنية و إحلال العمالة الأجنبية.

ولعل تعزيز التعاون البيني العربي في مجال التشغيل أو تحرير أسواق العمل العربية قد يساهم في علاج الاختلال العميق في هذه الأسواق.

---

[1]Op cit,table (2.9), p 18.

[2]منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية، ''منظمة العمل الدولية تطلق مشاورات أقاليمية حول هجرة الأيدي العاملة و التنقل من أسيا و إفريقيا إلى الشرق الأوسط''،المرجع السابق ذكره.

[3]نفس المرجع السابق.

2. اتساع حصة القطاع غير الرسمي في التشغيل

تعترف التقارير العربية بأنه لم يعد بالإمكان اعتبار القطاع غير الرسمي ظاهرة غابرة،بالنظر إلى الاتساع المتزايد لحجم القطاع،إذ يستحوذ على النسبة الغالبة في التشغيل.فأكثر من ثلثي الوظائف المستحدثة في المنطقة العربية تركزت في القطاع غير الرسمي. وتجاوزت نسبة العمالة في هذا القطاع 40%في كل من الأردن ومصر بينما تتراوح بين 65%و90%في كل من العراق،سورية،فلسطين واليمن[1].

ويعود اتساع رقعة هذا القطاع إلى العديد من الأسباب منها ما يتعلق بتشريعات سوق العمل، ومنها ما يتعلقبتدني مستوى مهارات طالبي العمل من وجهة نظر المشغل.

إذن خصائص أسواق العمل العربية تكشف عن وجود تشوهات عميقة و تعكس الاختلال في الهياكل الاقتصادية.و عدم المواءمة بين مخرجات التعليم و الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية يمثل هدرا للموارد البشرية من جهة،كما الحكومات العربية تجسد النظرة الاستهلاكية الضيقة لقطاع التعليم استجابة لطلب اجتماعي بالنظر إلى طريقة توزيع مخرجات التعليم عبر التخصصات،وليس أداة فاعلة لتحقيق طموحات اقتصادية.

المبحث الثالث:التعليم والبحث والتطوير في العالم العربي

فيالمرحلة التي يتمكن فيها النظام التعليمي من توفير مدخلات الرأسمال البشري اللازمة لقطاع البحث والتطوير.يستطيع حينهاالتعليمالقيام بوظيفته الحيوية في عملية النمو.إذ يمكننا تقييم كفاءة النظام التعليمي من خلال قدرته على توفير المهارات القادرة على الإبداع والابتكار.فإسهام التعليم في النمو الاقتصادي لا يتأتى بمعزل عن قطاع البحث و التطوير.

لذا سنحاول في هذا المبحث قراءة الوضع العام لقطاع البحث و التطوير في العالم العربي على ضوء بعض مؤشرات الانجاز التكنولوجي و التي توضح الفجوة التكنولوجية في الدول العربية.ومن تم تحليل علاقة التعليم بالوضع العام لقطاع البحث و التطوير.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015 ،المرجع السابق ذكره،ص264.

المطلب الأول:الانجاز التكنولوجي في الدول العربية

تعكس مؤشرات الانجاز التكنولوجي قدرة الدول العربية على إنتاج التكنولوجيا.حيثتشير مؤشرات براءات الاختراع و الإنتاج العلمي و التقني في مجال البحث العلمي إلى الفجوة التكنولوجية في الدول العربية.

1.براءات الاختراع في الدول العربية

يعتبر عدد براءات الاختراع مؤشر قوي للدلالة على قدرة الدول على الإبداع و الابتكار.إلا أن البيانات تكشف عن تواضع براءات الاختراع المسجلة في العالم العربي سنة 2000،إذ لا تمثل سوى 0.13%من إجمالي براءات الاختراع في العالم (**الجدول رقم03-15**).

وانخفضت هذه النسبة إلى 0.097%سنة 2007 أي بـ1027 براءة اختراع من إجمالي 1 مليون و55483 براءة اختراع على مستوى العالم.

إن ما سجلته الدول العربية مجتمعة سنة 2007 مثلا،يعادل ¼ ما سجلته دولة مثل البرازيل، و6/1 عدد طلبات براءات اختراع الهند. وقدمت دولة صغيرة مثل فلندا 1804 طلب براءات اختراع، أي قرابة ضعف ما سجله العالم العربي.وتقدم دولة مثل كوريا الجنوبية عدد براءات بما يعادل 125 مرة ضعف ما قدمته الدول العربيةسنة 2007.و تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على 23% من براءات الاختراع في العالم، أي ما يعادل 235 مرة ضعف ما سجلته الدول العربية مجتمعة.

وتتفاوت قدرات الدول العربية في مجال البحث والتطوير حسب المؤشر المذكور سابقا،حيث سجلت مصر 516 براءة اختراع سنة 2007، تليها المغرب ثم السعودية فتونس والأردن بعدد طلبات قدرت بـ150، 128، 76، 59 على التوالي.ولم تسجل اليمن سوى 11 طلب براءة اختراع و3 طلبات لدى السودان[1].

[1] قاعدة بيانات البنك العالمي2016.

الجدول رقم(03-15): عدد براءات الاختراع في الدول العربية و دول مقارنة سنتي 2000-2007

الدول والمناطق	عدد براءات الاختراع	
	2000	2007
العالم	824055	1055483
الدول العربية	1124	1027
الولايات المتحدة	164795	241347
كوريا الجنوبية	72831	128701
فلندا	2579	1804
الهند	2206	6296
البرازيل	3179	4194

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي2016.

2.الإنتاج العلمي و التقني في الدول العربية

لا يزال الإنتاج العلمي والتقني العربي هو الآخر ضعيفا،إذ لا يمثل سوى 0.88%من الإنتاج العلمي والتقني في العالم حسب مؤشر المقالات العلمية والتقنية لسنة 2010.

الجدول رقم(03-16): إصدارات المقالات العلمية و التقنية في العالم العربي و دول مقارنة سنة 2010

الدول	عدد المقالات الصادرة
العالم	806273.108
الدول العربية	7124.866
البرازيل	12529.5
الصين	79991.3
كوريا الجنوبية	24106.4
اسبانيا	22019.9

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي 2016.

فما صدر من مقالات علمية وتقنية عن مجموع الدول العربية يعادل3/1 ما أنتجته دولة مثل اسبانيا أو كوريا الجنوبية.وتفوق إصدارات البرازيل نظيرتها في مجموع الدول العربية ب1.76 مرة والصين ب11 مرة.وتتوزع الإصدارات العربية في المجال العلمي والتقني بشكل متباين بين الدول.تصل أعلاها في مصر ب2431.2 مقال ثم السعودية ب1003.2 مقال وأدناها في الصومال ب0.4[1].

3.الصادرات من السلع التكنولوجية في الدول العربية

لا تزال صادرات الدول العربية من السلع التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة من إجمالي صادراتها المصنعة ضعيفة،إذ تبلغ قيمة هذا المؤشر 3.32%سنة 2014،حيث تقدر الفجوةعن المتوسط العالمي بحوالي 14%.و تتسع الفجوة عن الدول الرائدة صناعيا و تكنولوجيا في العالم.حيث تتفوق مستوى الصادرات التكنولوجية في كل من الولايات المتحدة و مجموعة**OCDE**عن نظيرتها في العالم العربي بما يتراوح بين 13%و15%وب 23%بالنسبة لكل من فرنسا وكوريا الجنوبية،بينما يصل الفارق عن مستوى الصادرات التكنولوجية في سنغافورة إلى حوالي 45%.

الجدول رقم (03-17):الصادرات ذات التكنولوجيا العالية كنسبة من صادرات السلع المصنعة(%) في العالم العربي و دول مقارنة سنة 2014

الدول أو المناطق	نسبة الصادرات
العام العربي	3,32
مجموعة OCDE	16,75
الولايات المتحدة الأمريكية	18,22
سنغافورة	47,18
فرنسا	26,09
كوريا الجنوبية	26,88
العالم	17,10

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في قاعدة معطيات البنك العالمي2017.

[1]قاعدة بيانات البنك العالمي2016.

وتحتل كل من تونس والمغرب المرتبتين الأعلى عربيا بالنظر إلى قيم هذا المؤشر6%و7% على التوالي سنة 2009،وهي دون المتوسط العالمي الذي بلغت قيمته 20%[1].

المطلب الثاني:التكنولوجيا كمحدد للنمو في العالم العربي

تتداخل العديد من العوامل في تراجع قطاع البحث و التطوير في العالم العربي.حيث تكشف المؤشرات السابقة عن ضعف الانجاز التكنولوجي و اتساع الفجوة التكنولوجية في المنطقة العربية.إذ لا تعد التكنولوجيا محددا أساسيا للنمو الاقتصادي في الدول العربية

(Abu-Qarn & Abu-Bader 2007).و قد يفسر القطاع التعليمي جانبا من جوانب ضعف قطاع البحث و التطوير بالنظر إلى شح أعداد الباحثين في قطاع البحث و التطوير،و تدني نسبة التسجيل في التعليم العالي،إلى جانب سياسة توزيع مخرجات التعليم العالي حسب التخصصات،فضلا عن تدني نوعية التعليم التي لا تسمح بضخ وفورات الرأسمال البشري اللازمة لتنشيط وتطوير قطاع البحث و التطوير.

1.التكنولوجيا كمحدد للنمو الاقتصادي في الدول العربية

فيما يعتبر رأسمال المادي العامل الأساسي المفسّر للنمو الاقتصادي للدول العربية،لا يشكل عامل التكنولوجيا محددا ذو أهمية بالنسبة للنموالاقتصاديحسب دراسة Abu-Baderو Abu-Qarnسنة2007.حيث قامت الدراسة باحتساب محددات النمو باستعمال طريقة‹‹محاسبة النمو›› لعشر دول من منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط**(MENA)**ما بين 1960-1998.وتم تقدير التكنولوجيا من خلال العامل المتبقي لـ Solowباستعمال دالة من الشكلcobb-douglas.و تبين نتائج الدراسة المبينة في **الجدول رقم(03-18)**أن إسهام التكنولوجيافي النمو ضعيف بالنسبة لتونس و ذو أهمية بالنسبة لمصر و المغرب،لكنه سالب بالنسبة للجزائر و سوريا.و بالنسبة لحالة مصر بينت دراسة أخرى لKheir-El-Din وMoursiسنة2007باستعمال طريقة مختلفة أن النمو

[1] منظمة الفكر العربي ،التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية،2012 ،ص308.

الاقتصادي المصري مابين 1960-1990يفسره أساسا تراكم رأسمال بينما لا تلعب التكنولوجيا سوى دورا هامشيا في النمو.ولن يبرز العامل التكنولوجي كمحدد ذو أهميةإلا بعد سنة 1990[1].

الجدول رقم(03-18):محددات النمو في بعض الدول العربية خلال الفترة 1960-1998

الدول	إسهام العوامل في النمو		
	K/L	H	TFP
الجزائر	1.64	0.30	0.74-
مصر	1.40	0.69	1.07
المغرب	1.08	0.28	0.35
سوريا	2.84	0.38	0.67-
تونس	1.93	0.33	0.03

Source : Francisco Serranito ;rattrapage technologique et convergence :un test par les séries temporelles dans le cas des pays de la région MENA ;revue d'économie du développement ;2012/2 vol .18 ;tableau 2 ;p23.

في دراسة ل J.Muysken و S.Noor(2005) على دول الخلج العربي بينا أن عجز النظام التعليمي ممثلا في تدني مستوى المدرسين،ضعف الموارد والبنية التحتية لقطاع التعليم،تدني معدلات القيد خاصة في التعليم العالي و التعليم التقني،الى جانب النسبة الكبيرة لليد العاملة الأجنبية المتدنية المهارة تشكل عائق أمام جهود البحث والتطوير و تساهم في ترسيخ التبعية التكنلوجية كما تعوق النمو الاقتصادي[2].و يفسر Makdisiوal(2007)ضعفأثر التكنولوجيا على النمو في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط بتدني جودة المؤسسات و عدم كفاءة النظام التعليمي المنحاز نحو التشغيل العام[3].فتوزيع طلبة التعليم العالي حسب التخصصات المنحازة نحو ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية على حساب شعب العلوم و الهندسة و التقنية التي يحتاجها قطاع البحث و التطوير

[1]Francisco Serranito ;rattrapage technologique et convergence :un test par les series temporelles dans le cas des pays de la région MENA ;revue d'economie du developpement ;2012/2 vol .18 ;p23.
[2]Joan Muysken & Samia Noor,dificiencies in education and poor prospects for economic growth in Gulf countries :the case of the UAE,journal of development studies,Vol.42,N°6 , ,august 2006 ,p957-976.
[3]Francisco Serranito, op cit;p 23.

و التي بدورها تفسر جانبا مهما من ضآلة أعداد الباحثين في القطاع كما يبينه **الجدول رقم(03-18)**،إلى جانب تدني نوعية التعليم حسب ما تكشفه تقارير TIMSSوPISA،عوامل ساهمت في إضعاف أثر التكنولوجيا في النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث:التعليم و البحث و التطوير في العالم العربي

يتطلب دعم مجال البحث و التطوير الرفع من مخرجات التعليم العالي من الناحية الكمية والنوعية،كما يستلزم دعما لميادين العلوم و الهندسة و التقنية لتوفير قاعدة الرأسمال البشري اللازمة للبحث.إلا أن الإمكانات الحالية في الدول العربية و التي يترجمها أعداد الباحثين في مجال البحث و التطوير و معدلات القيد و سياسة توزيع المدخلات في التعليم العالي حسب التخصصات لا تسمح بنهضة قطاع البحث و التطوير.

1.الباحثين في مجال البحث و التطوير

كما سبق الإشارة تعاني الدول العربية من قلة الباحثين في قطاع البحث و التطوير،إذ يقدرعدد الباحثين في هذا القطاعفي منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقياالمرتفعة الدخل-و التي تضم دولالخليج العربي-بـ626.11باحثلكل مليون ساكنسنة 2010[1]،و هو مؤشر ضعيف بالمقارنة بالمقياس العالمي (1277.56باحث/م ن).يتضح من خلال بيانات **الجدول رقم(03-19)**التباين بين الدول العربية بخصوص مؤشر عدد الباحثين في قطاع البحث و التطوير،أين تحتل تونس صدارة الدول المتوفر بياناتها في المنطقة العربيةسنة 2014 و بقيم تفوق المتوسط العالمي المقدر بـ 1277.56 باحث/م ن سنة 2010،بينما تنحدر قيمة المؤشر في العراق إلى نحو 67 باحث/م ن.و حتى لو اعتبرنا العراق حالة خاصة نظرا لظروف الحروب و التوترات الأمنية التي عصفت بالإمكانات البشرية الممكن تسخيرها لقطاع البحث،تحتاج تونس الدولة الرائدة عربيا من خلال هذا المؤشر إلى مضاعفة أعداد الباحثين حوالي ثلاث مرات لاستدراك الفجوة الرأسمال البشري

[1] قاعدة مغطيات البنك العالمي2017.

المسخر للبحث و التطوير في الدول المصنعة الأوروبية و الآسيوية.و يعود جانب أساسي للتقدم الذي أحرزته تونس إلى تحسن منظومتها التعليمية حسب ما تشير إليه تقاريرTIMSS.

الجدول رقم (03–19): الباحثونالعاملون في مجال البحث و التطوير (لكل مليون ساكن)في الدول العربية ودول مقارنة سنة 2014

الدول	عدد الباحثين
الجزائر	168,12
البحرين	361,98
العراق	67,87
الأردن	307.98
الكويت	128,37
المغرب	1032,54
عمان	169,14
قطر	597,06
مصر	681,61
تونس	1803,20
كوريا الجنوبية	6899,00
فرنسا	4168,78
سنغافورة	6658,49
الولايات المتحدة الأمريكية	4231,98
مجموعة OCDE	3960,95
ألمانيا	4363,77
العالم	1277,56

ملاحظة:بيانات كل من الأردن الجزائر خاصة بسنوات 2015و 2005 على التوالي.بيانات الكويت وقطر خاصة بسنة 2012.
بيانات العالم خاصة بسنة2010.

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة معطيات البنك العالمي2017 .

وعموما تبقى الدول العربية بعيدة عن الإمكانات البشرية التي تسخرها الدول المصنعة للبحث والتطوير خاصة الدول الآسيوية مثل:كوريا الجنوبية و سنغافورة.و بعيدة عن المتوسط

العالمي(1277.56 باحث/م ن)، وعن متوسط عدد الباحثين في الدول الضعيفة و المتوسطة الدخل(618.56 باحث/م ن) لسنة 2010[1].

2.القيد في التعليم العالي في العالم العربي

بينما يشكل أعداد المسجلين في التعليم العالي القاعدة في الدول المتقدمة بما يفوق 50%و60%إلى حوالي 90%،لا يشكل هؤلاء سوى الاستثناء في الحالة العربية بما يقل عن 30%.وتمكّن العالم العربي من رفع معدلات القيد في التعليم العالي من 1980 إلى 2014 أي خلال 34 سنة بنسبة 19%،و هي نسبة متواضعة بالمقارنة بالجهود التي بذلتها دولة مثل كوريا الجنوبية التي سترفع معدلات القيد من 12.83% سنة 1980 إلى 94.21%سنة 2014 أي بنسبة تفوق 80%.و تظل معدلات القيد في التعليم العالي في العالم العربي دون المستوى العالمي ما بين 1980 و 2014كما يبيّنه **الجدول رقم(03-20)**.

الجدول رقم (03-20):إجمالي معدل القيد في التعليم العالي في العالم العربي و دول مقارنة(%) سنتي 1980 و2014

الدول أو المناطق	1980	2014
العالم العربي	9,60	28,17
فلند	31,75	88,671
إسرائيل	31,27	66,18
اليابان	31,20	63,36
كوريا الجنوبية	12,83	94,21
مجموعةOCDE	30,81	70,00
الولايات المتحدة الأمريكية	53,44	86,66
المملكة المتحدة	18,83	56,47
العالم	12,41	34,98

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة معطيات البنك العالمي 2017

.

[1]قاعدة معطيات البنك العالمي 2017.

3.توزيع الطلاب العرب حسب التخصصات في التعليم العالي

كما سبق و أن تطرقنا في المبحث الثاني من هذا الفصل تبين الأرقام ميول الطلاب العرب في التعليم العالي إلى التخصصات الأدبية والفنية بالمقارنة بالتخصصات العلمية والتقنية.فالنسبة الغالبة ملتحقة بالعلوم الاجتماعية و الآداب و الفنون(47.1%).فيما لا تتجاوز نسب الملتحقين بحقل الهندسة و الرياضيات و العلوم البحتة و الطبيعية 29.8%.و يتوزع7.6%منهم في حقل الطب والعلوم الصحية و 1.5%منهم في حقل الزراعة.وهو ما يشير إلى إشكال في سياسة توزيع مدخلات التعليم بما يتوافق مع احتياجات القطاعات الحيوية التي يمكن أن تلعب دورا محوريا في دفع عجلة النمو كقطاع البحث والتطوير.هذا إلى جانب ضعف أداء الطلاب العرب في الرياضيات والعلوم خصوصا في المستويات المتقدمة حسب تقارير**TIMSS**و**PISA.**ما لا يسمح بتوفير قاعدة المهارات البشرية اللازمة لقطاع البحث والتطوير.و على هذا النحو نكون قد فقدنا حلقة مهمّة في علاقة التعليم بالنمو في الحالة العربية،باعتبار البحث و التطوير أحد القنوات الأساسية التي يمكن للتعليم أن يؤثر من خلالها في النمو.

خاتمة الفصل:

يشمل معدّل التشغيل في المنطقة العربية حوالي ثلث السكان و هو معدل ضئيل بالمقارنة باتساع نسبة الفئة النشيطة و فئة الشباب.ما يعكس وجود نسبة كبيرة من الموارد البشرية المعطلة أو الغير مستغلة.أغلبية اليد العاملة ذات مستويات تعليمية متدنية،تتوزع مابين المستوى الابتدائي ومادون أو المستوى الثانوي.و تتركز غالبية العمالة في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية المدرة للدخل والدافعة للنمو الاقتصادي،كما يستحوذ القطاع العام على النسبة الغالبة في التشغيل.نميز في مجموعات الدول العربية بين دول تواجه فائض و تلك المصدرة و الأخرى المستوردة للعمالة.تستقطب هذه الأخيرة نسبة مهمة من اليد العاملة المهاجرة في العالم يتوزعون خاصة في دول الخليج العربيو من بين الخصائص التي تميز العمالة العربية ضعف مساهمة المرأة في القوة العاملة وارتفاع بطالة فئة الشباب والمتعلمين و الإناث وكذا الوافدين الجدد لسوق العمل.وتتميز أسواق العمل العربية بعدم المواءمة بين مخرجات التعليم و سوق العمل بالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة بين خريجي التعليم العالي،عدم توافق المهارات،طول فترة الانتظار قبل الحصول على وظيفة مناسبة وضعف الكفاءات والمهارات التي يبحث عنها المشغل.كما يطرح الإشكال حول توزيع الطلبة في التعليم العالي نحو مسارات تعليمية بعيدة عن الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية المولدة للنمو.هذه المتغيرات تعبر عن تشوهاتعميقة في أسواق العمل،كما تعكس مشاكل في الهياكل والبنيات و الرؤية الاقتصادية للدول العربية.

و فيما يخص علاقة التعليم بقطاع البحث و التطوير،تكشف المتغيرات التكنولوجية عن ضعف الانجاز التكنولوجي و اتساع الفجوة التكنولوجية في المنطقة العربية.تفسر مشاكل القطاع التعليمي جانبا من هذا الضعف بالنظر إلى شح أعداد الباحثين، تدني نسبة التسجيل في التعليم العالي،تركز مخرجات التعليم العالي في الميادين الغير تقنية و تدني نوعية التعليم.عوامل لا تسمح بضخ وفورات الرأسمال البشري القادرة على الابداع والابتكار واللازمة لتنشيط و تطوير قطاع البحث و التطوير.

الفصل الرابع:

أثر التعليم على النمو الاقتصادي

في الدول العربية

مقدمة الفصل

من أجل تقدير أثر التعليم على النمو الاقتصادي لا بد من فهم موقع عنصر التعليم في دالة النمو أولا.و لن يتاتى ذلك الا من خلال تحليل الخصائص الاقتصادية للمجموعة العربية،وتعيين أهم العوامل المحددة للنمو في هذه الدول.

و لتقدير هذا الأثر سنقوم بادماج متغيرات التعليم الى جانب متغيرات أخرى من خلال سلة بيانات 12 دولة عربية للفترة ما بين 1980- 2014 في دالة نمو Lucas(1988)،كما سنقوم بالتقدير باستعمال نموذج الآثار الفردية الثابتة و العشوائية من خلال برنامج Eviews.

ان مشاكل التعليم،تشوهات اسواق العمل و عجز قطاع البحث والتطوير عوامل تساهم في اضعاف أثر التعليم في النمو فهل ستتوافق نتائج الدراسة مع هذه التوقعات؟.

كما ان المجموعة العربية تضم اقتصاديات متباينة من حيث خصائصها الاقتصادية و انجازاتها التعليمية.فهل سينعكس ذلك على خيار النموذج الأنسب لتقدير العلاقة؟.

المبحث الأول:خصائص النمو في الدول العربية

إن التعامل مع الاقتصاد العربي ككتلة اقتصادية واحدة ومنسجمة قديؤدي بتحليلنا إلى نتائج مغلوطة.فالتباين الصارخ بين اقتصاديات الدول العربية من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج والموارد الأولية والطبيعية أفرز اقتصاديات متباينة من حيث البنيات والهياكل الاقتصادية ومستويات الرفاهية الاجتماعيةو الاقتصادية.وبرغم هذا الاختلاف يمكننا استخلاص ميزات مشتركة تطبع النمو الاقتصادي العربي عموما تتمثل في: بطئ،تذبذب وصعوبة استدامة النمو،فضلا عن طول فترة الصدمات.

و من أجل فهم طبيعة النمو الاقتصادي العربي سنعتمد على تحليل عوامل الإنتاج(رأسمال،العمل) ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي.كما نقدم قراءة للمراحل التي مر بها النمو الاقتصادي على ضوء السياسات التنموية التي خاضتها الدول العربية.

المطلب الأول:تصنيف الدول العربية حسب بعض المؤشرات الاقتصادية

تمثل الدول العربية مجموعة غير متجانسةذكرنا،سواء من خلال خصائصها الهيكلية أو من حيث طبيعة وأداء مؤسساتها الاقتصادية،أو حسب وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والبشرية.لذلك يصعب إيجاد تصنيف موحد لجميع الدول العربية.وسنحاول التمييز بين هذه الدول من خلال تصنيفات التنمية البشرية،ومستويات الدخل وبعض الخصائص الهيكلية.أين نميز كما هو في **الجدول رقم(04-01)**بين مجموعات ذات تنمية بشرية مرتفعة،متوسطة ومنخفضة. وكذلك الشأن بالنسبة لمستويات الدخل.و بين الدول التي تتميز بفائض، مصدرة أو مستوردة للعمالة.كما نميز بين مجموعة الاقتصاديات الأولية و المتنوعة.

1. **دول ذات دخل مرتفع وتنمية بشرية مرتفعة جدا:** وتمثل الدول الخليجية،تمتاز باقتصاديات أولية، إختلالات كبيرة في أسواق العمل وتتميز نسبيا بجودة مؤسساتها الاقتصادية.

الجدول رقم(04-01): تصنيف الدول العربية حسب بعض المؤشرات الاقتصادية

الدولة	مستوى الدخل	العمالة	الاقتصاد	تنمية بشرية
البحرين	مرتفع	مستورد	أولي	مرتفعة جدا
الكويت				
عمان				
قطر				
السعودية				
الإمارات				
الجزائر	متوسط شريحة عليا	فائض		مرتفعة
ليبيا		مستورد		مرتفعة
العراق		مصدر		متوسطة
الأردن			متنوع	مرتفعة
تونس				مرتفعة
لبنان				مرتفعة
اليمن	متوسط شريحة دنيا		أولي	منخفضة
السودان				منخفضة
سوريا			متنوع	متوسطة
المغرب		فائض	متنوع	متوسطة
موريتانيا			أولي	منخفضة
مصر			متنوع	متوسطة

المصدر: معهد التخطيط العربي،تقرير التنمية العربية،الإصدار الثاني، 2015،الجدول رقم1.1،ملحق ص63.

2. دول ذات دخل متوسط:وتشمل كل من الأردن،تونس ولبنان التي تمثل اقتصاديات أكثر تنوعا وذات تنمية بشرية مرتفعة إلى جانب الجزائر،ليبيا والعراق. وتصنف الجزائر كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة تتميز باقتصاد أولي يزخر بالموارد،فائض عمالة ومؤسسات

اقتصادية منخفضة الأداء. يتقاسم هذا الوضع كل من ليبيا والعراق. مع فارق أن ليبيا دولة مستوردة للعمالة، والعراق يقع في خانة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

3. **دول ذات الدخل المنخفض**: ويشمل كل من مصر،المغرب وسوريا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا وتنمية بشرية متوسطة. إلى جانب مجموعة السودان،اليمن وموريتانيا التي تمتاز بتنمية بشرية منخفضة، اقتصاديات أولية ومؤسسات ضعيفة وفائض في العمالة.

ومن خلال **الشكل رقم(04-01)** الموالي تظهر بوضوح الفوارق بين مستويات دخول الأفراد في الدول العربية.أين يتجاوز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دولة قطر 90 ألف دولار.أين أكبر بـ70 مرة نصيب من الناتج الخام في دولة اليمن وموريتانيا.

الشكل رقم(04-01): نصيب الفرد من الدخل القومي مقارنة عربية بينية لسنة 2014

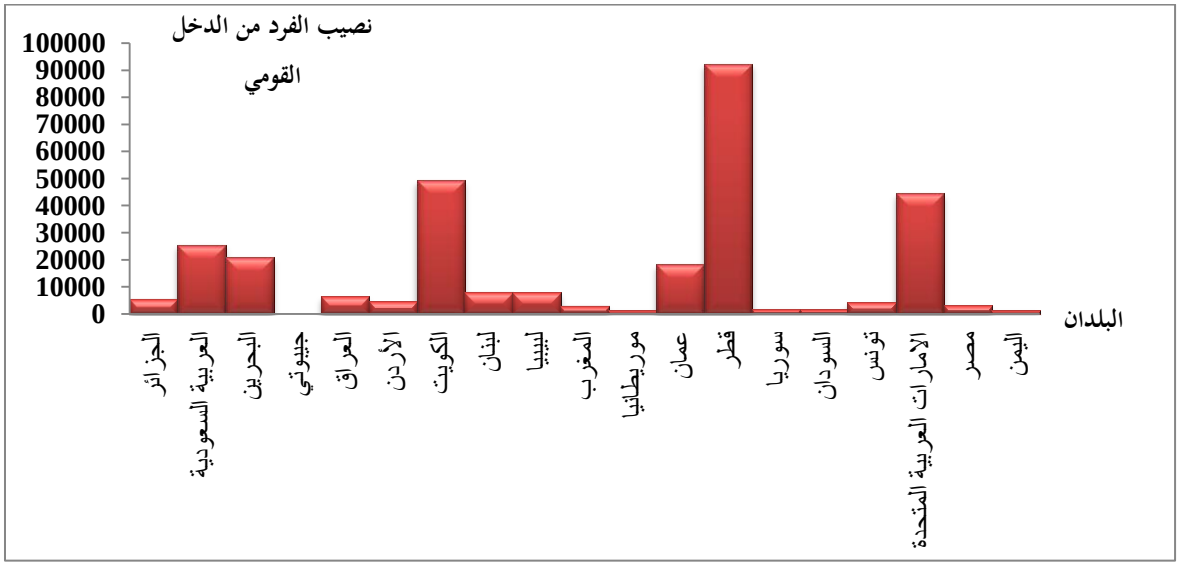

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي،2016.

وعلى العموم، تستأثر دول النفط الخليجية على المعدلات الأعلى عربيا بما يتراوح ما بين 45 و49 ألف في الإمارات والكويت. وأكثر من 18، 20، 25 ألف في عمان،البحرين والسعودية على التوالي.

بينما تنزل هذه المعدلات إلى ما بين 5000 و7800 دولار في الدول النفطية المختلطة (الجزائر،العراق،ليبيا).وما بين 3000 و4000 في الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة (الأردن،المغرب،تونس،مصر). ماعدا لبنان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 8000 دولار.

وتتوافق هذه البيانات مع توزيع نسب الفقر في الوطن العربي أين تسجل الدول المنخفضة الدخل:السودان،اليمن،موريتانيا والصومال إلى جانب جيبوتي وجزر القمر النسب الفقر وفق خط الفقر الوطني الأكثر ارتفاعا في المنطقة بما يتراوح ما بين 38%و44.8%حسب أحدث البيانات المتوفرة في هذه الدول.

فيما تتباين هذه النسب ما بين أقل من 10%في كل من الجزائر والمغرب. وأكثر من 10%إلى أقل من 20%في البحرين،الأردن،تونس،سوريا. وأكثر من 20%في كل من مصر،فلسطين والعراق[1].و عموما تضم المنطقة العربية 21.5 مليون شخص من الفئات الضعيفة أو التي تواجه خط الفقر المتعدد الأبعاد و 18.8 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد(أقل من 1.25دولار)،و هذا يمثل على التوالي 9.3%و 7.9%من مجموع السكان البالغ231.1 مليون نسمة في 12 دولة عربية عام 2010[2].

المطلب الثاني:مراحل و خصائص النمو الاقتصادي في العالم العربي

لا يمكن تفسير النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بمجرد مؤشرات كمية منفصلة عن السياق العام لجهود التنمية والإصلاحات التي شهدتها المنطقة منذ ستينات القرن الماضي،أي فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.أين يمكننا التمييز بين مختلف المراحل التي مر بها النمو الاقتصادي و استخلاص أهم خصائصه.

[1]التقرير العربي الموحد 2014،المرجع السابق ذكره،ملحق ص339.

[2]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية،تقرير التنمية الإنسانية العربية-سلسلة أوراق بحثية،2014،ص6.

1. مراحل النمو الاقتصادي في العالم العربي

يمكن التمييز بين الدول العربية من حيث توجهاتها التنموية بين مجموعات ذات التوجه الاشتراكي والتخطيط المركزي،ومجموعة ذات التوجه نحو اقتصاد السوق والتخطيط غير المركزي.فإنجازات وإصلاحات وإخفاقات السياسات التنموية العربية انعكست بالضرورة على وفورات النمو الاقتصادي العربي.حيث يمكننا التمييز بوضوح بين ثلاثة مراحل مر بها النمو الاقتصادي:

1.1 النمو الاقتصادي في مرحلة الخمسينيات إلى غاية نهاية السبعينيات

عرفت هذه المرحلة ارتفاعا قياسيا لمعدلات النمو الاقتصادي تراوحت بين (10%-12%).ولم تستطع المنطقة معاودة تحقيق هذه المعدلات منذ بداية الثمانينات إلى غاية يومنا هذا. ويعود هذا الارتفاع إلى تعبئة الموارد المحلية وكذا الخارجية-من خلال اللجوء إلى الديون والمساعدات الخارجية- نحو الاستثمارات الإنتاجية في إطار ما يعرف بسياسة التصنيع الموجه للسوق المحلي وسياسة إحلال الواردات خلال فترة الستينات إلى أواسط السبعينات في الدول العربية. وإلى الارتفاع القياسي لأسعار المواد الأولية وأسعار البترول خلال عقد السبعينات وما نجم عنه من وفورات مالية للدول النفطية.

الشكل رقم(04-02): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم العربي ما بين 1980-2013

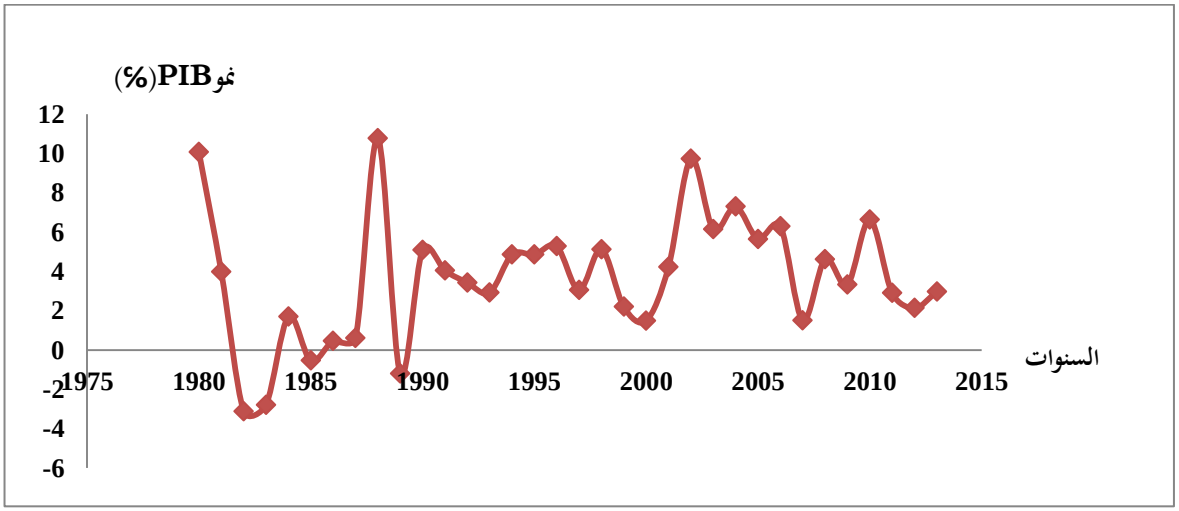

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في قاعدة معطيات البنك العالمي 2017.

وفي سياق الحديث عن سياسات الحكومات العربية التي ستنعكس نتائجها على معدلات النمو في المراحل اللاحقة.أرست مجموعة الدول ذات التوجه الاشتراكي والتخطيط المركزي والتي تضم كل من: الجزائر،مصر،ليبيا، العراق وسوريا قواعد لاحتكار القطاع العام ومراقبة الأسعار وتنفيذ سياسات إحلال الواردات.ونظام حمائي للاقتصاد الوطني واحتكار الدولة لقطاعات إستراتيجية كالمناجم،المصارف،الطاقة،النقل الجوي والبحري[1] خلال فترة الستينات وسبعينيات القرن الماضي.

فيما اعتمدت كل من تونس،المغرب والأردن على التخطيط غير المركزي والتوجه نحو اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام،استخدامالإنفاق العام الرأسمالي،تحقيق نمو قائم على إحلال الواردات،تطوير الصناعات الوطنية والتركيز على السوق المحلي من خلال الحماية ومراقبة أسعار الصرف.

ونظرا لافتقار هذه الدول للموارد الطبيعية فيما عدا بعض الموارد كالفوسفات، اتجهت إلى تشجيع الزراعة،السياحة والصناعات الخفيفة معتمدة على التحويلات والديون الخارجية لتمويل التنمية.[2]

أما الدول ضعيفة الدخل كموريتانيا،السودان واليمن،فتعتبر اقتصاديات أولية قائمة على الزراعة والصيد البحري واستغلال الموارد الطبيعية،خاضت هي الأخرى تجربة التخطيط للتنمية.وحققت هذه المجموعة نموا قدر بـ1.25% خلال (1950-1970).وبرغم غنى هذه المجموعة بالموارد الطبيعية إلا أنها لم تتمكن من رفع وتيرة النمو إلى غاية يومنا هذا، نظرا لعدم استقرار مؤسساتها وتواضع رأسمالها البشري[3].

وعلى العكس من ذلك، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من إحداث طفرة تنموية بعد اكتشاف النفط في أربعينيات القرن الماضي، مكنها من بناء دولة الرفاه ورفع مؤشرات التنمية البشرية ودخل الأفراد.وتضم هذه المجموعة كل من عمان،البحرين،السعودية،قطر،الكويت والإمارات.لكن عهد البحبوحة البترولية لم يدم طويلا و ستتكشف إثرها معالم أزمة اقتصادية

[1] تقرير التنمية العربية،الاصدار2،معهد التخطيط العربي،الكويت،2015،ص37.

[2] المرجع السابق،ص37.

[3] المرجع السابق،ص38.

وبنيوية حادة في الدول العربية خلال فترة الثمانينات،ما يكشف عن إخفاقات التوجهات التنموية لهذه الدول في الفترة السابقة.

2.1 النمو الاقتصادي في مرحلة الثمانينات

تمثل هذه فترة مرحلة أزمة اقتصادية بالنسبة لمجموع الدول العربية،إذ انهارت معدلات النمو الاقتصادي خصوصا في الدول النفطية غير الخليجية،حيث سجل النمو الاقتصادي العربي أرقاما سالبة (-3%،-2%،-0.5%)خلال فترات متفاوتة من عقد الثمانينيات(**الشكل رقم (04-02)**).ويعود ذلك إلى انهيار أسعار النفط وإلى أزمة المديونية والتضخم بالدول العربية.

فقد شهدت حقبة الثمانينات وكذلك التسعينات العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية،إذ لم تتمكن أغلب الدول من الاستمرار في نهجها التنموي مع ظهور اختلالات عميقة في هياكلها الاقتصادية منذ أواسط الثمانينات إلى التسعينات،ساهمت في تغيير توجهها الأيديولوجي ونمطها التنموي.وتمثل هذه المجموعة كل من: الجزائر،ليبيا،العراق،سوريا ومصر. لكن المرحلة الانتقالية تختلف من دولة إلى أخرى كما تتباين حدة الأزمة بين هذه الدول.فالاقتصاد المصري بدا أقل تعرضا للهزات الاقتصادية بالمقارنة بالدول النفطية،كما أرست مصر مجموعة من الإصلاحات المبكرة،مكنتهامن رفع مستوى الدخل بشكل مستمر منذ الخمسينات.في المقابل انهار متوسط معدل النمو في الدول النفطية غير الخليجية(الجزائر،العراق،ليبيا) إلى غاية(-6.18%) و استمر إلى غاية التسعينات(-4.14%)[1].

من جانب آخر سجلت معدلات النمو في الدول الخليجية تراجعا نتيجة انخفاض أسعار النفط –خاصة مع استقرار إنتاجه– وسياسة توزيع المداخيل النفطية عبر التوظيف الحكومي إلى جانب قلة تنويع الصادرات وضعف سياسة التصنيع والقطاع الإنتاجي. وارتفاع معدلات السكان،

[1] المرجع السابق ذكره،ص46.

ليسجل النمو معدلا وسطيا 1.37%سنويا[1]. فيما تراجعت معدلات النمو إلى 1.15% في الدول العربية المنخفضة الدخل خلال هذه الفترة[2].

3.1 النمو الاقتصادي في مرحلة التسعينيات إلى غاية 2013

تتميز هذه الفترة باستمرار الإصلاحات القائمة على اقتصاد السوق وتحقيق الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، هذه الإصلاحات انعكست إيجابا على معدلات النمو في المنطقة العربية خصوصا في فترة الألفينيات.

وبالموازاة فان فترة التسعينيات تعتبر امتدادا للفترة السابقة في بعض الدول التي لم تتعافى كليا من الأزمة الماضية. ونخص بالذكر هنا مجموعة الدول النفطية غير الخليجية والتي سجلت نموا سالبا خلال فترة التسعينات (-4.14%)نتيجة العديد من الأسبابكارتفاع تكلفة إدارة القطاع العام ودخولها في نزاعات إقليمية دولية كحالة العراق وليبيا.و في صراعات داخلية كحالة الجزائر[3].

فيما ستتحسن معدلات النمو في مجموع الدول العربية خلال الألفينيات خصوصا في الفترة ما بين 2002 و 2006، أين تراوحت معدلات النمو ما بين 5.5%و9%(**الشكل رقم(04-02)**).

ويعود ذلك إلى التوسع في السياسة المالية في أغلب الدول العربية نتيجة الفوائض المالية الكبيرة المتأتية من ارتفاع أسعار النفط.وتحسن الإيرادات الضريبية في معظم الدول كمصر،الأردن،المغرب،تونس،السودان، موريتانيا،السعودية،الإمارات،الكويت،الجزائر وليبيا.

ويعود تراجع معدلات النمو سنة 2007(1.5%) و2008(4.6%)بالمقارنة بفترة(2002-2006) إلى الضغط الاقتصادي الذي عرفته موازنات الدول غير النفطية والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في السنوات قبل 2009 وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية. أما التراجع الذي عرفته المنطقة في معدل النمو سنة 2009 بحوالي 1.3 نقطة مئوية يعود إلى تداعيات الأزمة المالية

[1] المرجع السابق ذكره،ص46.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] نفس المرجع السابق.

العالمية لسنة 2008 التي أثرت على مستوى الطلب العالمي على النفط،بالتالي تراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي العام وحدث عجز مالي خلال سنة 2009.

وتشكل سنة 2010 بداية الانتعاش من الأزمة المالية ما أثر على مستوى الطلب العالمي على النفط وبالتالي ارتفاع سعره.الأمر الذي يفسر انتعاش معدل النمو في المنطقة العربية سنة 2010 في حدود (6.6%).لكن بالمقابل تفاقمت الأزمة في الدول غير النفطية،فإلى جانب ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية أثر الركود الاقتصادي في منطقة الأورو –أكبر شريك تجاري للعديد من الدول العربية–سلبا على الطلب على منتجات هذه الدول وخدماتها السياحية وعلى تحويلات العاملين وتدفق الاستثمارات الخارجية، الأمر الذي عمق العجز المالي في هذه الدول المستوردة للنفط.

إلى جانب هذه العوامل،ساهمت الاضطرابات السياسية والأمنية التي عايشتها بعض الدول العربية – في إطار ما يسمى بالربيع العربي–في تراجع معدلات النمو في المنطقة منذ سنة 2011 إلى غاية 2013 لتستقر في حدود 2%(**الشكل رقم(04–02)**).

2. خصائص النمو الاقتصادي في العالم العربي

يتميز النمو الاقتصادي في العالم العربي ببطء عملية النمو، ارتفاع مستوى التذبذب،عدم الاستقرار و طول فترة الصدمات.وسنتناول فيما يلي تحليلا لهذه الخصائص و أهم العوامل التي تفق وراءها.

2. 1 بطئ عملية النمو

يتبين من خلال بيانات تطور دخل الفرد في الأمد الطويل ما بين (1950–2010) أن دخل الفرد ينمو بمعدل 1.4% سنويا فقط[1]،أي ما يمثل سوى ثلث متوسط معدل نمو دول مقارنة (الصين،الهند،هونكونغ،أندونيسيا،إيران،كوريا،ماليزيا،سنغافورة وتايوان).

و هو ما يعني أن الدول العربية تحتاج إلى نصف قرن من الزمن لمضاعفة دخل الفرد في حالة استمرار معدل النمو على هذا المنوال. بينما لا يستغرق سوى 18 سنة في الدول المقارنة.

[1] المرجع السابق ذكره،ص40.

2. 2 التذبذب وعدم الاستقرار

يتميز النمو الاقتصادي العربي بارتفاع مستوى التذبذب وعدم الاستقرار كما يتبين في **الشكل رقم(04-02)**وهو ما يؤثر على إمكانية الاستدامة في النمو.

وقد أظهرت الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة ومستوى التنمية البشرية المتوسطة والمرتفعة والتي تضم كل من:تونس،مصر،لبنان،الأردن و المغرب قدرة على النمو بمستوى أعلى من المتوسط العربي قدر بـ2%خلال (1950-2010)[1].إلا أن مستوى تذبذب النمو هو الأعلى عربيا، وذلك لأنها تعتمد على قطاعات تتسم بتذبذب النشاط الاقتصادي كالزراعة والسياحة.

2. 3 طول فترة الصدمات:

بينت الدراسة الواردة في التقرير العربي للتنمية لسنة 2015، أن موجات النمو السالبة التي يتعرض لها النمو الاقتصادي العربي قصيرة جدا ويمكن تجاوزها خلال سنتين في المتوسط. وتعبر هذه الموجات عن الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العربي قد تكون صدمات خارجية ناجمة عن انهيار أسعار النفط. أو عن ظروف سياسية، أو تدهور البيئة الاقتصادية الكلية، أو حدوث جفاف حاد.

و بينت الدراسة أن أقصى فترة انكماش دامت حوالي 6 سنوات في النمو العربي ما بين (1950-2010)،تراجع فيها الدخل العربي بـ (5.3-%) سنويا بينما لا تتعدى هذه الفترة في الدول المقارنة السنة والنصف و 2.4 سنة كأقصى مدة تراجع فيها الدخل بـ3%سنويا.و هو ما يبين مدى هشاشة النمو الاقتصادي العربي.كما نشير إلى أن هذه الموجات الانكماشية هي الأشد وطأة في الدول النفطية غير الخليجية.

إن الإشكال في تباطؤ النمو وعدم الاستقرار يعكس في العمق طبيعة السياسات الاقتصادية العربية وحصاد توجهات تنموية غير موفقة منذ السبعينات وأعباء و مشاكل المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد

[1] المرجع السابق ذكره،،ص45.

السوق.فما يميز السياسات الاقتصادية العربية أنها سياسات مؤقتة موجهة لتحقيق التوازنات الكليةحيث تمتازبالتوسع في حالة الرواج، والانكماش في حالة الكساد.إذ أن الاختلالات التي تعرضت لها الاقتصاديات العربية نتاج صدمات خارجية (انهيار أسعار النفط، تحسن الدولار، ارتفاع أسعار الفائدة العالمية...)تم التعامل معها عن طريق سياسات انكماشية(كتخفيض العملة،رفع أسعار الفائدة،تقليص الإنفاق...) ولم يظهر تحول جذري في أسلوب معالجة الصدمات منذ عقود من الزمن من خلال انتهاج سياسات ترمي إلى تعزيز حصانتها الاقتصادية في الأمد الطويل،من خلال بناء اقتصاد تصديري أكثر تنوعا وتقوية التعاون البيني في المنطقة.

كما أن الإصلاحات التي قامت بها الدول من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق منذ ثمانينات القرن الماضي و التي ألزمتها تحرير التجارة وسعر الصرف،ورفع الدعم على الأسعار بالموازاة مع السياسات المالية والنقدية الانكماشية،ساهمت في انحصار دور القطاع العام،وتراجع التصنيع في بعض الدول العربية،خصوصا مع تردي أداء المؤسسات الاقتصادية،وهو ما أدى إلى ظهور طبقات ريعية أو مجموعات ضغط في هذه الدول تبحث عن الربح السريع في قطاعات المضاربة غير الإنتاجية.الأمر الذي ساعد على تنمية نزعة الاستيراد.

إلى جانب ذلك فإن هذه الإصلاحات لا تزال تحتاج إلى تطوير آلية حوكمة المؤسسات والإدارات العامة وآليات الشفافية ومكافحة الفساد،واستغلال المال العام،وتطهير مناخ ممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات.

المطلب الثالث:مصادر النمو في الدول العربية

سنحاول تفسير النمو الاقتصاديفي العالم العربي على ضوء عوامل الإنتاج(رأسمال-العمل)،كما سنركز على عنصر الرأسمال- باعتبار أننا أسهبنا في تحليل عنصر العمل في الفصل الثالث- من خلال تقييم معدلات تراكم رأسمال استنادا إلى عناصر:الادخار،الإيرادات،الإنفاق العام والاستثمار.

و على أساس مدى توافر عنصر العمل و رأسمال يمكن التمييز بين مجموعتين أساسيتين من الدول العربية:مجموعة الدول المصدرة و الأخرى المستوردة للنفط.

فمجموعة الدول النفطية تتمتع بفوائض مالية سمحت لها بتكوين احتياطي يتم استثماره في صناديق سيادية في الخارج،الأمر الذي يمكنها من دعم موازناتها العامة والتخفيف من الآثار السلبية للمديونية.أما فيما يخص عنصر العمل،فنميز هنا بين:الدول غير الخليجية التي تشهد فائض في العمالة،لم تتمكن من خلق فرص عمل كافية. والدول الخليجية التي تعتمد على استيراد اليد العاملة الأجنبية كشريان أساسي لتحريك اقتصادها المحلي.لكنها تعاني من إختلالات عميقة في أسواق العمل،بحيث عجزت عن توطين عمالتها الوطنية في مؤسسات غير حكومية على الأقل.

في المقابل تعاني**مجموعة الدول المستوردة للنفط**من شح رأسمال وارتفاع الحاجة إلى للتمويل نتيجة العديد من العوامل منها:اعتمادها على قطاعات ذات نشاط موسمي(السياحة،الزراعة)،ضعف الصادرات، عدم فعالية النظام الجبائي والقطاع المالي عموما...).

و تتميز هذه المجموعة بكثافة اليد العاملة و تضم عموما الدول ذات الدخل المتوسط.

1. هيكل الإيرادات العامة

إن التمعن في هيكل الإيرادات ونسب الادخار وكيفية توزيع النفقات يساعد على تفسير طبيعة التراكم الرأسمالي في الدول العربية.

يبين هيكل الإيرادات العامة العربية والموزعة بين الإيرادات النفطية،الضريبية، غير الضريبية،الاستثمار و المنح أن النسبة الغالبة من الإيراداتمتأتية من مداخيل النفط،بحيث تمثل هذه النسبة ما يقارب 70%عام 2014 و هو ما يمثل 23.9%من الناتج المحلي.كما نلاحظ تراجع الإيرادات الضريبية بنحو 19% ما بين 1998 و 2014برغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الدول العربية.في نفس الفترة ترتفع الإيرادات النفطية بحوالي 20.5%،كما ستنخفض الإيرادات غير الضريبية.ولا يمثل الدخل من الاستثمار سوى 4.8%سنة 2014.

الجدول رقم(04-02):هيكل الإيرادات في مجموع الدول العربية عامي 1998-2014

	هيكل الإيرادات (%)		النسبة من الناتج المحلي (%)	
	1998	2014	1998	2014
الإيرادات البترولية	48.7	69.2	14.0	23.9
الإيرادات الضريبية	36.8	17.8	10.6	6.2
الإيرادات غير الضريبية	11.2	6.4	3.2	2.2
الدخل من الاستثمار	2.7	4.8	0.8	1.7
المنح	0.7	1.8	0.2	0.6
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	100.0	100.0	28.8	34.5

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد،2015،الفصل السادس،الجدول رقم01،ص139.

صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد،2000،الفصل السابع،الجدول رقم01،ص100.

مادامت عوائد النفط المصدر الأهم للإيرادات العربية،تبقى هذه الأخيرة عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار خصوصا مع ضعف الإيرادات الضريبية.وهو ما يؤثر على مستويات الإنفاق الاستثماري وبالتالي التراكم الرأسمالي.الأمر الذي يفسر جانبا من هشاشة وعدم استقرار النمو العربي.

2. الإنفاق العام

يمثل **الجدول رقم(04-03)**نسب الإنفاق العام في الدول العربية خلال سنتي 1998 و2014.حيث يستحوذ الإنفاق الجاري على حصة الأسد من الإنفاق العام بما يقارب 78.8%و 72.9%،أي ما يمثل 27.5%و 23.4%من الناتج المحلي على التوالي.و يشمل هذا النوع من الإنفاق مختلف النفقات الاستهلاكية على الأجور والخدمات الاجتماعية والدعم.في المقابل لا يتجاوز الإنفاق الرأسمالي الذي يشملالإنفاق على الاستثمار20%و27%،ما يمثل 7%و8.6%من الناتج المحلي.وهو ما يفسر جانبا من ضعف التراكم الرأسمالي في الوطن العربي.

الجدول رقم(04-03):هيكل الإنفاق العام في الدول العربية عامي 1998-2014

	هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة من الناتج المحلي (%)	
	1998	2014	1998	2014
الإنفاق الجاري	78.8	72.9	27.5	23.4
الإنفاق الرأسمالي	20.0	26.9	7.0	8.6
صافي الإقراض الحكومي	1.2	0.2	0.4	0.1
إجمالي الإنفاق العام	100.0	100.0	34.9	32.1

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد،2015،الفصل السادس،الجدول رقم03،ص147.

صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد،2000،الفصل السابع،الجدول رقم02،ص104.

3. الادخار

يوضح **الجدول رقم(04-04)** تطور نسب الادخار الخام إلى الناتج الداخلي الخام في الدول العربية خلال2007-2014.أين نستخلص الملاحظات التالية:

- ✓ ضعف الادخار الوطني في الدول العربية غير النفطية أو على الأقل عدم قدرتها على تكوين فائض رأسمال ملموس،وبالتالي تحقيق معدلات ادخار تضاهي تلك المسجلة في الدول النفطية في حالة ارتفاع أسعار النفط.أين تصل نسب الادخار إلى أكثر من 50%في الكويت،قطر،الجزائر والسعودية في المقابل يتدنى الادخار إلى معدلات سالبة في لبنان والأردن اللتان تعانيان من مشاكل في التمويل.أما الإقتصادات الأكثر تنوعا كحالة تونس،المغرب ومصر فتتراوح معدلات ادخارها ما بين 15%،20%و25%.

و لو تتبعنا مسار تطور معدلات الادخارسيبدوتطور معدلات الادخار في الدول غير النفطية أكثر استقرارا بالمقارنة بنظيرتها في الدول النفطية.ويعد ذلك نتيجة طبيعية لارتباط معدلات الادخار في هذه الدول بالمداخيل غير المستقرة المتأتية من النفط.

- ✓ يعود انخفاض معدلات الادخار في مصر و تونس إلى تردي الأوضاع الأمنيةمنذ سنة 2011 التي أثرت على العديد من القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأساسية في البلدين.

الجدول رقم(04-04):الادخارالداخلي الخام كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)في الدول العربية عامي 2007 و 2014

الدول	2007	2014
الجزائر	56,66	44,15
السعودية	51,48	41,66
العراق	27,04	43,92
الأردن	-7,25	1,79
الكويت	55,55	52,41
لبنان	-0,72	19,31
المغرب	24,54	19,83
قطر	70,45	71,67
السودان	26,81	11,44
تونس	21,93	11,42
مصر	16,27	5,28

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة معطيات البنك العالمي2016

3. 1 مشاكل تعوق الادخار العام والخاص

العديد من العوامل تعوق الادخار سواء العام أو الخاص منها ما يرتبط بالبيئة المؤسساتية و منها ما يتعلق بعوامل خارجية كارتفاع خدمة الدين الخارجي.

3. 1.1 مشاكل تعوق الادخار الخاص

ويعود انخفاضالادخار الخاص إلى طغيان النمط الاستهلاكي الذي ساهم في زيادة الواردات خصوصا في الدول التي تتلقى تحويلات للمهاجرين مثل:المغرب و مصر.ويعرف الادخار الخاص وغير الحكومي مشاكل تعوق دون تحويله لاستثمار منتج منها:

- ✓ ضعف فعالية القطاع المالي في تعبئة الموارد للاستثمار المنتج.

- ✓ تركيز المصارف على عمليات التمويل قصيرة الأجل مثل تمويل التجارة الخارجية والعقار والخدمات الشخصية.
- ✓ أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل غالبية المؤسسات الإنتاجية والخدماتية فتركز على مواردها الذاتية في التمويل نظرا لمشاكل التمويل المصرفي.

3. 2.1 مشاكل تعوق الادخار العام

يرجع ضعف الادخار العام إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- ✓ ارتفاع الإنفاق الجاري كما أشرنا في السابق.
- ✓ ارتفاع خدمة الدين.
- ✓ ضعف قدرة الدول على تعبئة الموارد المحلية عن طريق آلية الضرائب بمختلف أنواعها.
- ✓ ارتفاع مساهمة الاقتصاد غير الرسمي غير المحتسب ضمن الحسابات القومية ذات العلاقة[1].

كل هذه العوامل المذكورة تحد من الانتشار الإنتاجي مما يساهم في إضعاف النمو الاقتصادي.

سنركز في ما يلي على تحليل مشكل ارتفاع **خدمة الدين العامالخارجي**.إذ لا يزال هذا الأخير عبئا ثقيلا على موازنات الدول و يشكل عقبة أمام تحقيق المستويات اللازمة لتمويل القطاعات الإنتاجية وبالتالي التراكم الرأسمالي.وكما يتبين في **الشكل رقم(04-03)** تخصص الدول العربية المقترضة حوالي 20%من ناتجها المحلي الإجمالي خلال (2010-2014) لخدمة ديونها العامة الخارجية.وتتفاوت هذه النسب بين الدول العربية أين تتموقع بعض الاقتصاديات ضعيفة الدخل على رأسها موريتانيا (75.7%)،السودان (54.8%) وجيبوتي (55.7%)،إلى جانببعضالاقتصاديات الأكثر تنوعا كحالة لبنان (66.5%) و تونس(59.3%)ضمن قائمة الدول الأكثر استدانة في المنطقة العربية سنة 2014.أما الدول النفطية كالجزائر وعمان فتمثل الأقل استدانة.ويجدر بنا الإشارة إلى ارتفاع خدمة الدين العام الخارجي خلال الفترة المذكورة في كل من تونس ولبنان،السودان والأردن بينما انخفضت بنسب متفاوتة في بقية الدول.

[1] المرجع السابق ذكره،ص53.

الشكل رقم(04-03): نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي(%) في الدول العربية خلال 2010-2014

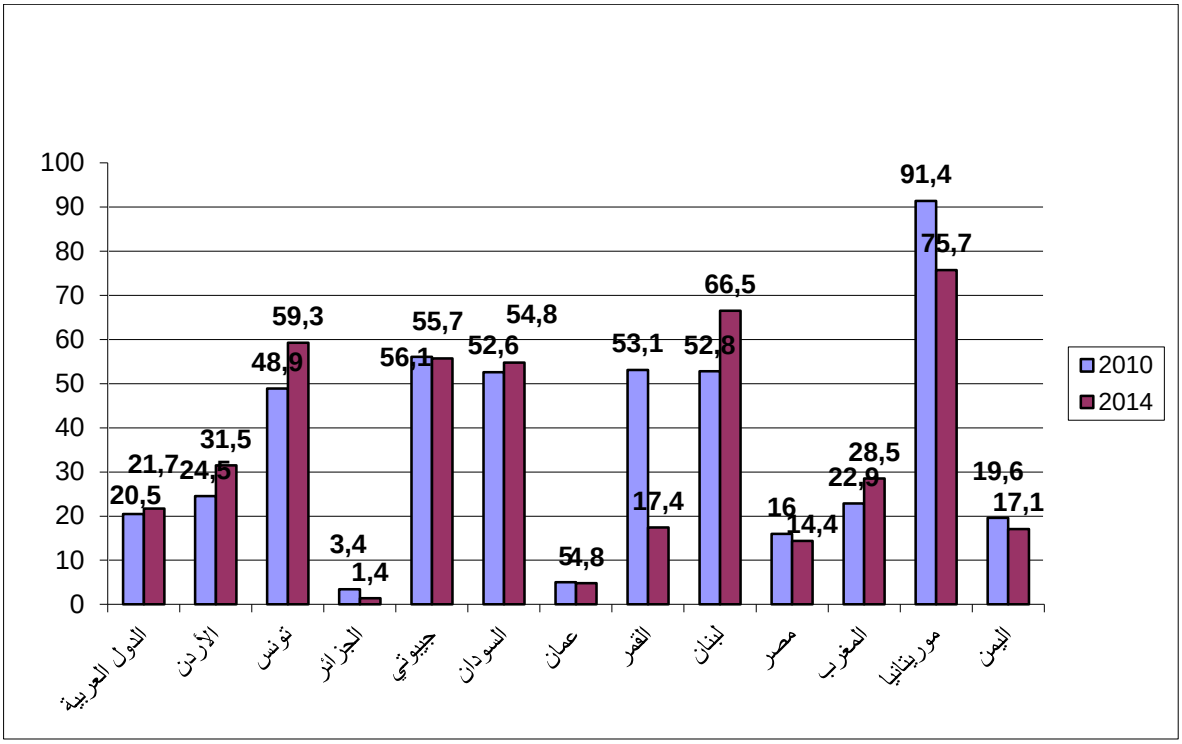

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الواردة في التقرير العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي،الإصدار الثاني،2015ملحق(9-8)،ص504.

أما الصومال التي استثنيناها من الشكل فتسجل نسبة قياسية لإجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرت في المتوسط بـ1806.8% ما بين (1997-2002) بينما لم تتوفر بيانات في المراحل اللاحقة[1].

4. إنتاجية العمل

نظرالتدني نوعية التعليم في العالم العربي و التشوهات الموجودة في أسواق العمل العربية التي أفرزت خللا في توزيع مخرجات التعليم نحو القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تدفع بالنمو الاقتصادي،إلى جانب ارتفاع مستوى بطالة الشباب والمتعلمين وتدني المستوى التعليمي للعمالة

[1] تقرير التنمية العربية،العدد الأول،معهد التخطيط العربي،2013،الكويت،ص248.

العربية.هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تدني إنتاجية العمل وتحول دون تراكم رأسمال البشري الفعلي. وبالتالي إضعاف مساهمة عنصر العمل في دالة النمو الاقتصادي العربي.

4. 1 إسهام العامل في الناتج الداخلي الخام

يوضح **الشكل رقم(04-04)** إسهام العامل في الناتج الداخلي الخام في الدول العربية و مناطق مقارنة.إذ يعطي هذا المؤشر صورة عن إنتاجية العامل في هذه الدول.إن اعتماد الناتج الداخلي الخام في الدول العربية النفطية على عوائد النفط بشكل أساس لا يسمح بإعطاء صورة واقعية عن إنتاجية العامل،لذا تم استثناء هذه المجموعة من الدول.

وكما هو موضح من بيانات**الشكل رقم(04-04)**،ساهم العامل العربي بحوالي 5300$ في الناتج الداخلي العربي لسنة 2014 و هو ما يتجاوز المتوسط العالمي و المقدر بحوالي 3200$.وحوالي ضعف ما يساهم به العامل في الدول متوسطة الدخل(2200$).

ويمكن القول أن إنتاجية العامل العربي أقل من نصف إنتاجية العامل الأمريكي(110ألف دولار) و تعادل ثلثي إنتاجية العامل في دول **OCDE** (82 ألف دولار)أو في الدول المرتفعة الدخل(90 ألف دولار).غير أنه يجب الإشارة إلى أن متوسط المؤشر المحتسب في الدول العربية يحتسب المعدلات في الدول العربية النفطية،خاصة الدول الخليجية التي تفوق فيها مساهمة العامل القطري 188 ألف دولار و السعودي و الكويتي 13ألف دولار سنة 2014[1].و هو ما يعني أن مؤشر متوسط إسهام العامل العربي في **PIB** لا يقدم تقديرا واقعيا أو دقيقا لإنتاجية العامل العربي خاصة في الدول النفطية.

و يتراوح إسهام العامل في مصر،تونس،لبنان و الأردن مابين 35 ألف إلى 45 ألف دولار.أما باقي الدول فتسجل معدلات أقل من المعدل العالمي.أين يقدّم العامل في المغرب و فلسطين حوالي 20 ألف دولار،و أقل من 16ألف دولار في موريتانيا،اليمن،السودان،جيبوتي وحوالي1100 دولار فقط في الصومال للناتج الداخلي الخام.

[1] قاعدة معطيات البنك العالمي 2017.

تشير هذه المعطيات عموما إلى تدني إنتاجية العمل بشكل متباين في الدول العربية خاصة لدى مجموعة الدول ضعيفة الدخل.

ويمكن تفسير تدني إنتاجية العمل في العالم العربي من جانبين:الجانب المرتبط بالسياسات الاقتصادية و طبيعة البنى التحتية و مستوى حداثة و كفاءة المؤسسات الاقتصادية و القطاعات ذات العلاقة بالقطاع الإنتاجي و هي الرهانات الأكثر تعقيدا في الدول ضعيفة الدخل.وكذا حاجة الدول النفطية إلى تنويع اقتصادي خارج قطاع النفط.بل حتى الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة لا تزال تحتاج إلبذل الجهود للرفع بمستوى إنتاجية العمل التي لا تزال دون المستوى الذي يمكّن من تحقيق استدامة في معدلات النمو.إذ يوضح **الجدول رقم(04-05)**أن معدلات نمو إنتاجية العامل في الشرق الأوسط هي الأضعف بالمقارنة بمناطق العالم لأكثر من عقد من الزمن ما بين 2001 و 2012.

أما الجانب الثاني فيرتبط بتأهيل عنصر العمل عن طريق التعليم،التكوين و سياسات تشغيل أكثر نجاعة في توظيف الكفاءات المحلية.

الشكل رقم(04-04): إسهام العمل في الناتج الداخلي الخام PIB بسعر الدولار الثابت في الدول العربية غير النفطية و مناطق مقارنة سنة 2014

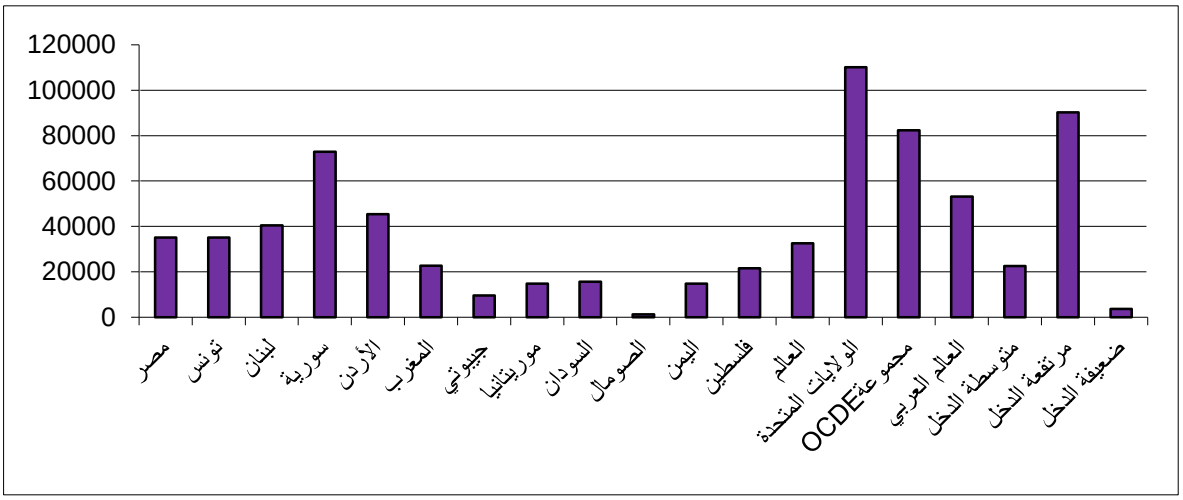

ملاحظة:تم تقييم المؤشر بسعر الدولار الثابت($ PPP)لسنة2011.

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة معطيات البنك العالمي،2017.

4. 2تطور إنتاجية العامل في العالم العربي

كما يتبين في **الجدول رقم(04-05)**تسجل دول الشرق الأوسط معدلات نمو إنتاجية العامل الأضعف بالمقارنة بمناطق العالم بمعدل 0.1%مابين 2001-2006.فيما ستتحسن المعدلات خلال2007-2008 لتتراجع خلال سنة 2009 اثر تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008،و التي أثرت بشكل متفاوت على هذا المؤشر في مختلف المناطق.أكثرها حدة في منطقة وسط و جنوب شرق أوروبا(5.1-%)لكنها ستعاود النهوض بمعدلات نمو إنتاجيتها بحوالي 9 نقاط مئوية سنة 2010 (3.8%).ستتمكن منطقة الشرق الأوسط من تحسين معدلات نمو إنتاجيتها نسبيا ما بين 2010-2011 إلا أن تداعيات الأزمة السياسية و الأمنية –ما يعرف بالربيع العربي-التي ستعصف بالعديد من المنشآت الاقتصادية في المنطقة سنة 2012 أثرت سلبا على معدل نمو إنتاجيتها(0.5-%).و برغم تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و حالة الركود الاقتصادي التي شهدها العالم المتقدم و الاتحاد الأوروبي و التي أثرت بشكل واضح على معدلات نمو إنتاجية العمل في المنطقة،إلا أنها تفوق ما سجلته منطقة الشرق الأوسط من معدلات.وتتمكن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى جانب أمريكا اللاتينية من تحقيق معدلات أفضل نسبيا مما حققته منطقة الشرق الأوسط.فيما تحتفظ منطقة شرق آسيا بمعدلات الصّدارة،تصل ذروتهاإلى 10.8%سنة 2007.ثم منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية،تليها منطقة وسط و جنوب شرق أوروبا مابين 2001-2008 و شرق آسيا و الباسفيك ما بين 2010-2012 في المرتبة الثالثة.و على العموم هناك تراجع نسبي لإنتاجية العمال في معظم مناطق العالم بعد سنة 2010 نظرا لحالة الركود الاقتصادي التي تشهدها الدول الغربية.

الجدول رقم(04-05):معدلات نمو إنتاجية العامل السنوية(%)في إقليم الشرق الأوسط و مناطق مقارنة ما بين2001-2012

الإقليم	2006-2001	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الشرق الأوسط	0.1	1.5	2.9	1.9-	1.7	2.0	-0.5
العالم المتقدم و الاتحاد الأوروبي	1.4	1.1	-0.5	-1.8	3.0	1.0	0.8
وسط و جنوب شرق أوروبا ما عدا الاتحاد الأوروبي	5.5	5.6	3.0	-5.1	3.8	3.4	2.2
شرق آسيا	7.4	10.8	7.9	6.4	8.9	7.6	6.1
جنوب شرق آسيا و الباسيفيك	3.6	4.2	2.2	-0.1	5.3	2.4	3.5
جنوب آسيا	4.2	8.1	3.1	7.1	7.7	4.2	2.8
أمريكا اللاتينية والكرايبي	0.6	3.2	1.5	-2.3	2.6	2.3	1.2
إفريقيا جنوب الصحراء	2.1	1.6	2.3	-0.1	2.3	3.7	2.0

المصدر:المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنمية العربية،العدد الأول،2013،جدول رقم (3-10)،ص 206.

5. مساهمة القطاعات الانتاجية في النمو الاقتصادي

يتطلب تنويع مصادر الدخل العربي تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة والصناعة.إلا أن البيانات تؤكد تراجع القطاع الزراعي وضعف القطاع الصناعي عموما،وهو ما يفسر جانبا من هشاشة النمو الاقتصادي العربي.

5. 1 هيكل الصادرات والواردات

بقي هيكل الصادرات و الواردات العربية شبه ثابت منذ عقود من الزمن،إذ لم تمكّن الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية من خلق اقتصاد متنوع و تصديري.و يمكن أن نلخص أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع التصدير في العالم العربي فيما يلي:

- ✓ المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء من حيث السعر أو النوعية.
- ✓ الاعتماد على المواد الخام المستوردة، يعني الاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية.إذ تشير الإحصائيات الخاصة بتنافسية الصادرات لعام 2013 إلى تدني درجة تنوع صادرات الدول العربية،حيث يتدنى قيمة مؤشر تنوع الصادرات في معظم هذه الدول عن المتوسط(0.5)باستثناء تونس-الأفضل عربيا- بقيمة مؤشر (0.495) تليها مصر(0.521) ثم الإمارات(0.545)[1].
- ✓ الإنتاج الصناعي العربي ذو محتوى تكنولوجي منخفض و يعتمد على التكنولوجيا المستوردة دون الاهتمام بالبحث والتطوير.
- ✓ تباين سياسات الدولة في دعم الصادرات.
- ✓ سلبيات التخطيط الصناعي المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي.
- ✓ عدم ضبط العلاقة بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية[2].

وبالنظر إلى هيكل الصادرات والواردات العربية لسنوات مختلفة لا تزال تحتل واردات الوقود حصة الأسد من إجمالي الواردات العربية بحوالي 75%،76%و77% خلال السنوات 1980،1991 و 2014على التوالي كما هو مبين في **الشكل رقم(04-05)**.وفيما شهدت واردات المواد المصنعة ارتفاعا مستمرا خلال الفترات 1980،1991و2014،تشهد نسب تصدير هذه المواد انخفاضا من 17% إلى 11% ثم 15% خلال 1991، 2001 و2014 على التوالي.

[1]التقرير العربي الموحد 2015،المرجع السابق ذكره،ص202.
[2]المرجع السابق،ص204.

أما المواد الزراعية فتعبر عن النسب الأكثر هامشية في هيكل الصادرات العربية.إذ لا تتجاوز نسب الصادرات العربية من المواد الزراعية4%،2%و3% خلال الفترات المشار إليها.بينما ارتفعت نسب الاستيراد هذه المواد من 1% سنة 1980 إلى19%و15% خلال سنوات 1991 و2014.هذه البيانات تعكس فشل الدول العربية في خلق اقتصاد تصديري أكثر تنوعا،فقد بقي هيكل الصادرات والواردات شبه ثابت منذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمن.

فالإصلاحات التي خاضتها الدول العربية من السبعينات في محاولة لإحلال الواردات لم تمكنها من التحول إلى مصدّر للسلع الصناعية أو إلى دول مصنّعة حديثة بالنظر إلى حجم الواردات الصناعية،الى جانب ضآلة نسبة العمالة الشغيلة في القطاعات الإنتاجية.كما أن موجة التحرير التجاري التي عرفتها الأقطار العربية بدرجات متفاوتة ساهمت في تفكيك التصنيع في بعض الدول.

والوضع أكثر تعقيدا في القطاع الزراعي الذي يعاني العديد من المشاكل الهيكلية.فقد أرست الدول العربية إصلاحات من أجل تحرير القطاع من خلال إجراءات تحرير الأسعار. خفض دعم المدخلات الزراعية ورفع أسعار الفائدة. الأمر الذي أدى إلى تقليل دخول الفلاحين ومساهمتهم في السوق الزراعي المحلي. وتأزم الوضع مع المنافسة غير العادية مع المنتجين الزراعيين الأجانب في الأسواق الدولية –نظرا لضخامة الدعم الذي يتلقاه هؤلاء في الدول المتقدمة[1]، فضلا عن المشاكل الهيكلية الخاصة بندرة المياه،ضآلة نسب اليد العاملة في القطاع،الهجرة من الريف،..الخ.

[1]تقرير التنمية العربية،العدد الاول،2013، المرجع السابق ذكره،ص 11.

الشكل رقم(04-05):هيكل الواردات العربية خلال سنوات 1980، 1991، 2014

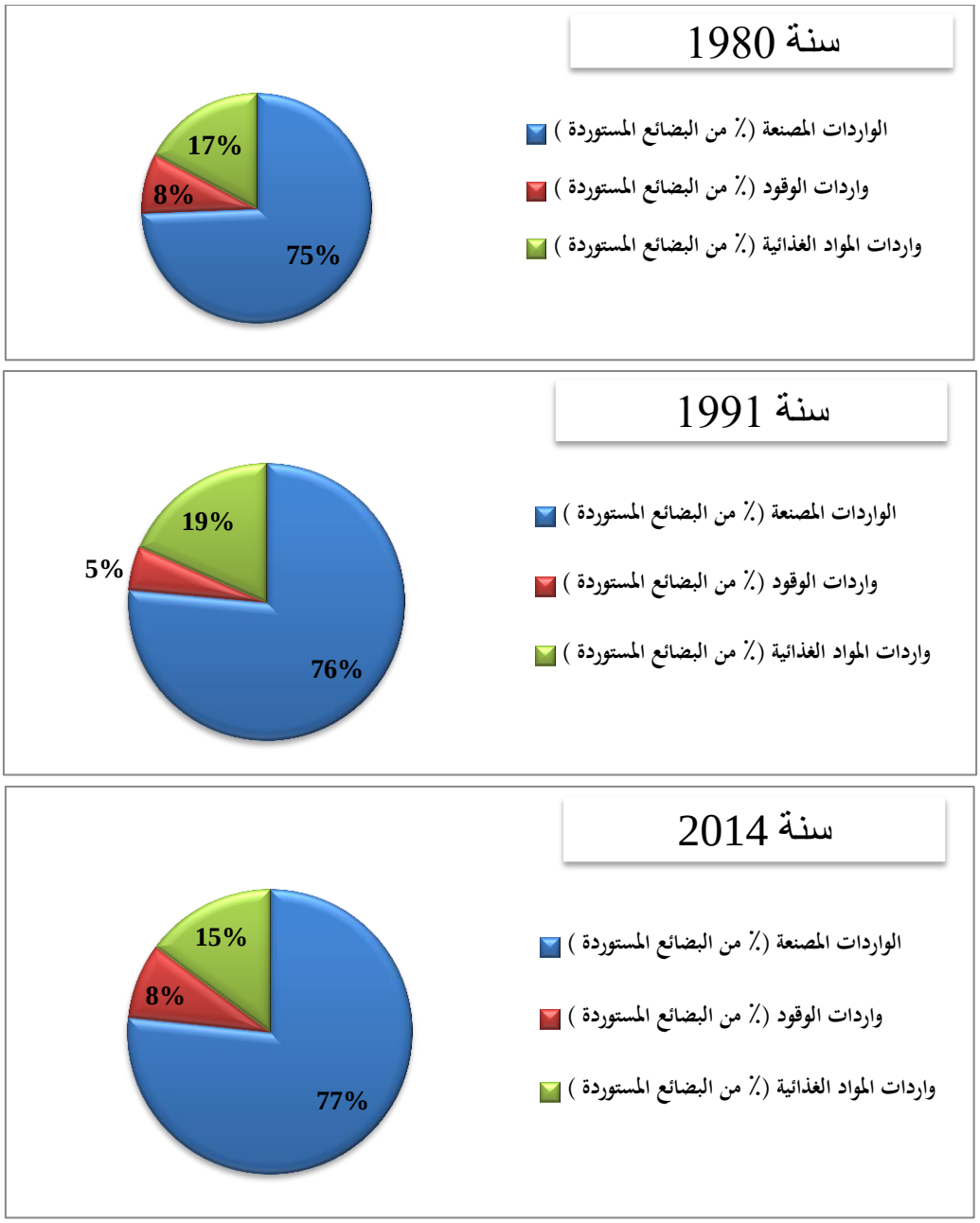

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلىالبيانات الواردة في قاعدة معطيات البنك العالمي2016.

الشكل رقم(04-06): هيكل الصادرات في العالم العربي سنوات1991،2001، 2014

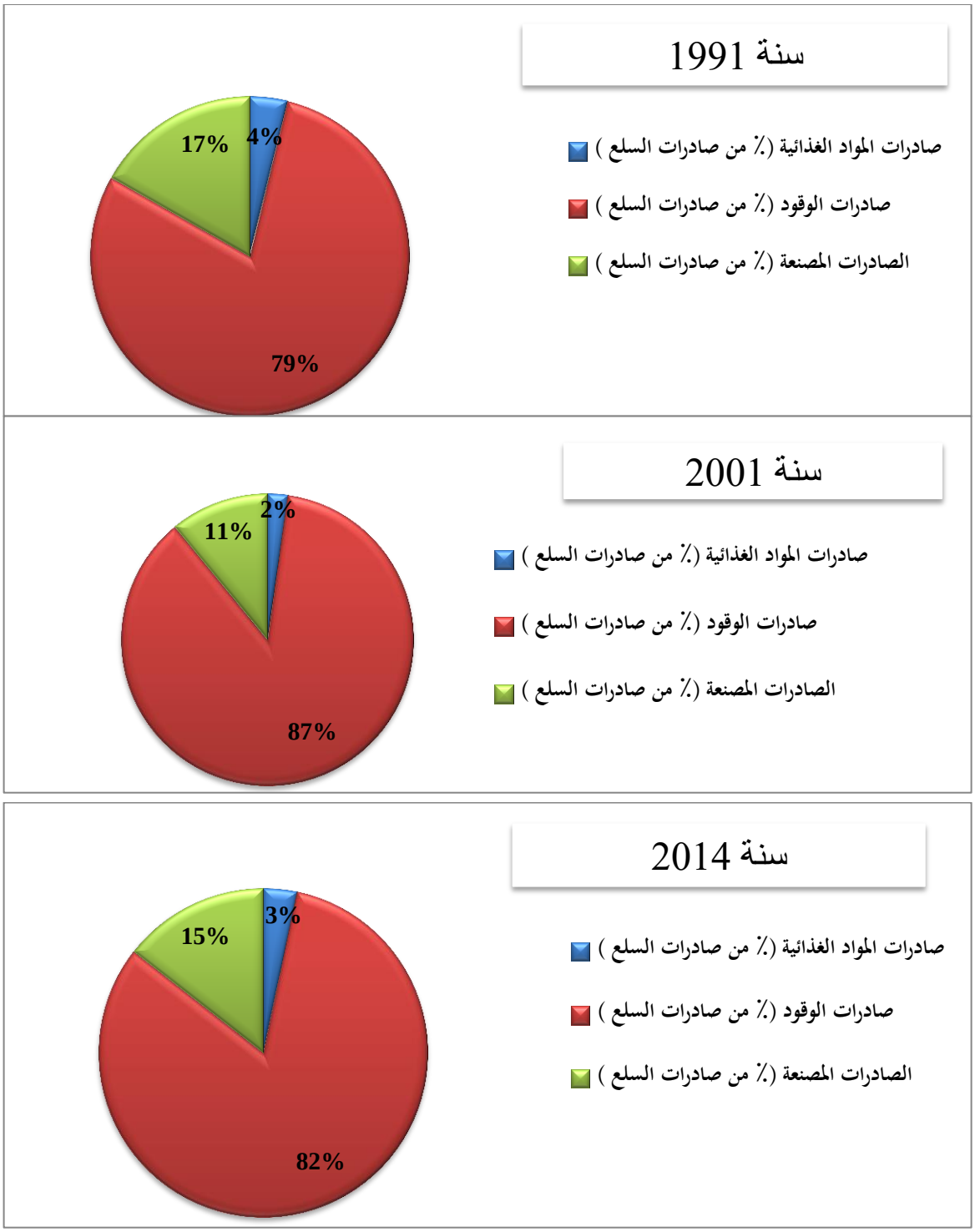

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلىالبيانات الواردة في قاعدة معطيات البنك العالمي2016.

العوامل المذكورة سالفاساهمت في تراجع القطاع الزراعي و في تدني مساهمة القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (**الشكل رقم(04-07)**)،وفي انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية لسنة 2009 بالمقارنة بسنة 1977 (**الجدول رقم(04-06)**).وهو ما يمثل تهديدا للأمن الغذائي العربي ما عدا في حالة الخضروات وبعض المحاصيل القليلة. إذ انخفض معدل الاكتفاء الذاتي العربي من 77% سنة 1977 إلى أقل من النصف 49.2%.وهو ما عزز النزعة إلى الاستيراد،ما عدا في حالة الاقتصاد المصري الذي تمكن من رفع مستويات الاكتفاء الذاتي في المجموعات الغذائية الرئيسيةباستثناء مادة القمح من حوالي 38% سنة 1977 إلى 81%سنة 2009.

الجدول رقم (04-06):تطور الاكتفاء الذاتي في المجموعات الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية(%) عامي1977 و 2009

الدول	1977	2009
مجموع الدول العربية	77	49.2
العراق	94	37.8
السودان	92	63.6
تونس	73.8	28.1
سوريا	79.8	51.9
الأردن	44.4	3.2
الجزائر	72.6	39.9
السعودية	42.7	18.2
مصر	38.4	81.1

المصدر:معهد التخطيط العربي،تقرير التنمية العربية،العدد الأول،2013،ص25 و 26.

ملاحظة:بيانات مصر تشمل المواد الغذائية الرئيسية ما عدا القمح.

تشمل المجموعات الغذائية الرئيسية مواد:القمح،الأرز،الشعير،السكر،الحبوب

يتطلب التخلص من التبعية الغذائية والصناعية وبناء اقتصاد إنتاجي تصديري بديل لاقتصاد الريع المعتمد على النفط إرساء إستراتيجية متكاملة تنسق بين جميع القطاعات في الدولة وتعزز التعاون البيني العربي.ويتطلب دفع عملية النمو النهوض بالقطاعات ذات القيمة المضافة المتدنية.

5. 2 مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي

يبين **الشكل رقم(04-07)**ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام،حيث تراوحت ما بين 40%إلى 45%خلال الفترة2000-2014.في حين تعتبر القيمة المضافة للقطاع الزراعي الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام بما لا يتجاوز 10% خلال نفس الفترة.كما نلاحظ تراجع مساهمة القطاع الزراعي تدريجيا منذ بداية سنوات الألفينيات(2000-2003)من حوالي10%إلى حدود 6%خلال نهاية الفترة(2014).

الشكل رقم(04-07):القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%) PIBفي العالم العربي ما بين 2000-2014

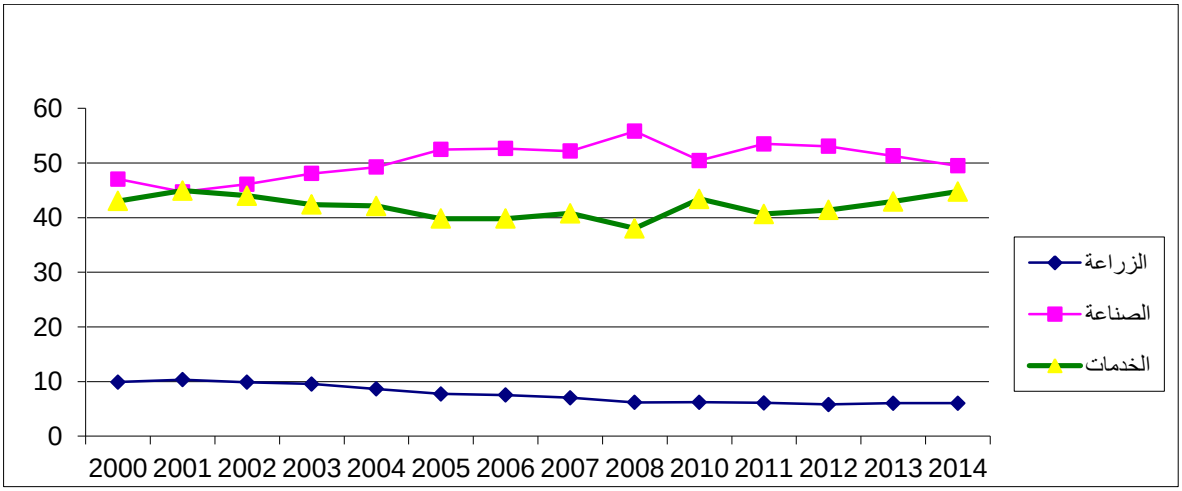

ملاحظة:تم اقصاء سنة 2009 لعدم توفربيانات هذه السنة

المصدر:من اعداد الطالبة استنادا الى فاعدة معطيات البنك العالمي2016.

الجدول رقم(04-07):مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في PIB(%)في الدول العربية

الدولة	السنة	القيمة المضافة كنسبة من PIB(%)		
		الزراعة	التصنيع	الخدمات
الجزائر	2000	8,87	*7.45	32,51
ليبيا	2008	1,86	4,48	19,93
السعودية	2014	1,9	10,83	40,73
البحرين	2014	0,27	14,71	52,77
الكويت	2014	0,4	5,38	35,32
عمان	2014	1,29	10,02	40,74
قطر	2014	0,09	10,12	31,98
الأردن	2014	3,77	19,02	66,42
المغرب	2014	12,95	18,19	57,72
سورية	2002	26,83	7,99	40,98
مصر	2014	11,08	16,40	49,89
تونس	2014	8,81	16,66	61,91
جيبوتي	2007	3,85	2,45	79,25
موريتانيا	2014	20,77	8,80	39,97
السودان	2014	29,23	8,41	50,39
اليمن	2006	10,14	7,75	40,60
الدول العربية	2000	9,90	11,25	43,03

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى قاعدة معطيات البنك العالمي2016

و إن كانت تبدو القيم المضافة للقطاع الصناعي الأكثر مساهمة في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة بالقطاعات الأخرى بمعدلات تتراوح مابين46% و56%.إلا أننا يجب أن نوضح أن هذه القيم الخاصة بالقطاع الصناعي تضم القيم المضافة للتصنيع، الصناعة التحويلية، البناء، الطاقة و التعدين.

أما مساهمة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج الداخلي في العالم العربي لم تتعدى 11.25%سنة 2000[1].

و كما تؤكده بيانات **الجدول رقم(04-07)**،فان نسب القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج الداخلي الخام في جميع الدول العربية لم تتجاوز 21% طوال الفترة المذكورة،سجّلتها دولة الأردن سنة 2007.وهو ما يعكس فشل الدول العربية في إرساء نسيج صناعي قوي قادر على خلق وفورات دخل عالية تدعم النمو الاقتصادي.

يرتبط دعم مختلف القطاعات الاقتصادية برفع معدلات الاستثمار وأنشطة الأعمال،و يتطلب ذلك توفير جملة من العوامل ذات الطبيعة السوسيواقتصادية،السياسية والقانونية ...الخ.منها ما يتعلق ببيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتوفير البنى التحتية الأساسية وحاكمية المؤسسات وغيرها من العوامل،إلى جانب الاستقرار السياسي والأمني،و هذه العوامل مجتمعة تحدد القدرة التنافسية للدول العربية.

5. 3 القدرة التنافسية للدول العربية

تبين مؤشرات التنافسية العربية لسنة 2011 تواضع مؤشرات جاذبية الاستثمار،تكلفة الأعمال،الحاكمية وفاعلية المؤسسات والرأسمال البشري مقارنة بنظيرتها في الدول المقارنة.وعموما لا تزال القدرة التنافسية العربية ضعيفة عموما*،اذ لا يتجاوز مؤشر التنافسية العام 0.39 بالمقارنة بـ0.50 للدول المقارنة (**الجدول رقم(04-08)**).

تبلغ الفجوة التنافسية بين الدول العربية و دول المقارنة بـ 11نقطة مئوية.تتركّز هذه الفجوة في مؤشر الطاقة الابتكارية،الرأسمال البشري،حاكمية المؤسسات،تكلفة الأعمال و البنى التقانية بـ 19%،18%،16%، 13% و10% على التوالي.و تتراوح الفجوة التنافسية مابين 3%،5%و7%في بقية المؤشرات ما عدا في التدخل الحكومي و الأداء الاقتصادي.

[1] قاعدة معطيات البنك العالمي 2016.

* يتكون مؤشر التنافسية من 57 مؤشرا مركبا يشمل مؤشرات الآداء الاقتصادي،البنية التحتية الأساسية ،البنية التحتية التقانية،تدخل الحكومة،رأسمال بشري، جاذبية الاستثمار،ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص،الانتاجية والتكلفة،تكلفة الاعمال،الحاكمية وفاعلية المؤسسات ،الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة.

الجدول رقم(04-08):مؤشر التنافسية في الدول العربية و دول مقارنة سنة2011

	متوسط الدول العربية	متوسط دول المقارنة
الأداء الاقتصادي	0.51	0.51
البنى التحتية الأساسية	0.26	0.29
البنى التحتية التقانية	0.37	0.47
تدخل الحكومة	0.62	0.59
رأسمال البشري	0.48	0.66
جاذبية الاستثمار	0.47	0.54
ديناميكية الأسواق والمنتجات و التخصص	0.37	0.40
الإنتاجية والتكلفة	0.47	0.52
تكلفة الأعمال	0.48	0.61
الحاكمية و فاعلية المؤسسات	0.37	0.53
الطاقة الابتكارية و توطين التقانة	0.19	0.38
مؤشر التنافسية	0.39	0.50

ملاحظة:تشمل الدول المقارنة كل من :الأرجنتين،البرازيل،تشيلي،الصين،التشيك،اليونان، ايرلندا، كوريا الجنوبية،ماليزيا،المكسيك،البرتغال،جنوب إفريقيا و تركيا.

المصدر:المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012،الجدول رقم02،ص29.

و تحتل دول مجلس التعاون الخليجي أولى المراتب عربيا حسب مؤشر التنافسية العالمي.حيت احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا و 13عالميا -من أصل 148 دولة- حسب مؤشر التنافسية العالمي لسنة2013-2014،و ستتفوق دولة الإمارات على الصعيد العربي محتلة المرتبة 12عالميا حسب مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2014-2015[1].

[1]world economic forum, The global competitiveness report,2014-2015,table03,p13. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf

و تتوسط المراتب العالمية حسب مؤشر التنافسية العالمي لسنة2014-2015 كل من الأردن، المغرب، الجزائر،تونس(المرتبة64، 72، 87،79 على التوالي).فيما تظهر كل من لبنان،مصر،موريتانيا و اليمن في مراتب متأخرة(142،141،126،119،113 على التوالي).[1]

و يمكننا القول أن الدول الخليجية تشكل أكثر البيئات عربيا المؤهلة لدعم الاستثمار المحلي أوالأجنبي كونها تتوفر على بيئة الأعمال و البنى التحتية و المؤسسات الأفضل أداءا.وتحتاج الدول النفطية المختلطة إلى جانب الاقتصاديات المتنوعة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين قدراتها الإنتاجية،و يبدو الوضع أكثر تعقيدا في الدول ضعيفة الدخل.

إلى جانب العوامل الاقتصادية، تؤثر العوامل السياسية و الأمنية على القدرة الإنتاجية للدول العربية ومنه على النمو الاقتصادي.إذ عايشت المنطقة العربية العديد من فترات النزاع و التوترات الإقليمية و الدولية شكلت نقاط صدمات في مسار النمو العربي.إذ يقدر متوسط الحروب الأهلية التي عرفتها المنطقة 13سنة ما بين 1960-2001 أبرزها التوترات التي عايشتها لبنان(65-75،1975-1990) و السودان (63-1983،1972) و العراق(61-1974) واليمن(62-90،1986،1969-1994).و كذا 2.6 سنة في الحرب الإقليمية أبرزها حرب الخليج العربي في مطلع 1991[2]. فضلا عن موجة الثورات الإقليمية ما بعد سنة 2010 – بما يعرف بالربيع العربي–و التي أقحمت المنطقة و الدّول محل النزاع (سوريا، اليمن،ليبيا،تونس ومصر) في دوامة أللاستقرار السياسي و الاقتصادي.و هو ما أثر سلبا على الاستثمار (ارتفاع اللاّيقين لدى المستثمرين) وعلى أداء النمو والتنمية بشكل عام.

[1]OP CIT. table03,p13
[2]Ibrqhim A.Elbadawi;Reviving Growth in Arab World;February;2002;world bank;Washington DC;Table05.p12

المبحث الثاني:التعريف بالنموذج و المتغيرات

تعاملتالكثير من الدراسات مع إشكالية علاقة التعليم بالنمو من وجهات نظر مختلفة.سنحاول من و جهتنا تقدير أثر التعليم و مجموعة من المتغيرات الأخرى على النمو في الدول العربية ما بين 1980-2014 من خلال دالة نمو Lucas(1988)،أحد نماذج النمو الداخلي المستلهمة من النماذج النيوكلاسيكية و الموسعة بمتغيرة الرأسمال البشري.أما عن طرق التقدير،نستخدم نموذج البانل،الأنسب في هذه الحالة لدراسة البيانات في بعدها الزمني و الفردي في آن واحد و هذا بالاستعانة ببرنامج Eviews.

المطلب الأول:التعريف بالنموذج

الكثير من الدراسات حاولت تفسير علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي على ضوء نماذج النمو الداخلي كنموذج lucas(1988)، Mankiw,Rower(1990،1991) المستلهمة من النماذج النيوكلاسيكية التقليدية مع ادماج متغيرة الرأسمال البشري. Mankiw،Rower،weil (1992)، Barro(1997)، Agnion,Howitt (2004)

فالفكرة الأساسية لهذه النماذج أن الفرد يحكم بين الموارد المالية الآنية التي يوزعها بين الاستهلاك الحالي والاستثمار في رأسمال (البشري والمالي).

فالأفراد يقضون وقتهم في تكوين رأسمالهم البشري عن طريق التعليم بهدف تعظيم دخولهم المستقبلية. وما تبقى من الوقت هو مخصص للعمل الذي يسمح بتوفير الدخل اللازم للاستهلاك الحالي.

المؤسسات هي الأخرى،تستعمل قوة العمل المنتجة من قبل العائلات وتجني في نفس الوقت الآثار الخارجية لمتوسط الرأسمال البشري لهذه العائلات.فالمعارف المدمجة في الرأسمال البشري تعوض انخفاض العائد من الاستثمار في الرأسمال المادي للمؤسسة (داخلها وخارجها).

فهذه الآلية تسمح برفع عوائد الرأسمال المادي بصفة مستمرة،تلك الفكرة التي طورها Rower(1990)، Lucas(1988)، Barro(1987،1990،2004) تحض بأهمية بالغة من خلال ترجمتها إلى سياسات اقتصادية.بصفة عامة تعتمد نظريات النمو الداخلي على أربعة عوامل إنتاج أساسية:رأسمال،قوة العمل،رأسمال البشري (التعليم الرسمي والتمرن في المؤسسة الخاص بكل فرد) ومؤشر التكنولوجيا الذي يحسن من الكفاءة الإنتاجية للعمل.

1. التعريف بنموذج Lucas (1988)

وفي هذه الدراسة قمنا بتقدير أثر التعليم على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية باستعمال نموذجLucas(1988)،الذي طوّر فكرة الآثار الخارجية للتعليم والمتأتية من تطور التكنولوجيات الجديدة،و بدوره يرتبط هذا العامل الأخير بالاستمرار المتزايد في الرأسمال البشري.إذ يفترض أن مؤسسة معينة تنتج حسب التكنولوجيا الآتية:

$$Y_i = F(aHL_i, K_i)H_b^a \quad (1)$$

حيث L_iعدد عمال المؤسسة**(i)**،Hرأسمال البشري لعمال المؤسسة **(i)**،bالوقت المخصص للإنتاج،aالوقت الذي يخصصه كل عامل للإنتاج،H_bمتوسط الرأسمال البشري للاقتصاد،^{a}معلمة ايجابية أو منعدمة. H^a_b الآثار الخارجية لرأسمال البشري.

إذن aHL_iيحددها وقت العمل a لكل عامل وفي نفس الوقت رأسماله البشري.

فالمؤسسة**(i)**بهذا الشكل تستفيد من مستوى مخزون رأسمال البشري للعمال ومن الاقتصاديات الخارجية الناجمة عن متوسط مستوى الرأسمال البشري في الاقتصاد.فكلما ارتفع هذا العامل الأخير كلما ارتفع إنتاج المؤسسة**(i)** والعكس صحيح.ويمكن كتابة المعادلة (1) من جديد:

$$Y_t = A(K_t, uH_t, N_t)H^a \quad (2)$$

حيث يعبر **(t)** عن عامل الزمن طوال فترة الدراسة،Y_tيمثل المخرجات،K_tمخزون رأسمال المادي، uالجزء من الوقت الذي يخصصه العامل للانتاج،uH_tالرأسمال البشري الذي تستعمله المؤسسات والمتولد عن التعليم والتعلم بالممارسة،N_t عدد السكان النشطين،H^a متوسط مستوى الرأسمال

البشري لدى الأمة و يمثل الآثار الخارجية للرأسمال البشري في المجتمع على إنتاجية المؤسسات.**A** مستوى التكنولوجيا الذي يفترض أنه ثابت.

يفترض LUCAS(1988) أن قرارات الحكومة الخاص ببناء المدارس وتكوين المدرسين، وشراء الكتب والاستثمار في التعليم يؤدي بالأعوان إلى تخصيص **(1-u)**من وقتهم في إنتاج رأسمال البشري.

إن هذه القرارات الحكومية التي قد تتضمن تحسين البنى التحتية التعليمية، تقليل المسافات بين المدرسة ومساكن المتمدرسين،مجانية التعليم الابتدائي،كما هو جار في معظم الدول العربية، يمكن أن تشكل حافز للاستثمار في الرأسمال البشري حسبLUCAS.ومع افتراض أن العائلات يتجاوبون بالإيجاب مع القرارات الحكومية بالاستثمار في رأسمالهم البشري. من أجل رفع مستوى دخولهم وبالنتيجة ارتفاع دخل الأمة.يمكن اختصار المعادلة لتكتب على الشكل التالي:

$$\frac{\partial y}{\partial t}\frac{1}{y} = \frac{\partial y}{\partial k}\frac{\partial k}{\partial t}\frac{1}{y} + \frac{\partial y}{\partial N}\frac{\partial N}{\partial t}\frac{1}{y} + \frac{\partial y}{\partial H}\frac{\partial H}{\partial t}\frac{1}{y} \quad (3)$$

تمثل المشتقاتالإنتاجيات الحدية لرأسمال($\frac{\partial y}{\partial k}$)،للعمل($\frac{\partial y}{\partial N}$)و لرأسمال البشري($\frac{\partial y}{\partial H}$).بحيث:

$$y_{ti} = pmk\frac{Ik}{y} + pmn\frac{N}{y} + pmh\frac{H}{y} \quad (4)$$

تمثل$pmk\frac{Ik}{y}$،$pmn\frac{N}{y}pmh\frac{H}{y}$ وفي المعادلة(4)التغيرات في: مخزون رأسمال المادي،قوة العمل و تراكم الرأسمال البشري في كل مرحلة على التوالي.إذن تراكم المخرجy_{ti}هو دالة لتراكم الرأسمال المادي و نمو السكان النشطين و تراكم الرأسمال البشري في معادلة النمو الداخلي.

وبأخذ بعين الاعتبار معدّلات التمدرس،والاستثمار في رأسمال المادي يمكن تعويض مختلف المتغيرات بما يمثلها مع إدخال اللوغاريتم.لتصبح المعادلة (3) على الشكل الآتي:

$$\log Pib_i = C + \alpha_1 \log CAPIT_{it} + \alpha_2 \log POPU_{it} + \alpha_3 \log PRIM_{it} + \alpha_4 \log SEG_{it} + \alpha_5 \log EPAR_{it}$$

بحيث يمثل:**PIB** الناتج الداخلي الخام ما بين 1980 و2014،المؤشر الذي يمثل النمو الاقتصادي و هو المتغير التابع.

CAPIT:معدل تكوين رأسمال الثابت الخام.

EPAR:معدل الادخار الداخلي الخام. ويمثل كل من معدل تكوين رأسمال ومعدل الادخار الداخلي الخام الاستثمار في الرأسمال المادي.

PRIM:معدل القيد الابتدائي الخام.

SEG:معدل القيد الثانوي الخام.ويمثل كل من معدلات القيد الابتدائي والثانوي الاستثمار في رأسمال البشري.

popu:معدل نمو السكان ويمثل قوة العمل.

أما $\propto_1$،$\propto_2$،$\propto_3$ ،$\propto_4$،$\propto_5$ فتمثل معلمات نفترض أنها إيجابية.و يمثل**C** الحد الثابت.

المطلب الثاني:التعريف بالمتغيرات

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بجمع المعطيات الخاصة بالدول العربية،من قاعدة بيانات البنك العالمي.ونظرا لعدم توفر كامل بيانات فترة الدراسة الممتدة مابين 1980- 2014 الخاصة بالمتغيرات المستعملة في النموذج قمنا بإقصاء بعض الدول العربية من الدراسة والاحتفاظ بعينة 12 دولة و هي:الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا، الأردن، الكويت، عمان،البحرين،موريتانيا،لبنان وجيبوتي.كما تعذر علينا إدماج المتغيرات التكنولوجية مثل صادرات السلع التكنولوجية نظرا لعدم توفر البيانات الكافية في دول العينة.و كما تبين في المعادلة قمنا باختبار علاقة خمس متغيرات بالنمو الاقتصادي.نستعرض فيما يلي تحليلا للمتغيرات المستعملة في الدراسة وهي:الناتج الداخلي الخام**(PIB)**،تكوين رأسمال الثابت الخام**(CAPIT)**،معدل الادخار الداخلي الخام **(EPAR)** ،معدل القيد الابتدائي**(PRIM)**،معدل القيد الثانوي **(SEG)**،معدل نمو السكان **(POPU)**.

1. الناتج الداخلي الخام(PIB):

قد استعمل مؤشر الناتج الداخلي الخام في الكثير من الأدبيات الاقتصادية أثناء تحليلها لعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي كدراسات:Barro(1991)،Lee، Barro(1994)، Martin-i-Sala وBarro(1995)، Roner،Weil وMenkiw(1992)،Spiegel وBenhabib(1994)، Renelt و Levin(1992).

يمثل الناتج الداخلي الخام في مفهومه الرسمي مجموع القيم المضافة لمجموع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد بدون الأخذ بعين الاعتبار جنسياتهم.فمؤشر **PIB** وان كان مؤشرا أساسيا في تقارير البنك العالمي منذ 1946،فضلا أنه معيار لقياس القدرة الإنتاجية وتراكمية رأسمال لدى الأمة.لكن ارتفاع معدلات نمو**PIB**لا تعبر بالضرورة عن التحسن في الرفاه الاجتماعي. وقد تم استعمال الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

2. المتغيرات التعليمية (معدل القيد الابتدائيTBSP و معدل القيد الثانويTBSS):

تمثل معدلات القيد الابتدائي والثانوي متغيرات تدفق للرأسمال البشري،فهي تعكس معدلات الاستثمار في الرأسمال البشري وبالتالي القدرة الإنتاجية لدى الأمة على المدى المتوسط والبعيد. وبالتالي تترجم الجهود الاستثمارية للدول في القطاع التعليمي. وتعبر عن مستوى رأسمالالتعليمي في الحالة الساكنة (2011,doudjidingao Antoine)، إلى جانب ذلك ترتبط معدلات التمدرس بأهداف الألفية للتنمية**(OMD)**.كما أن هذه المتغيرات هي الأكثر توافرا في قاعدة بيانات الدول على عكس المتغيرات الأخرى (كعدد سنوات تمدرس العمال...)

يعرّف كل من معدل القيد الابتدائي الخام ومعدل القيد الثانوي الخام على أنه إجمالي عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العام والخاص بغض النظر عن العمر في الطور الابتدائي والثانوي على التوالي.و استعملتالكثير من الدراسات هذين المؤشرين في تحليل علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي كدراسة:Delong(1991)، Barro وSummers(1991).

والاختلاف الذي يمكن ملاحظته بين مختلف الدراسات هو في طبيعة المعادلات التي تربط المتغيرات التعليمية بالنمو الاقتصادي.وإذا ماكانت تتضمن هذه المعادلات أم لا محددات أخرى للنمو الاقتصادي،إلى جانب الاختلاف في مصدر البيانات وجودتها.فخصائص هذه المتغيرات قد يكون ذو تأثير على نتائج الدراسة أكثر من قدرتها التمثيلية للمعاملات[1].

3. تكوين رأسمال الثابت الخام (Formation Brute de Capital Fixe):

ويعبر عن مستوى تكوين الرأسمال لدى الأمة أو الاستثمار الثابت المحلي من خلال ما يتمبناءه من مؤسسات وبنى تحتية وتجهيزات..إلخ.

واصطلاحايضم تحسينات الأراضي (الأسوار،المصارف،..)،المصانع،الآلات،والمعدات والمشتريات،بناء الطرق والسكك الحديدة،المدارس،المستشفيات،المباني التجارية والصناعية ...الخ.وصافي اقتناء الأشياء الثمينة[2].أدماجنا هذا المتغير في النموذج بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

4. الادخار الداخلي الخام (Epargne Interieur Brute):

ويتم حسابه كما الناتج المحلي الإجمالي منقوص منه نفقات الاستهلاك الإجمالي.وقد تم استعمال هذا المؤشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

ويمثل كل من الادخار الداخلي الخام وتكوين رأسمال الثابت الخام الرأسمال المادي في المعادلة.

5. معدل نمو السكان (Croissance de la population annuel):

يعتبر معدل نمو السكان مؤشرا تقليديا لقوة العمل كما هو شائع في التحليلات النيوكلاسيكية للنمو.خصوصا وأن المنطقة العربية تشهد وتيرة سريعة لنمو السكان.و يفترض أنه يعبر عن طاقات إنتاجية متجددة ونامية طيلة فترة الدراسة.

[1]Doudjiding ao Antoine,op cit,p151.

[2]حسب التعريف الوارد في قاعدة بيانات البنك العالمي.

المطلب الثالث:تعريف بيانات البانل(PANEL DATA)

أهم ما يميز بيانات البانل هو دراسة الظواهر الاقتصادية ببعديها الزمني–الفردي،أي أنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن بالموازاة مع أثر الاختلاف بين أفراد العينة المدروسة.إذن تضم بيانات البانل تلك المشاهدات المدروسة في بعديها الزمني(السلسلة الزمنية)و الفردي(الدول).

1. ايجابيات البانل

يمكن تلخيص بعض مزايا البانل فيما يلي:

- ✓ الكشف والتحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في البيانات ذات البعد الواحد (فردي،زمني) والذي يؤدي إلى نتائج تحليل متغيرة.
- ✓ تتميز معلومات البانل بمحتوى أكبر من البعد الواحد ومن ثمة الحصول على تمديدات ذات دلالة أكبر ودرجات حرية أعلى.
- ✓ تسمح بدراسة سلوك المفردات من نقطة زمنية لأخرى.
- ✓ تساهم في الحد من مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تؤدي إلى تقديرات متحيزة في حالة إنحدار الفرد.

يكون البانل متوازن(Balanced panal) في حالة تساوي عدد المشاهدات لكل فرد. وفي حالة غياب المشاهدات لبعض أفراد العينة تقول أن البانل غير متوازن (Unbalancedpanal)كما في حالة دراستنا هذه.

2. نموذج بانل الساكن(STATIC PANAL)

يأخذ نموذج الانحدار العام لبيانات البانل الشكل التالي:

$$Y_{it} = a + B_{1i}X_{1it} + B_{2i}X_{2it} + \varepsilon_{\circ t}$$

Y_{it}:قيمة المتغير التابع **Y**في الفترة**t**للفرد**i**

X_{1it}:المتغير المستقل الأول للفرد**i** في الفترة **t**

X_{2it}:المتغير المستقل الثاني للفرد **i** في الفترة **t**

B_{1it},B_{2it}:مقدرات النموذج للفرد **i**في الفترة **t**

ε_{it}:الخطأ العشوائي للفرد**i**في الفترة**t** والذي يفترض أن يتبع التوزيع الطبيعي ذو التباين الثابت والوسط المعدوم والاستقلالية فيما بينهم.انطلاقا من النموذج هناك أربع حالات في التقدير:

-الحالة الأولى:حالة التجانس الكلي: يتعين إثباتتساوي المعاملات**B**لجميع أفراد العينة، وكذلك الثابت**a**، و يكتب النموذج في شكل معادلة وحيدة ذات**T**و**N** مشاهدة(نموذج pooled). ويتم التقدير باستخدام **OLS**أو **MCG**. أما من الناحية الاقتصادية فيمكننا اختبار التجانس من معرفة إمكانية تطبيق النموذج النظري على جميع دول العينة،أم أن هناك خصوصية لكل دولة[1].

-الحالة الثانية:عدم التجانس الكلي:إذا ما ثبت أن الثابت **a** و المعاملات **B** مختلفة لكل فرد نرفض استعمال البانل.و من ثمة لابد من تقدير كل معادلة**(N)**لكل فرد على حدا.و هذا يعكس من الناحية الاقتصاديةأنبنية النمو الاقتصادي المعطاة من خلال معادلة(1988)LUCAS لا تشترك فيها الدول العربية على سبيل المثال.

-الحالة الثالثة:عدم تجانس المعاملاتB_iمع تجانس الحد الثابتa**:**أي أن المعاملاتB_i تختلف من فرد لآخر.في هذه الحالة لدينا **N** نموذج مختلف لكل فرد، يتم تقديرها بطريقة **OLS**أو**MCG**.

-الحالة الرابعة:عدم تجانس الثابت aمع تجانس المعاملات**B**:نسمي هذا النموذج بنموذج الآثار الفردية.في حالة تبني هذا النموذج خلال هذه الدراسة. فهذا يعني من الناحية الاقتصادية أن مصدر الاختلاف في معادلة النمو بين الدول العربية تعود إلى العامل الثابت **a**أي إلى متوسط عوامل الإنتاج(résidu de solow)حتى مع تماثل معاملات(مرونة) رأسمالورأسمال البشري.

وقد يكون اختلاف متوسط عوامل الإنتاج المتمثل في العامل الثابت**a** مبررا في حالة الدول العربية.إذ لا يمكن الجزم بأن إنتاجية عوامل جميع الدول هي نفسها كونها تخضع لبنى اقتصادية وهيكلية مختلفة عن بعضها البعض. فتأثيرات المناخ و العوامل الأمنية مثلا قد تكون أكثر حدة على الاقتصاديات المتنوعة والاقتصاديات الأولية كحالة المغرب،تونسوموريتانيابالمقارنة بالدول النفطية مثل: الكويت والجزائر.

[1]Christoph Hurlin,l'Econométrie des données de panel,ecole doctorale Edocifi séminaire méthodologique,p08 www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/CoursPanel_Chap1.pdf,

3. بنية الاختبارات:

يتم اختبار التجانس وفق مجموعة من المراحل بحيث تعتمد الاختبارات على إحصائية فيشر (Fisher).و تتم من خلال الخطوات التالية:

3. 1 اختبار فرضية التجانس الكلي:نفترض أن اختبار فرضية التجانس الكلي H_0^1: $\mathbf{B_i=B}$

$\mathbf{H^1_0:\ \ a_i=a \forall i \in [1,N]}$

تحسب علاقة فيشر**(F)** كما يلي:

$$F_1 = \frac{(\mathbf{SCR_{C1} - SCR_1})/(\mathbf{N-1})(\mathbf{K+1})}{\mathbf{SCR_1}/[NT - N(K+1)]}$$

بحيث:

$\mathbf{SCR_{C1}}$:مجموع مربعات البواقي لنموذج كامل الأفرادباستخدام طريقة **OLS** بدرجة حرية**(N-1)(K+1)**.

$\mathbf{SCR_1}$:المجموع الكلي لمجاميع البواقي لكل نموذج مقدر على حدا لكل فرد خلال الفترة.

و نقارن بين إحصائية فيشر **(F)** المحسوبة و فيشر المجدولة:$\mathbf{F^{0.05}_{T,N,T-K}}$إذا كان$\mathbf{F_1>F_T}$ نرفض $\mathbf{H_0}$ونقبل$\mathbf{H_1}$،أي عدم التجانس الكلي و بالتالي نرفض بنية البانل.

3. 2 اختيار تجانس المعاملات:نفترض أن فرضية تجانس المعاملات H_0^2 هي:

$\mathbf{H20: B=B\ i: \forall \in [1,N]}$

و نحسب إحصائية فيشر بالعلاقة:

$$\mathbf{F_2} = \frac{(\mathbf{SCR_{C2} - SCR})/(\mathbf{N-1})\mathbf{K}}{\mathbf{SCR}}$$

$\mathbf{SCR_{C2}}$:مجموع مربعات البواقي المقدرة لنموذج الآثار التالية للأفراد(effects Fines individuels).

SCR: المجموع الكلي لمجاميع البواقي لكل نموذج مقدر لكل فرد على حدا.

في حالة$\mathbf{F_2>F_t}$ نرفض $\mathbf{H_0}$ و نقبل$\mathbf{H_1}$فرضية عدم التجانس الكلي.في حالة قبول$\mathbf{H_0}$نمر بالمرحلة الموالية..

3. 3 اختبار تجانس الثابت a:نفترض أن فرضية التجانس الثابت$\mathbf{H_0}$ هي:

$\mathbf{H0:\ \ \forall i \in [1,N] ai=a}$

و نحسب إحصائية فيشر :

$$\mathbf{F3} = \frac{(\mathbf{SCR_{C1}} - \mathbf{SCR_{C2}})/(\mathbf{N}-\mathbf{1})\mathbf{K}}{\mathbf{SCR_{C2}}/\boldsymbol{N}.(\mathbf{T}-\mathbf{1})-\mathbf{K}}$$

$\mathbf{F_3}>\mathbf{F_t}$نقبل$\mathbf{H_0}$ونرفض$\mathbf{H_1}$. والعكسفي حالة قبول $\mathbf{H_0}$فرضيةالتجانس كلي.و في حالة قبول $\mathbf{H_1}$نموذج ذو الآثار الفردية.ويمكن توضيح مراحل اختبار **التجانس** من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (04–08):المراحل العامة لاختبار التجانس

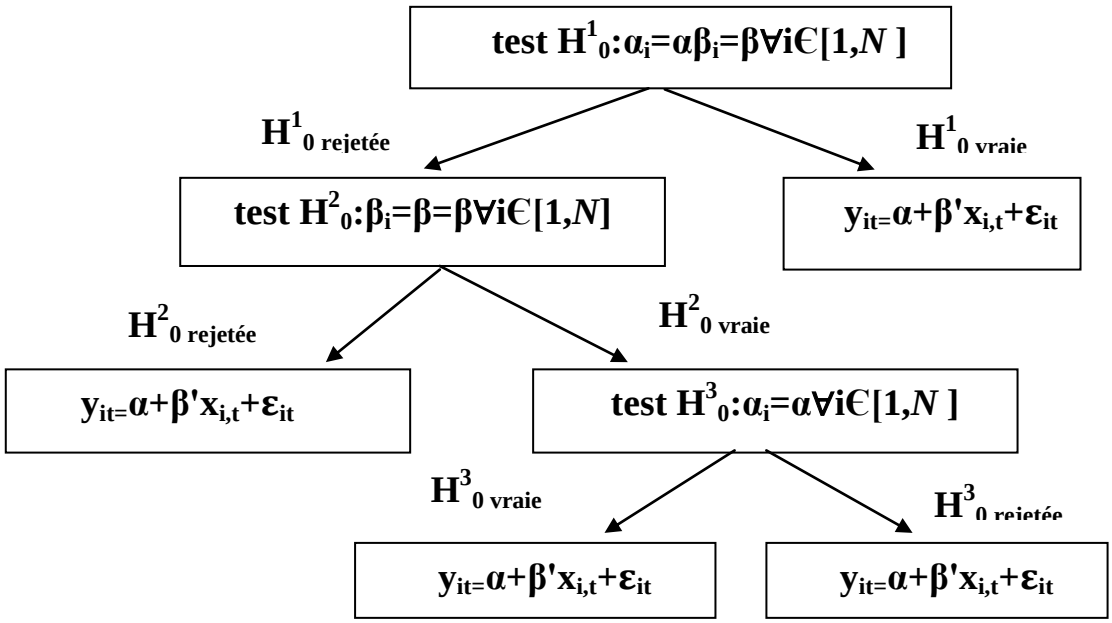

La source : Christoph Hurlin,l'Econométrie des données de panel,ecole doctorale Edocifi séminaire méthodologique,p11,www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/CoursPanel_Chap1.pdf,

استخدمنا في تقديرنا لأثر التعليم على النمو في حالة الدول العربية نموذج الآثار الفردية الثابتة والمزدوجة من أجل معرفة النموذج الأنسب لدراسة هذه العلاقة في الحالة العربية.

4. 1 تقدير نماذج الآثار الفردية:

في هذه المرحلة يجب تحديد ما إذا كانت الآثار الفردية أي آثار الاختلافات المقطعية غير الملحوظة(cross-sectionaffects)ثابتة أم عشوائية.

أ.نموذج الآثار الفردية الثابتة: أين تتعلق طريقة التقدير ببنية البواقي.

- ✓ البواقي متجانسة وغير مرتبطة بالبعد الزمني $\mathbf{cov(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it'}) = \forall t \neq t'0}$،وبالنسبة للبعد الفردي $\mathbf{cov(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it'})=J_{1i}}$نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية على المتغيرات الكيفية (Last square dummy Varible) أو طريقة within.
- ✓ البواقي متجانسة و/أو مرتبطة بالبعد الزمني لكن مستقلة ببعد الفرد،نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة**MCG** على المتغيرات الكيفية **LSDV** أو طريقة مقدرات Within.

ب.التقدير باستخدام طريقة LSDV:يتم التقدير بطريقة **OLS**على النموذج مع إدخال متغيرات وصفية لكل فرد وقد تستخدم**MCG** في حالة إرتباط ذاتي بين الأخطاء في هذه الحالة يتم إجراء انحدار بدون ثابت (تجنب التعدد الخطي)لجميع الأفراد مع الأخذ في الحسبان المتغيرات الوصفية(**1**)لكل فرد(**0**)لتغيره، بعد ذلك نحسب إنحراف الثابت المقدر في هذه الحالة عن المقدر المحسوب في الحالة الاولى(جميع المتغيرات لكل الأفراد بوجود الثابت).ثم نحسب متوسط الثابت المقدر ونقدر مدى إختلافه عن المقدر في الحالة الأولى دون المتغيرات الوهمية.

ت.التقدير باستخدام within: حسب هذه الطريقة نحسب متوسطات الأفراد خلال الفترة المدروسة ونجري انحدار على المتوسطات بعدد الأفراد باستخدام **OLS** أو**MCG**(تركيز المشاهدات).

المبحث الثالث:تقدير أثرالتعليم على النمو الاقتصادي في الدول العربية

تكون لدينا من التحليل السابق في الفصل الثاني و الثالث صورة عامة عن مستوى التعليم ومدى كفاءة الأنظمة التعليمية في الدول العربية.كما تعرفنا على خصائص النمو في المنطقة العربية في المبحث الأول من هذا الفصل.نمر في المرحلة الموالية إلى تقدير أثر التعليم و المتغيرات الأخرى في النموذج على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية للفترة الممتدة ما بين 1980-2014 باستعمال نموذج lucas(1988) للنمو،و من الناحية المنهجية نختبر العلاقة باستعمال بيانات البانل الساكن و نموذج الآثار الفردية الثابتة و العشوائية باستخدام برنامج Eviews.تقودنا

الصعوبات التي يعانيها القطاع التعليمي و الوضع العام لمستوى التعليم العربي إلى توقع اثر محدود للتعليم على النمو.كما أن إسقاط نموذج للنمو تتماثل فيه معاملات دالة النمو قد يكون خيار غير مناسب بالنظر إلى التباين بين خصائص التعليم و النمو الاقتصادي بين مجموعات الدول العربية.فهل تتوافق نتائج التقدير مع هذه التوقعات؟.

المطلب الأول:تقدير الأثر باستعمال نموذج الآثار الفردية الثابتة

نهدف من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات و النمو باستعمال نموذج الآثار الفردية الثابتة اختبار مدى استقرارية النتائج بأخذ بعين الاعتبار النتائج المقطعية و الزمنية الثابتة عن طريق المربعات الصغرى المدمجة (POOLED LS)من اجل إبراز اثر تغير العلاقة من دولة إلى أخرى،حيث يدل قبول النموذج على أن الاختلاف مرتبط بالحد الثابت فقط، في حين أن هناك تجانس في الميل.

1. التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المدمجة Pooled LS

كما سبق الإشارة تضم دالة النمو مجموعة متغيرات الرأسمال المادي ممثلة في معدل تكوين الرأسمال الثابت($\boldsymbol{CAPIT}$) و معدل الادخار الخام($\boldsymbol{EPAR}$)،متغيرات العمل ممثلة في معدل نمو السكان ($\boldsymbol{POPU}$)،متغيرات الرأسمال البشري ممثلة في معدلات القيد الخام في الابتدائي(**PRIM**)و الثانوي(**SEG**).و تعتبر جميعها متغيرات مستقلة و الناتج الداخلي الخام($\boldsymbol{PIB}$) متغيرا تابعا.إلى جانب الثابت($\boldsymbol{C}$) و تعبر(α_1،α_2،α_3،α_4،α_5) عن معاملات المتغيرات المفسِّرة أو الميل،كما تمثل معلمات النموذج.و يعكس هنا الميل درجة حساسية كل متغير إلى المتغير التابع.

$$\log Pib_i = C + \alpha_1 \log CAPIT_{it} + \alpha_2 \log POPU_{it} + \alpha_3 \log PRIM_{it} + \alpha_4 \log SEG_{it} + \alpha_5 \log EPAR_{it}$$

بعد التقدير حصلنا على النتائج المبينة في **الجدول رقم (04-09)**.يتبين من خلاله أن النموذج مقبول إحصائيا حسب إحصائية فيشر التي تختلف معنويا عن الصفر،و له قدرة تفسيرية عالية(96%).و كل المتغيرات ذات معنوية إحصائية ما عدا متغير نمو السكان.و من الواضح أن

الرأسمال المادي –الممثل في متغيرات رأسمال الثابت و الادخار–أكثر حساسية للنمو الاقتصادي،حيث زيادة كل من رأسمال الثابت والادخار بنسبة واحدة يؤدي إلى رفع متغيرالناتج الداخلي الخام بـ 0.66 و 0.11 نقطة مئوية على التوالي.بالمقابل يؤثر التعليم الثانوي إيجابا على النمو.بحيث زيادة معدل القيد الثانوي بـ 1 نقطة مئوية يؤدي إلى زيادة متغير الناتج الداخلي الخام بـ 0.36%.إلا أن التعليم الابتدائي يؤثر سلبا على النمو،فزيادة معدلات القيد الابتدائي بـ1نقطة مئوية يؤدي إلى انخفاض النمو بـ 0.26%.

الجدول رقم(04–09):نتائج التقدير باستعمال المربعات الصغرى المدمجة Pooled LS

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 09/23/16 Time: 21:44
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.242920	0.145581	15.40672	0.0000
LOGCAPIT	0.663369	0.033277	19.93502	0.0000
LOGPOPU	-0.004387	0.023032	-0.190473	0.8491
LOGPRIM	-0.268473	0.030222	-8.883341	0.0000
LOGSEC	0.366345	0.036986	9.904856	0.0000
LOGEPAR	0.119300	0.017901	6.664475	0.0000

R-squared	0.967711
Adjusted R-squared	0.967141
Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر:من إعداد الطالبة حسب نتائج الدراسة.

وتعود هذه العلاقة العكسية بين النمو و التعليم الابتدائي إلى ارتفاع تكلفة هذه المرحلة التعليمية باعتبارها مجانية و إلزامية في عينة الدول العربية،كما أنها أكثر المراحل التعليمية التي تعاني مشاكل كبيرة في القطاع كارتفاع نسب الرسوب و الترسب و عدم الالتحاق مع تدني نوعية التعليم.هذه العوامل ترفع من التكلفة الكلية و تخفض بالمقابل من العوائد الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ،خاصة و أن المهارات المستثمرة في المرحلة الابتدائية ليس لها علاقة مباشرة بمهارات سوق

العمل.و حتى لو تأملنا في العوائد الاقتصادية للاستثمار في هذه المرحلة التعليمية على المدى البعيد حيث يمثل خريجي هذه المرحلة شريحة هامة للشغلين في القطاع الغير الرسمي،بالتالي إنتاجية هؤلاء غير محتسبة في الناتج الداخلي لدى الدول.و حتى في القطاعا لرسمي يبدى العمال العرب الذين يمثلون في الغالب ذوي التعليم الابتدائي إنتاجية منخفضة.و هو ما يفسر جانبا من الأثر السلبي للتعليم الابتدائي على النمو الاقتصادي.

كما يبدى نمو السكان إشارة سلبية في النموذج،فزيادة السكان يعني زيادة في الإنفاق الحكومي على قطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم و دعم الاستهلاك بالتالي تشكل هذه الزيادة عبئا على ميزانيات الدول العربية،و قد يكون على حساب الإنفاق الاستثماري الداعم للنمو خصوصا في فترات تردي الوضع المالي للدول.كما أن ضعف كفاءة الأنظمة التعليمية وتشوهات أسواق العمل العربية تحول دون تحويل هذه الكثافة السكانية المضافة إلى طاقة إنتاجية تدعم النمو الاقتصادي.

و يعود الأثر الايجابي للتعليم الثانوي على النمو الاقتصادي إلى طبيعة المهارات المقدمة خلال هذه المرحلة التعليمية و التي لها علاقة بعالم الشغل،كما أن هذه المرحلة التعليمية لا تعاني نفس القدر من المشاكل بالمقارنة بمرحلة التعليم الابتدائي.و من الطبيعي كلما تحسن مستوى الاستثمار و تمويل الاستثمار الذي يعبر عنه متغيرتي رأسمال الثابت و الادخار يزداد النمو،و هو ما يفسر العلاقة الايجابية بين متغيرات رأسمال و الناتج الداخلي الخام في النموذج.

2. التقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة باستعمال طريقة (Within/LSDV)

تهدف اختبارات الآثار الفردية إلى الكشف عن الخصوصيات الذاتية التي تترجم في صورة فوارق زمنية أو فردية (لكل دولة) تؤثر بأشكال مختلفة على النمو.ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:هل يختلف أثر المتغيرات على النمو من دولة عربية لأخرى؟ و هل الأثر ثابت أم عشوائي؟.بعد التقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة باستعمال طريقة **(Within/LSDV)**حصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم(04-10):نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة (Within/LSDV)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 09/23/16 Time: 21:46
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.696546	0.292277	5.804577	0.0000
LOGCAPIT	0.595391	0.035849	16.60823	0.0000
LOGPOPU	-0.036637	0.022711	-1.613215	0.1079
LOGPRIM	0.070214	0.063839	1.099852	0.2724
LOGSEC	0.247306	0.043292	5.712560	0.0000
LOGEPAR	0.107392	0.023774	4.517207	0.0000

Effects Specification
Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.977251
Adjusted R-squared	0.975912
Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة .

تدل نتائج الجدول(**04-10**) على قبول النتائج إحصائيا حسب إحصائية فيشر كونها تختلف معنويا عن الصفر و بقدرة تفسيرية عالية (97%).و هو ما يدل على اختلاف العلاقة بين الدول العربية انطلاقا من الحد الثابت **(c)**.و فيما نلاحظ قبول النموذج لمتغيرات الرأسمال المادي (رأسمال الثابت، الادخار) أي ذات معنوية إحصائية، يطرح الإشكال على مستوى متغيرات رأسمال البشري خاصة معدل القيد الابتدائي الذي لم يبدي معنوية إحصائية إلى جانب نمو السكان مع اختلاف إشارة متغيرة القيد الابتدائي في هذا النموذج.كما نلاحظ تراجع أثر معدل القيد الثانوي(0.24) بالمقارنة بالأثر المسجل بطريقة المربعات الصغرى المدمجة (0.36) لكن يبقى أثر التعليم الثانوي ايجابيا و ذو دلالة إحصائية في النموذجين.و يبقى الرأسمال الثابت المتغيرة الأكثر حساسية للنمو.

يعتبر قبول نموذج الآثار الفردية الثابتة نتيجة منطقية أو تقرب من الواقع.بحيث حتى لو افترضنا تجانس معاملات المتغيرات المفسرة في النموذج أي تجانس اثر معاملات رأسمال البشري و المادي على النمو في الدول العربية،لا يمكننا تجاهل التباين الكبير في الخصائص الاقتصادية لمجموعات الدول العربية و لمحددات النمو لكل دولة.و تباين تأثيرات متغيرات من خارج النموذج (كتقلبات أسعار البترول–الأوضاع الأمنية أو المناخية–الأزمات المالية...) على عوامل الرأسمال المادي والبشري،بحيث تتراكم هذه التأثيرات التي تختلف من دولة لأخرى في صورة الثابت **(c)**.

3. تقدير نموذج الآثار الثابتة المزدوجة (فردية– زمنية):

يأخذ بعين الاعتبار نموذج الآثار الثابتة المزدوجة(Duel Fixed Effect)احتمال وجود آثار فردية و زمنية في آن واحد، على عكس نموذج الآثار الفردية الثابتة.نقوم بالتقدير باستعمال طريقة **(Within/LSDV)**.أفرز التقدير النتائج المبينة في **الجدول رقم(04–11)**،حيث تدل نتائج الجدول أنه برغم قبول النموذج إحصائيا حسب إحصائية فيشر بقدرة تفسيرية جد عالية بالمقارنة بالنتائج السابقة (98%) فان جميع متغيرات الرأسمال البشري (نمو السكان–القيد الابتدائي و الثانوي) ليست ذات معنوية إحصائية.و هذا دليل على وجود متغيرات صورية زمنية من خارج النموذج تؤثر على متغيرات النموذج، وعقب هذا الأثر لم يعد الرأسمال البشري محددا داخليا مهما للنمو في الاقتصاديات العربية،ففتراتانخفاض أسعار البترول،أزمات الديون، تداعيات الأزمات المالية والأمنية...الخ يتأزم الوضع المالي لدى الدول،و هو ما يؤثر على مستوى الإنفاق التعليمي والنفقات المصاحبةلتزايد السكان، و من هنا يتناقص العائد الاقتصادي للرأسمال البشري.و قد يعني ذلك أن تدخل العوامل الظرفية أو ذات الطبيعة الزمنية عموما قد يمارس أثر إحلال العوامل أي إحلال الرأسمال المادي محل الرأسمال البشري، بحيث تفضل الحكومات العربية الاستثمار في قطاعات التراكم الرأسمالي كاستكمال المشاريع الأساسية بدل الاستثمار في التعليم أو القطاعات الاجتماعية عموما.

الجدول رقم(04-11):نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة المزدوجة فردية-زمنية (Within/LSDV)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 09/23/16 Time: 21:47
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.062421	0.415131	14.60363	0.0000
LOGCAPIT	0.418525	0.039424	10.61600	0.0000
LOGPOPU	0.014052	0.018377	0.764652	0.4452
LOGPRIM	-0.045585	0.052132	-0.874417	0.3828
LOGSEC	0.000782	0.041734	0.018728	0.9851
LOGEPAR	0.044961	0.019555	2.299231	0.0224

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.988465
Adjusted R-squared	0.986042
Prob(F-statistic)	0.000000

مصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة .

كما نلاحظ تراجع اثر متغيرات الرأسمال المادي على النمو من خلال انخفاض معاملات متغيرات الرأسمال الثابت(0.41) و الادخار(0.04) بالمقارنة بتلك المسجلة في النماذج السابقة، فالعوامل الظرفية الزمنية المرتبطة بتراجع أسعار البترول،الأزمات المالية، الأزمات الهيكلية والسياسية...الخ تؤثر على مستوى الاستثمار المادي و بالتالي على عوائد الرأسمال و تأثيره على النمو الاقتصادي.كما نلاحظ احتفاظ متغيرات الرأسمال البشري و الرأسمال المادي بنفس الإشارات كما في النموذجين السابقين،ما عدا في حالة متغيرة السكان التي تبدي إشارة موجبة.و من هنا نتساءل عن سلوك متغيرات النموذج في ظل نموذج الآثار العشوائية .

المطلب الثاني:تقدير أثر التعليم على النمو باستعمال نموذج الآثار الفردية العشوائية

نحاول من خلال اختبارات الآثار الفردية العشوائية **(REM)** معرفة ما إذا كان الاختلاف في علاقة التعليم بالنمو في الدول العربية هو على مستوى المعاملات أين تختلف درجة و طبيعة حساسية المعاملات لكل دولة للنمو الاقتصادي.لذا سنستعمل طريقتي **GLS** و **Wans beek and Kapteyn estimator**.

1.تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية بطريقة GLS

أدرجنا نتائج التقدير في الجدول رقم(04-12)،حيث تشير نتائج الجدول إلى القبول الإحصائي للنموذج حسب إحصائية فيشر و بقدرة تفسيرية عالية (92%) مع قبول جميع المتغيرات إحصائيا,بحيث تبدي معنوية إحصائية عند مستوى 1% ماعدا متغيرة نمو السكان التي تبدي معنوية إحصائية عند مستوى 10%.

الجدول رقم(04-12):نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية (GLS)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/23/16 Time: 21:49
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.277271	0.164904	13.80972	0.0000
LOGCAPIT	0.640210	0.032590	19.64440	0.0000
LOGPOPU	-0.035956	0.021715	-1.655855	0.0989
LOGPRIM	-0.147657	0.037939	-3.891930	0.0001
LOGSEC	0.279601	0.040387	6.923022	0.0000
LOGEPAR	0.117473	0.019545	6.010464	0.0000

Effects Specification
Weighted Statistics

R-squared	0.927937
Adjusted R-squared	0.926664
Prob(F-statistic)	0.000000

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة .

يدل قبول النموذج إحصائيا على أن العلاقة بين المتغيرات و النمو الاقتصادي تختلف من دولة عربية لأخرى باختلاف الميل (المعاملات) أو درجة الحساسية.غير أن علاقة التعليم الابتدائي بالنمو الاقتصادي تبقى علاقة عكسية كما في النماذج السابقة،على عكس التعليم الثانوي الذي يسجل أثرا ايجابيا في جميع النماذج.

2.تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية بطريقة Wans beek and Kapteyn estimator

أفرزت نتائج تقدير علاقة المتغيرات بالنمو باستعمال نموذج الآثار الفردية العشوائية بطريقة (Wans beek and Kapteyn estimator) حسب ما يبينه **الجدول رقم(04-13)** نتائج متقاربة من النتائج السابقة بطريقة **(GLS)** حيث تقاربت نسب معاملات المتغيرات المفسرة، أي درجة حساسيتها للنمو الاقتصادي، ماعدا في حالة متغيرة القيد الابتدائي التي يحمل ميلها إشارة سالبة إلى جانب متغيرة نمو السكان-كما في الاختبار السابق-غير أنها ليست ذات معنوية إحصائية برغم قبول النموذج بقدرة تفسيرية عالية (90%) .

الجدول رقم(04-13):نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية(Wansbeek and Kapteyn estimator)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289
Wansbeek and Kapteyn estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.994539	0.249267	8.001621	0.0000
LOGCAPIT	0.603753	0.035383	17.06356	0.0000
LOGPOPU	-0.040598	0.022479	-1.806030	0.0720
LOGPRIM	-0.001839	0.055182	-0.033323	0.9734
LOGSEC	0.250438	0.043005	5.823405	0.0000
LOGEPAR	0.111961	0.023105	4.845801	0.0000

Effects Specification

R-squared	0.902193
Adjusted R-squared	0.900465
Prob(F-statistic)	0.000000

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

هذه النتائج تؤكد نتائج الاختبار السابق،أي أن علاقة المتغيرات بالنمو تختلف من دولة لأخرى حسب درجة الحساسية للنمو.أما فيما يخص المتغيرات التعليمية فان التعليم الثانوي يبدي أثرا ايجابيا، غير أن درجة تأثيره على النمو يختلف من دولة لأخرى.و بالنسبة للتعليم الابتدائي فيبدي إما أثرا سلبيا أو ليس ذو دلالة إحصائية في عينة الدول العربية.

إن قبول نموذج الآثار الفردية و الآثار العشوائية يستدعي المفاضلة بين النموذجين باستعمال إحصائية هوسمان .

المطلب الثالث:اختبار هوسمان و خلاصة النتائج

نستعمل علاقة هوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة و العشوائية،بمعنى لآخر أي النموذجين الأكثر تمثيلا لواقع العلاقة بين المتغيرات المذكورة و النمو الاقتصادي في الدول العربية.في حالة ثبوث عدم معنوية إحصائية كاي تربيع،نقول أن أثر معلمات النموذج على النمو يتباين من دولة عربية لأخرى.

1. اختبار هوسمان

نلخص نتائج اختبار هوسمان للعلاقة بين متغيرات النموذج و النمو الاقتصادي في الدول العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-14):نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ02
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.944511	5	0.1593

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة.

تشير نتيجة الاختبار أن إحصائية كاي تربيع ليست ذات دلالة إحصائية أي أكبر من 0,05، وبالتالي يمكن القول أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتقدير اثر المتغيرات على النمو الاقتصادي حسب النموذج المتبع في الدراسة.

و تعتبر هذه النتيجة الأقرب إلى الواقع،إذ لا يمكن الإقرار بالتقارب المطلق لخصائص عوامل رأسمال المادي و البشري بين الدول العربية نظرا للتباين الصارخ في الخصائص الاقتصادية والتعليمية بين مجموعات هذه الدول-كما سبق و إن فصلنا في المبحث الأول من هذا الفصل و كذا في الفصل الثاني-و كنتيجة أكثر مصداقية فان عوائد عوامل الرأسمال المادي و البشري و إنتاجية هذه العوامل و بالتالي مرونتها لابد أن تختلف من دولة لأخرى، الأمر الذي يترجم الاختلاف في معاملات (ميل) متغيرات النموذج.و من هنا يمكننا القول أن قبول نموذج الآثار العشوائية هو الأكثر مصداقية في الحالة العربية.

و لو أخذنا على سبيل المثال متغيرة الادخار،فان تأثير هذا العامل على النمو في دولة نفطية مثل الكويت و الجزائر-أين قد تصل معدلات الادخار إلى حوالي 50-70% من الناتج الداخلي الخام-لن يمارس نفس الأثر على النمو كما في دولة ذات اقتصاد متنوع مثل المغرب أو تونس أين تصل معدلات الادخار إلى حدود 25%من الناتج الداخلي الخام في أحسن الظروف أو في دولة مثل الأردن التي تسجل في معظم الظروف معدلات سالبة للادخار.

كذلك الشأن بالنسبة لأثر معدلات القيد الثانوي،فلابد أن مساهمة هذا العنصر في النمو يرتبط بمدى إدماج اليد العاملة من ذوي التعليم الثانوي في القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو.فالاقتصاديات الزراعية أو الأولية قد تعتمد في الأغلب على اليد العاملة من ذوي التعليم الابتدائي و ليس الثانوي كما هو الشأن بالنسبة للسودان أو المغرب أو اليمن.و الأثر بالتالي يختلف عن الدول التي تعتمد بنسب متفاوتة على الكفاءات من ذوي التعليم الثانوي.من جهة أخرى اختلاف خصائص أسواق العمل و تباين سياسات التشغيل بين تلك الدول التي تعتمد على اليد العاملة الأجنبية في ديناميكية الإنتاج كما هو الشأن بالنسبة للدول الخليجية والأخرى التي تشهد فائض في اليد العاملة المحلية أو حتى المصدرة لليد العاملة قد يفرز تأثيرات مختلفة للقيد الثانوي على النمو في المدى القريب،المتوسط و البعيدعلى حسب مرونة أسواق العمل في توطين و امتصاص الفائض و استغلال هذه الكفاءات محليا.فاختلاف أثر هذه المتغيرات يحمل في الواقع بعدا زمنيا و ليس فرديا(الدول) فقط.

يمكن القول أن كل الاختبارات أفرزت نتائج يمكنإسقاطها على أرضية الواقع و تفسيرها على ضوء معطياتنا حول الوضع التعليمي و الاقتصادي العربي.

2. خلاصة النتائج

يمكننا تلخيص نتائج الاختبارات حسب كل متغير مفسِّر كما يلي:

- ✓ **الرأسمال الثابت:** يعتبر الرأسمال الثابت المحدد الأهم في النمو الاقتصادي العربي حسب النموذج باعتبار أن المتغيرة ذات معنوية إحصائية في كل الاختبارات، و ذو اثر ايجابي و قوي على النمو بحيث تراوح اثر الرأسمال الثابت على النمو مابين 40% و 66%.
- ✓ **الادخار:** يعتبر الادخار هو الأخر من بين المحددات الداخلية للنمو الاقتصادي العربي، بحيث سجلت المتغيرة معنوية إحصائية في كل الاختبارات مع إشارة موجبة، و ذو اثر ايجابي على النمو في حدود 11%ماعدا في حالة اختبار الآثار الفردية الزمنية المزدوجة أين تراجع الأثر في حدود 4%.
- ✓ **السكان:** في جميع الاختباراتلم تبدي متغيرة السكان معنوية إحصائية، ماعدا في اختبارات الآثار الفردية العشوائية أين سجلت قيما ضعيفة سالبة و ذات معنوية في مستوى 10% .

و لذا يمكن القول أن عامل السكان ليس محدد أساسي للنمو الاقتصادي العربي حسب النموذج،لذا يمكن إقصاءه من المعادلة.و قد تكون النتيجة منطقية على أساس أن تزايد السكان يعكس الزيادة في الإنفاق(الاستهلاكي) في قطاعات اجتماعية ليست ذات عوائد اقتصادية مباشرة كالصحة،التعليم،الأمن،دعم الاستهلاك...الخ.

- ✓ **معدل القيد الابتدائي:** يبدي معدل القيد الابتدائي أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي يتراوح مابين (26%و14%) وفق اختبارات المربعات الصغرى المدمجة و اختبار الآثار الفردية العشوائية **(GLS)** على التوالي، و لم تبدي معنوية إحصائية في باقي الاختبارات.

و هو ما يعني أن القيد الابتدائي عموما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العربي، و ليس محددا أساسيا للنمو في بعض الدول العربية و هو ما يقودنا إلى رفض الفرضية الأولى.

فالتعلم الابتدائي يعبر عن إنفاق استهلاكي يثقل كاهل ميزانيات الحكومات العربية خصوصا مع إلزامية و مجانية هذه المرحلة التعليمية في محاولة لتعميم التعليم للجميع،كما أن ارتفاع معدلات

الرسوب و الترسب المدرسي كنتيجةللظروف المحيطة بالاستثمار في هذه المرحلة والمرتبطة بالجوانب الأمنية و لتدني نوعية التعليم، يضاعف من تكلفة التعليم الابتدائي و يساهم في تراجع إنتاجية العامل على المدى الطويل و اتساع رقعة الاقتصاد الغير رسمي، على اعتبار أن المترسبين من هذه المرحلة يتوجهون للعمل في هذا القطاع، أو يمثلون يد عاملة تتدفق لسوق العمل بإنتاجية منخفضة. فإنتاجية العامل العربي هي الأضعف إقليميا، لكنها نتيجة منطقية بالنظر إلى أن النسبة الغالبة للعمالة العربية ذات مستوى تعليمي ابتدائي.

كما أن نوعية المعارف التي تقدم خلال المرحلة الابتدائية تتعلق بالمهارات الحياتية العامة (القراءة والكتابة،الانضباط العام...)ليست لها علاقة مباشرة بالعملية الإنتاجية. ما يجعل الاستثمار في هذه المرحلة ليس ذو مردودية اقتصادية على المدى الطويل.فالمشاكل المذكورةسابقا و المتعلقة بالاستثمار في هذه المرحلة ساهمت في ارتفاع التكلفة و تناقص العائد الحدي للاستثمار في هذه المرحلة. وهو ما يفسر الأثر السلبي للتعليم الابتدائي على النمو في الحالة العربية أو عدم دلالته الإحصائية.

- ✓ **معدل القيد الثانوي**: خلال كل الاختبارات سجل القيد الثانوي أثرا ايجابيا لكن ضعيفا على النمو الاقتصادي بنسب تتراوح مابين (24% و36%)، ماعدا في اختبار الآثار الفردية المزدوجة أين أبدت جميع متغيرات الرأسمال البشري عدم معنويتها الإحصائية.و هو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الثانية.

فخريجي التعليم الثانوي يمثلون القوة الإنتاجية المتدفقة لسوق العمل على المدى المتوسط أوالقريب عموما على اعتبار أنها تحمل قدرا من المعارف يؤهلها للتدريب و التكوين المهني المتخصص و تقديم إنتاجية أفضل تساهم في النمو الاقتصادي.كما أن بعض الدول العربية تعتمد على اليد العاملة ذات التعليم الثانوي في العملية الإنتاجية.ومع انخفاض تكلفة الاستثمار في هذه المرحلة بالمقارنة بالتعليم الابتدائي يظهر العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الثانوي في صورة أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

وعلى العموم يمكن القول أن عامل الرأسمال المادي هو المحدّد الأساسي للنمو الاقتصادي العربي،بينما لا يزال الرأسمال البشري لم يرق إلى المستوى المطلوب لدعم النمو الاقتصادي.فمن

جهة نلمس تدن الخصائص النوعية للرأسمال البشري بالنظر إلى تدني نوعية التعليم،و مشاكل الرّسوب، الترسّب.من جهة أخرى تعوق الاختلالات الموجودة في سوق العمل الاستغلال الأمثل للرأسمال البشري.فقد وضحنا خلال الفصل الثالث من المذكرة كيف تتوزع مخرجات النظام التعليمي لصالح التخصصات النظرية(العلوم الإنسانية) على حساب الحقول التقنية و التطبيقية التي يتطلبها الجهاز الإنتاجي في مجالات الصناعة و الزراعة.إلى جانب سياسة توظيف اليد العاملة المهاجرة في غياب إستراتيجية لتوطين اليد العاملة المحلية في بعض الدول العربية،و ارتفاع بطالة الشباب و المرأة و حاملي الشهادات و اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي.

و من الناحية النظرية ندرك أن نموذج lucas(1988) مستلهم من الرؤية النيوكلاسيكية التي تفترض علاقة التعليم بالإنتاجية الحدية و الدخل و تنافسية أسواق العمل،و هذه الافتراضات يصعب إسقاطها على الكثير من الاقتصاديات العربية.ففي الجزائر مثلا تحدد الأجور بطريقة إدارية. كما يفترض نموذج lucas(1988) أن الرأسمال البشري يؤثر في النمو عن طريق الاقتصاديات الخارجية من خلال تأثيره على التكنولوجيا،وقد بينا في المبحث الثالث من الفصل الثاني هشاشة قطاع البحث و التطوير(RD)و ضعف المخرجات التكنولوجية،كما بينت بعض الدراسات ضعف إسهام التكنولوجيا في النمو في الدول العربية،و يرتبط جانب مهم من هذه النتيجة بتدني كفاءة الأنظمة التعليمية العربية،ففي منظور lucas لا يمكن تصور أثر التعليم على النمو بعيدا عن التفاعل المتبادل بين المتغيرات التكنولوجية و التعليم،و بهذه الرؤية نكون قد فقدنا حلقة مهمة يؤثر من خلالها التعليم في النمو الاقتصادي العربي.ومن كل هذا نستخلص أن التعليم لا يعتبر أداة فاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية في المنظور العربي.

3.التوصيات

-يجب على الحكومات العربية تحديد الرؤية و الهدف من التعليم.أي لماذا؟ و لصالح من نقوم بالتعليم؟.إذ يجب أن ينتقل التعامل مع مسالة التعليم في دساتير الدول العربية من مجرد حق إنساني إلى التزام و واجب جماهيري و مؤسساتي تتطلع من خلاله هذه الأخيرة إلى تحقيق أهداف و طموحات اقتصادية محددة و مرسومة.

-تحسين نوعية التعليم عن طريق تفعيل برامج تقييم التحصيل التعليمي على المستوى العربي بإمكانها توجيه،تقييم و تقويم الجهود الإصلاحية للتعليم في الدول العربية و تفعيل دور المؤسسات المشرفة على هذا الهدف كالمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم**(AROQA)**.

-تنظيم أسواق العمل العربية وفق مبدأ التكامل الاقتصادي البيني يدعم أكثر الحاجة إلى المقاربة بين توجهات السياسات التعليمية للدول العربية و تعزيز سبل التعاون العربي في مجالات التعليم.

-النهوض بقطاع البحث و التطوير ضرورة من أجل تحصيل العوائد الاقتصادية للتعليم.كما أن مضي الدول العربية قدما نحو استراتيجيات التنويع الاقتصادي و دعم القطاع الخاص سيفتح أكثر الآفاق إلى ضرورة المواءمة بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل الجديدة.

-تقديم الأولوية في التمويل لقطاع التعليم من خلال وضع خطط إستراتجية جادة على مراحل متعددة لتوفير تمويل إضافي من مواردها الذاتية.أما بالنسبة للدول الضعيفة والمتضررة بالنزاعات،فيمكن تعزيز تعاون عربي إقليمي لتخطي أزمة التمويل في هذه الدول.

-بالموازاة مع التوسع في الإنفاق يجب البحث أيضا في جدوى الإنفاق على التعليم خصوصا في مراحل التعليم الابتدائي و المراحل الإلزامية التي تعاني أكثر المشاكل،أي التفكير في سبل التقليل من التكلفة التعليمية المضاعفة بسبب الفشل و الترسب المدرسي.إذ يجب معالجة مختلف المشاكل في جزئياتها بالنظر إلى كيفية توزيع الخدمات و الموارد التعليمية بين المناطق الحضرية و الريفية مثلا،جودة البيئة و الإدارة المدرسية،مستوى دخول المدرسين و مستوى التأطير،مدى توافر وجودة المناهج،المحيط السوسيو اقتصادي للمتمدرسين...الخ.

في الأخير يمكن القول بأن الدول العربية بحاجة إلى نهضة تعليمية حقيقية تبدأ من إرادة سياسية فاعلة و تعبئة جماهيرية واعية لكافة الفاعلين المدنيين و الاقتصاديين من أجل إعادة بناء المدرسة الناجحة،التي بإمكانها أن تصنع إنسانا بخصائص نوعية عربية و قدرات تؤهله للعالمية،مواطنا صالحا و عونا اقتصاديا فاعلا.

خلاصة الفصل:

يتميز النمو الاقتصادي في الدول العربية بالتذبذب و عدم الاستقرار وطول فترة الصدمات وهذا يدل على هشاشة العوامل المحددة للنمو.اذ لا تزال الايرادات من المحروقات و المواد الأولية عموما تهيمن على اجمالي ايرادات الدول العربية ،كما ان مساهمة القطاعات المنتجة (القطاع الصناعي و الزراعي) في خلق القيمة المضافة جد متواضعة في مجموع هذه الدول.ما يشير الى عدم أهمية عنصر التعليم أو عامل الراسمال البشري عموما في دالة النمو العربية.و هو ما أثبتته الدراسة التطبيقية،حيث يمثل عامل رأسمال المحدد الأهم للناتج الداخلي الخام بينما أبدت متغيرات الرأسمال البشري آثارا ضعيفة.اذ أفرزت النتائج آثارا سلبية للتعليم الابتدائي،و آثارا ايجابية لكن ضعيفة للتعليم الثانوي بينما لم تظهر متغيرة السكان معنوية احصائية في معظم الاختبارات.

و لأن المجموعة العربية تضم اقتصاديات جد متباينة من حيث خصائصها الاقتصادية والتعليمية أظهرت النتائج أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتقدير علاقة التعليم بالنمو في الدول العربية.

الخاتمة العامة

أشادت نظرية النمو الداخلي و نظرية الرأسمال البشري بالدور الحيوي للتعليم في عملية النمو الاقتصادي.هذه المرجعيات ألهمت العديد من الأعمال إلى دراسة أثر التعليم على النمو سواء برؤية Solow ،أو برؤية داخلية كما جاء بها Lucas(1988) ،أو تطورية من وجهة Romer(1990) و Phelps,R.Nelson(1997)،أو تقوم على افتراض التقارب المستلهمة من أعمال Denison(1967) و Mankiw,Weil ,Romer(1992) و Barro(1990).

إذ يذر التعليم ثماره الاقتصادية عبر علاقته بالإنتاجية و الدخل،و عبر ما يمارسه من آثار خارجية على الصحة،الخصوبة،الديمقراطية،سلوكيات الاستهلاك و الادخار...الخ.و من خلال قدرته على توليد الكفاءات اللازمة للإبداع و الابتكار.و تتمحور مسؤولية التعليم في تكوين مخزون الرأسمال البشري ذو الكفاءة و اللازم للإقلاع الاقتصادي و الكفيل باستدامة عملية النمو.لكن لن تتأتى هذه الثمار الاقتصادية آليا بمجرد الاستثمار في القطاع التعليمي بل ترتبط بجملة من العوامل منها:مدى كفاءة النظام التعليمي،نوعية التعليم و مستوى الاستثمار في هذا القطاع،سياسة توزيع مخرجات التعليم بما يتواءم و احتياجات سوق العمل والمتطلبات الاقتصادية،بنية أسواق العمل ومدى قدرتها على الاستغلال الأمثل للكفاءات التعليمية،قدرة التعليم على توليد الكفاءات اللازمة للإبداع والابتكار و دعم جهود البحث والتطوير، المحيط السوسيو اقتصادي والمؤسساتي كمناخ الأعمال وحوكمة المؤسسات،الاستقرار السياسي و الأمني للدول...الخ.تساهم هذه العوامل في تقوية أو إضعاف أثر التعليم في النمو.كما تتدخل العوامل المنهجية هي الأخرى في تحديد قوة واتجاه هذه العلاقة،و نقصد بذلك النماذج و نوعية المتغيرات المستعملة في دالة النمو وطرق القياس المستخدمة في التقدير.ننوّه أيضا بطبيعة دوال النمو المؤسّسة للعلاقة،فمعظمها مستلهمة من النماذج النيوكلاسيكية مثل نموذج Lucas المستعمل في هذه الدراسة.إذ يصعب إسقاط افتراضات هذه النماذج كتنافسية الأسواق و علاقة الدخل بالإنتاجية الحدية على واقع بعض اقتصاديات الدول العربية و النامية عموما،أين لا يزال يهيمن القطاع العام على التشغيل و تتحدد الأجور بطريقة إدارية.

المبررات السابقة تحاول تفسير التعليم كدافع و سبب للنمو ،في المقابل هناك وجهات تنظر للتعليم أيضا كنتيجة للنمو.حيث تحدد العوامل السوسيواقتصادية أي مستوى الدخل حجم الاستثمار في التعليم.و من هذا المنطلق يصبح التعليم نتيجة و ليس سببا للنمو.

و بخصوص الشأن العربي،يعاني قطاع التعليم العديد من المشاكل.إذ تصنف الدول العربية ضمن أكثر المناطق تأخرا في انجاز أهداف الألفية للتعليم في العالم.فبعض الدول العربية ستستغرق مدة طويلة قد تصل إلى نحو 50 سنة لتحقيق الأهداف التعليمية.و يعد الفقر أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأطفال أحد العوامل الأساسية التي تحول دون تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. ولن يتعمم التعليم الثانوي في مرحلته الأولى إلا بحلول القرن المقبل في بعض الدول العربية مثل:مصر، العراق ،اليمن و جيبوتي.نفس الملاحظة بالنسبة لهدف تعميم القرائية لدى الشباب ،حيث ستستغرق بعض الدول كموريتانيا،العراق و مصر مدة طويلة لأجل تعميم هدف القرائية لدى الأوساط الأشد فقرا تصل إلى حدود 2072.لم تتمكن الدول العربية من تكوين مخزون من الرأسمال البشري من ذوي المستويات التعليمية العالية بالنظر إلى تدني معدلات إتمام الدراسة في الثانوي و العالي و تدني متوسط سنوات التمدرس.إلى جانب ضعف مستوى التحصيل لدى الطلبة العرب،ما يعكس تدني نوعية التعليم فتحقيق هدف تحسين نوعية التعليم لا زال هو الآخر بعيد المنال.كما تسجل المنطقة العربية إلى جانب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدلات إلانفاق على التعليم بالمقارنة بمناطق العالم.وقد يعود ذلك إلى استجابة حكومات المنطقتين لتوصيات ومتابعة المنظمات الدولية بشأن أهداف الألفية الخاصة بالتعليم باعتبارها أكثر المناطق بعدا عن تحقيق هذه الأهداف.كما أن المنطقة العربية مستفيد أساسي للمعونات الدولية غير أن الدول المستفيدة بإمكانها الاعتماد على مواردها المحلية في التمويل عن طريق رفع إيراداتها الجبائية.

هذه العوامل تشير إلى بوادر أزمة تعليمية حقيقية في الدول العربية،و من المبررات التي قد تفسر ضعف إسهام التعليم في النمو الاقتصادي الذي أثبتته الدراسة التطبيقية.لكن إلى جانب هذه العوامل فان الخصوصيات الاقتصادية للدول العربية تفسّر جانبا من نتائج الدراسة.

إذ تمثل المجموعة العربية تشكيلة من الاقتصاديات المتباينة من حيث خصائصها الهيكلية وأداء مؤسساتها الاقتصادية ومدى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية فيها.لم تتمكن المجموعة العربية من تحقيق استدامة النمو بالنظر إلى تذبذب و بطئ عملية النمو وطول فترة الصدمات،ما يعكس هشاشة وعدم استقرار العوامل المحددة للنمو.إذ تشكل صادرات الوقود و الإيرادات من المحروقات ما يتجاوز 70% من صادرات و إيرادات الدول العربية على التوالي إلى غاية سنة 2014.في المقابل يسجل التراجع الشديد للقطاع الزراعي والتصنيع،إذ لا يتجاوز إسهام كل قطاع في إجمالي القيمة المضافة 09% و 11%،في حين يهمن قطاع الخدمات على الإسهام الأكبر في الناتج الداخلي الخام ب45% سنة 2014،و ب43% في إجمالي القيمة المضافة سنة 2000.هذه العوامل تفسر جانبا من هشاشة النمو الاقتصادي في المجموعة العربية.و لو احتسبنا أيضا الاختلال في أسواق العمل العربية التي تتميز ب:ضعف نسب التشغيل،المستوى التعليمي المتدني لليد العاملة مع تركزها في قطاع الخدمات،هيمنة القطاع العام على التشغيل،ضعف تشغيل المرأة،ارتفاع بطالة الشباب و المتعلمين والإناث و الوافدين الجدد لسوق العمل،ارتفاع اليد العاملة المهاجرة.و عدم المواءمة بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل.و هشاشة قطاع البحث و التطوير قياسا إلى تواضع الانجازات التكنولوجية في العالم العربي،بحيث يفسر التعليم جزء من هذا الوضع،فتدني نوعية التعليم لا تسمح بتوليد الكفاءات اللازمة للإبداع و الابتكار.يمكن أن نفسر ضعف إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الدول العربية و الذي أثبتته الدراسة القياسية.

فبإدماج متغيرات الرأسمال المادي الممثلة في معدل تكوين الرأسمال الثابت الخام($CAPIT$) و معدل الادخار الداخلي الخام($EPAR$)،و متغيرات الرأسمال البشري الممثلة في معدل نمو السكان

($POPU$)، معدلات القيد الخام في التعليم الابتدائي($PRIM$) و الثانوي(SEG) في دالة نمو Lucas(1988)،من خلال سلة بيانات 12 دولة عربية(الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا، الأردن ،الكويت، عمان، البحرين، موريتانيا،لبنان وجيبوتي) ما بين 1980- 2014،و باستخدام نموذج الآثار الفردية الثابتة و العشوائية تم استخلاص نتائج الاختبارات باستعمال برنامج Eviews.

بينت النتائج أن متغيرات الرأسمال المادي أكثر العوامل أهمية في دالة النمو في الدول العربية بأثر ايجابي يتراوح مابين 40 % و 66 % بالنسبة لرأسمال الثابت.يليها متغيرة الادخار التي تبدي أثرا ايجابيا على النمو في حدود 11% ماعدا في حالة اختبار الآثار الفردية الزمنية المزدوجة أين تراجع الأثر في حدود 4 %.وفي جميع الاختبارات لم تبدي متغيرة السكان معنوية إحصائية،ماعدا في اختبارات الآثار الفردية العشوائية أين سجلت قيما ضعيفة سالبة و ذات معنوية إحصائية.أما عن متغيرات التعليم يسجل معدل القيد الابتدائي أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي يتراوح مابين (-26% و-14%) وفق اختبارات المربعات الصغرى المدمجة و اختبار الآثار الفردية العشوائية (GLS) على التوالي، و لم يبدي معنوية إحصائية في باقي الاختبارات و هو ما يقودنا إلى رفض الفرضية الأولى للدراسة.وخلال كل الاختبارات سجل القيد الثانوي أثرا ايجابيا لكن ضعيفا على النمو الاقتصادي بنسب تتراوح مابين (24% و36%)،ماعدا في اختبار الآثار الفردية المزدوجة أين أبدت جميع متغيرات الرأسمال البشري عدم معنويتها الإحصائية.و هو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الثانية.

إذن يتبين أن الدول العربية لا تولي الأهمية اللازمة للاستثمار في التعليم،و لم يرقى وعي الحكومات إلى إدماج التعليم في حراك النمو و التنمية عموما.ففي الغالب ما نشير إلى أزمة التمويل و لا نصرح بأزمة التعليم.إننا ننوه بالخلل في توزيع و سوء استخدام رأسمال دون أن نلتفت إلى مكامن الخلل في صناعة الإنسان.فالدول العربية بأمس الحاجة اليوم في ظل حتمية البحث عن آفاق للتنويع الاقتصادي إلى نهضة تعليمية،تنطلق من إرادة سياسية و تفعّل بتعبئة جماهيرية،وهذا من أجل إعادة

بناء مؤسسة تعليمية قادرة على صناعة رأسمال بشري يتمتع بالخصائص النوعية العربية و القدرات التي تؤهله للعالمية.

آفاق الدراسة:

نستلهم من خلال هذه الدراسة رغبة البحث في العديد من المواضيع التي تخص شأن التعليم في الوطن العربي نذكر منها:

1-العائد الاقتصادي من تحقيق أهداف الألفية للتعليم في الدول العربية و تكلفة التأخر.

2-قراءة في توجهات السياسات الإصلاحية العربية في مجال التعليم:مقارنة بينية.

3-إمكانية التعاون البيني العربي في مجال التعليم:نحو نموذج عربي موسع.

4-تطور الأنظمة التعليمية العربية تاريخيا:الدروس و المعايير المستخلصة.

5-دراسات مقارنة بين الأنظمة التعليمية العربية و الأنظمة التعليمية الآسيوية الرائدة تعليميا:التجارب الممكن إسقاطها على البيئات العربية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. روبرت بارو،محددات النمو الاقتصادي –دراسة تجريبية على البلدان–ترجمة نادي ادريس التل،دار الكتاب الحديث ،عمان الأردن،2009.

التقارير و الإحصائيات:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية،تقرير التنمية الإنسانية العربية،سلسلة أوراق بحثية،2014.
2. مؤسسة الفكر العربي التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية،الطبعة 02،2009.
3. مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية ،2012.
4. مؤسسة الفكر العربي،التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية،2013.
5. معهد التخطيط العربي،تقريرالتنافسية العربية ،2012.
6. معهد التخطيط العربي،تقرير التنمية العربية،العدد الأول، 2013.
7. معهد التخطيط العربي،تقرير التنمية العربية، الاصدار2،2015..
8. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلموالثقافة"اليونسكو"،التقرير الإقليمي عن الدول العربية،2012.
9. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلموالثقافة"اليونسكو"،التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013.
10. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلموالثقافة"اليونسكو"،المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية ما بعد 2015،شرم الشيخ،مصر، 27 يناير2015.
11. منظمة العمل العربية،دور منظمة العمل العربية في متابعة تنفيذ العقد العربي للتشغيل (2010-2020).
aihr-resourcescenter.org/administrator/upload/documents/1_work_paper_ALO.pdf
12. منظمة العمل الدولية،التقديرات العالمية للعمال المهاجرين،2015.
13. منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية،منظمة العمل الدولية تطلق مشاورات أقاليمية حول هجرة الأيدي العاملة والتنقل من آسيا وأفريقيا إلى الشرق الأوسط،4 أكتوبر2017.
http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_579529/lang--ar/index.htm

14. صندوق النقد العربي،التقرير العربي الموحد،2000.

15. صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

16. صندوق النقد العربي ،لتقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015.

17. قاعدة معطيات البنك العالمي 2016،2017.

18. قاعدة معطيات معهد اليونسكو للإحصاء 2016،2017

19. قاعدة معطيات المكتب الدولي للعمل 2016.

المراجع باللغة الأجنبية

Overages:

1. Dominique Guellec& Pierre Ralle,Les nouvelles theories de la croissance,Ladécouverte,Paris 5eme ed,2003.
2. Doudjidingao Antoine, education et croissance en afrique,l'Harmattan ,paris,2011.
3. ChristophHurlin,l'Econométrie des données de panel,EcoleDoctoraleEdocifiséminaireméthodologique. www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/CoursPanel_Chap1.pdf,
4. Jean Arrous, les théories de la croissance :lapensé économique contemporaine,3 ed, Seuil, paris,1999.
5. Philippe Darreau,Croissance et politique économique de boeck,2003
6. Pierre Gravot, économie de l'éducation, Economico, 1993
7. SadakBakouche,larelation éducation développement, OPU, Algerie,2009.

Les documents de travail :

1. Alan B.Krueger and Mikael Lindahl. Education For growth in Sweden and the world. NBTR Workingpaper. N : 7190-June 1999.

2. AlinB.Krueger and Mikael Lindahl,NBER working paper,N°7190,June 1999.
3. Dirk Krueger and Krishna Kumar, US-Europedifferencesin Technology- driven grouth :quantifying the role education.NBTR Working paper N°10001- September2003.p1-29.
4. Eliot A.Jamison&DeamT.Jamison& Eric A.Hanushek,The effects of education quality on income growth and mortalityDecline,NBERworking paper N°12652,Combridge,October 2006.
5. Eric Hanuskek and LudgerWoessmanm-Do Better School leads to more Growth, Cognitive skills, Economic outcomes, and causation-NBER- Working paper –January 2009- N ° 14633.
6. Eric, Hanushek, Some Simple Analytics of school Quality.NBER.Working paper N ° 10229-Janury2004.
7. Eric.Hanushek. The long run Importance of School Quality. NBER. Working paper N °9071, July 2002.
8. Gorddahl-Lanchner, The Impact of Family incom on child Achivement Evidence from the Earned income tax credit, NBER Working paper N : 14599, December 2008.
9. IbrqhimA.Elbadawi;Reviving Growth in Arab World;February;2002;world bank;Washington DC.
10. Jacob Mincer ,Human capital and economic growth,NBER,Combridge,working paper,N°803,November,1981.
11. Richard B. Freemann, David L. Lindauer, Why not Africa?,Working Paper N°6942, NBER,Combridge,February 1999.
12. William.J.Boumol,education for innovation ,Entrepreneurial Breakhroughsvs.CorporatImprovements.NBER Working paper N°105 78.June 2004.
13. YousifKhalifa Al-Yousif,Education and economic growth:some empirical Evidence from GCC Countries,

Les articles et revues:

1. Alice Fabre , Education , croissance et convergence : Analyse au Sein d'un modèleàgénérationimbriquées, Revue Economiepolitique, 05/2001 , vol 111.
2. BarroR,economic growth in a cross section of countries,Quarterly Journal of Economics,N°106,1991.
3. Dominique Guellec-croissance endogéne : les principaux mécanismes revue économique et prévision. N° 106,05/1992 .
4. Durlauf S and Johnson P,Multipleregimes and cross-country growthbihaviour,Journal of Appliedeconomics,N°10,1995.
5. Elsa Duret, Atteindre les objectifs de l'éducation,Revue Monde en développement,2005/4,N°132.
6. Francisco Serranito ;rattrapage technologique et convergence :un test par les séries temporelles dans le cas des pays de la région MENA ,Revue d'économie du développement, 2012⁄2 vol .18 .
7. GemmelN,Evaluating the impacts of humain capital stocks and accumulation on economicGrowth :some new evidence,Oxford bulletin of economics and statistics,N°58,1996.
8. Jacky Ouziel,la valorisation du capital humain, Revue problèmes économiques,N°2795,05⁄02 /2003.
9. Jacques Poirot, le rôle de l'éducation dans le développement chez J.RAWLS et SEN. Entre équité et efficacité . Monde en Développement ,2005/04,N°132.
10. Joan Muysken& Samia Noor,dificiencies in education and poor prospects for economicgrowth in Gulf countries :the case of the UAE,journal of development studies,Vol.42,N°6 , ,august 2006.
11. Jonathan Temple-effets de l'éducation et du Capital Social sur la croissance dans les pays de l'OCDE-Revue économique de l'OCDE,02/2001,N°33.
12. Joseph Zeira,Why and how education affects economicgrowth,Review of international Economics,17(3),2009.
13. KwabinaGyimah-Brempong, oliverPaddison, WorkieMitiku-Education and Economic Growth in AFRICA.Journal of Development Studies, vol 42,N °3-April 2006.

14. Levine R and Renelt D,A sensitivity analysis of cross country growth regressions,American economic review,N°82.
15. Mankiw N G,Romer D and Weil D,Acontribution to the empiries of economicgrowth,Quarterly Journal of Economics,N°107.
16. Martin Weale,Rentabilité et externalités positives de l'éducation, Problèmes économiques,N°2352-53-1,08/12 /1993.
17. Namchul lee, Education and Economic Growth in Korea 1966-1997-the Journal of Applied Business Reseach, vol 16, N°4,February 2011.
18. NolwenHenaff et al, Reviviter les relations entre Pauvreté et éducation- la découverte, Revue Française de socio-économique,01/2009-N :3.
19. Oliver basedevant,croissance et formation,Revue économie politique,03/04/2002.
20. Philippe Bayart,Analyse de la relation entre éducation et croissance à CUBA(1959-2009),Revue Tiers Monde,2011/02,N°206.
21. QiumeiYang,Répartition géographique de investissement directe étranger en Chine,Impacte du capital humainRevue d'économique de développement,N°3,3^{eme}T,09/1999.
22. SébastienDessus,capitalhumain et croissance:le role retrouvé du systèmeéducatif,RevueEconomie publique,Vol.2,06/02/2000.
23. Temple J,Robustness tests of the augmented Solow model,Journal of Appliedeconomics,N°13.
24. ThuliNeuble,JohnC,Anyanwu and KjellHausken,Inequality,Economic Growth and Poverty in Middle East and North Africa(MENA),African Development Review,Vol 26;N°03,2014.

Rapports et statistiques :

1. IEA ,TIMSS1999, International science report.
2. IEA,TIMSS2007 , International science report.
3. IEA,TIMSS 2007,International mathematics report.
4. IEA,TIMSS 2011,International results in science .

5. IEA,TIMSS 2011,International results in mathematics.
6. IEA,TIMSS 2015, International results in mathematics.
7. IEA,TIMSS 2015,International results in science .
8. IEA,TIMSS 2003,International mathematics report.
9. IEA,TIMSS2003,International science report.
10. ILO,Global estimates on immigrant workers, results and methodology, 2015.
11. OCDE 2007, PISA2006,Sience competencies for tomorrow's world executive summary.
12. OCDE 2010,PISA 2009 results: What students know and can do,volume1.
13. OCDE 2014,principaux résultats de l'enquête PISA 2012 :ce que les élèves de 15 ans savent et ce qu'ils peuvent faire avec ce qu'ils savent .
14. OCDE 2014,principaux résultats de l'enquête PISA2012.

world economic forum, The global competitiveness report,2014-2015.

15. Worleconomicforum,the global competitiveness report,2014-2015.

Sites et liens :

www.worldbank.org
www.ilo.org
www.unesco.org
https://timss.bc.edu
http://www.oecd.org
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/docu
.ments/publication/wcms_436343.pdf
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_
2014-15.pdf

الملاحق

الملحق رقم 01 :التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013-2014

الرعاية و التربية في مرحلة الطفولة المبكرة

	البلد أو الاراضي	الفئة العمرية	التلميذ في التعليم قبل الابتدائي				التلميذ في المؤسسات الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي التلميذ		نسبة التلميذ الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي (%)							
			العام الدراسي المنتهي في				العام الدراسي المنتهي في		العام الدراسي المنتهي في							
			1999		2011		1999	2011	1999				2011			
		2011	المجموع (بالالاف)	الإناث %	المجموع (بالالاف)	الإناث %			المجموع	الذكور	الإناث	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	المجموع	الذكور	الإناث	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
	الدول العربية															
1	الجزائر	5-5	36	49	490	49	..	13	2	2	2	1.01	74	73	75	1.02
2	البحرين	3-5	14	47	27	49	100	100	38	38	37	0.96	..	..	..	..
3	جيبوتي	4-5	0.2	59	**2**	**49**	100	**56**	0.0	0.0	0.0	1.50	**3**	**3**	**3**	**1.01**
4	مصر	4-5	328	47	912	48	53	...	10	10	10	0.95	26	27	25	0.95
5	العراق	4-5	68	48	..	..	..	..	4	4	4	1.00	..	..	..	..
6	الأردن	4-5	74	46	99 ٢	47 ٢	99	83 ٢	27	30	29	0.91	32 ٢	33 ٢	31 ٢	0.94 ٢
7	الكويت	4-5	57	48	78	49	24	42	86	83	85	1.03	..	..	..	..
8	لبنان	3-5	143 **	48	154	48	77 **	81	59 **	61 **	60 **	0.97 **	82	83	81	0.98
9	الجماهيرية العربية الليبية	4-5	10	48	..	..	..	..	4 **	4 **	4	0.98 **	..	..	..	..
10	موريتانيا	3-5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
11	المغرب	4-5	805	33	**683**	**42**	100	**90**	42	80	62	0.53	**57**	**65**	**50**	**0.77**
12	عمان	4-5	..	..	56	49	..	65	..	..	..	..	53	53	52	0.98
13	فلسطين	4-5	77	47	96	48	99	99	36	36	35	0.96	41	41	40	0.98
14	قطر	3-5	8	48	30	49	100	81	24	25	25	0.96	56	55	57	1.03
15	المملكة العربية السعودية	3-5	..	..	210	..	..	49	..	..	..	..	11	..	..	..
16	السودان	4-5	..	..	659 ٢	50 ٢	..	24 ٢	..	..	..	..	..	..	..	..
17	الجمهورية العربية السورية	3-5	108	46	172	47	66	70	8	8	8	0.90	11	11	10	0.97
18	تونس	3-5	78	47	..	..	88	...	14	13	13	0.93	..	..	..	..
19	الإمارات العربية المتحدة	4-5	64	48	131	48	67	79	64	63	63	0.99	..	..	..	..
20	اليمن	3-5	12	45	30	45	36	45	0.0	0.0	0.0	0.86	1	1	1	0.88
21	السودان (قبل الانفصال)	4-5	366	..	632 ٢	49 ٢	90 **	22 ٢	..	..	18	..	26 ٢	26 ٢	26 ٢	1.04 ٢

الرسوب في مرحلة التعليم الابتدائي و الترسب منها و إتمامها

	البلد والاراضي	صفة التعليم الابتدائي	الفعالية الداخلية								
			الرسوب في مرحلة التعليم الابتدائي								
			الرسوب في جميع الصفوف (%)						عدد الراسبين في جميع الصفوف (بالالاف)		
			العام الدراسي المنتهي في						العام الدراسي المنتهي في		
			1999			2011			1999		2011		
		2011	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث
	الدول العربية													
1	الجزائر	5	11.0	14.0	8.0	7.0	9.0	5.0	568	373	195	250	163	87
2	البحرين	6	3.0	4.0	3.0	1.0	1.0	1.0	3	2	1	1.1	0.6	0.5
3	جيبوتي	5	16.0	16.0 **	16.0 **	**9.0**	**9.0**	**9.0**	6	4 **	3 **	**6**	**3**	**3**
4	مصر	6	5.0 **	7.0 **	4.0 **	3.0	4.0	2.0	483 **	308 **	176 **	358	234	124
5	العراق	6	10.0	10.0	9.0	...	...	...	362	216	146	...	...	...
6	الأردن	6	0.00	0.00	0.00	...	...	...	5	2	3	...	...	...
7	الكويت	5	3.0	3.0	3.0	0.00	0.00	0.00	5	2	2	1.7	1.0	0.7
8	لبنان	6	9.0 **	10.0 **	7.0 **	9.0	10.0	7.0	38 **	22 **	15 **	42	25	17
9	الجماهيرية العربية الليبية	6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
10	موريتانيا	6	15.0 **	14.0 **	15.0 **	3.0 ٢	3.0 ٢	3.0 ٢	54 **	28 **	27 **	18 ٢	9 ٢	10 ٢
11	المغرب	6	12.0	14.0	10.0	**7.0**	**8.0**	**5.0**	429	274	155	**292**	**184**	**108**
12	عمان	6	7.0	9.0	6.0	0.00	0.00	1.0	25	16	10	2.8	1.3	1.5
13	فلسطين	4	2.0	2.0	2.0	0.00	0.00	0.00	8	4	4	2	1	1
14	قطر	6	2.0 **	3.0 **	1.0 **	0.00	0.00	0.00	1.7 **	1.1 **	0.6 **	0.2	0.1	0.1
15	المملكة العربية السعودية	6	..	..	..	1.0	1.0	2.0	..	..	..	66	33	34
16	السودان	6	..	..	..	4.0 ٢	4.0 ٢	4.0 ٢	..	..	..	171 ٢	95 ٢	76 ٢
17	الجمهورية العربية السورية	4	7.0	8.0	5.0	7.0	8.0	6.0	178	106	72	188	111	77
18	تونس	6	18.0	19.0	16.0	6.0 ٢	8.0 ٢	5.0 ٢	264	152	112	70 ٢	45 ٢	25 ٢
19	الإمارات العربية المتحدة	5	3.0	4.0	2.0	..	..	..	9	6	3	..	..	..
20	اليمن	6	10.0	11.0 *	8.0 *	8.0	9.0	7.0	244	175 *	70 *	323	201	122
21	السودان (قبل الانفصال)	6	11.0 **	10.0 **	11.0 **	3.0 ٢	3.0 ٢	3.0 ٢	284 **	150 **	133 **	174 ٢	97 ٢	78 ٢

	الفعالية الداخلية															
	إتمام التعليم الابتدائي															
	نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير (%)						عدد مقاعدي المدرسة (بالآلاف)						نسبة إتمام التعليم الابتدائي لدى الفوج (%)			
	العام الدراسي المنتهي في						العام الدراسي المنتهي في						العام الدراسي المنتهي في			
	2010			1999			2011			1999			2010			
	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	
	الدول العربية															
1	95	94	95	91	90	93	61	38	24	36	21	16	...	...	...	
2	98	97	98	90	89	91	1.0	0.5	0.5	0.4	0.2	0.1	...	...	...	
3	64 **,1	64 **,1	64 **,1	...	...	...	...	...	...	4 **,2	2 **,2	2 **,2	...	...	...	
4	99	99	99	...	...	...	...	...	...	21	10	10	...	...	...	
5	...	...	...	47 **	51 **	43 **	358 **	186 **	172 **	...	...	...	...	...	...	
6	...	...	...	96	97	96	5	2	2	...	...	...	...	...	...	
7	96 ?	96 ?	96 ?	95	93	94	3	2	1	1.8 ?	0.9 ?	0.9 ?	...	...	...	
8	94	88	90	94 **	87 **	90 **	7 **	5 **	2 **	7	5	2	86.0 **,1	81.0 **,1	91.0 **,1	
9	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
10	82 ?	80 ?	81 ?	42	39	40	...	...	...	19 ?	10 ?	9 ?	...	...	...	
11	88	89	88	76	75	75	220	118	102	74	36	37	82.0	82.0	82.0	
12	...	...	...	92	92	92	4	2	2	...	...	...	...	...	...	
13	...	...	96	98	99	99	1.4	0.4	1.0	4	...	...	...	...	...	
14	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
15	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
16	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
17	96	95	96	87	87	87	59	...	...	28	16	12	93.0	93.0	94.0	
18	95 ?	94 ?	95 ?	88	86	87	26	14	11	9 ?	5 ?	4 ?	89.0 ?	87.0 ?	91.0 ?	
19	84	85	84	89	90	89	1.7	0.9	0.8	12	6	6	...	...	...	
20	68	82	76	64 **	72 **	69 **	...	...	...	181	72	109	...	...	...	
21	...	...	...	81 **	74 **	77 **	102 **	66 **	36 **	...	...	...	...	...	...	

	البلد والأراضي	مدة التعليم الابتدائي	الفعالية الداخلية									
			الرسوب في مرحلة التعليم الابتدائي									
			الرسوب في جميع الصفوف (%)						عدد الراسبين في جميع الصفوف (بالآلاف)			
			العام الدراسي المنتهي في						العام الدراسي المنتهي في			
			1999			2011			1999			2011
		2011	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث
			المتوسط المرجح			المتوسط المرجح			المجموع			المجموع		
I	العالم	...	5.0	5.0 **	5.0 **	4.0 **	4.0 **	4.0 **	34.3	19.1 **	15.2 **	32.4 **	17.3 **	15.1 **
II	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	...	0.0	0.0 **	1.0 **	...	...	0.0 **	146	61 **	85 **	29 **	...	...
III	البلدان المتقدمة	...	1.0	0.0	1.0	1.0 **	0.0 **	0.0 **	731	300	432	555 **	177 **	378 **
IV	البلدان النامية	...	5.0 **	6.0 **	5.0 **	5.0 **	5.0 **	5.0 **	33.4 **	18.8 **	14.7 **	31.8 **	17.1 **	14.6 **
V	الدول العربية	...	9.0	10.0	7.0	7.0	6.0	5.0	3.2	2.0	1.2	2.9	1.8	1.1
VI	أوربا الوسطى والشرقية	...	2.0	2.0 **	2.0 **	1.0 **	0.0 **	1.0 **	525	266 **	258 **	190 **	61 **	129 **
VII	آسيا الوسطى	...	0.0	0.0 **	0.0 **	0.0	0.0	0.0	20	12 **	7 **	4	2	2
VIII	شرق آسيا والمحيط الهادي	...	2.0 **	2.0 **	2.0 **	1.0	1.0	1.0	5.0 **	2.7 **	2.2 **	2.6	1.5	1.1
IX	شرق آسيا	...	2.0 **	2.0 **	2.0 **	1.0	1.0	1.0	4.9 **	2.7 **	2.2 **	2.5	1.4	1.1
X	بلدان المحيط الهادي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
XI	أمريكا اللاتينية والكاريبي	...	12.0	12.0	11.0	8.0 **	8.0 **	7.0 **	8.4	4.6	3.8	5.4 **	2.9 **	2.5 **
XII	بلدان الكاريبي	...	12.0 **	13.0 **	12.0 **	12.0 **,1	13.0 **,1	12.0 **,1	302 **	160 **	142 **	308 **,1	163 **,1	145 **,1
XIII	أمريكا اللاتينية	...	12.0	12.0	11.0	8.0 **	8.0 **	7.0 **	8.1	4.4	3.7	5.1 **	2.8 **	2.4 **
XIV	أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	...	1.0	0.0	1.0	1.0 **	0.0 **	1.0 **	519	162	357	433 **	101 **	332 **
XV	جنوب وغرب آسيا	...	4.0	4.0	4.0	5.0 **,2	5.0 **,2	4.0 **,2	7.3	4.1	3.2	9.5 **,2	5.1 **,2	4.4 **,2
XVI	أمريكا جنوب الصحراء الكبرى	...	11.0	11.0	10.0	8.0 **	8.0 **	8.0 **	9.3	5.3	4.1	11.9 **	6.1 **	5.8 **
XVII	البلدان ذات الدخل المنخفض	...	11.0 **	12.0 **	11.0 **	10.0	10.0	10.0	8.8 **	4.8 **	3.9 **	12.9	6.7	6.2
XVIII	البلدان ذات الدخل المتوسط	...	4.0 **	5.0 **	4.0 **	3.0 **	3.0 **	3.0 **	24.6 **	13.9 **	10.7 **	18.8 **	10.3 **	8.5 **
XIX	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	...	5.0	5.0	4.0	3.0 **	4.0 **	4.0 **	12.3	7.0	5.3	11.6 **	6.4 **	5.2 **
XX	البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى	...	4.0 **	5.0 **	4.0 **	3.0	3.0	3.0	12.3 **	6.9 **	5.4 **	7.2	3.9	3.3
XXI	البلدان ذات الدخل المرتفع	...	1.0	1.0	1.0	1.0 **	0.0 **	0.0 **	920	409	511	641 **	219 **	421 **

	الفعالية الداخلية												
	إتمام التعليم الابتدائي												
	نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير (%)						عدد مقادري المدرسة بالغاً من جميع الصفوف (بالألف)						نسبة إتمام التعليم الابتدائي لدى الفتيان (%)
	العام الدراسي المنتهي في						العام الدراسي المنتهي في						العام الدراسي المنتهي في
	1999			2010			1999			2011			2010
	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
	المتوسط المرجح			المتوسط المرجح			المجموع			المجموع			القيمة الوسطى
I	74	74	74	75 **	74 **	76 **	35.7	19.2 **	16.5 **	34.3 **	18.4 **	15.9 **	...
II	96	96 **	97 **	97 **	96 **	98 **	221	131 **	90 **	103 **	66 **	37 **	...
III	93	92	93	94 **	96 **	92 **	902	508	394	635 **	220 **	414 **	...
IV	71	71 **	71 **	73 **	72 **	73 **	34.6 **	18.6 **	16,000 **	33.6 **	18.2 **	15.5 **	...
V	79 **	80 **	78 **	87	87	86	1.4	709	677	1.1	535	520	...
VI	96	95 **	97 **	98 **	97 **	98 **	250	150 **	99 **	103 **	71 **	33 **	...
VII	97	97	97	98	98	98	73	35	38	30	16	13	95
VIII	84 **	84 **	83 **	89 **	89 **	89 **	7.0 **	3.6 **	3.4 **	3.5	1.9	1.6	...
IX	84 **	84 **	84 **	89 **	89 **	90 **	6.9 **	3.5 **	3.3 **	3.4	1.8	1.5	78
X	67 **	67 **	67 **	...	...	...	162 **	84 **	77 **	...	...	...	...
XI	77	75	80	84 **	82 **	86 **	3.2	1.9	1.4	2.0 **	1.2 **	830 **	...
XII	44 **	43 **	45 **	43 **	42 **	44 **	286 **	152 **	133 **	282 **	150 **	132 **	...
XIII	78	76	81	86 **	83 **	88 **	2.9	1.7	1.2	1.7 **	1.0 **	698 **	...
XIV	92	92	93	94 **	96 **	92 **	738	423	315	523 **	164 **	359 **	...
XV	62	63	61	64 **	62 **	66 **	15.8	8.6	7.2	15.1 **	8.3 **	6.8 **	...
XVI	58	59	56	56 **	56 **	56 **	7.2	3.8	3.4	12.0 **	6.3 **	5.8 **	...
XVII	55	56	54	59	58	59	8.4	4.4	4.0	11.4	6.0	5.4	...
XVIII	75	75 **	75 **	77 **	76 **	78 **	26.2 **	14.3 **	12.0 **	22.3 **	12.2 **	10.1 **	...
XIX	68	68	68	69 **	68 **	71 **	18.8	10.3	8.5	18.4 **	10.2 **	8.3 **	...
XX	85 **	85 **	85 **	90 **	89 **	90 **	7.4 **	3.9 **	3.5 **	3.9	2.1	1.8	...
XXI	92	92	93	94 **	96 **	92 **	1.0	566	454	697 **	243 **	454 **	...

المشاركة في التعليم الثانوي

		الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي العام (%)				إجمالي القيد في التعليم الثانوي								المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي						
		العام الدراسي المنتهي في				عدد السكان في السن المدرسية (بالألف)	الفئة العمرية	إجمالي القيد				القيد في المؤسسات الخاصة نسبة مئوية من إجمالي القيد	القيد في التعليم التقني والمهني	العام الدراسي المنتهي في				العام الدراسي المنتهي في		
		2010				2011[1]	2011	العام الدراسي المنتهي في				2011	2011	2011				2011		
								1999		2011										
	البلد أو الإقليم	المجموع	الذكور	الإناث				المجموع (بالألف)	% للإناث	المجموع (بالألف)	% للإناث		المجموع (بالألف)	المجموع	الذكور	الإناث	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	المجموع	الذكور	الإناث
	الدول العربية																			
1	الجزائر	91	91	92		4.5	11-17	2 984	49	4 573	50	0.0	381	34	140	130	0.93			
2	البحرين	98	98	99		...	12-17	58	50	83	49	21	5	11	...	...	...			
3	جيبوتي	**66**	**70**	**62**		9.5	12-17	15	41	55	42	**10**	**2**	**39**	**49**	**38**	**0.79**			
4	مصر	...	...	...		141	11-17	7 671 **	46 **	6 845 [1]	48 [1]	...	1 202 [2]	45 [1]	94 [1]	93 [1]	0.98 [2]	93 [1]	94 [1]	93 [2]
5	العراق	...	...	...		4.3	12-17	1 105	37	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
6	الأردن	...	...	...		842	12-17	579	49	709 [1]	50 [1]	18 [2]	23 [2]	39 [1]	92 [1]	94 [1]	1.02 [2]	94 [1]	92 [1]	93 [2]
7	الكويت	99 [1]	98 [1]	99 [1]		...	11-17	235 **	49 **	262	49	32	-	-	...	...	...	...	...	...
8	لبنان	86	83	88		474	12-17	389 **	51 **	394	51	61	67	42	85	94	1.10	94	85	90
9	الجماهيرية العربية الليبية	...	...	...		653	12-17	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
10	موريتانيا	34 [1]	38 [1]	30 [1]		465	12-17	63 **	42 **	125 **	44 **	25 **	...	...	31 **	27 **	0.87 **	29 **	31 **	27 **
11	المغرب	**82**	**84**	**80**		3.7	12-17	1 469	43	**2 554**	**44**	...	**155**	**38**	**93**	**75**	**0.81**	**84**	**93**	**75**
12	عمان	...	...	...		289	12-17	229	49	301	48	6	-	-	107	107	1.00	107	107	107
13	فلسطين	95	92	97		838	10-17	444	49	705	51	5	2	10	84	90	1.06	87	84	90
14	قطر	99	99	99		72	12-17	44	49	72	48	39	0.0	-	98	100	1.02	99	98	100
15	المملكة العربية السعودية	96 [1]	...	...		2.9	12-17	...	...	3 153 **	46 **	...	...	...	121 **	108 **	0.90 **	115 **	121 **	108 **
16	السودان	...	...	...		...	12-16	...	...	1 687 [1]	45 [1]	13 [2]	31 [2]	22 [1]	...	...	...	...	...	...
17	الجمهورية العربية السورية	95	95	96		3.8	10-17	1 029	46	2 820	48	4	123	40	93	90	0.97	92	93	90
18	تونس	93 [1]	91 [1]	94 [1]		1.2	12-18	1 058	49	1 152	49	4	160	32	122	111	0.91	117	122	111
19	الإمارات العربية المتحدة	95 *	91 *	100 *		...	11-17	201	50	347	50	57	3	11	...	...	...	...	...	...
20	اليمن	83	84	82		3.6	12-17	1 041	26	1 643	37	4	11	4	57	43	0.65	55	67	43
21	السودان (قبل الانفصال)	93 **,1	95 **,1	91 **,1		5.0	12-16	966 **	...	1 837 [1]	45 [1]	12 [1]	28 [1]	24 [1]	58 [1]	48 [1]	0.83 [1]	53 [1]	58 [1]	48 [1]

	المعدل الإجمالي للقيد في التعليم الثانوي (%)												المراهقون غير الملتحقين بالمدارس (بالالاف)				
	المرحلة العليا من التعليم الثانوي				إجمالي التعليم الثانوي								العام الدراسي المنتهي في 1999			العام الدراسي المنتهي في 2011	
	العام الدراسي المنتهي في 2011				العام الدراسي المنتهي في 1999				العام الدراسي المنتهي في 2011								
	المجموع	الذكور	الإناث	مؤشر التفاوت بين الجنسين	المجموع	الذكور	الإناث	مؤشر التفاوت بين الجنسين	المجموع	الذكور	الإناث	مؤشر التفاوت بين الجنسين	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث
الدول العربية																		
1	..	..	..	..	64	53	74	1.39	66	65	66	1.01	..	..	..	..	..	..
2	..	..	..	..	..	..	..	..	95	91	100	1.10	..	..	..	..	..	..
3	**32**	**37**	**26**	**0.72**	**39**	**44**	**33**	**0.76**	13	16	11	0.72	**55**	**26**	**29**	..	..	..
4	50 [2]	52 [2]	48 [2]	0.92 [2]	72 [2]	73 [2]	71 [2]	0.96 [2]	80 **	83 **	76 **	0.91 **	..	..	..	..	..	..
5	..	..	..	..	34	42	26	0.64	..	..	..	..	840	349	491	..	..	..
6	72 [2]	67 [2]	78 [2]	1.16 [2]	85	83	86 [2]	1.04	85	83	84 [2]	1.06 [2]	63 **	37 **	26 **	101 [2]	85 [2]	17 [2]
7	..	..	..	..	109 **	107 **	110	1.03 **	..	..	..	..	1 **	..	..	..	..	..
8	76	71	80	1.13	76 **	73 **	80 **	1.09 **	83	78	87	1.11	..	..	..	34	18	16
9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
10	22 **	25 **	19 **	0.76 **	18 **	20 **	15 **	0.75 **	27 **	29 **	24 **	0.84 **	**104** **	**51** **	**53** **	..	..	..
11	**55**	**58**	**52**	**0.91**	**60**	**75**	**63**	**0.85**	36	41	32	0.78	968 **	410 **	558 **	..	..	..
12	101	102	99	0.97	71	71	71	1.01	104	104	103	0.98	35	17	17	0.6	..	..
13	74	65	83	1.27	77	77	78	1.02	84	80	88	1.10	69	37	32	95	56	39
14	..	..	..	..	87	83	92	1.11	101	97	106	1.09	3	2	1.0	0.6	0.3	0.3
15	100 **	101 **	93 **	0.87 **	..	..	..	..	107 **	114 **	101 **	0.88 **	..	..	..	0.7 **	..	..
16	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
17	39	38	42	1.11	44	45	42	0.92	73	73	73	1.00	448	202	245	261	114	147
18	76	70	82	1.18	73	73	73	0.99	92	91	94	1.03	..	..	..	..	..	..
19	..	..	..	..	83	79	87	1.09	..	..	..	..	9	4	5	..	..	..
20	35	43	26	0.62	39	57	21	0.37	45	55	35	0.63	568	134	434	619 **	203 **	416 **
21	28 [2]	29 [2]	27 [2]	0.95 [2]	25 **	..	..	..	38 [2]	41 [2]	36 [2]	0.88 [2]	..	..	..	..	..	..

	الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي العام (%)			إجمالي القيد في التعليم الثانوي									المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي				
	العام الدراسي المنتهي في 2010			القيد في المؤسسات الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي القيد	إجمالي القيد				عدد السكان في السن المدرسية (بالالاف)	الفئة العمرية	القيد في التعليم التقني والمهني		العام الدراسي المنتهي في 2011				
				العام الدراسي المنتهي في 2011	العام الدراسي المنتهي في 1999		العام الدراسي المنتهي في 2011		2011	2011	العام الدراسي المنتهي في 2011		2011				
البلد أو الاراضي	المجموع	الذكور	الإناث	القيمة الوسطى	المجموع (بالالاف)	% للإناث	المجموع (بالالاف)	% للإناث	2011		المجموع (بالالاف)	% للإناث	القيمة الوسطى	المجموع	الذكور	الإناث	مؤشر التفاوت بين الجنسين
	القيمة الوسطى				المجموع		المجموع				المجموع			المتوسط المرجح			
I العالم	94	93	95	..	435.9	47 **	543.2 **	48 **	769.0	..	58.7 **	44 **	13	82 **	83 **	81 **	0.97 **
II البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	98	99	97	..	33.7	49 **	24.4 **	48 **	26.0	..	3.7 **	41 **	1	95 **	95 **	94 **	1.00 **
III البلدان المتقدمة	99	98	100	..	83.1	49	79.3 **	49 **	77.2	..	12.3 **	42 **	10	105 **	105 **	105 **	0.99 **
IV البلدان النامية	90	89	91	..	319.1	46 **	439.5 **	47 **	665.8	..	42.7 **	44 **	17	79 **	80 **	78 **	0.97 **
V الدول العربية	94	92	95	..	22.4	46	30.7 **	47 **	43.3	..	2.9 **	40 **	13	88	93	84	0.91
VI أوربا الوسطى والشرقية	98	99	97	..	40.7	48 **	29.8 **	48 **	33.2	..	6.3 **	40 **	1	95 **	95 **	94 **	0.99 **
VII آسيا الوسطى	99	99	98	..	9.2	49	10.3	48	10.4	..	1.3 **	45 **	2	97	98	96	0.98
VIII شرق آسيا والمحيط الهادي	93	91	94	..	130.7	47 **	159.8	48	200.4	..	27.7	44	20	90	88	91	1.04
IX شرق آسيا	92	91	93	..	127.5	47 **	156.6	48	197.0	..	26.8	44	18	90	88	91	1.04
X بلدان المحيط الهادي	..	..	..	..	3.3	49	3.2 **	47 **	3.4	..	857 **	..	..	87 **	87 **	83 **	0.95 **
XI أمريكا اللاتينية والكاريبي	93	94	92	..	52.7 **	51 **	60.5	51	67.1	..	5.8	53	21	102	100	103	1.03
XII بلدان الكاريبي	93	92	94	..	1.1 **	50 **	1.4 **	49 **	2.3	..	39 **	48 **	19	74 **	75 **	74 **	0.98 **
XIII أمريكا اللاتينية	94	95	93	..	51.6 **	51 **	59.1	51	64.8	..	5.8	53	21	102	101	104	1.03
XIV أمريكا الشمالية وأوربا الغربية	99	99	99	..	60.7	49	61.4 **	49 **	59.8	..	8.3 **	43 **	11	106 **	106 **	106 **	0.99 **
XV جنوب وغرب آسيا	92	89	95	..	97.8	41	144.4 **	46 **	242.1	..	2.6 **,[1]	32 **,[1]	12	76 **	78 **	74 **	0.95 **
XVI أمريكا جنوب الصحراء الكبرى	71	..	..	..	21.6	45	46.3 **	45 **	112.6	..	3.7 **	40 **	16	49 **	53 **	45 **	0.85 **
XVII البلدان ذات الدخل المنخفض	73	76	70	..	26.9	45	49.4	46	113.9	..	2.5	38	16	54	56	52	0.92
XVIII البلدان ذات الدخل المتوسط	93	93	93	..	321.6	46 **	408.2 **	47 **	571.4	..	43.9 **	44 **	12	85 **	86 **	84 **	0.98 **
XIX البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	90	90	91	..	137.4	43	203.2 **	46 **	330.8	..	10.6 **	42 **	13	77 **	79 **	74 **	0.94 **
XX البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى	95	97	94	..	184.2	48 **	205.0	49	240.6	..	33.3	45	11	96	94	97	1.03
XXI البلدان ذات الدخل المنخفض	98	99	98	..	87.3	49	85.6 **	48 **	83.7	..	12.3 **	42 **	13	105 **	105 **	104 **	0.99 **

حاجات التعلم لدى الشباب و الراشدين

	إجمالي الالتحاق الثانوي		إجمالي معدّل الالتحاق في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي		إجمالي معدّل الالتحاق في المرحلة الثانية من التعليم الثانوي		حصة التعليم التقني والمهني من الالتحاق في التعليم الثانوي	المراهقون غير الملتحقين بالمدرسة في سن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي		
	2011 (000)	Change since 1999 (%)	2011 (%)	1999 (%)	2011 (%)	1999 (%)	2011 (%)	2011 (000)	Change since 1999 (%)	Female (%)
العالم	**543 226**	**25**	**82**	**72**	**59**	**45**	**11**	**69 413**	**-31**	**49**
الدول ذات الدخل المنخفض	49 393	83	54	36	31	23	5	18 435	-13	51
الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى	203 179	48	77	61	48	31	5	42 359	-25	53
الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى	205 015	11	96	88	75	52	16	7 810	-65	30
الدول ذات الدخل المرتفع	85 640	-2	105	102	100	97	14	809	-52	39
أفريقيا جنوب الصحراء	46 282	114	49	29	32	21	8	21 832	-1	55
الدول العربية	30 726	37	88	73	52	44	9	3 757	-31	56
آسيا الوسطى	10 288	12	97	85	102	81	13	397	-56	57
شرق آسيا والمحيط الهادي	159 783	22	90	78	70	44	17	8 944	-64	33
جنوب وغرب آسيا	144 402	48	76	61	47	30	2	31 277	-21	50
اميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	60 525	15	102	95	77	62	10	1 494	-55	49
اميركا الشمالية وغرب أوروبا	61 433	1	106	102	99	97	14	583	-50	35
أوروبا الوسطى والشرقية	29 787	-27	95	92	83	82	21	1 129	-68	48

تحسين مستوى القرائية لدى الكبار

	الراشدون				معدلات قرائية الكبار				معدلات قرائية الشباب			
	المجموع		الإناث		المجموع		مؤشر التفاوت بين الجنسين		المجموع		مؤشر التفاوت بين الجنسين	
	2011–2005 (000)	تغيّر منذ 1994–1985 (%)	2011–2005 (%)	1994–1985 (%)	2011–2005 (%)	1994–1985 (%)	2011–2005 إناث/ ذكور	1994–1985 إناث/ ذكور	2011–2005 (%)	1994–1985 (%)	2011–2005 إناث/ ذكور	1994–1985 إناث/ ذكور
العالم	**773 549**	**-12**	**64**	**63**	**84**	**76**	**0.90**	**0.85**	**89**	**83**	**0.94**	**0.90**
الدول ذات الدخل المنخفض	183 552	23	60	60	61	51	0.79	0.69	73	60	0.90	0.79
الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى	470 164	2	65	61	71	59	0.78	0.71	84	71	0.88	0.80
الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى	112 671	-57	67	67	94	82	0.96	0.86	99	94	1.00	0.96
الدول ذات الدخل المرتفع	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
أفريقيا جنوب الصحراء	181 950	37	61	62	59	53	0.74	0.68	70	66	0.84	0.80
الدول العربية	47 603	-8	66	63	77	55	0.81	0.62	90	74	0.93	0.78
آسيا الوسطى	290	-69	63	77	100	98	1.00	0.98	100	100	1.00	1.00
شرق آسيا والمحيط الهادي	89 478	-61	71	69	95	82	0.95	0.84	99	95	1.00	0.96
جنوب وغرب آسيا	407 021	2	64	60	63	47	0.70	0.57	81	60	0.86	0.70
اميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	35 614	-16	55	55	92	86	0.99	0.97	97	93	1.01	1.01
اميركا الشمالية وغرب أوروبا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
أوروبا الوسطى والشرقية	4 919	-59	78	79	99	96	0.99	0.96	99	98	1.00	0.98

محو الأمية لدى الكبار و الشباب

	معدل محو أمية الكبار (15 سنة فما فوق) (%)									الأميون الكبار (15 سنة فما فوق)					
	1994–1985			2011–2005			النسبة المتوقعة بحلول 2015			1994–1985	2011–2005		النسبة المتوقعة بحلول 2015		
البلد أو الأراضي	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع (بالآلاف)	المجموع (بالآلاف)	% الإناث	المجموع (بالآلاف)	% الإناث
الدول العربية															
الجزائر	50 *	63 *	36 *	73 *	81 *	64 *	80	87	73	6.6	6.5	64 *	5.6	68
البحرين	84 *	89 *	77 *	95 *	96 *	92 *	95	97	93	55	55	56 *	51	52
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	44 *	57 *	31 *	72 *	80 *	64 *	74	82	66	16.9	15.6	62 *	16.1	66
العراق	...	...	...	78	86	71	79	86	73	...	4.0	68	4.4	65
الأردن	...	...	...	93 *	96 *	89 *	94	97	92	...	287	71 *	250	70
الكويت	74 *	78 *	69 *	94 *	95 *	92 *	96	96	94	281	118	49 *	102	48
لبنان	...	...	...	90 *	93 *	86 *	94	96	92	...	319	70 *	210	71
الجماهيرية العربية الليبية	77	88	65	90	96	83	91	97	86	646	466	73	416	82
موريتانيا	...	...	...	59	65	52	61	67	55	...	884	...	925	58
المغرب	42 *	55 *	29 *	56 *	69 *	44 *	62	74	51	9.6	10.0	62 *	9.4	67
عمان	...	...	...	87 *	90 *	82 *	88	89	85	...	263	54 *	272	48
فلسطين	...	...	...	95 *	98 *	93 *	96	98	94	...	114	77 *	107	76
قطر	76 *	77 *	72 *	96 *	97 *	95 *	97	97	96	68	57	30 *	59	24
المملكة العربية السعودية	71 *	80 *	57 *	87	91	82	89	92	85	2.9	2.5	59 *	2.3	60
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الجمهورية العربية السورية	...	...	...	84	90	78	86	92	81	...	2.1	70	2.0	70
تونس	59	70	48	79 *	87 *	71 *	83	90	75	2.3	1.7	63	1.5	72
الإمارات العربية المتحدة	71 *	72 *	69 *	90 *	89 *	91 *	93	92	95	264	327	31 *	502	19
اليمن	37 *	57 *	17 *	65	82	49	70	85	55	4.5	4.8	66 *	4.7	76
السودان (قبل الانفصال)	...	...	...	72	81	63	...	...	...	...	7.5	66	...	...

الالتزام المالي اتجاه التعليم :الإنفاق المالي

البلد أو الأراضي	الإنفاق الحكومي الإجمالي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي		الإنفاق الحكومي الإجمالي على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الإجمالي		الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم		الإنفاق الحكومي الجاري على كل تلميذ في التعليم الابتدائي (التكلفة الوحدية) بسعر الصرف الثابت للدولار الأمريكي في عام 2010 مع مراعاة تكافؤ القوة الشرائية		الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم الثانوي كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم		الإنفاق الحكومي الجاري على كل تلميذ في التعليم الثانوي (التكلفة الفرعية) بسعر الصرف الثابت للدولار الأمريكي في عام 2010 مع مراعاة تكافؤ القوة الشرائية		الكتب الدراسية ومواد التدريس الأخرى في مرحلة التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم الابتدائي		أجور معلمي مرحلة التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم الابتدائي	
	1999	2011	1999	2011	1999	2011	1999	2011	1999	2011	1999	2011	1999	2011	1999	2011	1999
الدول العربية																	
الجزائر	...	4.0 ‡	...	20.0 ‡	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	...	3.0 ‡	...	11.0 ‡	...	...	...	...	...	...	...	...	...	4.0	...	...	...
جيبوتي	7.0	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0.0 ‡	81.0 ‡
مصر	...	3.0 ‡	...	11.0 ‡	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الأردن	5.0	...	20.0	...	...	...	483	599 ‡	...	...	...	732 ‡	559	...	...	...	97.0 ‡
الكويت	**5.0** **	...	...	...	...	...	...	5.2 ‡	...	...	...	7.0 ‡	...	7.0 ‡	...	...	80.0 ‡
لبنان	2.0	1.0	10.0	7.0	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	69.0	...	...
الجماهيرية العربية الليبية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	2.0 **	4.0	...	14.0	48.0	...	...	288	...	22.0	...	574 **	...	...	...	...	...
المغرب	5.0	5.0 ‡	25.0	25.0 ‡	...	39.0	511	683 ‡	...	...	43.0	...	13	...	...	1.0 ‡	75.0 ‡
عمان	4.0	4.0 ‡	21.0	...	32.0 ‡	**37.0**	1.9	3.4	**51.0**	40.0 ‡	...	3.8	37	1.0	1.0	74.0	61.0
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	...	2.0 ‡	...	7.0 ‡	...	...	...	4.8 ‡	...	...	...	5.1 ‡	...	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية	7.0	5.0 ‡	26.0	19.0 ‡	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الجمهورية العربية السورية	**4.0**	5.0 ‡	**13.0** **	18.0 ‡	...	...	388	693 ‡	...	...	...	598 ‡	670	1.0	...	...	...
تونس	6.0	6.0 ‡	*17.0* **	21.0 ‡	38.0 **	...	925 **	...	42.0 **	...	...	...	1.7 **	...	...	...	...
الإمارات العربية المتحدة	**1.0** **	...	*22.0* *	...	...	...	37	...	...	...	...	...	4.8	...	...	2.0 ‡	72.0 ‡
اليمن	10.0	5.0 ‡	*32.0*	16.0 ‡	...	...	...	347	...	...	...	233	...	...	...	...	...
السودان (قبل الانفصال)	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

الدول والأقاليم	مجموع المساعدات للتعليم			إجمالي المساعدات للتعليم الأساسي			إجمالي المساعدات للتعليم الأساسيّ لكلّ طفل في سنّ التعليم الابتدائي			المساعدات المباشرة للتعليم			المساعدات المباشرة للتعليم الأساسيّ		
	مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011		
	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011
المجموع	**7 799**	**14 419**	**13 413**	**3 133**	**6 174**	**5 819**	**5**	**9**	**9**	**6 693**	**13 181**	**12 386**	**1 912**	**3 922**	**3 559**
الدول العربية	1 053	1 939	1 922	221	825	845	6	19	20	913	1 874	1 827	112	649	662
أوروبا الوسطى والشرقية	305	574	517	90	80	64	8	7	6	269	522	492	43	23	17
آسيا الوسطى	130	331	346	43	99	101	7	16	18	91	289	312	17	52	49
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1 155	2 309	2 060	253	687	552	1	4	4	1 068	2 145	2 039	129	400	271
أمريكا اللاتينية والكاريبي	560	1 110	948	226	438	381	4	7	6	539	1 026	919	169	240	227
جنوب وغرب آسيا	967	2 267	2 417	597	1 309	1 445	4	8	8	775	2 238	2 412	463	996	1 014
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2 816	3 958	3 647	1 490	1 891	1757	13	13	13	2 231	3 187	2 831	933	930	782
الأقاليم غير الساحلية	254	523	74	127	243	26	...	...	...	249	517	72	1	134	13
غير موزعة حسب المنطقة أو البلد	559	1 406	1 481	86	602	648	...	...	...	558	1 382	1 481	46	498	524
المجموع	**7 799**	**14 419**	**13 413**	**3 133**	**6 174**	**5 819**	**5**	**9**	**9**	**6 693**	**13 181**	**12 386**	**1 912**	**3 922**	**3 559**

الدول والأقاليم	مجموع المساعدات للتعليم			إجمالي المساعدات للتعليم الأساسيّ			إجمالي المساعدات للتعليم الأساسيّ لكلّ طفل في سنّ التعليم الابتدائي			المساعدات المباشرة للتعليم			المساعدات المباشرة للتعليم الأساسيّ		
	مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011			مليون دولار وفقاً لثابت سعر الدولار في 2011		
	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011	2003–2002 المتوسط السنوي	2010	2011
الدول العربيّة	**1 053**	**1 939**	**1 922**	**221**	**825**	**845**	**6**	**19**	**20**	**913**	**1 874**	**1 827**	**112**	**649**	**662**
غير موزعة داخل المنطقة	*4*	59	63	*3*	*11*	*2*	...	...	...	*4*	59	63	*3*	9	*1*
الجزائر	140	159	145	1	17	4	0	6	1	140	159	145	0	15	3
البحرين	0	-	-	0	-	-	0	-	-	0	-	-	-	-	-
جيبوتي	32	32	28	8	14	11	64	133	110	28	26	21	6	5	5
مصر	106	144	116	55	50	39	7	5	4	88	144	116	44	41	29
العراق	8	107	52	2	41	15	0	8	3	8	107	52	1	8	6
الأردن	130	196	236	58	149	160	78	168	175	21	196	196	0	132	131
لبنان	42	122	121	1	53	57	3	121	134	42	122	121	1	49	52
ليبيا	-	9	9	-	1	1	-	1	2	-	9	9	-	1	0
موريتانيا	36	35	30	14	12	8	31	23	15	31	27	23	8	4	3
المغرب	296	287	312	18	65	86	5	18	24	296	287	309	7	47	60
عمان	1	5	-	0	1	-	0	5	-	1	2	-	0	0	-
فلسطين	52	344	409	22	252	323	51	569	722	52	312	391	16	216	272
المملكة العربية السعودية	3	-	-	0	-	-	0	-	-	3	-	-	-	-	-
السودان *	21	80	33	11	47	17	2	7	3	18	80	33	7	34	14
الجمهورية العربية السورية	33	120	114	2	40	42	1	19	21	33	120	114	1	31	40
تونس	103	142	175	2	5	31	2	5	33	103	137	156	1	1	7
اليمن	46	98	77	24	66	46	7	17	12	45	86	77	17	56	39

الملحق رقم 02 :التقرير الأول للتنمية الثقافية–مؤسسة الفكر العربي–

توزيع الطلاب الملتحقين بالجامعات حسب حقول الاختصاصات

الأعداد:

#	البلد	إنسانيات وعلوم اجتماعية	علوم بحتة وتطبيقية	غير ذلك	المجموع
	م. البلدان العربية	4247.387	1472.430	409.596	6129.413

النسب المئوية:

#	البلد	إنسانيات وعلوم اجتماعية	علوم بحتة وتطبيقية	غير ذلك	المجموع
	م. البلدان العربية	69.3	24.0	6.7	100

النسب المئوية:

#	البلد	تربية	إنسانيات وآداب	علوم اجتماعية وإدارة أعمال وحقوق	علوم	هندسة	زراعة	صحة	خدمات	غير ذلك	المجموع
	م. البلدان العربية	13.2	18.4	36.1	6.8	9.3	1.8	6.2	1.6	6.7	100

الملحق رقم 03: التقرير العربي الموحد 2015–صندوق النقد العربي–

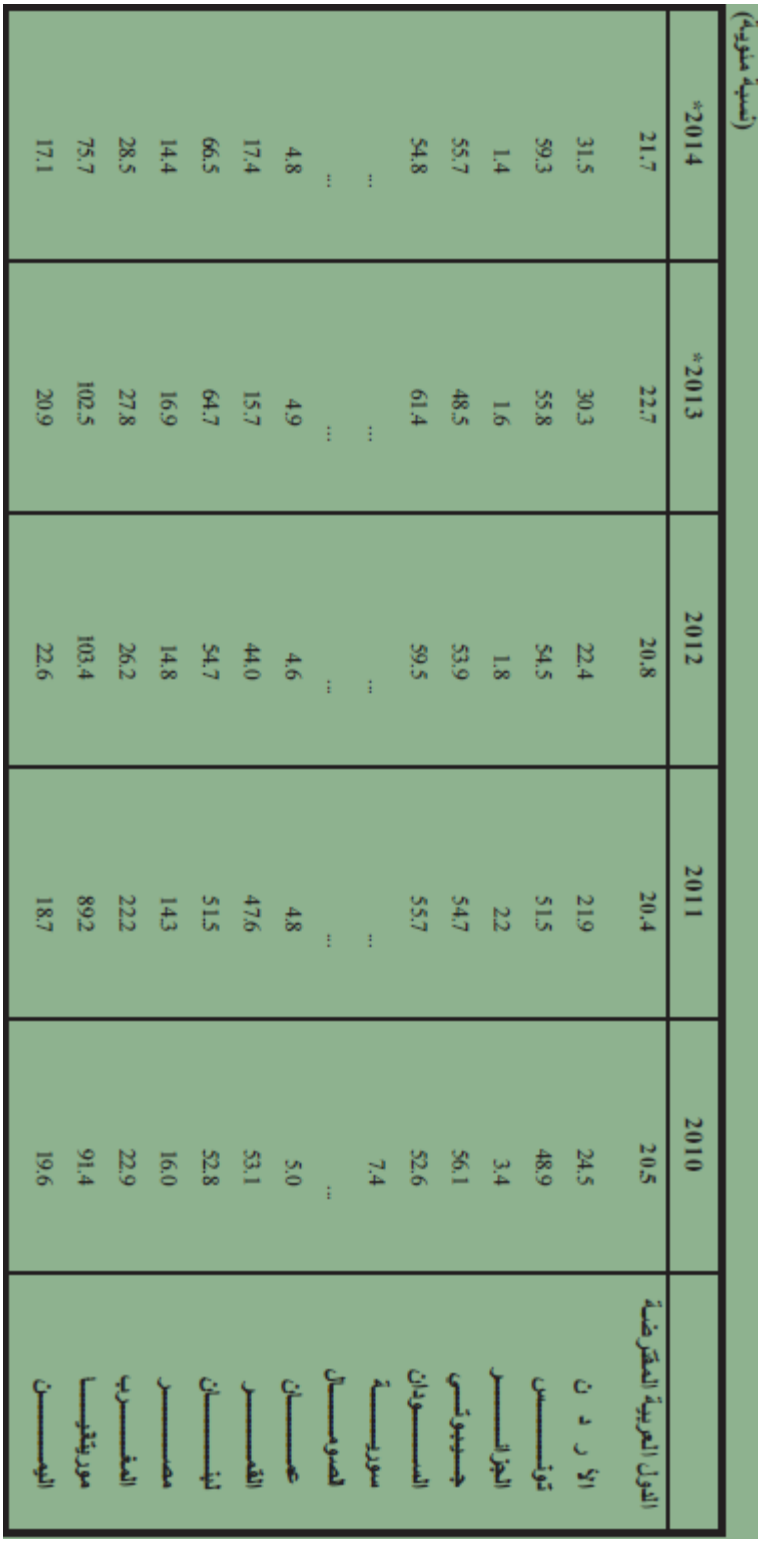

(نسبة مئوية)

الدول العربية المقترضة	2010	2011	2012	*2013	*2014
الأردن	24.5	21.9	22.4	30.3	31.5
تونس	48.9	51.5	54.5	55.8	59.3
الجزائر	3.4	22	1.8	1.6	1.4
جيبوتي	56.1	54.7	53.9	48.5	55.7
السودان	52.6	55.7	59.5	61.4	54.8
سورية	7.4	..	..	...	..
الصومال	..	..	..	...	..
عمان	5.0	4.8	4.6	4.9	4.8
القمر	53.1	47.6	44.0	15.7	17.4
لبنان	52.8	51.5	54.7	64.7	66.5
مصر	16.0	14.3	14.8	16.9	14.4
المغرب	22.9	22.2	26.2	27.8	28.5
موريتانيا	91.4	89.2	103.4	102.5	75.7
اليمن	19.6	18.7	22.6	20.9	17.1

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)		نسبة الأطفال الذين يعملون (بين 5-14 سنة) (%)			النسبة المئوية للقوة العاملة					
						ذكور	إناث	جملة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2012	2013	2013-2003	2012	2013	2013-2005			2012	2013	2012	2013	2012	2013
مجموع الدول العربية	36.1	33.2	2.6	23.2	22.2				21.1	20.6	16.8	17.4	61.5	62.0
الأردن	22.6	22.1	2.2	18.3	17.5	1.6	0.4	1.0	5.8	5.6	13.1	13.4	81.1	81.0
الإمارات	69.1	73.6	11.7	15.5	15.4	...	...	...	2.8	2.7	9.7	8.9	87.5	88.4
البحرين	52.4	60.1	7.3	19.4	19.6	6.0	3.0	5.0	0.6	0.6	24.9	21.9	74.5	77.5
تونس	38.2	36.5	1.7	26.9	26.9	3.7	2.9	3.4	19.9	19.6	30.7	31.4	49.4	49.0
الجزائر	43.9	32.2	2.3	16.9	17.2	6.0	4.0	5.0	20.5	20.1	23.9	31.6	55.6	48.3
جيبوتي	38.6	28.9	2.8	34.9	34.9	8.0	8.0	8.0	73.1	72.7	8.2	10.3	18.7	17.0
السعودية	36.7	36.4	4.4	14.2	14.9	...	...	...	4.5	4.2	8.3	7.9	87.4	87.9
السودان	42.2	32.1	2.9	29.2	29.4	15.2	9.5	12.5	49.5	48.6	8.8	10.9	41.7	40.5
سورية	34.0	27.9	2.3	15.0	15.3	8.8	4.3	6.6	19.1	18.7	31.6	37.2	49.3	44.1
الصومال	37.9	28.2	2.7	33.6	33.7	41.5	45.5	43.5	...	...	...	...	...	...
العراق	24.6	23.8	3.2	17.3	17.6	8.3	4.3	6.4	4.9	4.6	15.2	15.0	79.9	80.4
عُمان	37.7	45.5	7.8	16.7	14.6	...	...	...	28.0	27.6	8.2	6.2	63.8	66.2
فلسطين	...	...	4.4	18.1	18.5	7.0	4.0	6.0	...	...	...	...	...	...
قطر	74.7	74.3	14.8	11.7	11.6	...	...	...	0.7	0.6	53.5	43.9	45.8	55.5
القمر	43.7	32.2	2.8	30.3	30.6	20.0	24.0	22.0	68.5	67.9	...	...	...	...
الكويت	46.4	50.7	4.8	23.7	23.8	...	...	...	1.0	1.0	14.4	13.5	84.6	85.5
لبنان	43.2	44.1	3.3	23.3	24.0	3.0	1.0	2.0	1.6	1.5	28.5	27.6	69.9	70.9
ليبيا	27.2	26.2	1.7	27.8	28.6	...	...	...	2.7	2.5	21.9	21.3	75.4	76.2
مصر	32.8	31.8	2.7	24.1	24.3	4.8	0.9	2.9	23.4	22.8	12.2	11.9	64.4	65.3
المغرب	37.2	36.1	1.4	44.5	27.0	9.0	8.0	8.0	24.1	23.5	28.6	28.9	47.3	47.6
موريتانيا	46.6	34.0	3.5	26.4	26.6	23.9	18.6	21.3	49.8	49.6	5.4	7.1	44.8	43.3
اليمن	24.5	27.5	4.0	25.9	26.0	17.1	15.0	16.1	36.8	35.7	8.7	7.3	54.5	57.0

الدولة	السنة	النسبة من البطالة الإجمالية (في المائة)					البطالة الإجمالية (ألف نسمة)
		مرحلة التعليم قبل الابتدائي	تعليم إبتدائي	تعليم ثانوي	تعليم عالي	أخرى	
الجزائر	2011	..	55.7	18.5	23.1	2.6	1063
البحرين	2010	2.9	13.7	62.3	20.9	0.2	8
مصر	2012	3.0	8.7	51.9	33.2	3.2	3397
المغرب	2012	..	50.1	23.3	18.5	8.1	1038
فلسطين	2008	..	53.8	14.3	24.5	7.5	228
قطر	2012	..	25.8	34.7	39.5	0.0	6
السعودية	2009	0.9	16.7	38.5	43.6	0.3	463
سوريا	2008	12.5	46.1	28.0	4.9	8.5	595
تونس	2011		22.4	42.5	30.9	4.2	705
الإمارات	2008	3.2	19.7	42.6	33.2	1.3	77

الملحق رقم 04 :تقرير منظمة العمل الدولية

العمالة المهاجرة

Migrant workers and migrant domestic workers, by broad subregion, total (male + female), 2013

	Broad subregion											
	Northern Africa	Sub-Saharan Africa	Latin America and the Caribbean	Northern America	Northern, Southern and Western Europe	Eastern Europe	Central and Western Asia	Arab States	Eastern Asia	South-Eastern Asia and the Pacific	Southern Asia	All M+F
Total workers ('000)	70.6	356.8	299.1	183.3	218	149.6	69.9	49.5	962.9	335.3	695.2	3 390.2
Total workers in %	2.1	10.5	8.8	5.4	6.4	4.4	2.1	1.5	28.4	9.9	20.5	100
Labour force participation rate for total population	49.1	70.6	66.5	63.9	57.9	60.0	57.7	51.1	72.0	70.1	56.6	64.3
Migrant population aged 15+ ('000)	1.5	12.6	6.7	50.3	49.1	18.7	9.7	23.2	7.2	15.4	12.2	206.6
Migrants as a proportion of population aged 15+	1.0	2.5	1.5	17.5	13.0	7.5	8.0	24	0.5	3.2	1.0	3.9
Migrant workers ('000)	0.8	7.9	4.3	37.1	35.8	13.8	7.0	17.6	5.4	11.7	8.7	150.3
Migrant workers in %	0.5	5.3	2.9	24.7	23.8	9.2	4.7	11.7	3.6	7.8	5.8	100
Labour force participation rate for migrant population	52.3	63.1	65.0	73.7	72.9	73.9	72.3	76.0	75.2	76.5	71.0	72.7
Labour force participation rate for non-migrant population	49.1	70.8	66.5	61.8	55.6	58.9	56.4	43.3	72.0	69.9	56.4	63.9
Migrant workers as a proportion of all workers	1.1	2.2	1.5	20.2	16.4	9.2	10.0	35.6	0.6	3.5	1.3	4.4
Total domestic workers ('000)	0.9	8.4	17.9	0.9	4.1	0.3	0.8	3.8	14.6	9.1	6.4	67.1
Migrant domestic workers ('000)	0.07	0.58	0.75	0.64	2.21	0.08	0.26	3.16	1.1	2.24	0.44	11.52
Migrant domestic workers in %	0.6	5.0	6.5	5.5	19.2	0.7	2.2	27.4	9.5	19.4	3.8	100
Migrant domestic workers as a proportion of all migrant workers	9.0	7.3	17.2	1.7	6.2	0.6	3.6	17.9	20.4	19.0	5.0	7.7
Migrant domestic workers as a proportion of all domestic workers	7.9	6.9	4.2	70.8	54.6	25.0	32.1	82.7	7.5	24.7	6.9	17.2

الملحق رقم 05 :تقارير البرنامج الدولي لتقييم الطلبة(PISA)

PISA 2006

Percentage of students at each proficiency level on the science scale

	Proficiency levels in science						
	Below Level 1	Level 1	Level 2	Level 3	Level 4	Level 5	Level 6
Finland	0.5	3.6	13.6	29.1	32.2	17.0	3.9
Estonia	1.0	6.7	21.0	33.7	26.2	10.1	1.4
Hong Kong-China	1.7	7.0	16.9	28.7	29.7	13.9	2.1
Canada	2.2	7.8	19.1	28.8	27.7	12.0	2.4
Macao-China	1.4	8.9	26.0	35.7	22.8	5.0	0.3
Korea	2.5	8.7	21.2	31.8	25.5	9.2	1.1
Chinese Taipei	1.9	9.7	18.6	27.3	27.9	12.9	1.7
Japan	3.2	8.9	18.5	27.5	27.0	12.4	2.6
Australia	3.0	9.8	20.2	27.7	24.6	11.8	2.8
Liechtenstein	2.6	10.3	21.0	28.7	25.2	10.0	2.2
Netherlands	2.3	10.7	21.1	26.9	25.8	11.5	1.7
New Zealand	4.0	9.7	19.7	25.1	23.9	13.6	4.0
Slovenia	2.8	11.1	23.1	27.6	22.5	10.7	2.2
Hungary	2.7	12.3	26.0	31.1	21.0	6.2	0.6
Germany	4.1	11.3	21.4	27.9	23.6	10.0	1.8
Ireland	3.5	12.0	24.0	29.7	21.4	8.3	1.1
Czech Republic	3.5	12.1	23.4	27.8	21.7	9.8	1.8
Switzerland	4.5	11.6	21.8	28.2	23.5	9.1	1.4
Austria	4.3	12.0	21.8	28.3	23.6	8.8	1.2
Sweden	3.8	12.6	25.2	29.5	21.1	6.8	1.1
United Kingdom	4.8	11.9	21.8	25.9	21.8	10.9	2.9
Croatia	3.0	14.0	29.3	31.0	17.7	4.6	0.5
Poland	3.2	13.8	27.5	29.4	19.3	6.1	0.7
Belgium	4.8	12.2	20.8	27.6	24.5	9.1	1.0
Latvia	3.6	13.8	29.0	32.9	16.6	3.8	0.3
Denmark	4.3	14.1	26.0	29.3	19.5	6.1	0.7
Spain	4.7	14.9	27.4	30.2	17.9	4.5	0.3
Slovak Republic	5.2	15.0	28.0	28.1	17.9	5.2	0.6
Lithuania	4.3	16.0	27.4	29.8	17.5	4.5	0.4
Iceland	5.8	14.7	25.9	28.3	19.0	5.6	0.7
Norway	5.9	15.2	27.3	28.5	17.1	5.5	0.6
France	6.6	14.5	22.8	27.2	20.9	7.2	0.8
Luxembourg	6.5	15.6	25.4	28.6	18.1	5.4	0.5
Russian Federation	5.2	17.0	30.2	28.3	15.1	3.7	0.5
Greece	7.2	16.9	28.9	29.4	14.2	3.2	0.2
United States	7.6	16.8	24.2	24.0	18.3	7.5	1.5
Portugal	5.8	18.7	28.8	28.8	14.7	3.0	0.1
Italy	7.3	18.0	27.6	27.4	15.1	4.2	0.4
Israel	14.9	21.2	24.0	20.8	13.8	4.4	0.8
Serbia	11.9	26.6	32.3	21.8	6.6	0.8	0.0
Chile	13.1	26.7	29.9	20.1	8.4	1.8	0.1
Uruguay	16.7	25.4	29.8	19.7	6.9	1.3	0.1
Bulgaria	18.3	24.3	25.2	18.8	10.3	2.6	0.4
Jordan	16.2	28.2	30.8	18.7	5.6	0.6	0.0
Thailand	12.6	33.5	33.2	16.3	4.0	0.4	0.0
Turkey	12.9	33.7	31.3	15.1	6.2	0.9	0.0
Romania	16.0	30.9	31.8	16.6	4.2	0.5	0.0
Montenegro	17.3	33.0	31.0	14.9	3.6	0.3	0.0
Mexico	18.2	32.8	30.8	14.8	3.2	0.3	0.0
Argentina	28.3	27.9	25.6	13.6	4.1	0.4	0.0
Colombia	26.2	34.0	27.2	10.6	1.9	0.2	0.0
Brazil	27.9	33.1	23.8	11.3	3.4	0.5	0.0
Indonesia	20.3	41.3	27.5	9.5	1.4	0.0	a
Tunisia	27.7	35.1	25.0	10.2	1.9	0.1	0.0
Azerbaijan	19.4	53.1	22.4	4.7	0.4	0.0	a
Qatar	47.6	31.5	13.9	5.0	1.6	0.3	0.0
Kyrgyzstan	58.2	28.2	10.0	2.9	0.7	0.0	a

Range of rank of countries/economies on the reading scale

	Reading score
Korea	556
Finland	547
Hong Kong-China	536
Canada	527
New Zealand	521
Ireland	517
Australia	513
Liechtenstein	510
Poland	508
Sweden	507
Netherlands	507
Belgium	501
Estonia	501
Switzerland	499
Japan	498
Chinese Taipei	496
United Kingdom	495
Germany	495
Denmark	494
Slovenia	494
Macao-China	492
Austria	490
France	488
Iceland	484
Norway	484
Czech Republic	483
Hungary	482
Latvia	479
Luxembourg	479
Croatia	477
Portugal	472
Lithuania	470
Italy	469
Slovak Republic	466
Spain	461
Greece	460
Turkey	447
Chile	442
Russian Federation	440
Israel	439
Thailand	417
Uruguay	413
Mexico	410
Bulgaria	402
Serbia	401
Jordan	401
Romania	396
Indonesia	393
Brazil	393
Montenegro	392
Colombia	385
Tunisia	380
Argentina	374
Azerbaijan	353
Qatar	312
Kyrgyzstan	285

PISA 2009

Reading scale

	Mean Score
Shanghai-China	556
Korea	539
Finland	536
Hong Kong-China	533
Singapore	526
Canada	524
New Zealand	521
Japan	520
Australia	515
Netherlands	508
Belgium	506
Norway	503
Estonia	501
Switzerland	501
Poland	500
Iceland	500
United States	500
Liechtenstein	499
Sweden	497
Germany	497
Ireland	496
France	496
Chinese Taipei	495
Denmark	495
United Kingdom	494
Hungary	494
Portugal	489
Macao-China	487
Italy	486
Latvia	484
Slovenia	483
Greece	483
Spain	481
Czech Republic	478
Slovak Republic	477
Croatia	476
Israel	474
Luxembourg	472
Austria	470
Lithuania	468
Turkey	464
Dubai (UAE)	459
Russian Federation	459
Chile	449
Serbia	442
Bulgaria	429
Uruguay	426
Mexico	425
Romania	424
Thailand	421
Trinidad and Tobago	416
Colombia	413
Brazil	412
Montenegro	408
Jordan	405
Tunisia	404
Indonesia	402
Argentina	398
Kazakhstan	390
Albania	385
Qatar	372
Panama	371
Peru	370
Azerbaijan	362
Kyrgyzstan	314

PISA 2012

	Mathématiques				Compréhension de l'écrit		Sciences	
	Score moyen lors de l'évaluation PISA 2012	Pourcentage d'élèves peu performants en mathématiques (sous le niveau 2)	Pourcentage d'élèves très performants en mathématiques (niveau 5 ou 6)	Variation annualisée (en points de score)	Score moyen lors de l'évaluation PISA 2012	Variation annualisée (en points de score)	Score moyen lors de l'évaluation PISA 2012	Variation annualisée (en points de score)
Moyenne OCDE	494	23.0	12.6	**-0.3**	496	**0.3**	501	**0.5**
Shanghai (Chine)	613	3.8	55.4	**4.2**	570	**4.6**	580	1.8
Singapour	573	8.3	40.0	**3.8**	542	**5.4**	551	**3.3**
Hong-Kong (Chine)	561	8.5	33.7	**1.3**	545	**2.3**	555	**2.1**
Taipei chinois	560	12.8	37.2	1.7	523	**4.5**	523	-1.5
Corée	554	9.1	30.9	1.1	536	**0.9**	538	**2.6**
Macao (Chine)	538	10.8	24.3	**1.0**	509	**0.8**	521	**1.6**
Japon	536	11.1	23.7	0.4	538	**1.5**	547	**2.6**
Liechtenstein	535	14.1	24.8	0.3	516	**1.3**	525	0.4
Suisse	531	12.4	21.4	0.6	509	**1.0**	515	0.6
Pays-Bas	523	14.8	19.3	**-1.6**	511	-0.1	522	-0.5
Estonie	521	10.5	14.6	0.9	516	**2.4**	541	1.5
Finlande	519	12.3	15.3	**-2.8**	524	**-1.7**	545	**-3.0**
Canada	518	13.8	16.4	**-1.4**	523	**-0.9**	525	**-1.5**
Pologne	518	14.4	16.7	**2.6**	518	**2.8**	526	**4.6**
Belgique	515	19.0	19.5	**-1.6**	509	0.1	505	-0.9
Allemagne	514	17.7	17.5	**1.4**	508	**1.8**	524	1.4
Viêtnam	511	14.2	13.3	m	508	m	528	m
Autriche	506	18.7	14.3	0.0	490	-0.2	506	-0.8
Australie	504	19.7	14.8	**-2.2**	512	**-1.4**	521	-0.9
Irlande	501	16.9	10.7	-0.6	523	**-0.9**	522	**2.3**
Slovénie	501	20.1	13.7	-0.6	481	**-2.2**	514	-0.8
Danemark	500	16.8	10.0	**-1.8**	496	0.1	498	0.4
Nouvelle-Zélande	500	22.6	15.0	**-2.5**	512	**-1.1**	516	**-2.5**
République tchèque	499	21.0	12.9	**-2.5**	493	-0.5	508	-1.0
France	495	22.4	12.9	**-1.5**	505	0.0	499	0.6
Royaume-Uni	494	21.8	11.8	-0.3	499	0.7	514	-0.1
Islande	493	21.5	11.2	**-2.2**	483	**-1.3**	478	**-2.0**
Lettonie	491	19.9	8.0	0.5	489	**1.9**	502	**2.0**
Luxembourg	490	24.3	11.2	-0.3	488	**0.7**	491	0.9
Norvège	489	22.3	9.4	-0.3	504	0.1	495	1.3
Portugal	487	24.9	10.6	**2.8**	488	**1.6**	489	**2.5**
Italie	485	24.7	9.9	**2.7**	490	0.5	494	**3.0**
Espagne	484	23.6	8.0	0.1	488	-0.3	496	1.3
Fédération de Russie	482	24.0	7.8	1.1	475	**1.1**	486	1.0
République slovaque	482	27.5	11.0	**-1.4**	463	-0.1	471	**-2.7**
États-Unis	481	25.8	8.8	0.3	498	-0.3	497	1.4
Lituanie	479	26.0	8.1	-1.4	477	1.1	496	1.3
Suède	478	27.1	8.0	**-3.3**	483	**-2.8**	485	**-3.1**
Hongrie	477	28.1	9.3	**-1.3**	488	**1.0**	494	-1.6
Croatie	471	29.9	7.0	0.6	485	1.2	491	-0.3
Israël	466	33.5	9.4	**4.2**	486	**3.7**	470	**2.8**
Grèce	453	35.7	3.9	**1.1**	477	0.5	467	-1.1
Serbie	449	38.9	4.6	**2.2**	446	**7.6**	445	1.5
Turquie	448	42.0	5.9	**3.2**	475	**4.1**	463	**6.4**
Roumanie	445	40.8	3.2	**4.9**	438	1.1	439	**3.4**
Chypre[1,2]	440	42.0	3.7	m	449	m	438	m
Bulgarie	439	43.8	4.1	**4.2**	436	0.4	446	2.0
Émirats arabes unis	434	46.3	3.5	m	442	m	448	m
Kazakhstan	432	45.2	0.9	**9.0**	393	0.8	425	**8.1**
Thaïlande	427	49.7	2.6	1.0	441	**1.1**	444	**3.9**
Chili	423	51.5	1.6	**1.9**	441	**3.1**	445	1.1
Malaisie	421	51.8	1.3	**8.1**	398	**-7.8**	420	-1.4
Mexique	413	54.7	0.6	**3.1**	424	**1.1**	415	0.9
Monténégro	410	56.6	1.0	**1.7**	422	**5.0**	410	-0.3
Uruguay	409	55.8	1.4	**-1.4**	411	**-1.8**	416	**-2.1**
Costa Rica	407	59.9	0.6	-1.2	441	-1.0	429	-0.6
Albanie	394	60.7	0.8	**5.6**	394	**4.1**	397	2.2
Brésil	391	67.1	0.8	**4.1**	410	**1.2**	405	**2.3**
Argentine	388	66.5	0.3	1.2	396	-1.6	406	2.4
Tunisie	388	67.7	0.8	**3.1**	404	**3.8**	398	**2.2**
Jordanie	386	68.6	0.6	0.2	399	-0.3	409	**-2.1**
Colombie	376	73.8	0.3	1.1	403	**3.0**	399	1.8
Qatar	376	69.6	2.0	**9.2**	388	**12.0**	384	**5.4**
Indonésie	375	75.7	0.3	0.7	396	**2.3**	382	-1.9
Pérou	368	74.6	0.6	1.0	384	**5.2**	373	1.3

الملحق رقم 06:تقارير اختبارات الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات و العلوم (TIMSS)

Exhibit 1.1 Distribution of Science Achievement

TIMSS 1999 8th grade Science

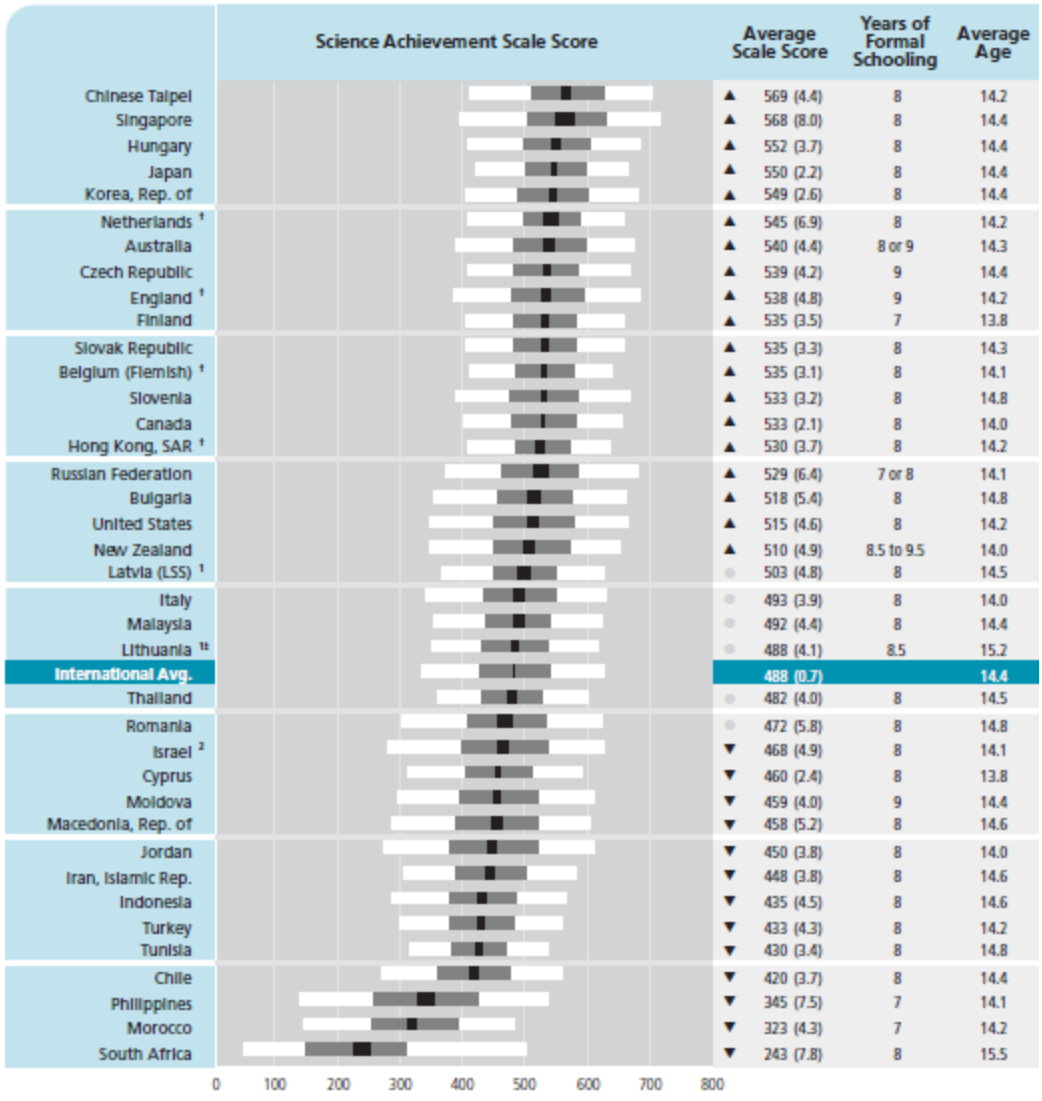

Exhibit 1.1: **Distribution of Mathematics Achievement**

MATHEMATICS Grade 8

Countries	Years of Schooling*	Average Age	Mathematics Achievement Distribution	Average Scale Score	Human Development Index**
Singapore	8	14.3		605 (3.6)	0.884
++ Korea, Rep. of	8	14.6		589 (2.2)	0.879
† Hong Kong, SAR	8	14.4		586 (3.3)	0.889
Chinese Taipei	8	14.2		585 (4.6)	–
Japan	8	14.4		570 (2.1)	0.932
Belgium (Flemish)	8	14.1		537 (2.8)	0.937
† Netherlands	8	14.3		536 (3.8)	0.938
Estonia	8	15.2		531 (3.0)	0.833
Hungary	8	14.5		529 (3.2)	0.837
Malaysia	8	14.3		508 (4.1)	0.790
Latvia	8	15.0		508 (3.2)	0.811
Russian Federation	7 or 8	14.2		508 (3.7)	0.779
Slovak Republic	8	14.3		508 (3.3)	0.836
Australia	8 or 9	13.9		505 (4.6)	0.939
‡ United States	8	14.2		504 (3.3)	0.937
1 Lithuania	8	14.9		502 (2.5)	0.824
Sweden	8	14.9		499 (2.6)	0.941
† Scotland	9	13.7		498 (3.7)	0.930
2 Israel	8	14.0		496 (3.4)	0.905
New Zealand	8.5 - 9.5	14.1		494 (5.3)	0.917
Slovenia	7 or 8	13.8		493 (2.2)	0.881
Italy	8	13.9		484 (3.2)	0.916
Armenia	8	14.9		478 (3.0)	0.729
1 Serbia	8	14.9		477 (2.6)	–
Bulgaria	8	14.9		476 (4.3)	0.795
Romania	8	15.0		475 (4.8)	0.773
International Avg.	**8**	**14.5**		**467 (0.5)**	**–**
Norway	7	13.8		461 (2.5)	0.944
Moldova, Rep. of	8	14.9		460 (4.0)	0.700
Cyprus	8	13.8		459 (1.7)	0.891
2 Macedonia, Rep. of	8	14.6		435 (3.5)	0.784
Lebanon	8	14.6		433 (3.1)	0.752
Jordan	8	13.9		424 (4.1)	0.743
Iran, Islamic Rep. of	8	14.4		411 (2.4)	0.719
1 Indonesia	8	14.5		411 (4.8)	0.682
Tunisia	8	14.8		410 (2.2)	0.740
Egypt	8	14.4		406 (3.5)	0.648
Bahrain	8	14.1		401 (1.7)	0.839
Palestinian Nat'l Auth.	8	14.1		390 (3.1)	0.731
Chile	8	14.2		387 (3.3)	0.831
1 ‡ Morocco	8	15.2		387 (2.5)	0.606
Philippines	8	14.8		378 (5.2)	0.751
Botswana	8	15.1		366 (2.6)	0.614
Saudi Arabia	8	14.1		332 (4.6)	0.769
Ghana	8	15.5		276 (4.7)	0.567
South Africa	8	15.1		264 (5.5)	0.684
‡ England	9	14.3		498 (4.7)	0.930
Benchmarking Participants					
Basque Country, Spain	8	14.1		487 (2.7)	–
Indiana State, US	8	14.5		508 (5.2)	–
Ontario Province, Can.	8	13.8		521 (3.1)	–
Quebec Province, Can.	8	14.2		543 (3.0)	–

0 100 200 300 400 500 600 700 800

Exhibit 1.1: **Distribution of Mathematics Achievement**

MATHEMATICS Grade 4

Countries	Years of Schooling*	Average Age	Mathematics Achievement Distribution	Average Scale Score	Human Development Index**
Singapore	4	10.3		594 (5.6)	0.884
† Hong Kong, SAR	4	10.2		575 (3.2)	0.889
Japan	4	10.4		565 (1.6)	0.932
Chinese Taipei	4	10.2		564 (1.8)	–
Belgium (Flemish)	4	10.0		551 (1.8)	0.937
† Netherlands	4	10.2		540 (2.1)	0.938
Latvia	4	11.1		536 (2.8)	0.811
† Lithuania	4	10.9		534 (2.8)	0.824
Russian Federation	3 or 4	10.6		532 (4.7)	0.779
† England	5	10.3		531 (3.7)	0.930
Hungary	4	10.5		529 (3.1)	0.837
† United States	4	10.2		518 (2.4)	0.937
Cyprus	4	9.9		510 (2.4)	0.891
Moldova, Rep. of	4	11.0		504 (4.9)	0.700
Italy	4	9.8		503 (3.7)	0.916
† Australia	4 or 5	9.9		499 (3.9)	0.939
International Avg.	**4**	**10.3**		**495 (0.8)**	**–**
New Zealand	4.5 - 5.5	10.0		493 (2.2)	0.917
† Scotland	5	9.7		490 (3.3)	0.930
Slovenia	3 or 4	9.8		479 (2.6)	0.881
Armenia	4	10.9		456 (3.5)	0.729
# Norway	4	9.8		451 (2.3)	0.944
Iran, Islamic Rep. of	4	10.4		389 (4.2)	0.719
Philippines	4	10.8		358 (7.9)	0.751
Morocco	4	11.0		347 (5.1)	0.606
Tunisia	4	10.4		339 (4.7)	0.740
Benchmarking Participants					
Indiana State, US	4	9.5		533 (2.8)	–
Ontario Province, Can.	4	9.8		511 (3.8)	–
Quebec Province, Can.	4	10.1		506 (2.4)	–

0 100 200 300 400 500 600 700 800

hibit 1.1: **Distribution of Science Achievement**

SCIENCE Grade 8

Countries	Years of Schooling*	Average Age	Science Achievement Distribution	Average Scale Score	Human Development Index**
Singapore	8	14.3		578 (4.3)	0.884
Chinese Taipei	8	14.2		571 (3.5)	–
** Korea, Rep. of	8	14.6		558 (1.6)	0.879
† Hong Kong, SAR	8	14.4		556 (3.0)	0.889
Estonia	8	15.2		552 (2.5)	0.833
Japan	8	14.4		552 (1.7)	0.932
Hungary	8	14.5		543 (2.8)	0.837
† Netherlands	8	14.3		536 (3.1)	0.938
‡ United States	8	14.2		527 (3.1)	0.937
Australia	8 or 9	13.9		527 (3.8)	0.939
Sweden	8	14.9		524 (2.7)	0.941
Slovenia	7 or 8	13.8		520 (1.8)	0.881
New Zealand	8.5 - 9.5	14.1		520 (5.0)	0.917
1 Lithuania	8	14.9		519 (2.1)	0.824
Slovak Republic	8	14.3		517 (3.2)	0.836
Belgium (Flemish)	8	14.1		516 (2.5)	0.937
Russian Federation	7 or 8	14.2		514 (3.7)	0.779
Latvia	8	15.0		512 (2.6)	0.811
† Scotland	9	13.7		512 (3.4)	0.930
Malaysia	8	14.3		510 (3.7)	0.790
Norway	7	13.8		494 (2.2)	0.944
Italy	8	13.9		491 (3.1)	0.916
2 Israel	8	14.0		488 (3.1)	0.905
Bulgaria	8	14.9		479 (5.2)	0.795
Jordan	8	13.9		475 (3.8)	0.743
International Avg.	**8**	**14.5**		**474 (0.6)**	**–**
Moldova, Rep. of	8	14.9		472 (3.4)	0.700
Romania	8	15.0		470 (4.9)	0.773
1 Serbia	8	14.9		468 (2.5)	–
Armenia	8	14.9		461 (3.5)	0.729
Iran, Islamic Rep. of	8	14.4		453 (2.3)	0.719
2 Macedonia, Rep. of	8	14.6		449 (3.6)	0.784
Cyprus	8	13.8		441 (2.0)	0.891
Bahrain	8	14.1		438 (1.8)	0.839
Palestinian Nat'l Auth.	8	14.1		435 (3.2)	0.731
Egypt	8	14.4		421 (3.9)	0.648
1 Indonesia	8	14.5		420 (4.1)	0.682
Chile	8	14.2		413 (2.9)	0.831
Tunisia	8	14.8		404 (2.1)	0.740
Saudi Arabia	8	14.1		398 (4.0)	0.769
1 ‡ Morocco	8	15.2		396 (2.5)	0.606
Lebanon	8	14.6		393 (4.3)	0.752
Philippines	8	14.8		377 (5.8)	0.751
Botswana	8	15.1		365 (2.8)	0.614
Ghana	8	15.5		255 (5.9)	0.567
South Africa	8	15.1		244 (6.7)	0.684
‡ England	9	14.3		544 (4.1)	0.930
Benchmarking Participants					
Basque Country, Spain	8	14.1		489 (2.7)	–
Indiana State, US	8	14.5		531 (4.8)	–
Ontario Province, Can.	8	13.8		533 (2.7)	–
Quebec Province, Can.	8	14.2		531 (3.0)	–

0 100 200 300 400 500 600 700 800

Exhibit 1.1 **TIMSS 2007 Distribution of Mathematics Achievement (Continued)**

TIMSS2007 Mathematics 8th Grade

Country	Mathematics Achievement Distribution	Average Scale Score	Years of Formal Schooling*	Average Age at Time of Testing	Human Development Index**
Chinese Taipei		598 (4.5)	8	14.2	0.932
Korea, Rep. of		597 (2.7)	8	14.3	0.921
Singapore		593 (3.8)	8	14.4	0.922
† Hong Kong SAR		572 (5.8)	8	14.4	0.937
Japan		570 (2.4)	8	14.5	0.953
Hungary		517 (3.5)	8	14.6	0.874
† England		513 (4.8)	9	14.2	0.946
Russian Federation		512 (4.1)	7 or 8	14.6	0.802
2 † United States		508 (2.8)	8	14.3	0.951
1 Lithuania		506 (2.3)	8	14.9	0.862
Czech Republic		504 (2.4)	8	14.4	0.891
Slovenia		501 (2.1)	7 or 8	13.8	0.917
TIMSS Scale Avg.		**500**			
Armenia		499 (3.5)	8	14.9	0.775
Australia		496 (3.9)	8	13.9	0.962
Sweden		491 (2.3)	8	14.8	0.956
Malta		488 (1.2)	9	14.0	0.878
† Scotland		487 (3.7)	9	13.7	0.946
1 2 Serbia		486 (3.3)	8	14.9	0.810
Italy		480 (3.0)	8	13.9	0.941
Malaysia		474 (5.0)	8	14.3	0.811
Norway		469 (2.0)	8	13.8	0.968
Cyprus		465 (1.6)	8	13.8	0.903
Bulgaria		464 (5.0)	8	14.9	0.824
3 Israel		463 (3.9)	8	14.0	0.932
Ukraine		462 (3.6)	8	14.2	0.788
Romania		461 (4.1)	8	15.0	0.813
Bosnia and Herzegovina		456 (2.7)	8 or 9	14.7	0.803
Lebanon		449 (4.0)	8	14.4	0.772
Thailand		441 (5.0)	8	14.3	0.781
Turkey		432 (4.8)	8	14.0	0.775
Jordan		427 (4.1)	8	14.0	0.773
Tunisia		420 (2.4)	8	14.5	0.766
1 Georgia		410 (5.9)	8	14.2	0.754
Iran, Islamic Rep. of		403 (4.1)	8	14.2	0.759
Bahrain		398 (1.6)	8	14.1	0.866
Indonesia		397 (3.8)	8	14.3	0.728
Syrian Arab Republic		395 (3.8)	8	13.9	0.724
Egypt		391 (3.6)	8	14.1	0.708
Algeria		387 (2.1)	8	14.5	0.733
Colombia		380 (3.6)	8	14.5	0.791
Oman		372 (3.4)	8	14.3	0.814
Palestinian Nat'l Auth.		367 (3.5)	8	14.0	0.731
Botswana		364 (2.3)	8	14.9	0.654
** Kuwait		354 (2.3)	8	14.4	0.891
El Salvador		340 (2.8)	8	15.0	0.735
Saudi Arabia		329 (2.9)	8	14.4	0.812
Ghana		309 (4.4)	8	15.8	0.553
Qatar		307 (1.4)	8	13.9	0.875
‡ Morocco		381 (3.0)	8	14.8	0.646
Benchmarking Participants					
2 Massachusetts, US		547 (4.6)	8	14.2	–
2 † Minnesota, US		532 (4.4)	8	14.3	–
3 Quebec, Canada		528 (3.5)	8	14.2	–
2 Ontario, Canada		517 (3.5)	8	13.8	–
3 British Columbia, Canada		509 (3.0)	8	13.9	–
Basque Country, Spain		499 (3.0)	8	14.1	–
** ‡ Dubai, UAE		461 (2.4)	8	14.2	–

Exhibit 1.1 **TIMSS 2007 Distribution of Science Achievement (Continued)**

TIMSS2007 Science 8th Grade

Country	Science Achievement Distribution	Average Scale Score	Years of Formal Schooling*	Average Age at Time of Testing	Human Development Index**
Singapore		567 (4.4)	8	14.4	0.922
Chinese Taipei		561 (3.7)	8	14.2	0.932
Japan		554 (1.9)	8	14.5	0.953
Korea, Rep. of		553 (2.0)	8	14.3	0.921
† England		542 (4.5)	9	14.2	0.946
Hungary		539 (2.9)	8	14.6	0.874
Czech Republic		539 (1.9)	8	14.4	0.891
Slovenia		538 (2.2)	7 or 8	13.8	0.917
† Hong Kong SAR		530 (4.9)	8	14.4	0.937
Russian Federation		530 (3.9)	7 or 8	14.6	0.802
2 † United States		520 (2.9)	8	14.3	0.951
1 Lithuania		519 (2.5)	8	14.9	0.862
Australia		515 (3.6)	8	13.9	0.962
Sweden		511 (2.6)	8	14.8	0.956
TIMSS Scale Avg.		**500**			
† Scotland		496 (3.4)	9	13.7	0.946
Italy		495 (2.8)	8	13.9	0.941
Armenia		488 (5.8)	8	14.9	0.775
Norway		487 (2.2)	8	13.8	0.968
Ukraine		485 (3.5)	8	14.2	0.788
Jordan		482 (4.0)	8	14.0	0.773
Malaysia		471 (6.0)	8	14.3	0.811
Thailand		471 (4.3)	8	14.3	0.781
1 2 Serbia		470 (3.2)	8	14.9	0.810
3 Bulgaria		470 (5.9)	8	14.9	0.824
3 Israel		468 (4.3)	8	14.0	0.932
Bahrain		467 (1.7)	8	14.1	0.866
Bosnia and Herzegovina		466 (2.8)	8 or 9	14.7	0.803
Romania		462 (3.9)	8	15.0	0.813
Iran, Islamic Rep. of		459 (3.6)	8	14.2	0.759
Malta		457 (1.4)	9	14.0	0.878
Turkey		454 (3.7)	8	14.0	0.775
Syrian Arab Republic		452 (2.9)	8	13.9	0.724
Cyprus		452 (2.0)	8	13.8	0.903
Tunisia		445 (2.1)	8	14.5	0.766
Indonesia		427 (3.4)	8	14.3	0.728
Oman		423 (3.0)	8	14.3	0.814
1 Georgia		421 (4.8)	8	14.2	0.754
** Kuwait		418 (2.8)	8	14.4	0.891
Colombia		417 (3.5)	8	14.5	0.791
Lebanon		414 (5.9)	8	14.4	0.772
Egypt		408 (3.6)	8	14.1	0.708
Algeria		408 (1.7)	8	14.5	0.733
Palestinian Nat'l Auth.		404 (3.5)	8	14.0	0.731
Saudi Arabia		403 (2.4)	8	14.4	0.812
El Salvador		387 (2.9)	8	15.0	0.735
Botswana		355 (3.1)	8	14.9	0.654
Qatar		319 (1.7)	8	13.9	0.875
Ghana		303 (5.4)	8	15.8	0.553
‡ Morocco		402 (2.9)	8	14.8	0.646
Benchmarking Participants					
2 Massachusetts, US		556 (4.6)	8	14.2	–
2 † Minnesota, US		539 (4.8)	8	14.3	–
2 Ontario, Canada		526 (3.6)	8	13.8	–
3 British Columbia, Canada		526 (2.7)	8	13.9	–
3 Quebec, Canada		507 (3.1)	8	14.2	–
Basque Country, Spain		498 (3.0)	8	14.1	–
** ‡ Dubai, UAE		489 (2.8)	8	14.2	–

0 100 200 300 400 500 600 700 800

Exhibit 1.2: Distribution of Mathematics Achievement

TIMSS 2011 Mathematics 8th Grade

Country	Average Scale Score	Mathematics Achievement Distribution
Korea, Rep. of	613 (2.9)	
2 Singapore	611 (3.8)	
Chinese Taipei	609 (3.2)	
Hong Kong SAR	586 (3.8)	
Japan	570 (2.6)	
2 Russian Federation	539 (3.6)	
3 Israel	516 (4.1)	
Finland	514 (2.5)	
2 United States	509 (2.6)	
4 England	507 (5.5)	
Hungary	505 (3.5)	
Australia	505 (5.1)	
Slovenia	505 (2.2)	
1 Lithuania	502 (2.5)	
TIMSS Scale Centerpoint	500	
Italy	498 (2.4)	
New Zealand	488 (5.5)	
Kazakhstan	487 (4.0)	
Sweden	484 (1.9)	
Ukraine	479 (3.9)	
Norway	475 (2.4)	
Armenia	467 (2.7)	
Romania	458 (4.0)	
United Arab Emirates	456 (2.1)	
Turkey	452 (3.9)	
Lebanon	449 (3.7)	
Malaysia	440 (5.4)	
1 Georgia	431 (3.8)	
Thailand	427 (4.3)	
Ψ Macedonia, Rep. of	426 (5.2)	
Tunisia	425 (2.8)	
Chile	416 (2.6)	
Ψ Iran, Islamic Rep. of	415 (4.3)	
Ψ Qatar	410 (3.1)	
Ψ Bahrain	409 (2.0)	
Ψ Jordan	406 (3.7)	
Ψ Palestinian Nat'l Auth.	404 (3.5)	
Ψ Saudi Arabia	394 (4.6)	
Ψ Indonesia	386 (4.3)	
Ψ Syrian Arab Republic	380 (4.5)	
✻ Morocco	371 (2.0)	
Ψ Oman	366 (2.8)	
✻ Ghana	331 (4.3)	

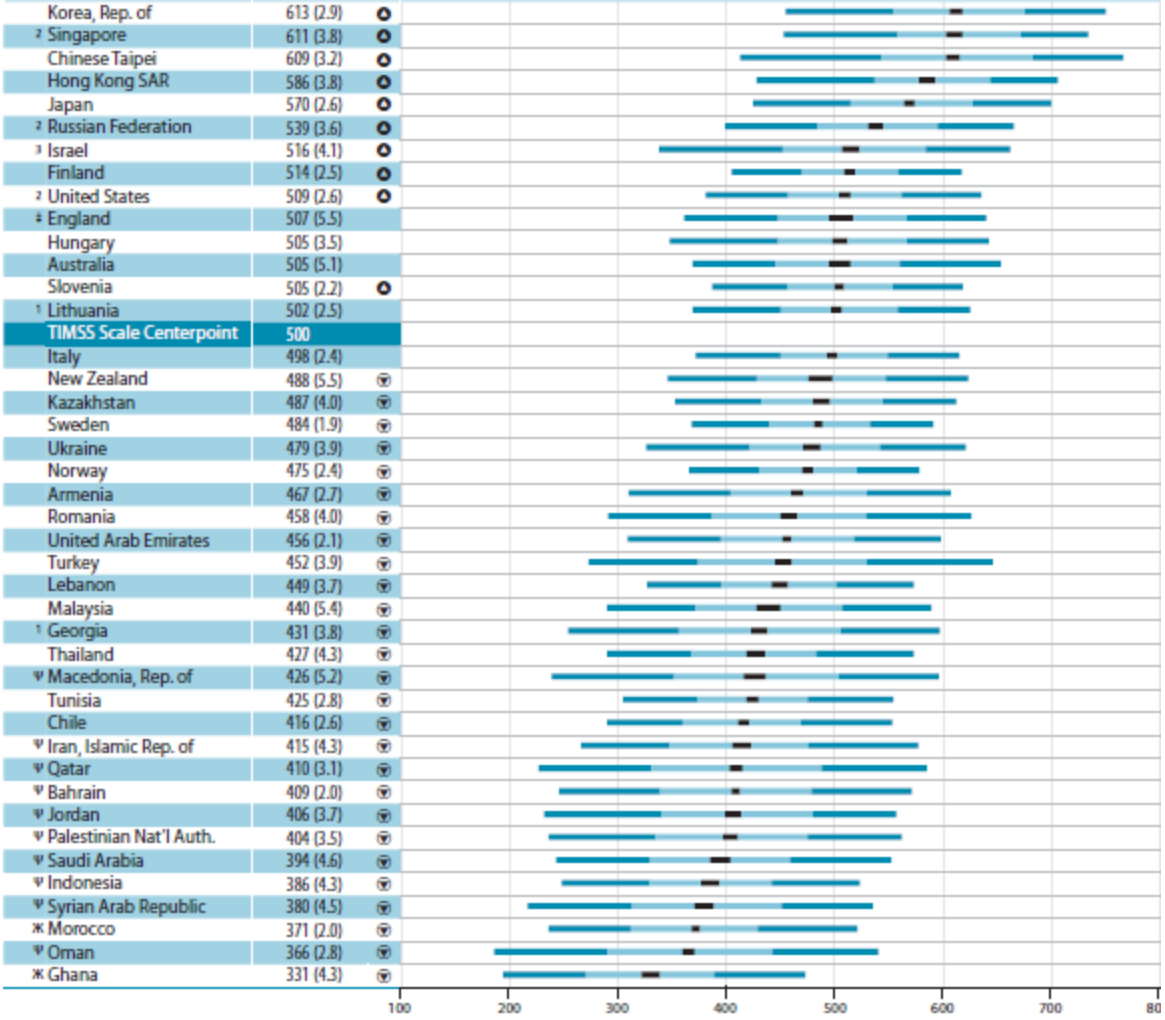

Exhibit 1.2: Distribution of Science Achievement

TIMSS 2011 Science 8th Grade

Country	Average Scale Score	Science Achievement Distribution
² Singapore	590 (4.3)	
Chinese Taipei	564 (2.3)	
Korea, Rep. of	560 (2.0)	
Japan	558 (2.4)	
Finland	552 (2.5)	
Slovenia	543 (2.7)	
² Russian Federation	542 (3.2)	
Hong Kong SAR	535 (3.4)	
⁴ England	533 (4.9)	
² United States	525 (2.6)	
Hungary	522 (3.1)	
Australia	519 (4.8)	
³ Israel	516 (4.0)	
¹ Lithuania	514 (2.6)	
New Zealand	512 (4.6)	
Sweden	509 (2.5)	
Italy	501 (2.5)	
Ukraine	501 (3.4)	
TIMSS Scale Centerpoint	**500**	
Norway	494 (2.6)	
Kazakhstan	490 (4.3)	
Turkey	483 (3.4)	
Iran, Islamic Rep. of	474 (4.0)	
Romania	465 (3.5)	
United Arab Emirates	465 (2.4)	
Chile	461 (2.5)	
Bahrain	452 (2.0)	
Thailand	451 (3.9)	
Jordan	449 (4.0)	
Tunisia	439 (2.5)	
Armenia	437 (3.1)	
Saudi Arabia	436 (3.9)	
Malaysia	426 (6.3)	
Syrian Arab Republic	426 (3.9)	
Palestinian Nat'l Auth.	420 (3.2)	
¹ Georgia	420 (3.0)	
Oman	420 (3.2)	
Qatar	419 (3.4)	
Macedonia, Rep. of	407 (5.4)	
Lebanon	406 (4.9)	
Indonesia	406 (4.5)	
Morocco	376 (2.2)	
Ψ Ghana	306 (5.2)	

Exhibit 1.2: Distribution of Science Achievement (Continued)

TIMSS 2011 Science 8th Grade

Country	Average Scale Score	Science Achievement Distribution
Ninth Grade Participants		
Botswana	404 (3.6)	
² Honduras	369 (4.0)	
Ψ South Africa	332 (3.7)	
Benchmarking Participants		
¹ ² Massachusetts, US	567 (5.1)	
¹ Minnesota, US	553 (4.6)	
² Alberta, Canada	546 (2.4)	
¹ Colorado, US	542 (4.4)	
¹ ² Indiana, US	533 (4.8)	
¹ ² Connecticut, US	532 (4.6)	
¹ ³ North Carolina, US	532 (6.3)	
¹ ² Florida, US	530 (7.3)	
² Ontario, Canada	521 (2.5)	
Quebec, Canada	520 (2.5)	
¹ ² California, US	499 (4.6)	
¹ Alabama, US	485 (6.2)	
Dubai, UAE	485 (2.5)	
Abu Dhabi, UAE	461 (4.0)	

Exhibit 1.2: Distribution of Mathematics Achievement

2015 8th Grade

Country	Average Scale Score
² Singapore	621 (3.2)
Korea, Rep. of	606 (2.6)
Chinese Taipei	599 (2.4)
Hong Kong SAR	594 (4.6)
Japan	586 (2.3)
Russian Federation	538 (4.7)
Kazakhstan	528 (5.3)
1 † Canada	527 (2.2)
Ireland	523 (2.7)
† United States	518 (3.1)
England	518 (4.2)
Slovenia	516 (2.1)
Hungary	514 (3.8)
Norway (9)	512 (2.3)
² Lithuania	511 (2.8)
³ Israel	511 (4.1)
Australia	505 (3.1)
Sweden	501 (2.8)
TIMSS Scale Centerpoint	500
² Italy	494 (2.5)
Malta	494 (1.0)
† New Zealand	493 (3.4)
Malaysia	465 (3.6)
United Arab Emirates	465 (2.0)
Turkey	458 (4.7)
Bahrain	454 (1.4)
1 ² Georgia	453 (3.4)
Lebanon	442 (3.6)
ψ Qatar	437 (3.0)
ψ Iran, Islamic Rep. of	436 (4.6)
Thailand	431 (4.8)
ψ Chile	427 (3.2)
ψ Oman	403 (2.4)
ψ Kuwait	392 (4.6)
ψ Egypt	392 (4.1)
ψ Botswana (9)	391 (2.0)
ж Jordan	386 (3.2)
ж Morocco	384 (2.3)
ж South Africa (9)	372 (4.5)
ж Saudi Arabia	368 (4.6)
Benchmarking Participants	
‡ Quebec, Canada	543 (3.9)
Ontario, Canada	522 (2.9)
Dubai, UAE	512 (2.1)
1 Florida, US	493 (6.4)
Norway (8)	487 (2.0)
Abu Dhabi, UAE	442 (4.7)
† ж Buenos Aires, Argentina	396 (4.2)

Mathematics Achievement Distribution

100 200 300 400 500 600 700

2015 8th Grade

Exhibit 1.2: Distribution of Science Achievement

Country	Average Scale Score	Science Achievement Distribution
2 Singapore	597 (3.2)	
Japan	571 (1.8)	
Chinese Taipei	569 (2.1)	
Korea, Rep. of	556 (2.2)	
Slovenia	551 (2.4)	
Hong Kong SAR	546 (3.9)	
Russian Federation	544 (4.2)	
England	537 (3.8)	
Kazakhstan	533 (4.4)	
Ireland	530 (2.8)	
† United States	530 (2.8)	
Hungary	527 (3.4)	
1 † Canada	526 (2.2)	
Sweden	522 (3.4)	
2 Lithuania	519 (2.8)	
† New Zealand	513 (3.1)	
Australia	512 (2.7)	
Norway (9)	509 (2.8)	
3 Israel	507 (3.9)	
TIMSS Scale Centerpoint	500	
2 Italy	499 (2.4)	
Turkey	493 (4.0)	
Malta	481 (1.6)	
United Arab Emirates	477 (2.3)	
Malaysia	471 (4.1)	
Bahrain	466 (2.2)	
Qatar	457 (3.0)	
Iran, Islamic Rep. of	456 (4.0)	
Thailand	456 (4.2)	
Oman	455 (2.7)	
Chile	454 (3.1)	
1 2 Georgia	443 (3.1)	
Jordan	426 (3.4)	
Kuwait	411 (5.2)	
Lebanon	398 (5.3)	
Saudi Arabia	396 (4.5)	
Morocco	393 (2.5)	
Botswana (9)	392 (2.7)	
Egypt	371 (4.3)	
South Africa (9)	358 (5.6)	
Benchmarking Participants		
‡ Quebec, Canada	530 (4.4)	
Dubai, UAE	525 (2.0)	
Ontario, Canada	524 (2.5)	
1 Florida, US	508 (6.0)	
Norway (8)	489 (2.4)	
Abu Dhabi, UAE	454 (5.6)	
† Buenos Aires, Argentina	386 (4.2)	

100 200 300 400 500 600 700 800

ملحق رقم 07:نتائج الدراسة القياسية

نتائج تقدير نموذج المربعات الصغرى المدمجة(Pooled LS)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 09/23/16 Time: 21:44
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.242920	0.145581	15.40672	0.0000
LOGCAPIT	0.663369	0.033277	19.93502	0.0000
LOGPOPU	-0.004387	0.023032	-0.190473	0.8491
LOGPRIM	-0.268473	0.030222	-8.883341	0.0000
LOGSEC	0.366345	0.036986	9.904856	0.0000
LOGEPAR	0.119300	0.017901	6.664475	0.0000

R-squared	0.967711	Mean dependent var	10.25975
Adjusted R-squared	0.967141	S.D. dependent var	0.562474
S.E. of regression	0.101960	Akaike info criterion	-1.707920
Sum squared resid	2.942051	Schwarz criterion	-1.631800
Log likelihood	252.7944	Hannan-Quinn criter.	-1.677419
F-statistic	1696.324	Durbin-Watson stat	0.398746
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة(Within/LSDV)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 09/23/16 Time: 21:46
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.696546	0.292277	5.804577	0.0000
LOGCAPIT	0.595391	0.035849	16.60823	0.0000
LOGPOPU	-0.036637	0.022711	-1.613215	0.1079
LOGPRIM	0.070214	0.063839	1.099852	0.2724
LOGSEC	0.247306	0.043292	5.712560	0.0000
LOGEPAR	0.107392	0.023774	4.517207	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.977251	Mean dependent var	10.25975
Adjusted R-squared	0.975912	S.D. dependent var	0.562474
S.E. of regression	0.087297	Akaike info criterion	-1.981979

Sum squared resid	2.072848	Schwarz criterion	-1.766307
Log likelihood	303.3960	Hannan-Quinn criter.	-1.895560
F-statistic	730.2714	Durbin-Watson stat	0.442833
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة المزدوجة فردية–زمنية(Within/LSDV)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 09/23/16 Time: 21:47
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.062421	0.415131	14.60363	0.0000
LOGCAPIT	0.418525	0.039424	10.61600	0.0000
LOGPOPU	0.014052	0.018377	0.764652	0.4452
LOGPRIM	-0.045585	0.052132	-0.874417	0.3828
LOGSEC	0.000782	0.041734	0.018728	0.9851
LOGEPAR	0.044961	0.019555	2.299231	0.0224

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.988465	Mean dependent var	10.25975
Adjusted R-squared	0.986042	S.D. dependent var	0.562474
S.E. of regression	0.066454	Akaike info criterion	-2.425839
Sum squared resid	1.051028	Schwarz criterion	-1.778823
Log likelihood	401.5338	Hannan-Quinn criter.	-2.166583
F-statistic	407.8972	Durbin-Watson stat	0.478473
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية(GLS)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/23/16 Time: 21:49
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.277271	0.164904	13.80972	0.0000
LOGCAPIT	0.640210	0.032590	19.64440	0.0000
LOGPOPU	-0.035956	0.021715	-1.655855	0.0989
LOGPRIM	-0.147657	0.037939	-3.891930	0.0001
LOGSEC	0.279601	0.040387	6.923022	0.0000
LOGEPAR	0.117473	0.019545	6.010464	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.041060	0.1811
Idiosyncratic random	0.087297	0.8189

Weighted Statistics

R-squared	0.927937	Mean dependent var	3.907879
Adjusted R-squared	0.926664	S.D. dependent var	0.697132
S.E. of regression	0.092305	Sum squared resid	2.411207
F-statistic	728.8275	Durbin-Watson stat	0.439867
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.963660	Mean dependent var	10.25975
Sum squared resid	3.311196	Durbin-Watson stat	0.320311

نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية

(Wansbeek and Kapteyn estimator)

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/23/16 Time: 21:53
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 289
Wansbeek and Kapteyn estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.994539	0.249267	8.001621	0.0000
LOGCAPIT	0.603753	0.035383	17.06356	0.0000
LOGPOPU	-0.040598	0.022479	-1.806030	0.0720
LOGPRIM	-0.001839	0.055182	-0.033323	0.9734
LOGSEC	0.250438	0.043005	5.823405	0.0000
LOGEPAR	0.111961	0.023105	4.845801	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.151472	0.7507
Idiosyncratic random	0.087297	0.2493

Weighted Statistics

R-squared	0.902193	Mean dependent var	1.152844
Adjusted R-squared	0.900465	S.D. dependent var	0.377098
S.E. of regression	0.086899	Sum squared resid	2.137051
F-statistic	522.0913	Durbin-Watson stat	0.444803
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.936108	Mean dependent var	10.25975
Sum squared resid	5.821638	Durbin-Watson stat	0.163282

نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ02
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.944511	5	0.1593

الملخص:

تهدف الأطروحة إلى دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الدول العربية.و هذا بإدماج متغيرات الرأسمال البشري ممثلة بمعدلات القيد الابتدائي والثانوي الخام و نمو السكان،إلى جانب متغيرات رأسمال المتمثلة في معدل تكوين رأسمال الثابت الخام و معدل الادخار الداخلي الخام بدالة نمو Lucas(1988) في سلة بيانات12 دولة عربية خلال 1980- 2014.و تم التقدير باستعمال نموذج الآثار الفردية الثابتة و العشوائية من خلال برنامج Eviews.خلصت النتائج إلى المتغيرات الرأسمال المادي أكثر إسهاما في PIB،حيث يتراوح أثر الرأسمال الثابت ما بين 40% إلى 66%،و من 4% إلى 11% بالنسبة لمعدل الادخار.و في المقابل تبدي متغيرات الرأسمال البشري أثرا ضعيفا،حيث يمارس القيد الابتدائي أثرا سلبيا على PIB بحوالي (26-)% إلى (14-)%،و التعليم الثانوي أثرا ايجابيا يقدر ب24% إلى 36%،و لم تبدي متغيرة السكان معنوية إحصائية.وتعود هذه النتائج إلى عوامل ترتبط بالنظام التعليمي،سوق العمل،البحث و التطوير و عوامل أخرى اقتصادية وسياسية خاصة بالدول العربية.

الكلمات المفتاحية:

التعليم–الرأسمال البشري–أهداف الألفية للتعليم–النمو الاقتصادي–سوق العمل–البحث و التطوير.

Abstract:

The thesis aims to study the impact of education on economic growth in the Arab countries, by integrating the variables of human capital represented by the primary and secondary raw enrollment rates and the population growth, as well as the capital variables represented in the fixed capital formation rate and the internal saving rate of Lucas growth rate (1988) in a data of 12 Arab countries during the period 1980 to 2014. The results were estimated using the fixed and random individual model's effects through the Eviews program. The results found that the variables of material capital are more significant and contribute in PIB. The effect of fixed capital ranges from 40% to 66%, and from 4% to 11% for the saving rate. In contrast, the variables of human capital show a weak effect, where primary enrollment has a negative impact on PIB by (-26%) to (-14%).Secondary education on the other hand,has a positive effect of 24% to 36%; however, the population variable was not statistically significant. These results are due to factors related to the education system, the labor market, research and development, and other economic and political factors particularly in the Arab countries.

Keywords:

Education - human capital - the millennium goals of education - economic Growth - labor market - research and Development.

Resumé:

La thèse vise à étudier l'impact de l'éducation sur la croissance économique dans les pays arabes, en intégrant les variables du capital et du capital humain dans le model de croissance de Lucas (1988),en réference aux données de panel de 12 pays arabes pendant la période 1980 à 2014.les variables du capital humain représentées par les taux bruts de scolarisation primaire et secondaire et la croissance démographique, ainsi que les variables de capital représentées par la formation de capital fixe,le taux d'épargne interne.Les résultats ont été estimés en utilisant le modèle des effets individuels fixes et aléatoires à travers le programme Eviews. Les résultats ont montré que les variables du capital matériel sont plus significatives et contribuent au PIB. L'effet du capital fixe varie de 40% à 66% et de 4% à 11% pour le taux d'épargne. En revanche, les variables du capital humain montrent un faible effet, où la scolarisation primaire a un impact négatif sur le PIB de (-26%) à (-14%). L'enseignement secondaire quant à lui, a un effet positif de 24% à 36%, tandis que la variable de population n'était pas statistiquement significative. Ces résultats sont dus à des facteurs liés au système éducatif, au marché du travail, à la recherche et au développement ainsi qu' à d'autres facteurs économiques et politiques,en particulier dans les pays arabes.

Mots clés:

Education - capital humain - objectifs du millénaire pour l'éducation - croissance économique - marché du travail - recherche et développement.